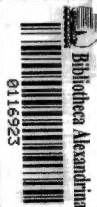
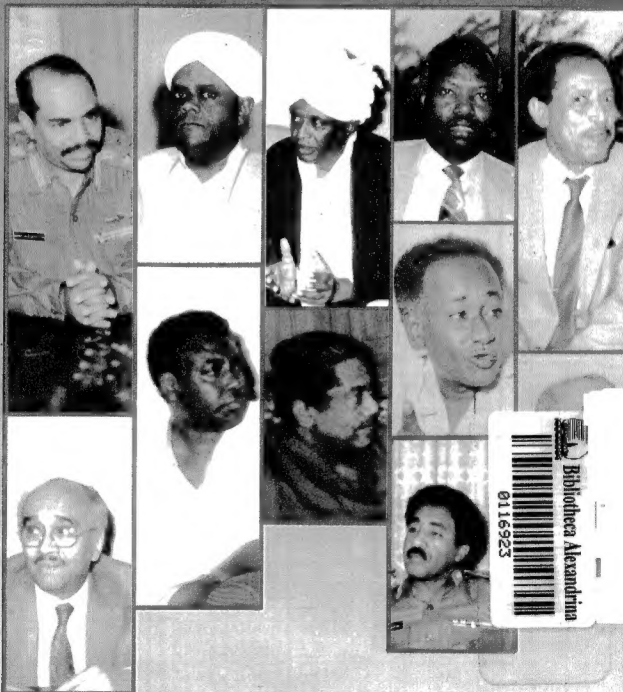


فتحى الضو محمد

محنة النخبة السوداء



محنة النخبة السودانية

فتحى الضو محمد

إهداء

إلى أبنائى .. ونا ورؤى وأحمد..
وكل أطفال السودان الذين خلقوا فى كبد.. حبيبهم شطف العيش..
وأدوات لهوهم هشتما أحلام وطموحات الساده الكبار!
يا من تكبرون غدا.. اتساءل إن كان يوسع المراء أن يهدى محنة!!

فتنى

تقديم

بقلم / محبوب عثمان *

لكل أمة من الأمم بل حتى لكل مجموعة من البشر فترات معينة محددة في تاريخها يكون لها وميض خاص وبطابع متفرد يحكي أثار الماضي وشروره ويحمل في نفس الوقت اشتراكات الغد الوضاء وفي احشاء كل هذا يمكن التحدي...

وتشكل الفترة التي يتناولها هذا الكتاب في تاريخ السودان ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ذلك المنعطف - ومن هنا تأتي الضرورة وتجيء الأهمية.

إن المؤلف، وهو صحافي يعايش الحركة السياسية لحظة بلحظة، لا يدعي أنه يؤرخ لهذه الفترة أو أنه يوثق لكل جوانبها. ولكنه يلمس كل أوتارها بمهارة ودقة وموضوعية يركز فيها على الحقائق وعلى احاديث السياسيين التي وثقت بالنشر في الصحف. أنه، أي المؤلف، من المؤمنين بأن لا حل لقضية السودان ولا خروج من أزمتها إلا بالديمقراطية والتعددية وهو هنا يوجه نقدا مشروعا للتجمع الوطني الديمقراطي (المعارضة السودانية) لأنه عجز أن يحدد بصورة أكثر دقة نوع الديمقراطية التي يرى فيها الخلاص.

والكتاب - قبل كل هذا - يتناول فترة الديمقراطية التي وُثِّت (١٩٨٦ - ١٩٨٩) ويشير إلى مقولة يكاد يجمع عليها المثقفون السودانيون وهي أن رئيس وزراء تلك الفترة كان شائعا شأن آل بوربون في فرنسا «لم يتعلموا شيئا ولم ينسوا شيئا ولم يغفروا شيئا» وبالتالي فقد كانت سياساته أقرب إلى تحريض المتريصين بالديمقراطية من مواجهتهم.

أما عهد الردة والظلام القائم في السودان فإن الكاتب يعدد بعض أثاره لأن حصرها مستحيل. ويصل إلى نبض الحقيقة وجوهرها عندما يوثق لقناعات ومسلطات قيادة الجبهة الإسلامية القومية ومرشدها وزعيمها الدكتور حسن عبد الله الترابي.

ينقل المؤلف أكثر من نص واحد لاحاديث الدكتور الترابي منها مثلاً قوله «بعد تجربة الديمقراطية في عهد أكتوبر ١٩٦٤ تبينت الحركة الإسلامية مدى زيف الاشكال الديمقراطية في تمثيل إرادة الأمة ووقوعها تحت نفوذ الإرادة الأجنبية». ويوضح الكاتب أبعاد التناقض في أقوال المرشد إلى مدى يضعه على رأس قائمة المنافقين. وآية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوتى خان.

ويشبه المؤلف قناعات قادة الجبهة الإسلامية بنظرية (الفرد روزنبرج) فيلسوف النازية الشهير التي تقول «إذا كانت الفسوة لازمة فلما لا نستخدمها لإرادتنا الوطنية».

وهنا تستشعر ذاكرتي رأيا للدكتور الترابي أطلقه ونحن في سجن كوير خلال الأسابيع الأولى بعد إنقلاب ١٩٨٩/٢٠ التي مكثها معتقلا مع المعارضين كواحد من وسائل الترميم يومذاك.

قال الترابي ما معناه أن الشعب السوداني لا ولن يسلك الطريق القويم إلا بالقهر، وعندما اعترض أحدهم بأن القهر يولد الانفجار كان رد السيد المرشد «دعك من هذا فإن القهر قد يبدو شاذاً وغريباً في أيام الأولى ولكن سرعان ما يعتاد عليه الناس».

الا يكمل هذا نظرية فيلسوف النازية ويدعمها ويطورها؟!!

لقد جاءت الاحاديث بعد أكتوبر ١٩٨٩ لتؤكد ما أراده الاستاذ المرشد عندما بدأت ممارسات التعذيب والقتل المستمرة حتى اليوم.

وبعد...

فإن هذا السفر الشيق لا ينسى مؤلفه أن يهنر رأيه التفاؤل عالية خفاقة عندما يتمثل بالقول الصيني

«انتظر عند المصب فحتما سيحمل لك النهر جثة عدوك».
يروونه بعيدا ونراه قريبا ..

* وزير سابق ورئيس تحرير «الايام» السودانية ..

تصدير

«ما بال الزمان يخن علينا برجال ينبهون الناس
ويرفعون الالتباس، يفضون بحزم .. ويصلون بحزم .. ولا
ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون»..

(عبد الرحمن الكواكبي)

على إمتداد سبع سنوات كانت هذه الحوارات الصحفية (١٩٨٥ - ١٩٩٢)، وهي تمثل المحور الاساسى فى فكرة هذا الكتاب. ولم يكن إختيار هذه الفترة - من تاريخ السودان المائل- إختيارا عشوائيا، إذا أنها الفترة العامرة بالاحداث.. صغيرها وكبيرها، تعددت فيها التجربة السياسية وتتوعد، فقد شهدت حكومة إنتقالية مزبوجة بشقين عسكرى ومدنى، وهي الحكومة التى جاءت فى أعقاب انتفاضة شعبية عارمة، أصبحت معلما بارزا لا تستطيع عين أى راصد لواقع السودان إغفاله. ثم حقبة ديمقراطية تمازجت إنتلافاتها وإختلافاتها. وقبل أن تواد كان الامل أن تكون مسكا فى ختام ثورة شريرة (إنقلاب، إنتفاضة، ديمقراطية) إشتهر بها السودان دون سائر الدول. فإذا بإنقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ يعيد الدائرة إلى عقدتها الأولى.

هذه الحوارات والتي ناهزت الأربعين حوارا كانت مادتها أساسا فى صحيفتى التى أعمل بها «الوطن» الكويتية. وهي صحيفة شهد لها أهل السودان وقوفها المبدئى الصلب مع قضاياهم، وشاع ذلك من خلال تصدينا لنظامين ديكتاتوريين، ساعدنا وقوى من عضدنا ريان هذه الصحيفة ورئيس تحريرها الأستاذ جاسم المطوع وبعض طليعة المجتمع الكويتى من القوى الديمقراطية.. وقد أعيد نشر هذه الحوارات فى صحف أخرى مثل «الخرطوم» السودانية و«الخليج» الاماراتية و«الشرق» القطرية.. توخيا للانتشار وإثراء لحالة تفاعل السودانيين مع قضاياهم..

ومن الملاحظات التى يمكن ان تسترعى إنتباه القارئ أن هذه الحوارات أجريت فى خمس عواصم.. الخرطوم.. الكويت.. القاهرة.. بغداد.. أديس ابابا.. وذلك فى تقديرى يعكس مأساة الشتات المادى ويزبر الوجه الاخر المخفى فى القضية السودانية!.. قد تكون هذه الحوارات غنية بالمعيار الشخصى.. تماما كما المعيار العام، وفى كليهما يبرز الكثير المدهش الذى يجسد خارطة الحياة السياسية السودانية بتفاصيلها المملة! ولهذا تأتى الدعوة عفوية للقارئ الكريم فى التدثر بشيء من الصبر فى متابعة سطور الكتاب.. فمن الذين حاورناهم أناس أثروا العيش فى الظل ضجرا وليس زهدا.. وأناس إمتطوا صهوة طموحاتهم الذاتية وجلسوا على سدة الحكم وأصبحوا من أصحاب القرار.. أناس لهوا من خلفه كثيرا.. وأناس يعنون الساعات الطوال فى إنتظار إستقرار بوصلة الدائرة الشريرة.. البعض دفن بذرة أنتجت علقما.. والبعض الاخر غرس حبة طرحت ثمرا شهيا.. ومن بعض هذه الاقواء تساقطت محن.. ومن بعضها نضجت حقائق.. كان الصديق بريئا مثلما كان الكذب مع سبق الاصرار والترصد!! وفى قلب هذه

التداعيات تكمن مأساة وطن.. ويطل المأزق التاريخي.. وفي الكواليس تقبع محنة النخبة السودانية!

وعليه يكون السؤال المشروع في هدف هذا الكتاب.. ويرغم أن الاجابة لاتخفى على القارئ الحصيف لكن يمكن تسليط الضوء على خمس نقاط:
أولا: رأيت إنحيازاً للمهنة التي أحببت أن أصبغ على هذه المادة الصفة التوثيقية.. ليقتني أن نشرها بالصحافة فقط قد لا يؤدي الغرض.. لأنها ربما تقرأ وتسى أو تقرأ ويلقى بعضها بالذهن، ولعل رصدها وجمعها يتيح لأي باحث أو منقش سهولة المرجع.
ثانياً: وددت زاهداً أن أسهم بجهد المقل في التفكير الجمعي لأهل السودان.. لاسيما الذين صحوا بعد سبات عميق وأصبحوا يرددون.. متى وصلنا لهذا النفق.. ولماذا وصلنا.. وكيف الخروج منه؟! وأحسب أن تسلسل هذه المادة قد يضيئ شيئاً من الموضوعية في البحث عن الاجابة..

ثالثاً: المادة وحصيلتها هي جهد مجتهد.. وايسر تنظير متعال.. والذين حاورناهم من صلب هذه الامة ولا يستطيع أحد أن يحجب عنهم صفة السودانية.. ومحاورهم يشهد لنفسه أنه إنحاز لقضايا وهموم الوطن.. لم يؤطر نفسه في كيان.. او ينتمي لفصيل.. او يتحاز لجهة.. مع أن قضية الديمقراطية التي نقاتل من أجلها تجعلك أحياناً في خندق واحد مع آخرين.. وتبعدك حيناً عن البعض.. لكن الذين لا يوبون كر البصر مرتين أو إجهاد عقولهم بشيء من التفكير العقلاني يجنحون لأقصر الطرق.. فإذا ما إنتقدت قوانين سبتيمير فانت بالضرورة شيوعي بينك وبين كارل ماركس مودة! وإذا ما إنتقدت الشيوعية فانت أصولي رجعي - أمحال- بينك وحسن الترابي جسور عامره! وهذه إحدى الظواهر السلبية التي تشكو نحن السودانيين من تبعاتها، وهي مؤذية في أدب الحوار وكذا معوقة في ترسيخ الاسس التي تصلح لانطلاق دولة نحو مراق حضارية أرحب..

رابعاً: تساطت إن كان يمكن التعويل على مادة هذا الكتاب في إستقراء تاريخية الحقبة المذكورة وخلصت إلى أن ذلك ليس من شأنى، فلست بمؤرخ بقدر ما معنى بإبراز هذه الحقائق بكامل هيئتها.. ولهذا عمدت إلى تثبيت هذه الحوارات بالصوت والصورة.. ولذت بكهف الأمانة الصحفية في تحرير هذه المادة إمتثالاً لشرفها وقطعاً لادبر أى مكابرة!

خامساً: فى الافق لازمتنى صحبحة المبدع الانجليزى جون أوزبورن «أنظر خلفك بغضب» وهي مسرحية شهيرة كتبها منتصف الخمسينات وكانت بمثابة عصيان سياسى واجتماعى وانفجار داو فى وجه التيارات التقليدية المشيدة آنذاك، جسد فيها غضب جيل كامل ضد الجيل السابق الذى أنهك إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية. وطمحت أن يلتصق هذا التلازم بقارىء هذا الكتاب، تلازماً تنداح لوائره شيئاً فشيئاً لتشمل جماهير الشعب السودانى قاطبه، هذه الجماهير التي أصبحت تتنازعها مشاعر شتى وهي تسمع أقوالاً تنسخ الافعال.. وترى أفعالا تتناقض الاقوال! وتتناوشها غوائل الدهر بين وطن يتقهقر وعالم يتقدم!

فكثير من ساسة السودان حبتهم الاقدار بميلودرامية ضعف الذاكرة.. وهي مسألة ليست عصرية الاكتشاف، لأننا لا نتحدث عن ماضى سحيق.. فالماضى الذى نحن بصددته إندرج تحت باب الامس القريب.. ماضى إستحلب كل نواعى الغضب، لأنه يتكرر بسماجة بالغة لاتخلو من سخرية!..

ثمة شيء هام ينبغي الإشارة إليه في هذا الكتاب، وهو إقحام اللغة العامية في بعض الحوارات لاعتقادنا -بوصفنا جدل- أنها في مواقع تكون أكثر صدقا وأوقع تعبيراً إستناداً إلى ما يمكن تسميته بلغة الصحافة، ومع هذا فالعذر موصول للذين تطرب مسامعهم وتبهر عيونهم اللغة الفصحى.

في الختام يبقى الخاص.. فليسمح لي القارئ الكريم أن أقدم جندياً مجهولاً في هذا الجهد وأعني زوجتي «وداد».. نهر العطاء المتصل والتي عاشت معي كثير من التفاصيل الدقيقة.. أزرنتني وناصرتني يوماً كلل أو ملل.. وما فتئت تقدم لي نصيح من لا يرتجى جزاء ولا شكوراً.. فكانت الأجدر بهذه الالتفاتة كأقل ما يكون العرفان وأبسط ما يكون الوفاء!.. وفي تداعيات الذاكرة تبرز لك وجوه تنعكس على محياها بؤرة الضوء التي تقف شامخة آخر النفق... فتزيدها توهجاً وثقة.. حلمنا معا بوطن ديمقراطي معافى.. أذكر منهم صديقي الدكتور مصطفى خوجلي.. فما عرفت سياسياً ملتزماً برع في مزاجه همومه الفكرية والوطنية مثله. والصديق الزميل على عبد القيوم الرهيف الحس في شعره الصلب القوي في قضايا أمته.. والصديق الدكتور فتح الرحمن عبد الله الشيخ القابض على جمر الوطن بأخلاقيات وطهر القرية والحالم أبداً بفد أفضل.. وآخرون كثير.. تعجز عن ذكرهم الكلمات وتتقازم اللغة!!.

فندي الصو محمد
الطبعة يناير ١٩٩٣

الباب الاول

الفصل الاول اين الازمة؟

«سترقون الحقيقة.. والحقيقة ستجطكم احبارا..
احبارا من الحرب والبؤس والجمل»..

(المسيح عليه السلام)

في يناير ١٩٥٦ اكتمل إستقلال السودان، وينطبق الأرقام يكون قد مضى على ذلك سبعة وثلاثون عاما، أي ما يقارب الأربعة عقود زمنية. وبالطبع تستحي المقارنة مع دول نهضت من القاع في فترة زمنية مماثلة سواء تلك التي نهضت بعد أن الحقّت بها الحرب العالمية الثانية كاملا أو تلك التي نالت إستقلالها مع السودان وبخلت الآن آفاق العالم الثاني.

وليس أشق على نفس كل متابع للشأن السوداني من إستعراض عثرات وكبوات هذه السنوات التي تلت الاستقلال، صحيح أنها قصيرة نسبيا بالمقياس الزمني لكنها مليئة باليمن والاحزن التي يشيخ لها الولدان ..

وواجب للمرء إختصارا قلنا أن (الثانيات المتناقضة) أزهقت السودان والسودانيين وأورثت نخبته مالا تطيق، فالناظر للساحة السودانية طيلة هذه العقود يلتبس نوما جدد يذكر قضايا على شاكلة الديمقراطية والديكتاتورية.. الحرب والسلام.. التنمية والتخلف.. الوحدة والانفصال.. الطائفية والقوى الحديثة.. (الكاب) والماما ما من حكم يسود ولا تلقى هذه الثانيات بظلالها الساهرة الكئيبة على دماليزه وتصيح وجعا تكتوي بالامه العامة في حين يكون تجاوب النخبة معها إيماء أو تلميحاً أو إنفعالا ضرب من ضروب الترف الوطني! مع أن الجميع وبالأذات النخبة تترك في غمرة نومة هذه الثانيات أن الساخر الأكبر هو جبروت الزمن، ومن المنطق أن يكون هو الوحيد الذي يمد لسانا هازئا، كلما دالت دولة وإعطى سدة الحكم نظام أيا كان هذا النظام.. ديمقراطيا طموحا أو أوتوقراطيا غاصبا أو عقائديا مستبدًا ..

وشيء من الواضح نقول أن كل شيء في السودان طيلة هذه العقود ظل يراوح في مكانه.. كاتما للحياة إجتاه واحد كثر النبل الذي له إجتاه ثابت لا يغيره، وفي مناخ كهذا أصبح الضجر سمة كل شيء... ضجر نوما معايير وأصحه، إختلطت فيه العموميات بالتأويلات والواقع بالخيال، لدرجة يقهرك فيها البعض ويقولون أن السودانين يبذلون أنظمة الحكم مثما يبذلون «جلايبهم»، وفي عبارة يرغم ما يكتنفها من واقعية إلا أنها واقعية مقبته، لأنها لا تخلو من سطحية مقززة وفي نفس الوقت تقلل من شأن الثورتين الشعبيتين (أكتوبر ١٩٦٤م) و (أبريل ١٩٨٥م) اللتين كانتا لهما دوى هائل في التاريخ العربي والأفريقي المعاصر، وتقفان شاهدا على عشق السودانين للحرية والديمقراطية.

لكن في مابدو لنا أن هذه المقولات التي أنمناها حد التباهي أصبحت لا تقتنع البعض، لذلك تجدهم يرمضونك بحجر آخر ويقولون لك - إمعنا في الاذي -

إذا لماذا يحسن السودانين صنع الثورات ولا يحسنون الحفاظ عليها؟

هذا سؤال مريب لاريب في ذلك، والإجابة عليه هي هدفنا التالي ولكن أفترض قبل المباشرة في معالجته أن مجرد التجاسر في طرحه كقيل بتحريك الشعور الوطني الكامن في نفس كل سوداني وبخاصة الذين أضناههم حلم العيش في تزارير الجبال يعد ما ملوا عيش الحفر. الإجابة ليست صعبة كما تصور لأنها قطعا لا تحتاج لمصباح بويجين، فلا بد أن التجريب المستمر لعماسات تلك العقود خلق نوعا من الواضوح الآن. لهذا فالملاحظات التالية في الرد على هذا السؤال هي ما أمكننا استنباطه من بين ركام ذلك التجريب وإنني أأمل أن تحرك الساكن في العقل والوجدان..

أولا: التعميم ظالم في العبارة المذكورة من حيث عدم تفريقها بين الأحيار الذين يصنعون الثورات وأولئك الاشرار الذين لا يحسنون الحفاظ عليها. بالطبع كلهم سودانيون والمسألة من وجهة نظري غير خاصة لمعايير الإحصاء والرياضيات البتة ولا ينبغي أن تكون، أيضا فالسياسي وحده لا يقع بالأجابة وعقله الفكري كذلك، لأنه حينئذ تتداخل خطوط كثيرة. ولو أسلمنا جدلا بأن الاختيار هم الديمقراطيون والاشرار أعداؤهم ومجهضو الثورات سنواجه حقيقة أن الديمقراطيين ليسوا كلهم أملا للتسمية بعد ما

إنفس في أوساطهم كثير من الانتهازيين والافاكين والمتعاصين والنفيعين واللامبالين وبهؤلاء أصبحت الديمقراطية السودانية حاملة أوجه!

ثانياً: إذا جاز لنا لإحياى السؤال المطروح بسؤال مكروه نقول هل حقاً تجذرت الديمقراطية في نخاع المجتمع السودانى؟ وهل الحرمان هو الذى ولد العشق أم العشق مرده للوغبة الانسانية الطموحة في ممارسة الديمقراطية؟

هذه التساؤلات تزداد تعقيداتها عندما يقفز الذهن أسلوب الممارسة ومدى إتساقه مع المنهج.

ثالثاً: المباشرة أحياناً تشوب الرؤية الصحيحة.. فعندما يقال أن الشعب السودانى يعيش الديمقراطية ذلك حتماً سيوجب حقائق هامة في تركيبة المجتمع.. وهى التى تفرع في أزمنة الديكتاتورية.. كان يعنى البعض في تفسير ظاهرة تكالب بعض المثقفين وتناقضهم كالأبواب على موائد السلطة.. إننى ينبغي أن لا يطلق هذا القول جزافاً لأنه نسبى ولأن الفهم المطلق هنا لا يقل ضرراً عن ما يردده السذج في إدعائهم أن الديمقراطية لا تناسب السودانين.. ولعل إختصار المقوله على الغلبة الغالبة يكون أكثر صفاء.. ما الذى ينقص من قدر الديمقراطية في مجالسته عدوها؟

رابعاً: ثمة غرائب تقف عارية في سايكولوجية الشعب السودانى منها أن الصبر على نظام ديكتاتورى في عرف السودانين يندرج تحت باب الإهمال.. بينما الضجر من نظام ديمقراطى يقع في بند الإهمال.. لكننا في الأولى يمارس الناس قدراتهم الذاتية في الصبر والاحتفال بينما في الثانية تكون الديمقراطية حلماً مرتجى وما أن يصبح الحلم واقعاً ينسى الجميع أن هذا الواقع في حاجة إلى رعاية وحماية وإهتمام بعيون ساهرة.. فالشعوب التى تنعم بالديمقراطية لم تتلها إلا بعد تضميمات جسام (كذا الحال في الديمقراطية البريطانية التى نهتدى بهديها والتي لا يتجاوز عمرها الثلاثمائة عام).. وطبقاً لذلك لا يجد المرء مناصاً من القول أن اللامبالاة تقف قاسماً مشتركاً بين المفهومين ..

وهذا أيضاً ما يدعونا للتأكيد بأن كشف عيوب الممارسة الديكتاتورية وحده لا يحقق أمل زحزحتها عن صدر الشعب.. مثلاً أن توقيع ملك على الورق كميثاق النفاق عن الديمقراطية لا يمكن أن يكون بمثابة المحارس الأمين لها.. فالوسيلتان كلاسيكيتان عفا عليهما الزمن.. في حين أن المفترض أن المعركة ضد الديكتاتورية تحتاج إلى فضال شديد والمحافظة على الديمقراطية تحتاج إلى تضحية أشد.

خامساً: في الديمقراطيات التى هبت على السودان إختفت القدرة على الخلق والإبداع وهى مسألة لا تتأتى إلا بتحريك العلاقات الكامنة في الإنسان السودانى.. ويجب الاعتراف بأنها وسيلة لم تجد الرعاية والاهتمام في الحقب الديمقراطية التى مضت.. بينما الملاحظ أنها تكون أولى المستهدفات في النظم الديكتاتورية التى تسعى إلى بغدغ المشاعر الوطنية بالشعارات البراقة على المستوى النظرى وإخضاعها عملياً للتطبيق بأساليب الجش والفر والقمع.. هل هناك سودانى لا يعجبه مثلاً أن لا ناكل مما نزرع ؟

سادساً من منغصات الممارسة الديمقراطية في السودان في الحقيقتين الماضيتين إحتكار النخبة لها.. وهو إحتكار تكشف عورته أساليب الممارسة.. إذ أنه لا تمارسها بغية الإشباع الذى يفيض على الآخرين وإنما في إطار ذاتية مفرطة وبغية.. كان يكون أقصى ملموحها ما تنتجته الديمقراطية من حرية في الرأى والفكر والتعبير وتتناسى تماماً تطلمات شريفة كبيرة من أهل السودان لا تغنيها إهتمامات النخبة في كبير شيء.. وقد تكون تلك الإهتمامات ضرورات حياتية يحته.. والأذى والأمر حينها أن تلجأ النخبة إلى معالجة هذه الإهتمامات بالتظهير الذى لا يخلو من إحتقار لمن الذين حملوا السلاح في الجنوب أو جبال النوبة أو الانفصالي أناس لا يعينهم حق إصدار الصحف أو تكوين الأحزاب من قريب أو بعيد...

بالطبع هنا تبرز إشكالية المهمات الاجتماعية والاقتصادية مع الديمقراطية الليبرالية في أيهما يسبق الآخر.. ولا يسمح كل ديمقراطى غير إلا الانحياز إلى الرأى القائل بأن الثانية تسبق الأولى بإعتبار أن الأفضل دائماً للعامل والمزارع وكل الطبقة الكادحة واللاهثة خلف نظام اجتماعى واقتصادى مميز هو النظام الديمقراطي الليبرالى.. ففي إطاره تستطيع هذه الفئات إنتزاع حقوقها من برائن القوى الرأسمالية الطفيلية والاقطاعية الطائفية المهيمنة على مقدراته.. أى أن المهمات الاجتماعية والاقتصادية تكون الناتج الطبيعي لتطور وتطور العملية الديمقراطية.. وعلى أية حال هذه الإشكالية ليست حكراً على السودان وحده.. ففي العالم الثالث هناك الكثير من المجتمعات التى تعيش وضعا مشابهاً.. لكن هل لنا أن ننخيل

تعميداتها في ظل إمتزاز مسلمات العدالة الاجتماعية، وفي ظل اقتصاد منهاك يكشر بآنيابه في وجه السود الأعظم من السودانيين، وفي ظل الغبن السياسي الذي تختصره مقولة البسطاء في الحقب الديكتاتورية (تشكيل الجماعة ديل علشان يجونا ديل).. على أوتار هذا الثالث تعزف القوى الظلامية المعادية للديمقراطية ألحانها النشاز. فهذه الاشكالية لم تضعها النخبة السودانية المحبة للديمقراطية في حجبها الطبيعي والواقع يؤكد أنها قتلتها بالثرثرة ولم تتعامل معها بمسؤولية وطنية مما يعنى أن الاشكالية نفسها وادت إشكالية أخرى.

سابعاً: السودانيون في سلوكياتهم مفرمون بالسياسة شؤونها وشجونها. ما اجتمع أثنان إلا وكانت السياسة بينهما، مثلما السؤال الروتيني عن الطقس في طبع الانجليز كذا الحديث في السياسة أصبح من العلامات المميزه في طبع السودانيين، وهي ظاهرة تدعو للتأمل، شخصيا لا أجد لها تفسيراً بل يخيل إلى في بعض الأحيان أن هذه الظاهرة من شدة الإيمان لاتخلو من أسطورة ورثت وإذا عن أب عن جد! لكن السؤال الذي ينور هنا هل هذه الجرعة الزائدة في الاهتمام بشؤون السياسة نعمة أم نقمة؟ وهل هي ظاهرة مرضية أم أنها دليل صحة وعافية؟ الأسئلة جدلية ولأنها كذلك يهمني فقط في هذه الظاهرة مدى تقاطعها مع الولاء الوطني. ذلك ما يكشفه تماما عبث النظم الديكتاتورية بهذه القيمة الكبرى «الولاء الوطني».

حيث تعمل النظم الديكتاتورية على إفراغ هذه القيمة من محتواها بشتى السبل مثل ربط الولاء للنظام بالولاء للوطن أو افتعال الممارك وتوهم الغزو الخارجي بغية الإلهاء الذي يضمن صيرورة النظام أو إحتقار وهمد الموروثات والقيم والتقاليد والجور إلى الإرهاب والعنف ضد هذا الشعب عاقباتها بما يفسر توجهات النظام (قال بعض سدة النظام الحالي في السودان أن المسلم لا وطن له بعد إنكشاف التمر في منح الجوازات لجماعات أصولية متطرفة).

ثامناً: عرف عن السودانيين تأسيسهم بمبادئ التسامح في ممارساتهم السياسية. وكان ذلك أوضح مايمكن في العقدين الأولين بعد الاستقلال حيث كانت الخلافات السياسية رغم حدتها يشهدها شيء من الولد والاحترام والتقدير. لكن هذا النهج طالته يد النظم الديكتاتورية وعملت على تجريده لصالح أهدافها وغاياتها التي تتناقض معه.

ويعدنذ أصبح الفصل صعبا بين التسامح والسذاجة لأن مايمكن سميت بقوة «الرابطة العاطفية» في المجتمع السوداني تدخل آتون الصراع وتبقى كائما هي الخصم والحكم .. وخاصة عندما تكون هناك قضايا كبرى تحتاج لحسم قاطع.. ومن المفارقات احتفاظ الذاكرة السودانية بحيويتها وقوتها في ظروف البطش والعنف والاستبداد.. في الوقت الذي تجنح فيه للاسترخاء في ظروف سحب الديمقراطية العابرة.. هل لأن التسامح السياسي شابهت السذاجة والمبادئ خالطتها العواطف؟

تاسعاً: من الأشياء التي أضرت بصيت الديمقراطية الماضية، سباق «الماراثون الحزبي» نحو المغنم والمكاسب. وهذا شيء مشروعيته مقبوره، لكنها ليست هي الصورة التي ألفناها.. وهو مشروع أيضا في إطار برامج واضحة وتنافس شريف لاتختل فيه الحقوق والواجبات والفهم العميق للمثل الوطنية الكبرى. لكنه في أزمنة الديمقراطية الماضية أخذ الطابع الانتهازى لأن الأحزاب المتصارعة تفتقر لأسس وأجليات الديمقراطية في داخل أجهزتها. وتحل في النزعة الانانية لأن عطايا الديمقراطية تنهمر تحت دماوى الدين المستمرد ليد سلفت في أزمنة الديكتاتورية.

عاشراً: إلحاقاً لما مضى عنهما تكون الديمقراطية الغاية الميتافى حاسرة الرأس في الأجهزة الحزبية يكون الحوار أنشد كبش الغداء، وتسود التبعاضجية والعيب والتنمر، وتبقى هياكل الدولة جميعها جزوا لا رابط بينها.. السلطة في واد والجهاهير في واد آخر.. ذلك ما يحفز المغامرين العسكريون في «أدب» البيان رقم واحد!

هذه هي بعض الملاحظات التي قلنا عنها أنها نتاج التجريب المستمر في عقود ما بعد الاستقلال.. وهي قد تفسر بعض ما إلتبس في مفهوم صنع الثورات وضياها في المجتمع السوداني، مع التأكيد أننا نراها تضع اليد على الداء، دون أن تذهب بعيدا في وصف الداء.. ولهذا فأننا أصدق الفارئ الذي يزيد أو ينقص منها شيئا بعد إنتهائه من قراءة كل أسطر هذا الكتاب. وأيضا أشن واحترم وجهة نظر الذين يختلفون معنا جملة وتفصيلا في التشخيص على أن يكون هناك إتفاق الحد الأدنى وهو وجود أزمة يفترض وضعها تحت المجهر!!.

الفصل الثاني

الفترة الانتقالية.. المخاض العسير!

«صرعنا على الأرض أفقدنا السماء»

(صليبا جنبلاص)

«نحن الذين صنعنا الطاغية؟» كان هذا عنوانا مثيرا لمقال لفت انتباهي من بين الزكام الذي طغمت به صحف المرحلة الانتقالية وما أكثرها آنذاك . أراد كاتبه جراحة شديدة أن يتحمل كل فرد سوداني نصيبه من أوزار حاكم جاء على غفلة من الزمان، وفي ذلك ظلم لشعب كظم الغيظ والثورة.. بل عبر عنهما بشتى الاشكال طيلة الستة عشر عاما..

لا يستطيع المرء المتمل لوقائع إنتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ أن يغفل حديث الرئيس المخلوع جعفر نميري الأخير أمام أعضاء القيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي في ختام مؤتمرهم العام، ذلك لأن في هذا الحديث تكمن الأبعاد النفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإنتفاضة.

فيروغ ما أعادته عنه السودانيون من شطحات مثيرة للأعصاب لكنه بدأ آنذاك كالثور في مستودع الخنزف.. بحديثه المرتجل طعن الكبرياء السوداني طعنة نجلاء.. أوفر على إثره شيئا في الصدور.. كان بمثابة عبد الثقاب الذي اشتعل أمام يرميل من البارود الملتهب، وبالضرورة - إمعانا في تنقيح الذاكرة - إعادة نص سيناريو بداية النهاية هذا، مع التأكيد أن السفوط السفلى «لأمير المؤمنين» لم يجيء بفتنة وإنما نتيجة تراكمات نضالية دوية لم يفتر فيها عزم القوى الوطنية الديمقراطية ولم تكن لها قناة طيلة سني حكمه..

كان عصر الاثنين ٢٥ مارس ١٩٨٥ مألوفًا كسائر أمثاله من الايام، لدرجة أن الحركة غير العادية في أشهر شارع في الخرطوم العاصمة أمام قاعة الصداقة والتي فرضها إجتامع «الرئيس القائد» مع أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي لم تثر الاهتمام في كبير شيء..

وكان «الاجتماع التاريخي» مخصصا كالعادة لقضايا عامة لكن الزيادة التي فرضها «الرئيس القائد» على السلع الاستهلاكية رضىها لأوامر صندوق النقد الدولي قبيل هذا المؤتمر وجدت «حظها» في المناقشة بل أصبحت الموضوع الرئيسي.. وفي جلسة «المكاشفة» تلك تجرأ البعض من باب التعاطي الترفي للديمقراطية واستفسروا عن معاناة الشعب بعد رفع الدعم عن السلع التي تشكل القوت اليومي للمواطنين..

آنذا انفجرت «قبيلة الجهل» التي قذفها «الرئيس القائد» في وجوه سائليه، ومن سوء حظه كان الحديث المرتجل منقولاً على أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة، ولا أحسب أنها غلطة تاريخية لأن تلك الأجهزة في الأصل سخرت تماما لخطبه واجتماعاته وتحركاته، أصلى الرجل عمامته وانتفضت أوداجه وقال ردا على سائليه: «لقد استمعت إليكم وأنا مذهش.. هناك أثنان ممن تحدثوا يسألاني عن سبب زيادة الاسعار والصحف تكتب عن صفوف البنزين وهم لا يعلمون أنني لا أقدر منذ شهر ونصف على شراء جالون واحد، لسبب بسيط هو أنه لا يوجد المال الذي أشتري به وقد توقف ٨٠٪ من طاقة المصانع لأنها تحتاج الى الوقود لتشغيلها ولا يوجد الوقود الكافي.. نحن يا جماعة بنعرض لمأزلة تستهيف شل حركتنا في الإنتاج لنكون سوقا للتوريد.. منذ أيام أهدى لى أحد الاصدقاء عملة إشتراها من سويسرا.. عمه سودانية تصنع في سويسرا إذا لم تصدقوا تعالوا عندي في البيت وشوفوها»..

كان الحديث المرتجل هذا مع سخافته وسطحيته التي تمرى جهل نميري مبعث ضحك مكثوم من الأعضاء فواصل بشيء من الجدية «لماذا تضحكوا أنا أتحدث عن حقائق، نحن مستهذفون.. والجنه السوداني سعره منخفض.. ولابد أن نزيد الاسعار ويجب أن تفهموا الناس ذلك أم أنكم تخافون من شوية طلبه.. وهذه الاخيرة قالها بغين وشيء من الاستمزاز قابلتها همهمات وهز رؤوس كدلالة على إستحسان الحديث، فواصل شطحاته

«هناك من قال لى أنه يحصل على أربعة جالونات بنزين في الاسبوع وده ما بيكفي، فقلت له أنت لا

تحصل على أربعة جالونات أنت تحصل على عشرين جالون لأن كل بيت فيه خمس عريات وكل عرية تحصل على أربعة جالونات. وكل فرد في الاسرة ينطلق بواحدة، وعندما تكون هناك مناسبة إجتماعية ربي العرس كل واحد من البيت يركب عرية.. لماذا لا تتركب كل الاسرة عرية واحدة.. وحتى في المؤسسات الحكومية كل موظف عابز يركب عرية بمفرده، وعندما تنتج مشروباً محلياً ينصرف الناس عنه ويشربون الاسبرايث لأن الاسبرايث أموالها كثيرة وتنتشر الاعلانات كثيراً.. وفي مرة رأيت شاباً يرتدي ثياباً بالية ومخافاً ومعه خمسة جنيه ومصر يدخل سينما قاعة الصداقة بالخمسة جنيه لأنه يريد أن يستمتع بقاعة الصداقة لماذا نحن فقط كبرياء سوداني..

أسهب «الرئيس القائد» في خطبه مازجا السلك باللين بالتمر هندي.. من إستهداف.. لمؤامرة.. لينزين.. لعرس.. لسينما الصداقة.. للاسبرايث ومن ثم للكبرياء السوداني الذي أغمد خنجره المسموم فيه.. بينما أعضاؤه إختلطت مهماتهم بملطحاتهم بققعاتهم الساخرة.. جمعت كل هذه الخيوط وأصبحت حزمة من الضوء سلطت نحو بؤرة الغضب المختزنة في وعي الشعب..

وأصل «الرئيس القائد» حديث الزيد الذي ظنه أنه نافع للناس «هذا الكلام ليس للضمك أنها حقائق لابد من أن نواجهها.. إن كمية الاربعة جالون بنزين أراها كثيرة لماذا لا تكون جالونين فقط ولماذا لا تستخدم العريات العامة وتركب البسكليت.. علينا أن نقتصد في كل شيء.. من ياكل ثلاث وجبات ياكل وجبة واحدة.. ومن ياكل وجبة واحدة ياكل نصف وجبة.. لماذا نشترى الملبات الغذائية والصلصة بإجماعة نحن شعب لم يتعود على الصلصة.. نحن ناكل الويكة والكسرة ولانشرب الاسبرايث لماذا لانشرب موية الكسرة..»

ختم «الرئيس القائد» حديثه الذي كان يبدو كالمزاح.. في الوقت الذي تبارت فيه الجثث الهامدة في إظهار أسنانها وعلامات الرضى.. ثم غابر القاه الضخمة وسط تصفيق حاد.. قابله برز عصاه كقارس منتصر عاد للتون معركة.. لم يكن في واقع الامر تصفيقا ولكنه لمن جنازتي بارد، كانت أول رعد فعله مظاهرة خرجت من جامعة أمدرمان الإسلامية في اليوم التالي ٢٦ مارس والتجملت مع الذين دعاهم للتشرف وربط البطون في سوق أمدرمان.. وإتجهت صوب «جمعية ونهميري» وكر الفساد الذي إنتشر كالسرطان في جسد الاقتصاد السوداني والتي رأسها شقيقه أمين المخازن سابقاً مصطفى نميري، فنفت المتظاهرون نيران غضبهم فيها فحرقوها..

وفي يوم الاربعاء ٢٧ مارس إرتفع ثيرمومتر الأحداث قليلاً فاندلعت التظاهرات من معهد الكليات التكنولوجية، أولئك الذين قال عنهم بالأمس «شوية طلبة».. بدأت المظاهرة بينما كان «الرئيس القائد» يرأس الجلسة الافتتاحية للجنة الحوار والسلام.. السلام المزعوم من أجل الجنوب الذي ذاق الأمريين في حكماء.. ما أن فرغ من جلسته تلك حتى خرج متوجها نحو واشنطن ملاذه عند العلمات.. كان المفترض أن يمر موكبه من قاعة الصداقة إلى شارع القصر باتجاه المطار.. لكنه نبيه بأمر المظاهرات التي سدت عليه الطريق في ميدان أبي جازير مما حدا بهم لتغيير مسار الموكب من قاعة الصداقة إلى شارع النيل ثم شارع القيادة العامة فالمطار.. الذي وصله وفي محيته ٦٤ شخصاً هم بعض حاشيته ويطانته ومريديه وسينته.. وكان الهروب الكبير!..

توجهت التظاهرة نحو مؤسسات السوء الهلالية وبدأت «بالاتحاد الاشتراكي» فدمرت فيه ما دمرت.. ومن ثم إستدارت نحو السفارة الأمريكية ونددت بسياسات البنك الدولي والصماية الأمريكية للصديق الحليف.. ومع طرفوان سائر الخراطيم.. بينما «قادة الاتحاد الاشتراكي» مشغولون بصياغة بيان يستهزئ «المنظمات الفتوية والجماعية».. نامت العاصمة ما تبقى من يومها بعد أن توسد «الثوار الأحرار» جمره الغضب.. وفي يوم الخميس ٢٨ مارس نهضت الجماهير ولم يثنها إكتظاظ السجون بالناضلين.. ولم يزعجهم الرصاص الذي إخترق جسد وإيم دينق (٢٠ عاماً) أول شهداء الإنتفاضة.. وأزهري مصطفى الذي روت نماؤه سوق السجانة وعبد الجليل طه.. والمطفة مشاعر عبد الله (عام ونصف).. لم يثنها إستقاء ٧٩ جريحاً في المستشفيات ولا إعتقال ٢٦٤١ مناضلاً.. بل كانت على العكس تماماً مصممة على إسترداد كرامتها وجريتها وعزتها حتى آخر ثائر!..

وبينما كان هذا واقعاً معاشاً كان «الرئيس الغائب» يتلقى التقارير المزيفة بجهاز «الفاكس ميلي» الموجود في وكالة السودان للأنباء.. وصحفه تنبأري في «مانشيتات» التفاف (مباحثات نميري - ريفان) و (صمود الاتحاد الاشتراكي امام المؤامرات والخيانة) و (ثورة مايو الظافرة)..

دخل أطباء الخرطوم في إضراب يدا من يوم الخميس ٢٨ مارس إلى يوم السبت ٣٠ مارس تضامنا مع الجماهير..

وبدأت مقار نقابة الأطباء والمحامين ودار المهندس ونادى المعلمين ونادى أساتذة جامعة الخرطوم تتحرك بالحركة وتتبارى في دفع المناشيلين إلى دائرة الحصى المستون.

وفي يوم الاثنين ٤/٨ كان موعدا بتسيير مسيرة تسلم مذكرة لرئاسة الجمهورية لكنها أُرجئت بعدما أعلن «الاتحاد الاشتراكي» عن مسيرة أخرى مضادة يوم الثلاثاء ٤/٢ ولكن تخرج البجاجة المذبذبة ما تبقى فيها من روح! خرجت مسيرة الاتحاد الاشتراكي والتي سميت «بمسيرة الردع» مع أن عددها لا يتجاوز بضع مئات..

تلا أبو القاسم محمد إبراهيم واللواء بابكر عبد الرحيم والرشيد الطاهر بكر ود. محمد عثمان أبو ساق وآخرين.. تلاوا على مسامع الذين حشدوا على عجل -وأعدادهم لا تتجاوز بضع مئات- تلاوا عليهم الرسالة التي وصلتهم من «الرئيس الغائب» يقول فيها «أنه يتابع بثقة ويقين تصديهم الشجاع وصمودهم الباسل أمام فلول الخونة وواجهات الصالة»..

وبعدها دعا أبو القاسم محمد إبراهيم بحماس شديد هذا الجمع القليل للتحرك باتجاه نصب الجندي المجهول القابع أمام بوابة السكة حديد.. فاستجابوا للدعوة وكان بينهم الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب والفريق أول تاج الدين عبد الله فضل.. واختاروا النصب التذكاري لا رمزيتها ولكن لأن مسيرة القوى النقاوية في اليوم التالي ستتطرق منه.. فزعموا أن في ذلك رمزا للتحدي!!

وبعد وصولهم النصب.. تفرق الحشد الضئيل لكننا الخطب الجلل برمت أصبح مجرد صداد بسيط لا يستلزم سوى حيات من الأسيرين.. وأعتقلوا أن المسكن هو ما اختصرته وصية «الرئيس القائد» والتي تليت عليهم بميون زائفة وقلوب راجفة!

وفي يوم الأربعاء ٤/٣ تجمع ممثلو النقابات في العاشرة صباحا أمام النصب التذكاري وتحركت مسيرتهم بشوارع القصر حيث إعتزشتها قوة من جهاز الأمن وشرطة الطوارئ.. فواصلت بعزم صوب رئاسة الجمهورية لتحقيق الهدف الذي كانت غايته تسليم ساكنيه مذكرة بمطالب محدودة، رفعت هذه المذكرة لكنها أنتت أكلها عندما قرئت على مسامع المتظاهرين فأصطفتهم دفعة مغنوية أنذاه المضي قدما وأقصاها التصميم في إجتثاث النظام من جنوره..

تعددت المظاهر.. ففي مخابيه بعيدة عن أعين الأمن كانت هناك وتظاهرة مضادة ولكنها من نوع آخر.. كان بعض رموز الأحزاب بصطرعون نحو «مارثوان الريادة» بمحولات الوفاق والاتفاق حول ميثاق يؤسس لفترة إنتقالية يعد أن دان القطاف!!

وفي كواليس أخرى إجتمع بعض صفار الضباط بحضور الفريق عبد الرحمن سوار الذهب عصر يوم الجمعة ٤/٥ في قاعدة «وادي سيننا» الجوية.. وحدث في هذا الاجتماع تجانب الأدنى والأعلى.. وأثمر عن الرضوخ لرغبات الأدنى المتمثلة في الانفكاك من ريقة الحيا والوقوف بشرف إلى جانب رغبات الجماهير..

وفي يوم السبت ٤/٦ كانت هناك مسيرة معلنة للقضاة في التاسعة والنصف صباحا.. وبينما الجماهير المتعششة الحرية تبدو وكأنها تخرج من مسام الأرض ملتحمة مع الطلائع.. بدأت إذاعة أمرمان في بث المارشات العسكرية المألوفة.. منومة عن بيان القائد العام للقوات المسلحة.. تحدث الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب معلنا بوضوح إحتياز القوات المسلحة جانب الشعب حقنا للدماء كما تقول الأدبيات السياسية السودانية.. وكان «الرئيس اللاهني» يستجمع في انعكاس سعة من «مرس في مدينة «نيس» على ساحل الريفيرا الفرنسي.. ويمتطى بعدها جناح السراب نحو القاهرة التي إحتوته حيا وميتا!

وتأثرت الروايات في رد فعل الرئيس المخلوع فمن قائل أن حسرته على سوار الذهب كانت أكبر من حسرته على السلطة.. ومن قائل أنه تظاهر بالجساره في العودة ومن قائل أنه خاطب حاشيته «بتلك سنة الحياة حاكم يذهب وآخر يجي».. لقد أخذت السلطة من غيري وأخذها غيري مني وسيأتي من يأخذها منهم وهذا أمر طبيعي..

وأصبح أن تلك هي الاقرب للصدق لأنها تتسق مع فهم جعفر نميري للحكم.. وهو فهم طالما أغفل إرادة الجماهير وأصبح الأمر عنده حاكم يجي.. وآخر يذهب.. برغم أن العبارة مع علها تتناقض أيضا

آخر ما صرح به لجريدة الشرق الأوسط ٢٩/٢٠٠٢ قائلا «ما حد يقدر بشيلى».. وما أكثر التناقضات فيه.. إن بقاء جعفر نميرى فى السلطة لمدة ١٦ عاما مع هذه التناقضات كان أمرا مثيرا للجدل لاسيما وأنه لم يكن رجلا خارقا للعادة.. كما أنه لم يكن مؤهلا لقيادة كتبية عسكرية ناهيك أن يفقد حكم قطر بالغ التناقضات والتعقيدات، لكن بإعتقائى أن محنة النخبة السودانية تجلت بوضوح شديد، وهو مايفسره تساقط شرعية منها كالذباب على موائد سلطة الحاكم الفرد.. وإختصارا يمكن إلقاء الضوء على بعض العوامل التى أفضت إلى طول فترة حكم نميرى:

أولا: إزاءة تفلل النهج الديمقراطي فى الممارسة السياسية بتفضيل المجتمع لخيار الديمقراطية التعددية الليبرالية، كان حريا بجعفر نميرى حين وصوله لسدة الحكم الاجتهاد فى تقييد هذه النزعة المتأصلة، بإغراء النخبة وإتباع سياسة التحالفات المحلية مع القوى السياسية المختلفة بوسائل تهدف إلى إمتصاص رحيقها أولا ثم التخلص منهما بإزراءا ثانيا، وفى هذا الإطار عرف القاموس السياسى السودانى والمرتبة الأولى أسلوب التصفية الجسدية.

ثانيا: توحى سياسة الصلحة الفجائية وذلك بفتح أوراق إنصرافيه تثير الجدل الهامشى بعيدا عن القضايا الكبرى، وهو أسلوب أتبعه الجنرال فرانكو فى اسبانيا ومن لف لفهما من الديكتاتوريين..

ثالثا: إختلاق مسائل تمس السيادة بإثارة الحمية الوطنية تجاه خطر خارجى وهمى والتذكير المستمر فى أن أمن الوطن من النظم مقاومة ١٩٧٠ - الحركة التصحيحية ١٩٧١ - إزقلاب ١٩٧٥ - تمرد أكويو ١٩٧٥ - غزو المعارضة المسلح للخرطوم ١٩٧٦ - الطائرة التيبولوف التى قصفت الإذاعة ١٩٨٣ - حادث قامبيلا على الحدود الأثيوبية ١٩٨٢ - تمرد الكتبية ١٠٥ العام ١٩٨٢ ..

رابعا: تسخير إمكانيات الدولة المالية وتجنيد الكوادر البشرية لتأسيس أجهزة سلطوية توطئ وتكرس حكم الفرد وتعمى النظام بأساليب القمع والقهر والإرهاب..

خامسا: الاستفادة من صراعات الحرب الباردة بالارتواء بالسافر فى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة الحلفاء والصداقة مقابل توفير الحماية للنظام..

تلك هى بعض الأسباب التى جعلت نميرى يجلس على صدر السودان مؤرخا لفترة قائمة إمتدت خمسة آلاف وسبعمئة وواحد وتسعين يوما.. كان اليوم مقداره ألف سنة فى خلد الوطنيين التواقين لحكم ديمقراطى ليبرالى..

جاء المشير عبد الرحمن سوار الذهب على رأس مجلس عسكري لحكم الفترة الانتقالية بالاشتراك مع مجلس مدنى من التكنوقراط رأسه الدكتور الجزولى دفع الله. الذى كان نقيبا للأطباء، والذي جاء محمولا على أعناق الجماهير من سجن كوبر، إلى «المكتب البيضاوى» فى مقر رئاسة الوزراء! وفى تناقضات الفترة الانتقالية ظهر المشير سوار الذهب بمظهر الزاهد فى كل شيء، بينما كان الجزولى دفع الله عاجزا عن فعل شيء! الزهد والعجز كان يقابلهما تطلع شعبى عارم فى تحقيق شعارات الانتفاضة. وهذا ما كشفت عنه تداعيات الأحداث فى الفترة الانتقالية التى حدثت بهام واحد، عندما حدثت الانتفاضة لم يمس على سوار الذهب فى منصبه الجديد كوزير للدفاع سوى ثلاثة أسابيع، قضى العام الانتقالي وسلم الأمانة بعده كما يقول كثير من المهنيين فى عالم السياسة.. وسجل الحدث فى الأجندة العربية والأفريقية بكثير من الفخر والاعتزاز بإعتباره ظاهرة نادرة فى دول العالم الثالث، مع أن الذين قرأوا الواقع آنذاك أدركوا أنه لم يكن ثمة خيار ثان أمام أى من رواد الفترة الانتقالية بفخره لانتقال، لأن الجماهير كانت تتوهم فى روحها ثورية متيقظة رغم الإحباطات ورغم محاولات المترصين فى وأدما. وكان مؤتمر الانتفاضة الأول فى نوفمبر ١٩٨٥ فى مدينة «ود مدنى» تجسيدا لهذه الروح، مع أن المنظرين كانوا يرون زهد المجلس العسكرية بمنظور هاجس مشاركته للنظام المقبور وخاصة رمزه.. وكان هذا هو التوتر الذى ضربت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان وروجت لمفهوم (مايو ٧) ففى بيانها الصادر يوم ٨ أبريل ١٩٨٥ أدانت ما حدث واعتبرته إنقلابا عسكريا ودعت إلى تسليم السلطة خلال أسبوع من تاريخ البيان..

تعدد الأمر أكثر بعد ساعات قليلة من إذاعة بيان الحركة الشعبية التى تبت إرسالها من الأراضي الأثيوبية، ففوجئ المواطنون بإذاعة بيان من رانيو أمدرمان يعلن عن تشكيل مجلس عسكري إنتقالى من ١٥ عضوا هم قادة الوحدات العسكرية المختلفة. وأعلن أيضا عن تولى هذا المجلس سلطات السيادة والتشريع، علما بأن الاجتماع الذى عقد يوم ٧ أبريل بالقيادة العامة مع ممثلى الأحزاب وال نقابات

المختلفة والذي أُنْتُدِبت فيه القوات المسلحة اللواء عثمان عبد الله مدير غرفة العمليات بالقيادة العامة، توصل هذا الاجتماع إلى تفويض التجمع الوطني لتحديد هياكل وتصورات الحكم الجديد في اجتماع يعقد يوم الثلاثاء ٩ أبريل. وهذا أيضاً تم وفوجيء الحضور ببعض قيادات الإخوان المسلمين منهم على عثمان محمد طه وعثمان خالد وآخرين.. ولم يجد الاعتراض على وجودهم أمام مساندة اللواء عثمان عبد الله لهم بدعوى قومية التوجه!! الأخطاء تدلوى بأخطاء وبدأت الأمور ولكنها تبحث عن حكم مغيث..

كان الفهم الحاد لطبيعة المجلس العسكري من قبل الحركة الشعبية مدعماً في إجهاض حلم الانتفاضة، ومنه تماماً كانت خروقات المجلس العسكري لاتفاقات في طور التأسيس. وإذا ما كانت المعبرة بالنتائج لاحقاً نجد أن الانجازات المتواضعة والتي لاترقى لمصاف الطموحات تفسر فهم الحركة الشعبية لطبيعة المجلس العسكري!

والسؤال الذي يؤثر هنا لماذا إجتهدت مواقف الحركة الشعبية لتحرير السودان في فهم إحتياز المجلس العسكري؟!

بالطبع هنا تبرز المعضلة الأزلية في التفاضل بين الذين يبذلون دماء غالية وتضحيات كبيرة ضد حكم الفرد والديكتاتورية وبين الذين يقطفون الثمرات كحق تاريخي مشروع في عرفهم؟! وفي التقدير أن قادة الحركة الشعبية شعروا بالخيبة وأحسوا أنهم مع تضحياتهم ظلوا في موقع اتالي وليس الصدارة التي كانت يجب أن تأتي طائفة مختارة.. وأيا كانت طبيعة الجدل في مفهوم كهذا، فالثابت أن هذا الشعور أوقد ثيران الغبن الاجتماعي من الشرائع المهضوم حقها أصلاً في إقتسام السلطة أو ما يمكن تسميته تطبيقاً بحق المساواة في المشاركة السياسية..

إن القوى السياسية التقليدية في الشمال عهزت مفهوم السلطة وجعلت من الجلوس على دس الحكم حقاً مطلقاً لها. وهي إحدى الأسباب التي جعلت السودان تنتكس به السبل بعد الاستقلال..

ففي أزمنة الديمقراطية العابرة تستبدل ديكتاتورية الفرد بديكتاتورية الجماعة، يقنن الفساد وينتشر الجشع والطمع وتصبح الديمقراطية واقفا مشوها..

وفي ما نحن بصدده نجد أن ما تفاوضت عنه القوى السياسية في الشمال -في عقود مايعد الاستقلال- كان دفاعاً ومعرضاً للحركة الشعبية لتحرير السودان أن تتخلى عن برنامجها كاملاً (مايفستو ١٩٨٣). وحتى عند حدوث النقلة الموضوعية وولادة التجمع الوطني بالميثاق الذي وقع قبل ساعات قليلة من سقوط النظام، لم ينتبه الميثاق للخلل فنجد أنه نص على «حل مشكلة الجنوب حلاً عادلاً» مع أن الحركة الشعبية لم تقل ذلك ولم يشر الميثاق من قريب أو بعيد إلى برامج الحركة الشعبية، ولم يتعرض لأطروحاتها أو ضرورة التنسيق معها. بالطبع لا أقول ذلك تبريراً لموقف الحركة الشعبية السلمي من الانتفاضة، فلها أيضاً نصيبها في الوزر ولكن الذي حاق به الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي مراراً وتكراراً لا يمكن بيلة حال إقناعه برسالة ترسل على جناح حمام زاجل من رئاسة الجمهورية إلى حامية الناصر!!

بل بعد أن أضحت الحركة الشعبية والحكومة الانتقالية طليين متنافرين كانت سبل الاقتناع والاقتراع متاحة للثانية بالدرجة التي تكشف دعاوى الأولى وأيسط هذه السبل تنفيذ شعارات الانتفاضة، فالانتهاز لا يأخذ المعنى المتكامل والموضوعي إلا في ظل المضي قدماً في تنفيذ ما طالب به الجماهير.. فالجماهير المنتفضة طالبت بالإلغاء الفوري لقوانين سبتمبر باعتبارها رجساً من عمل إخوان الشيطان.. فلما أن البيانات الأولى لسلطة الفترة الانتقالية التي إستحوذت على السيادة والتشريع تضمنت إلغاء هذه القوانين لكانت قد قطعت قول كل خطيب، ولو أنها وضعت ضوابط تنظيمية للعمل النقابي والصحفي والعسكري لكانت قد إدرخت ما استنزفت في جهد اللاحقين بعدها، ولو أنها أقرت الصيغة المثلى لتمثيل القوى الحبيثة لكانت قد إمتصت الغبن الذي لحق بهذه القوى حاملة صخرة سيزيف في عهد الظلم وصاحبة اليد الطولى في تغيير الأنظمة الديكتاتورية «ومن الغريب أن الحكومة الانتقالية بوزرائها الذين جاء بهم التجمع لم يعطوا على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في تمثيل قوى التناقبي والصحفي في الجمعية التأسيسية وهو إن دل على شيء فإنما يدل على عدم الانساق فيما بين أهداف التجمع ووسائله في بلوغ تلك الأهداف، كما يدل على مدى وعمق الاختلاف في المخططات الفكرية التي تميزت بها قيادات التجمع النقابي والحكومة الانتقالية» (١) لكن شيئاً من هذا القليل لم يحدث بل على النقيض

تماما، وإزداد الطين بلة؛ وقد راق تسبب المرحلة الانتقالية لجماعة الإخوان المسلمين فاستجدلوا جلودهم بجلود أخرى واستغلوا حالة التراجع وقاموا بتحسين أنفسهم تحصينا مستقبليا ساعدهم في ذلك ما اندخروه في الأساس من خلال مشاركتهم لنظام الرئيس المخلوع نميري.. فقد إخترقوا القوات المسلحة ومجلسها العسكري وعملوا على تكوين الخلايا وتجنيد الكوادر وإستقطابهم بشتى السبل.. ثم عدوا الى إشاعة الأكاذيب الضارة والتشكيك في مصداقية التجربة الديمقراطية قبل أن تولد، وبعثوا بحرية الصحافة وأشهرروا سيف الكفر والردة والإلحاد فى وجوه المخالفين فى الفكر والرأى، إستمالوا قلوب البسطاء الذين جبلوا على دين الإسلام بالقطرة وأرعبوهم بأجندة الحاكمة والإيحاء بأنهم ظل الله فى الأرض!

وقبل أن يصل قطار المرحلة الانتقالية إلى محطته الأخيرة كان بعض رواد الحكومة من العسكريين والمدنيين قد إنكشفت عورتهم الحزبية مع أنه كان المفترض أن يكونوا مبرأين من هذه الصفة، وعند إنجلاء غبار الفترة الانتقالية إنفض السامر وذهب الجميع إلى حال سبيلهم بينما إحتل الذين دارت حولهم الشبهات مواقعهم الحقيقية فى جوف الجبهة الإسلامية.. المشير عبد الرحمن سوار الذهب، الفريق أول تاج الدين عبدالله فضل، الدكتور الجزولى دفع الله، الدكتور حسين أبوصالح (ضرب رقما قياسيا فى تاريخ التوزير فى السودان)، والشهادة أحيانا تأتي من أهلها يقول د. حسن مكى محمد وهو أحد قيادات الجبهة الإسلامية يبدأ التفكير فى العمل العسكري قبل ذلك الطلائع العسكري الإخواني الذى مثله بشير محمد على وعبدالله الطاهر وعبد الرحمن فرح وعبد الرحمن سوار الذهب؛ (٢) وفى ليلتين سياسيتين أقيمتا بكرمة ونورى قال د. حسن الترابي أن رئيس وزراء الانتفاضة (الجزولى دفع الله) ووزير الصحة (د. حسين أبوصالح) عضوان فى تنظيم الجبهة الإسلامية (٣)..
لا تستطيع الحكومة الانتقالية الدماء بأنّها إهتدت بميثاق الانتفاضة وشعاراتها. مع أن الواقع أكد أن تنفيذه آنذاك بالروح الثورية التى دكت معاقل الديكتاتورية كان يمكن أن يكون خطوة تؤسس لسودان جديد فى مشوار الآف ميل!

من أجل كل هذا ما كان سلبيا فى أطروحات الحركة الشعبية لتحرير السودان يومذاك أصبح إيجابيا بعد أن جرت مياه كثيرة تحت الجسر فى زماننا الحاضر، وحتما سيصبح لهذه المياه لون وطعم ورائحة عند تنشيط الذاكرة وقراءة الحوارات التالية فى هذا الكتاب.

لقد كانت سلطة الفترة الانتقالية الثنائية القطبية كابوسا مزعجا.. وكانت فى تقديرى أشبه بمن إضر سلاحا لمعركة قادمة.. وعندما إحتدم أوارها تقاعص وقال للناس إنه فى إنتظار اليوم الأسود!!.

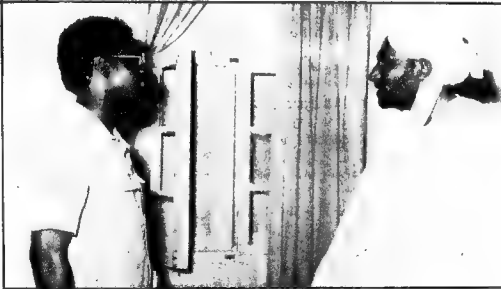
الهوامش:

- (١) المشاركة السياسية للسودانيين الاقباط في إنتخابات ١٩٨٦ - عادل تواليق عيد النور ص ٥٩
- (٢) حركة الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ - ١٩٦٩ دار القلم هاشم ص ٩١
- (٣) جريدة الميدان ١٦/٢/١٩٨٦ ص ١ بتصريف مصلى (١)

الصديق المهدى

- يظلمنى الناس إن ظننوا أن إسمى الكبير
يعنى شيئاً!
- الحكومة المصرية لم تستوعب بعد التغيير
الحقيقى فى السودان.
- إقترحنا على الحكومة تكوين قوات دفاع
شعبى لصد العدوان.
- ما قيمة العلاقة بين السودان وإيران.. أنها
ليست لها قيمة.

الخرطوم ١٣ سبتمبر ١٩٨٥



*** حزب الأمة القوي الجديد هل لهذه التسمية أي مدلولات للانفصال عن صفة الطائفية والتقليدية التي لصقت بحزب الأمة؟**

- وصف «الجديد» استخدمه بعضنا واستساغه الآخرون وراج لهذا السبب دون أن يعنى ذلك أن الاسم الأصلي للحزب قد تغير، أما مسألة التقليدية والطائفية فأننا أساساً لا نعتقد أن الانصراف طائفية، بل نقول أن الانصراف دعوة للكتاب والسنة وهي مفتوحة وكلمة أنصار الله. لا يعنى أنصار شخص أو بيتاً إنما تعنى أنصار الله. وهي تقوم على أساس غير طائفي أما التقليدية فلا أظن أن حزب الأمة في مرحلة التاريخة المختلفة قد مارس هذه الصفة.. فهو الآن يمارس اجتهاداً مختلفاً وفقاً لطبيعة المرحلة لأن السياسة لا بد فيها من استيعاب الجديد ومراعاة الظروف المتغيرة. وهو ما حدا بنا لتغيير الكثير من أساليبنا لكي يتمكن حزبنا من التجاوب مع ظروف السودان المستجدة.

*** لاحظ الحصار لحد المهدى، جناح آخر من حزب الأمة، من السلحة السياسية إعلامياً على الأقل.. وكذلك ولي الدين الهادي المهدى، جناح آخر من حزب الأمة، هل لمة وفائق جرى للاطراف المشقة في حزب الأمة؟**

- ليس في حزب الأمة اجنحة وقصة ذلك الشقاق ظهرت في الاعلام وليس لها ظهور في الواقع، فحزب الأمة قيادة وتكويناً كان موجوداً قبل نميري وتعرض لانشقاق لفترة من الزمان ثم ازيل ذلك الانشقاق لفترة واتحد الحزب وظل يعارض نظام نميري الى أن سقط ثم جدد نفسه بعد ذلك على أسس ديمقراطية لم يكن لاحد المهدى وجود في هذا التكوين. وفيما يتعلق بكيان الانصراف فهو يقوم على امامه وأما الانصراف اختار نائباً له في حالة غيبته، مما يعنى أن هناك تقويضاً لاختيار الامام الجديد.. فهؤلاء الاثنان قضياهما شخصياً فقط داخل اسرة المهدى ولا صلة لها بالعمل السياسي.. وايضاً ان ظن الناس ان اسمي الكبير في مجال العمل السياسي وكيان الانصراف يعنى شيئاً فذلك ظلم لي وللانصراف ولحزب الأمة، فالاساس الذي صرت به صاحب مسؤولية يتعلق باللاء والاجتهاد أكثر من الاسم والصفة العائلية وإن كانت قد ساعدت ولكنها ليست الأساس... فإن توهم السيدان بأن باسميهما يستطيعان شرح حزب الأمة فإنهما يذكّر بفضيلان الربيع

*** ألم تحسم مسألة الامامة في كيان الانصراف؟**

لا .. لأننا نعتقد ان تلك مرهونة بتكوين مجلس شورى الانصراف وهو مجلس تكوينه قاعدي وتجري محاولات لذلك.. وهذا المجلس يقرر امريين مؤهلات الامامة واختيار الامام نفسه على اساس الشورى المجردة من أي اعتبارات عاطفية وعائلية.. وسوف نقوم بهذا العمل بعد معرفة ما حدث في موت الامام الهادي في هجرته لنفد وفاته في مكان محدد..

*** هناك مؤشرات في السلحة السياسية تشير الى تحالفكم مع الشيوعيين ماهي المبررات الموضوعية لذلك؟**

- نحن لا نتحالف مع الشيوعيين هناك اتفاق قومي تشترك فيه كل الاحزاب التي تؤيد الفترة الانتقالية وهي التي عارضت نظام نميري وتلك القوى تشمل حزبنا والتجمع النقابي والاتحادي الديمقراطي والاخوان المسلمين وهي القوى الاساسية فالتحالف شامل وقد شهد السودان في عدة مراحل تاريخية ونحن ندعو في هذه المرحلة لأن يسود النهج القومي ونحرص على..

*** من التزم التي توجه اليكم ان قبولكم المصالحة مع النظام السابق والخراطكم العيش معه كأي تسابق شخصية وقد تقضت المصالحة عندهم لم تحقق؟**

- ما سمعت هذه التهم بعد. لأن نميري نفسه قال بوضوح.. لا اعرف ماذا يريد الصادق المهدى فقد عرض على ان اكون نائباً له وعرض على رئاسة الوزارة وعرض على تولي جميع المناصب الاقتصادية وإن اعمل فيها ما اشاء وقد رفضت كل ذلك وهو قد ذكر هذا مراراً وتكراراً واخره كان في جريدة «عكاظ» السعودية.. فان كانت هذه شهادته ونميري نفسه كان لا يجد حرجاً في منح المناصب للأشخاص وقد قبل البعض ذلك!!.. ونحن قلنا صراحة لا تقبل مناصب إلا بعد الاتفاق على المبادئ ونحن نعم للمصالحة ولكن المشاركة بعد المبادئ وبعد اتفاق النظام السابق على ذلك نحننا في تفاوض معه واعلنا شروط الاتفاق في اجهزة الاعلام عام ١٩٧٨ وكانت تتلخص في تعديل الدستور في اتجاه اسلامي وديمقراطي وحل الاتحاد الاشتراكي. واقامة تكوين سياسي ديمقراطي جامع والغاء القوانين المقيدة للحريات ومراجعة كل رجوع الاداء العام..

ولابد حسن النية في هذا الاتفاق دخلت المكتب السياسي ايفاءً لوعدي ولتففيذ ما اتفقنا عليه.

وسرعان ما اتضحت الحقيقة التي بموجبها استقلت استقالة مسببة وقد كان من ضمن أسبابها المباشرة أن النظام وافق على اتفاقية كامب ديفيد ولا أدري من الذي قال ك لأسباب شخصية؟
* ماهي رؤيتكم المبجلة لميثاق الشرف العربي؟

— نحن نرى ضمن قانون تسجيل الأحزاب أنه لا بد من قفل الباب أمام الممارسات الخاطئة للأحزاب والفتيات والصف حتى تكون هذه القنوات الديمقراطية مبررة من أسباب التجاوزات والسياسات التي تطرحها الديمقراطية.

* في مؤتمر صحفي طرحتم ترجيح الخيار العسكري بالنسبة لمشكلة الجنوب أي عجزت الحلول السلمية ألا ترى أن مجرد التوجع يمثل هذا الخيار قد يعيق المشكلة؟

— لا أبدا... فكيف تمحق المشكلة أن قلت للمعتدي أنت معتد، فذهن نقول أن الممارسات التي حدثت في قرية «القرنود» والهجوم على الأبرياء العزل أمر مدان ومن واجب الحكومة حماية المواطنين ورد العدوان وهو تأكيد لواجبات الحكومة وليس تلوينا وإي حكومة لا تحترم ذلك أن تحترم وإلى جانب ذلك نحن ساعون لحوار شامل ولكنني أقول اليوم وغدا أن المفاوضات بين طرفين لا تقوم أبدا بين طرف يعتقد أنه منتصر وطرف يأخذ موقع الهزيم المستسلم! ففي مثل هذه الظروف المنتصر يريد أن يملئ شروطه، ولا يفاوض؛ ولذلك لا بد أن يكون الموقف العسكري في البلاد قويا والامن محصيا ولا بد أن يردع العدوان كوسيلة من وسائل اتقاء الأطراف التي تحمل السلاح في أن العنف لا يجديها حتى تأخذ طريق الديمقراطية والحوار الحري.. لأن كل الميزرات في حمل السلاح قد سقطت بعد ثورة أبريل.. والديمقراطية لا تعني الضعف والاستسلام والسماح للعدوان أن يفعل بالامنين ما يشاء وهي عكس كل ذلك.. والذين لا يهتمون بقضية الامن ولا اداة العدوان هم الذين يشكلون عقية في سبيل مفاوضات جادة.. لذلك نرى أن موقفنا هو الموقف الصحيح الذي يمكن أن يؤدي لمفاوضات جادة وحاسمة!

* هل لمتكم أي اتصالات مباشرة أو غير مباشرة مع الأطراف المتفرقة في الجنوب؟

— نعم.. قمنا باتصالات مع جميع الأطراف السياسية في السودان..

* هل سمعت تلك الاتصالات قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان؟

— نعم!

* لماذا لم تستعدوا الجماعات الموالية لكم في معسكرات البوينا؟

— اتبعنا الموالين لنا؟ هذه تدل على أن هناك تصورا مغلقا جدا!! أولئك هم الانتصار الذين هاجروا بعد ضربة الجزيرة «أبا» في مارس ١٩٧١ ليردوا عنوان النظام المايوي عليهم؟. وهو المعسكر الذي قام بعد القوة التي اشتركت في عملية ١٩٧٦ ويشكلون المعسكر المنضبط للانتصار في الخارج وهناك جماعة رفضت الالتزام بضوابط المعسكر والتي كانت قاسية جدا في السلوك والنظام وغيره، أولئك غير المنضبطين هم الذين جازوا الآن «هناك مجموعة استدعاهم إلى الدين الهادي وحضرت إلى الخرطوم» (المحرر) أما عن جماعتنا فسوف يحضرون وكانت الفكرة أن يحضروا قبل ثورة أبريل ولكننا كنا نقشي بطش نميرى بهم.. ولأن قريبا سيحولون!!

* في اعتقادكم، لماذا لم يجنح الجيش الشعبي لتحرير السودان للحوار وقد فعلت الحكومة الانتقالية مالي وسعها أي فعله؟

— اعتقد أن الحركة التي تحمل السلاح سوف تأتي لتفاوض وهي من البداية كانت تتوارى وهناك ثلاثة أسباب قد تكون أساسية الأول أما أنها غير مقتنعة بحقيقة ما حدث في السودان من تغيير بعد ثورته. والثاني أما أنها واقعا خاضعة لارادة اجنبية ولذلك لا تما، اتخاذ القرار. والثالث أنها تريد أن تفرض أراما بالقوة.. وأنا أرحب الاحتمال الأول وإن كانت الأسباب الأخرى، فسوف تكتشف أنه لا سبيل لذلك وأنا شخصيا من المتفائلين متى هتيات ظروف موضوعية معينة فسياتي الذين يحملون السلاح للمفاوضة ويجري الاتفاق..

* هناك أطراف تسعى، للبيئة السودانية خاصة بعد تبنيها مسألة تسليح الإلهامي والقائمة بميليشيات في غرب السودان، هل توافي على هذا الرأي كسيما وأي تدخل العرقي والقبلي في تلك الأقاليم واضح المعام؟

— «بيئة» السودان هي الحالة التي يمكن أن تحدث ليس بسبب هذا الموضوع ولكن باستعمال القوى السياسية للسلاح في سبيل حسم قضاياها السياسية وهي يمكن أن تحدث إذا فرط السودانيون في انهم وأنصابتهم وسحقوا لجهات معينة أن تستهتر بالديمقراطية!

★ هل هناك قوى سياسية تملك سلاحاً؟

– نعم هناك بعض القوى التي تملك أسلحة ومستهدفة بالتوجه الديمقراطي وقد قلنا معلومات عن بعضها للحكومة!! ويتوقع أن يكون الموقف حازماً في هذا الموضوع لأنه متخلف للجنة السودان أما مسألة الحدود فقد اقتصرتنا على الحكومة تكوين قوات دفاع شعبي لحرب العصابات إضافة لقوتها النظامية لأنها اقترت على حرب العصابات وهي أكثر حسماً لصعد العدوان!!

★ العلاقات السودانية الأثيوبية برغم حسن النوايا من الجانب السوداني إلا أنها ما زالت متعقدة.. وقد سعت مصر لتحسين علاقتها بأثيوبيا أيضاً.. هل تعتقد أن لهذه الخطوة دوراً في مرحلة التوازنات التي تمر بها العلاقة السودانية المصرية؟

– مصر عموماً تحرص على علاقة طيبة مع أثيوبيا لاستراتيجية مياه النيل، ومبتدئة أيضاً على المذهب الأرثوذكسي مذهب الإقباط في مصر ومذهب الكنيسة الأرثوذكسية وهي حقيقة موجودة.. ربما.. ولأن هناك توتر في العلاقة الأثيوبية السودانية لأن أثيوبيا لم تعامل السودان بالمثل في إيقاف الإذاعة -إذاعة جبهة التحرير- التي تنطلق من أراضيها، وفي تقديرى أن أثيوبيا تريد أن تلمظن إلى أن السودان لن يتبع فرصة للقوى المعادية في داخله وربما من أجل ذلك استغلت موقف الجنوب المتنازح لتضمن ذلك

★ إنني أحسن العلاقة المصرية - الأثيوبية ليس نوعاً من أنواع الحصار السياسي أو الحصار غير المباشر الذي ينعكس على السودان.

– كل شيء وارد... ولكن أرجو أن التحسن في تلك العلاقة يرجع إلى ما ذكرنا.

★ ما رأيكم في موقف الحكومة المصرية في عدم تسليم جعفر نميري؟

– أعتقد أن الحكومة المصرية تستطيع أن تقرر ما تشاء في هذا الموضوع، ولكن أظنها لم تستوعب بعد التغيير الحقيقي الذي حدث في السودان بعد ثورته الشعبية – فلو استوعبت لادركت أن موقف جعفر نميري في مصر محرج للغاية!! وأنتى ادعو القيادات المصرية ومنعاً للقرار المصري أن يقرأوا الواقع السوداني بجد وغلظة وتخلياً مستغشقة وصميلة..

★ كيف تنظرون إلى القارب السوداني الليبي؟

– العرب يقولون لكل جديد دهشة.. وتلك ربما كانت دهشة الجديد ومن الطبيعي أن تكون علاقة السودان بجيرانه جميعهم حسنة وهذا ما كان عليه الحال عندما كانت مصر «مصرية» والسعودية «قاصصية»! كان السودان يحتفظ بعلاقات طيبة مع الاثنين ولم يكن في ذلك حرج لاحتفاظ السودان بتوازنه. جعفر نميري هو الذي خرب هذا التوازن، بلقمة علاقات خارجية محورية.. وهي التي طبعته علاقاته في المرحلة الماضية لذلك في وجه تلك العلاقات المحورية يبدو التوازن غريباً!! ولو عدنا للأساس والتوازن الأصلي في سياسة السودان الإقليمية والخارجية لوجدنا أن الشذوذ هو ما فعله نميري وليس ما فعله السودانيون بعد رحيله!

★ هناك تطورات عربية تشوبها بعض الشكوك في توجهات الحكومة الانتقالية بعد إعادة العلاقات مع إيران؟

– أولاً نحن الذين نادينا بإعادة تلك العلاقات ولم يكن في ذلك تليد أو معارضة للنظام.. فجميع البلاد الإسلامية والعربية تقيم علاقات مع إيران الجهة الوحيدة التي لا تقيم علاقات في مصر، وذلك بسبب كآمة ديفيد وقد قلمتها إيران.. حتى الاقطار العربية التي تقف موقفاً معادياً لإيران بما فيها العراق نفسها ما زالت تربطها علاقات دبلوماسية بإيران!! لأن الحرب لم تعلن بينهما رسمياً.. فما هذه الحصافة التي تؤدي إلى أن يقطع السودان علاقته.. فهذه مسألة انفعالية شخصية قام بها جعفر نميري وهي لا تلهم السودان في شيء، وكان قطع العلاقات هو الغريب وهو الخطأ، ولا أدري لماذا يحاسب السودان وهو يضع الأساس الصحيحة للعلاقة، تقطع العلاقات في مثل هذه الظروف فقط عندما يكون الناس قد قرروا الحرب وإعلانها لأن القطع آنذاك يكون تعبيراً فني لتأكيد أنه لم يبق بعد سوى الطعان والسنان.. (حاول المهدي الاستشهاد ببيت من الشعر بذأه يقول «ليس بيني وبين عمر» ولكن ذكرت لم تسعفه لأكماله.. المحور)..

★ تلك الزام تستند إلى أنه كان بإمكان السودان أن يشترط وقف الحرب ملاً في إعادة العلاقات كعامل ضغط دبلوماسي؟

– لا، هذا موضوع آخر.. طيب لماذا لا يقولون كلنا سنقطع العلاقات إذا لم تتوقف الحرب..

★ علوا انا لا اتبنى وجهة نظر رسمية..؟

— على كل لا تنه عن شيء.. وتأتي بمثله.. ثم انه ما قيمة العلاقات بين السودان وايران حتى تكون عامل ضغط.. فليست لها قيمة كبيرة!¹
★ ألم تطرح اي اتفاقيات سواء اكانت ثنائية او المتعدية او عسكرية في زيارة المسؤول الايراني التي تمت بموجبها اعادة العلاقات؟

— الذي كان محل الهم هو تطبيع العلاقات.. صحيح ان السودانيين جميعهم مقتنعون في انه ينبغي على السودان ان يلعب دورا في ايقاف الحرب ونحن كقوة سياسية وشعبية واسلامية ننظم الان خطة تسعى لوقف هذه الحرب لاننا نرى انها حرب مدمرة للطرفين والمصلحة الاسلامية والعربية.. والهم في الاساس المبدأ وهو وقف الحرب وانقذ ان السودان من بعد اعادة علاقاته يمكن ان يلعب دورا جيدا وهو ما لم يكن سيفعله لو لم تكن بينه وبين ايران علاقة طبيعية..
★ نعلم انكم قمتم بزيارة لايراني في سنوات سابقة هل لكم اي اتصالات الان مع القيادة الايرانية؟
— الان لا .. لم نجددها بعد ثورة أبريل لاننا كنا في السجن قبل الثورة..

★ فترة العام الانتقالي انقضت نصفها الان تقريبا والتحديات التي اسقطت النظام السابق مازالت قائمة هل تعتقد ان ما تبقى كاف في مسألة التحول للديمقراطية؟

— نعم اعتقد انها كافية اذا لم تتعقد مسألة الجنوب أما اذا ما تعقدت فربما احتيج للنظر فيها، لكن في تقديري الفترة كافية وبعض المشاكل فعلا قد اراد الله لها بعض الحلول فما عدنا في حالة جفاف مثلا..
★ ولكن تصفية آثار مايو تسير سيرا ببطئا؟

— غير مهم.. لأن تصفية آثار مايو يستمر معنا حتى بعد الانتخابات!

★ سؤالي الأخير هو في الحقيقة استيضاح أكثر منه سؤال في ايابه الأخير اجري احد الزملاء حوارا مع نميري قال فيه إنك يوما جلسته غاضبا لآي صحيفة ذكرت اسمك مجردا من لقب المهدي اي الصديق الصديق فهل ذلك صحيحا؟

— ليس في ذلك صراحة.. وجعفر نميري كذاب لأنه لو كان هناك سبب يثيرني فهناك عدة أسباب غير هذا.. وأنا ما تعودت ان أثور غاضبا عندما يحدث ما لا يرضيني.. وطمعا المهدي ليس لبقيا هو بالنسبة لنا إسم وان كان هو لقب الإمام المهدي.. والاسم يشترك فيه معى عدد كبير من الاسرة حتى الذين كانوا يؤيدون جعفر نميري نفسه. اسم المهدي في هذا الاطار لايدل على مايدل عليه اللقب.. فاللقب للجد وأنا صار أسما وكثير من الناس اسمهم يصيب لبقا كالفحام والصلاب والكاتب.. عموما لا يغضبني ذلك في قليل او كثير.. وحتى لو ظهر في الصحافة ما يغضب فما من عاداتي الثورة والغضب بل بالعكس أنا شخصيا إلى حد كبير عندما يقع الناس في أخطاء صهيانية فهي تضحكني ولا تبيكني..

ونميري نفسه قال عني «الكاذب الضليل» بمعنى حرف اسمي.. والحقيقة نميري كان دائما في علاقته معي يركز على المسائل الشخصية والفردية ومع أنه مليء بما يمكن ان يقال في هذا الصدد، إلا أنني لم ارمه بأي شيء شخصي، وإنما أتحدث في المسائل الموضوعية حتى في أسوأ ظروف الصراع بيننا. وليس بيني وبينه فقط وإنما مع كل الناس درجت على ان اتفادى الحديث عن الاشخاص.. واعتقد هذا أسلم في النهاية.. على العموم هذه الحادثة بالذات لم تحدث، ونميري يروي كثيرا أشياء لاتحدث لأن من قرأ كتابه الاول «النهج الاسلامي لماذا؟» يرى كيف أنه يروي أحداث كثيرة بطريقة ليست صحيحة وهذا شأنه..

الفصل الثالث المهدي ظلّموه أم ظلّم؟!

» سئلت بعد عودتي من المطار إن كنت صاحب
وزيرا أو رئيسا للوزراء... وإعتبرت إن ذلك إهانة
بالغة».

(الأديب الإسلامي إسماعيل صادق بعد عودته من المنفى)

كثيرون هم الذين دار حولهم جدل طويل في الساحة السودانية، وباتى السيد الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي في طليعة هؤلاء، فقد تعرضت شخصيته إلى قدر كبير من النقد، بعضه موضوعي، وبعضه سفسطائي..

ولد الصادق في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٦، والده السيد الصديق عبد الرحمن كلاهما والده وجدته نهلا من نبع الثورة الكبرى التي فجرها محمد أحمد المهدي وبها بذر البثرة الوطنية السودانية. والدته هي السيدة رحمة عبد الله جاد الله من قبيلة (الكواهلة) وكانت (تحبها كثيرا) (١). درس مراحل الأولية في (الجزير أبا) ومدارس الاهفاد التي أسسها الشيخ بابكر بدري. وبعدها توجه إلى مدارس «كمبوني».. ثم أرسل إلى مصر للاتحاق بكلية (فكتوريا) في الاسكندرية وكانت جاذبة لأبناء الأسر الموسرة جاهها ونفوذها، ولأسباب غامضة بغض الشيء لم يواصل، ولا يعرف حتى الآن إن كانت تلك العودة السريعة والمفاجئة أي ترسبات تاريخية رغم صغر سنه، أو حتى فيها بعض الآثار لحساسية الصادق المهدي الشديدة تجاه مصر لاحقا. عاد الصادق إلى الخرطوم مفضلا التلمذة على يد الشيخ الطيب السراج لمدة عامين. ثم أراد الالتحاق بجامعة الخرطوم فحدثت مشكلة، إذ أنه إلتحق بها في آخر فصل دراسي من السنة الأولى، وبعده البروفيسير ساندون عميد كلية العلوم آنذاك بأنه إذا نجح سينقل إلى السنة الثانية، ومع تحقيق النجاح المطلوب إلا أن إدارة الجامعة اعتذرت بدعوى أن نقله سيشكل سابقة.. وبغ الحرج البروفيسير ساندون الذي لم يف بوعده أن يتوسط له في جامعة أكسفورد.. وكان الصادق يحدد دراسة الزراعة، وهي رغبة لا تتم حسب لوائح جامعة الخرطوم إلا بعد قضاء سنتين في كلية العلوم.. ولكن عند ذهابه إلى أكسفورد عدل من رآه ودرس الاقتصاد والعلوم السياسية وبعض مناهج الفلسفة وتخرج بدرجة الشرف. وداعيته رغبة الزراعة مرة أخرى وكان يود تلبيتها في أمريكا وفي الحقيقة هذه الأمنية ما زالت مسيطرة على خياله وكثيرا ما ردها (أهوى نفسي الآن لتحقيق أمنية ظلت أحلم بها على الدوام، إذ أريد العمل في الزراعة والتربية الحيوانية خصوصا الإيقار والفيول وأعتقد أن الظروف مهيأة أمامي لأن لكي ألبى هذه الاشواق وهذا ما أنا بصدده حاليا) (٢).

لم يذهب لأمريكا أو يواصل حتى في بريطانيا دراسة رغبته تلك، فقد حال دون ذلك وفاة جده السيد عبد الرحمن عام ١٩٥٩ والمعروف أنه كان يحبه كثيرا ويقريره منه. عاد الصادق للسودان لأنه كما يقول (صار) لزاما على أن أبقى بجوار والدي بعد أن صار إماما للانصار في ظروف صعبة كان يحكم السودان فيها النظام العسكري الأول وكان والدي رافضا له رفضا أساسيا) (٣).

وعتير الصادق تلك هي بداية اللجنة الأولى له في حياته السياسية. ثم توفي والده السيد الصديق في العام ١٩٦٦، فاصبح في سن مبكرة جدا رئيسا لحزب الأمة. وفي عام ١٩٦٦ كان أصغر سياسي سوداني يدخل دهايز السلطة وأروقعتها بعد انتخابه رئيسا للوزراء، وعندما حدث إنقلاب ماير ١٩٦٩ كان زعيما للمعارضة وقتها، وبعد الانقلاب سجن لمدة سنوات، وبعد الإفراج عنه سافر في وقت لاحق من عام ١٩٧٥ إلى الخارج فوجد تنظيما معارضا ومكملا في الاعداد والتدريب والتأهيل يشرف عليه السيد (الشريف حسين المهدي) ومعرفته الوثيقة بطبيعة السيد الصادق أتاح له رئاسة تنظيم الجبهة الوطنية المتحدة. وحدثت ملامسات فشل العملية الأولى لهذا التنظيم في العام ١٩٧٦، وبموجب مصالحة طرحها ثميرى إنخرط السيد الصادق في النظام واحتل موقعا في الاتحاد الاشتراكي، لكن ما لبث أن عارضه في العام ١٩٨٣ معارضة علنية بعد إعلان النظام (لقوانين سبتمبر) وكانت له قولة شهيرة فيها (لا

تساوي ثمن الحبر الذي كتبت به)، فسجن لعدة شهور. وبعد سقوط نمرى أعاد تكوين حزب الأمة واسبق عليه صفة الجديد، وانتخب رئيساً للوزراء عام ١٩٨٦ حتى انقلاب البشير في عام ١٩٨٩، حيث اعتقل لمدة عامين. ويعتقد السيد الصادق أن فترات السجن هذه أفادته في ما يهواه وهو القراءة والتأليف فيقول (جميع كُتبي المرجعية - ويبلغ عددها خمسة - كتبت في السجن، واعتقد إنني درست ما يتراوح بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ مرجع داخل السجون، ويسمى أن أقول بغير حذر أن السجون لعبت في حياتي دوراً أكبر من الذي لعبته الجامعات) (٤).

وفي هذا السياق جاء إنطباع السيد محمد إبراهيم نقد عنه خلال العامين اللذين قضياهما معا في سجن كوبر (كان كثير القراءة.. كثير الكتابة كمالته، وكثير النشاط الرياضي والسياسي) (٥). ولأن فترة السجن الأخيرة لم تكن كمسائر الفترات الماضية بافتراض أن التأمل يكثر فيها. فقد كان إنطباع المهدي عن الميرغني في هذه الفترة (السيد محمد عثمان الميرغني جمعته في ظروف لم يكن ممكناً أن تحدث إلا في الظروف التي حدثت، وبقيت معا ستة أشهر في غرفة واحدة مما أتاح لنا فرصة نادرة، ونحن اتون من خلفيات عائلية ذات موارات تاريخية وأوهام) (٦).

هذه هي السيرة الذاتية لما يناهز الثلاثة عقود زمنية لرجل شغل الساحة بجدل لم ينقطع.. ومستوى في ذلك وجوده في السلطة حاكماً أو خارجها محكوماً. ولم تكن تلك العقود الثلاث وأقربها بالاختزال الذي اورثناه وسرنا، ولكنها كانت مليئة بالأحداث في دائرته الشخصية ومليئة بالمواقف السليبي منها والإيجابي على مستوى الحكم.. مع أنه لم يستمر فيه - فترتين متقطعتين - لأكثر من ستة أعوام أي أقل من سنوات سجنه مهتمة (٨ أعوام).

السيد الصادق المهدي رجل محب للحياة، ونشأته العائلية لعبت دوراً كبيراً في تسيير طموحات وأحلامه. ويعتقد أن تاريخ ولادته (٢٥ ديسمبر) والذي يوافق ميلاد السيد المسيح يدر في ذهنه في وقت مبكر فكرة المنفذ. بل يعتقد هو أنه بما أوتي من ملكات فكرية وثقافية وقدرة تعبيرية فائقة أنه يمكن أن يلعب دور المنفذ هذا برفع أرباب الطول السلمية والديمقراطية والقومية لمشاكل السودان. وفي هذا كثيراً ما أتهم المهدي (بالبائس) - جنون العظمة - مع أن اعتقاده أنه تأثر كثيراً - من خلال قراءاته - بمنهج المهاتما غاندي السلمي. وهو في واقع الأمر شخص مسالم وعلى حد قول أخته (نستأنس هادئ، ومعتز لا تؤثر عليه الأحداث، لا الزلزل يزعله ولا الفرح يفرحه وذلك بسبب تربيته) (٧) مع أن تكوينه الجسماني يشي بإنطباعاً أخرى بل كان يمكن أن يكون شيئاً آخراً لو لا تلك النشأة التي فطر عليها.

يستأن الصادق بالجرأة في طرح آرائه وتحمل ردود فعلها تصلياً أو اعتداداً. كما أنه يمتاز بالهوية والحركة والقدرة على تحمل الألم والاجهاد والمشقة.. وفيه قدراً كبيراً من الأدب (الطبية) والسماحة السودانية.. يحيد السيد الصادق المبارزة الفكرية - إن جاز التعبير - والحوارات السجال لأن في ذلك ما يمكنه من إظهار ملكاته ويجعله يملك إيسار قراءاته الكثير من عقائدها. كما أن الشيء الذي يعيده أيضاً حياة العزلة والانطواء للتأمل ولكنه قلما يمارسها وذلك نظراً لإندام الخصوصيات في البيئة التي يعيش فيها (البيت) وعن ذلك يقول (لكنني أعتقد أنني أحياناً أحتاج إلى الخلوة والتفكير والكتابة والإطلاع، وفي كثير من الأحيان أنتزع هذه الخلوة لهذه الأغراض، وأحياناً كثيرة كنت أقود سيارتي إلى منطقة خارج العاصمة وأختار ظل شجرة لأجلس فيها طويلاً للتأمل والتفكير) (٨) بالطبع إنتزاعاً لهذه الخلوة إنتزاعاً يوضح إنطباعه الإيجابي عن فترات السجون. وفي تقديري أن قراءاته الكثيرة، وإطلاعه المتأثر أيضاً جعل منه شخصاً نظرياً، لم يطلع في العيرون بهذا المخزون لمعالجة واقع مقلل بالهجوم الكبيرة والمشاكل المعقدة، ولهذه تجده دائماً يبحث عن مدينة (أفلاطونية) فاضله تستوعب طموحاته السياسية والفكرية. ولهذا السبب أيضاً يكون (لشطحاته) غير الواقعية أحياناً مبرراً.

إن النشأة والتثقيف الذاتي والواقع هي في التقدير عوامل جعلت التناقضات تنبثق دفعة واحدة كالسيل العرم من شخصية السيد الصادق.. وما بدا ظاهراً منها أصبح شيئاً للحرية. على سبيل المثال في هذه التناقضات تنازعه بين الإمامة كداعية إسلامي والقيادة السياسية كرجل دولة.. سلفي حيناً.. وتقدمي أحياناً.. متقلب بين المواقف السياسية.. وتناقضات الأطروحات الفكرية.. يؤمن بإيمان العجايز بنظام الحزب الواحد ويدين بالولاء لنظام التعددية الحزبية.. غزير التنظير شحيح الانحياز.. محب للديمقراطية (لاقتنانه بواقع الغرب والنصافة به في وقت مبكر «بريطانيا» ولكنه حب مشروط بأسقاط عوامل النقد الذاتي.. سواء في شخصه فهو شديد الحساسية لذلك.. أو سواء في أطروحاته السياسية.. مع

أنه يقلل المواجهه أحيانا إذا ما اتسعت دائرة الرأي المعارض وأصبحت تنذر بتطايير الشرور.. وفي مسألة الصداقة لا يغفل المرء نشأة التي وضعت ميكر في موضع الأمر الناهي الذي لا ترد له كلمة.. وتناقضات السيد الصادق لم تقتصر على الممارسات فحسب، وإنما طالت الملابس التي يتزين بها.. فقد لوحظ أنه عندما يسافر خارج السودان يميل أحيانا إلى لبس البدة الافرنجية ومعه طابوقة على الرأس وهي ما يقترض لبسها مع الزي القومي..

كما أننا لاحظنا - خاصة في الديمقراطية الاخيرة- التي كان فيها رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع في فترات منها، عندما يستعرض حرس الشرف في مناسبات القوات المسلحة يرتدي زي الانصار المعروف.. وهي جميعها مسائل تدل على عمق تصارع الماضي والحاضر في سايكولوجية المهدي.. والسيد الصادق بعض الايجابيات في ممارسته للسلطة.. فقد أرسى نهجا متوقفا في المحافظة على المال العام.. فهو طاهر اليد بينه وبين خزينة الدولة حرمة.. لا يميل لحياة البذخ والمظاهر التي إشتهر بها كثير من القادة والزعماء.. وأثناء تقلده منصباً كان يرفض الراتب المخصص له.. كما أنه لم يحاكم في أي عهد بتهمه الفساد التي ترفع لوامها وتكون ميرا دائما للنخبة الديكتاتورية في إطاحتها بالسلطة الديمقراطية.. بل حتى الانقلابيين الذي استولوا على السلطة في ٢٠٠٦ لم يجنوا شيئا يصممونه به سوى انه (كثير الكلام) كما زعموا وبيجوا ذلك في بياناتهم الأولى.. وأعتقد في عفته هذه أنه أكبر مازق محرج واجهه كان مسألة تمويليات آل المهدي بحسم أمرها بقوله (عندما إطلعت على الموقف رأيت أن ما يوقف كل الذرائع ويزيل كل الشبهات هو أن يحال الموضوع يرمته إلى المحكمة وأن تغلى كل التعميمات على المستوى العالي في التعامل مع العام)(٩).

الشيء الثاني: يقول المهدي ويكرر دائما أنه ما تقلد منصباً دستوريا في حياته يغير إنتخاب.. وهي مسألة واقعية وقانونية صحيحة، لكن ملاسياتها أصابها بعض التحويل.. وهذا ما يجعلني ألقى الضوء على أكبر صراعين واجههما المهدي في حياته السياسية.. صراعه الأول كان مع عمه السيد الامام الهادي عبد الرحمن المهدي وهو الصراع الذي شطر بيت المهدي والحزب إلى شطرين، وتمرلح ذلك عبر فترات مختلفة، أما الصراع الثاني فكان مع السيد محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء الاسبق وبلخصه المحبوب في التي.. (لم يخض الصادق المهدي الانتخابات لأنه لم يكن قد بلغ السن القانونية ٣٠ سنة وكان معروفًا تماما أنه يحيد تعيين رئيس وزراء يمكن إقناعه بسهولة الاستقالة وفتح الطريق أمامه عندما يبلغ الثلاثين من العمر، وكان يعرف جيدا إنني إذا أصبحت رئيسا للوزارة، فلن استقيل من أجله)(١٠).. ويمضي المحبوب في سرد رواية الخلافات (ذات مساء جاء بعض افراد عائلة المهدي إلى منزلي طالعين مني الاستقالة حتى يصبح الصادق، الذي بلغ الثلاثين من العمر رئيسا للوزراء بعد أن تم إفرار أحد المقاعد البرلمانية وإنتخابه لهذا المقعد وكان جوابي (إن هذا طلب غريب، والصادق لا يزال فتيا والمستقبل أمامه وفي وسعه أن ينتظر، وليس من مصلحته أو مصلحة البلاد والحزب أن يصبح رئيسا للوزارة الآن، بيد أنهم أصروا فتصليت)(١١).

ويقول المحبوب بعد ذلك أنه سافر لحضور مؤتمر في نيروبي وعاد بعد أربعة أيام ليجد الحزب منشقا على نفسه.. وعندما اجتمع إلى السيد الصادق من أجل إصلاح الضرر، وإيضاح وجهة نظره في إمتناعه قال له السيد الصادق: (إنني أعرف ذلك ولكنني إتخذت موقفا ان أترجح عنه)(١٢).. وعلق المحبوب على عناد الصادق قائلا: (إنني مقتنع الآن أكثر من أي وقت مضى بانك لا تصلح لرئاسة الوزارة، وقد تصبح رئيسا للوزارة يوما ما، ولكنك لن تدم أكثر من تسعة أشهر)(١٣). ومن المفارقات إن ما تتيب به المحبوب قد حدث فعلا فدامت حكومة السيد الصادق تسعة أشهر ٢٦ يوليو ١٩٦٦ إلى ١٥/مايو ١٩٦٧. وتغيرت المواقع بين المعارضه والسلطة لكن الاحتراب ظل مستمرا حتى إنقلاب مايو ١٩٦٩. وفي التقدير هذه الملابس هي التي رسخت القنعة في نفوس الجماهير في عتق المهدي للسلطة.. لأنها كانت في وقت ميكر.. وكان هو صغير السن مقارنة بثقل المسؤولية وهموم المنصب.. تقش الطموحات الكبيرة السيد الصادق المهدي دائما - سيان في الحكم أو خارجة- وفي هذا الشأن فهو يحاول مد نوره الواقعي أو الاصلاحى او السلمى إلى ما وراء الحدود.. وكانت المسألة الوحيدة في خطاير كهذه.. أنها دائما ما تتناقض مع ظروف الواقع السوداني، والتي تكون عندئذ متازمة بشكل أن يأخر.. مثلا محاولاته في مشكلة اليمن عام ١٩٦٥. وتزامنها مع ظروف لم يتوصل فيها المؤتمر الدستوري إلى حلول ناجزة لمشكلة الجنوب.. وكماحاولته في مسألة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في

إيران عام ١٩٧٩ .. جاءت في الوقت الذي كان فيه نميري ماسكا بتلابيب السلطة والتي إنخرط فيها هو بعد مصالحة ١٩٧٧. كذلك طرحه لأراء ومبادرات في الحرب العراقية - الإيرانية مع صديقيتها فيما بعد - لكن كانت الظروف الداخلية للائتلاف تقضي تكتفا وإنسجاما وتوازنا في القضايا الداخلية ناهيك عن الخارجية.

كل هذه المبادرات (الخيرة) كانت يمكن أن تكون (مهضومة) وإيجابية لولا مفارقتها مع الظروف الداخلية.. هذا النهج جعل البعض يوصف المهدي بالهروبي.. وما أظن أن ذلك كذلك.. وإن بدا ظاهريا.. ولكنني أرجح ما ذكرته من قبل في مسألة العالم الأفلاطوني.. لاشك أن السيد الصادق المهدي جاذبية سياسية خاصة في أزمة الديكتاتورية.. ولكن نتيجة تعقد المشاكل المزمعة في الواقع السوداني.. وعدم قدرته على إتخاذ القرار الحاسم، سرعان ما تنطفئ هذه الجذوة ويحل محلها الملل والضجر والسأم.. لأن كاريزما المهدي في الزعامة لا تعتمد على ملكاته الذاتية وقدراته التعبيرية فحسب وإنما تعتمد على الهبة المكتسبة والتي قال عنها لوبون (يكفي أن يحتل فرد ما منصبا معيناً أو يمتلك ثروة أو يتزيا ببعض الألقاب حتى يصبح مكللا بهالة الهبة أيا تكن قيمته الشخصية) (١٤). والهبة الشخصية تختفي دائما مع الفشل كما يؤكد لوبون (البطل الذي صفقت له الجماهير بالامس قد تحتقره علنا في الغد) (١٥).

قد يقول قائل ليس إلى هذا الحد... فتمتد متسع أمام السيد الصادق لإصلاح ما أفسدته الممارسات.. وكان رأيي من ذلك لكنني فجعت في رد السيد الصادق على سؤال ماذا لو عدت إلى السلطة مرة أخرى لتصحيح مسار التجربة الماضية ما القرار الذي تتخذه قال (القرار هنا هو ضرورة ضبط الممارسة الديمقراطية من حيث الأحزاب والنقابات والصحافة والقوات المسلحة والعلاقة المدنية العسكرية، وفي رأيي أن هذا القرار ضروري جدا لمعالجة الديمقراطية من أسقامها) (١٦) ..

ومصدر الفجعة والعجب أن كل ذلك كان متاحا.. في ظروف ما.. في زمان ما.. كان المهدي على رأس السلطة.. فما الذي وقف حائلا بينه وبين تنفيذ هذه الاسقام؟! أو ليس هناك مجال للنقد الذات وتحميلها جزءا من المسؤولية.. ولا نقول كلها.. ففي ذلك يكون النواء الحقيقي لسقم النفس.. في تقديري مثل هذه الترهات تجعل من المهدي سليل آل يوريون.. الذين لم يتعلموا شيئا - ولم ينسوا شيئا.. ولم يفكروا شيئا.. كل ما نذكره ليس بتحليل نفسي أو سياسي لشخصية السيد الصادق المهدي.. وإنما هي إنعكاسات لآثار موجودة أصلا لازمت المهدي حاكما ومحكوما..

يظلم الناس كثيرا السيد الصادق عندما يقللون من قيمته الفكرية والثقافية والسياسية.. ولكننا نعتقد أن المهدي نفسه يظلم السودان كثيرا حينما يجعل من قضايا مادة في مختبر، بينما يكون هو الكيمائي الذي غاية طموحه إكتشاف قدراته الفكرية والسياسية والثقافية..!

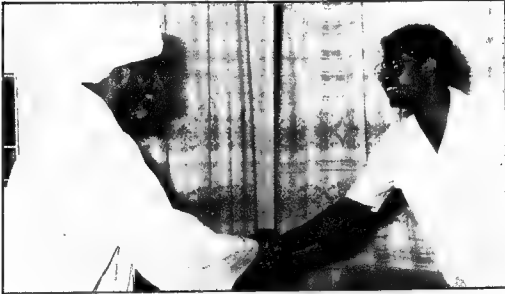
الهوامش

- (١) وصال المهدي - نُقِته - في حوار مع مجلة المجلة ١٦-٢٢/١٠/١٩٩١
- (٢) جريدة الحياة ٢٧/٨/١٩٩١
- (٣) مجلة المجلة ٢٢-٢٨/١/١٩٩٢
- (٤) الحياة | المصدر السابق.
- (٥) جريدة الامالي حوار مع نقد ٢٤/٧/١٩٩١
- (٦) جريدة الشرق الأوسط ١١/٥/١٩٩٢
- (٧) وصال المهدي | المصدر السابق
- (٨) مجلة المجلة ٢٢-٢٨/١/١٩٩٢ مصدر سابق
- (٩) المصدر السابق.
- (١٠) محمد أحمد محبوب | الديمقراطية في الميزان ص ٢١٧ منشورات جامعة الخرطوم.
- (١١) المصدر السابق ص ٢١٨
- (١٢) المصدر السابق ص ٢١٨
- (١٣) المصدر السابق ص ٢١٨
- (١٤) غوستاف لوبون | سيكولوجية الجماهير ص ١٣٧ منشورات دار الساقي لندن.
- (١٥) المصدر السابق ١٤٢ | وسياقي تفصيل لهذا في الفصل الثاني من الباب الثاني.
- (١٦) مجلة المجلة ٢٢-٢٨/١/١٩٩٢ مصدر سابق.

د. حسن الترابي

- كيف يزد السلاح من إيران للسودان وهل هي
فعلا مهمة بحركة إسلامية في أفريقيا؟
- اعوذ بالله من ديكتاتورية عبود ونميري
والديكتاتورية القادمة!
- إذا لم يتب الحزب الشيوعي فسنعيد وجه
تاريخ الامس

الخرطوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٥



*** هل تعتقد بأن التيار الإسلامي يمكن ان يسود في قطر بالغ التحالفات العرقية والدينية كالسوداني؟ ***

- هذه التحالفات في اطار الشعب المسلم لا يكثر لها ونحن نريد ان تتجاوز هذا التمزق القبلي والعرقى بان تشدهم الى قيمة اعلى من قيمة العصبية والقبيلة وعجزت كل المذاهب الفكرية في ان تفعل ذلك.. ونحسب اننا بالرغم من ان نجتمعهم في قيمة اعلى يشتركون فيها. وقد يؤثر تساؤل مشروع بالنسبة للجنوب وهو تساؤل تثيره الدعاية الغربية في ان الجنوب مسيحي الديانة انجليزى اللغة زنجى العصبية. وفي الواقع لا الجنوب لا يمثل كتلة عرقية اليوم والامر الثاني لا يتحدث الانجليزية منهم سوى المتعلمين وان السياسيين عندما يخاطبون الجماهير هناك يخاطبونهم باللغة العربية، والامر الثالث ان اكبر الطوائف الدينية في الجنوب هي الطائفة الإسلامية بحسابات الكنسيين انفسهم فاعداهم تتجاوز المسيحيين الا انهم حرموا من التعليم والمشاركة في الحياة العامة وكتبوا في العصور الوطنية والاستعمارية، ونحن نريد ان نفتح الابواب حتى يمتد الكيان العربي الإسلامي لا طاقوتنا استعمارية ولكن تفاعلا ايجابيا مع هذا الجانب الافريقي المحض في السودان. فلما كان الإسلام قبل مئات السنين قد حكم شعوبا كثيرة قليل منها هو العربي احسب اننا لن نجد عثره لان الإسلام هو اكثر الحضارات واوسعها استيعابا لكيانات ثقافية غير إسلامية، وهودين الاغلبية في افريقيا وليس دين الغلبة السياسية لسوء الحظ والسودان رسالة يذيعها غاية عن العالم العربي الإسلامي بإيديها في افريقيا بعلاقات هي اصدق من ان تهينها المعونات المالية المطارة.

*** احسب انكم قيمتم فترة مشاركتكم النظام السابق.. هل كنت تعلم انى كلمة تاييد رسخت دعائم ذلك النظام؟ ***

- لم نشارك في النظام السابق، وانما شاركنا من خلال استراتيجية لقد حاولنا بالحرب وكنا ايام الجهاد اكثر الناس عطاء سواء في اثارة الثورات الداخلية او تحملا لتبعات الاضطهاد والاذى من البلاد والسجن. وبعد ان اتت كل الحركات التي كانت معنا في المعارضة الى مصالحة النظام فقد هالطنا نحن بموجب استراتيجية لا نهتم فيها كثيرا باقتسام السلطة لاننا كنا ندرك سلفا ان نميرى يريد ان يستبد بنا لذلك صمدت الحزاب الاخرى التي سلكت هذا السبيل. وكنا نعمل من داخل النظام بما يتاح لنا من حرية ونعمل على تخفيف وطأة القهر على الناس بما تيسر لنا من حرية ولم تقل اى كلمة تأييد مباشرة لعميرى انما اينما بعض السياسات.. بل كنا اكثر الاصوات نقدا لسياساته في الندوات والنصريحات الصحفية الخارجية ومارسنا حرية التنظيم خارج اطر الاتحاد الاشتراكي واهدنا فيه ريكمة وتشويشا ونسختنا فكرة التقليدى تماما.. ومن جانب آخر مكنا حركة الاسلام في السودان وادخلنا ممارسات اقتصادية اسلامية واسعة اكثر من اى بلد اسلامى وكذلك عملنا للتبشير بالاسلام ونشر اللغة العربية وحاولنا تخفيف المجاعة لاسيما وان النظام كان لا يعترف من حيث المبدأ بالمجاعة ويتامر في ذلك. فضلا عن ذلك اطفنا شبيها من ريق القهر السياسى ولا نقول اننا رفعنا عن كاهل الشعب ذلك..

*** فلما ما لبسته عن تلك الاستراتيجية التي ذكرتها في تبريركم المشاركة.. لم تكن مقتنعة بالنسبة للاوساط السياسية؟ ***

- الذى يكتفى انها كانت مقنعة للشعب السودانى الذى كان يسمع هجوما عنيفا على الاخوان من النظام في الاتحاد الاشتراكي ونصريحات الرئيس" وفي السنة الاخيرة لم يذكر النظام احدا بسوء سوى الحركة الاسلامية والشعب كان يدرك استراتيجيتنا. اما شركاؤنا السياسيون بعضهم يغار من اننا احسنا استغلال تلك الفرصة وبعضهم يغار من اننا تكلمنا بقوة اقتصادية وثقافية وتنظيمية فى المجتمع وكانوا هم مكبوطين. هؤلاء الطبع تحركت غير المناقصة السياسية وهى سنة الصراخ السياسى ومن بعد سقوط النظام وجدنا ما توقعنا من اولئك المنافسين.

*** فلما ان الجماهير الغالبة تالمة على تطبيقات الشريعة الاسلامية بدليل العنف الذى واجهكم فى لياليكم السياسية؟ ***

- العنف الذى واجهنا كان من عناصر محدودة تحركها بعض القوى السياسية وهى فى خصام معنا منذ زمن وستظل فى خصام معنا!! ولا اريد ان اسميها لاننى افضل ان لا ازيد العمل السياسى تعقيدا!! وقد كان ذلك فى ثلاثة مواضع من حيث ذهينا فتحررك هذه العناصر لقلتنا بالحجارة وهم لا يتجاوزون بضع عشرات.. اما جماهيرنا فقد كانت اضعاف ذلك..

لعلك تحركت في نواثر تأثرت بتطبيق الشريعة، طبعاً طبقت الشريعة فجأة وكنا نريدها على شئ من التدرج حتى نرقق في وقعها على بعض القطاعات كالمثقفين مثلا الذين يتألمون الخضر.. ولعلك تعلم ان

السودانيين مولعين بالخمر، ولما أصبحت العقوبة هي الجلد وبضمت أسر وزراء ومثقفين ومتمكنين من الدولة، بعض هذه الطبقات إنفعلت جدا.. الأمر الثاني في أيام الطوارئ، تأثر أيضا كثير من التجار الذين كانوا يمارسون بحرية المخالفات والتهريب وقعت عليهم القوانين فجأة، ولذلك تأثروا تأثر بالغا وبعضهم كان له من الاعتبار مكانه عظيمة وهو لا يصدق أن يزج به في السجن، لذلك تأثرت هاتان الطبقتان جدا.. أما عامة الشعب ما أحسب إلا إنفعلت فعلا طليبا بتطبيق الشريعة وأحست بأنم بالغ، وبالأخص النساء أحسب أنهن رغبين بحرم الخمر حتى لو تأذى الرجال الذين كانوا يشربونها. واليوم إنقلب الحال وأصبحنا نعانى ارتفاع الجريمة، لأن أحكام الشريعة معقدة شيئا ما ولا أقول ملغية. وكل تغيير إجتماعي جديد يحدث فزعا ونوع من الخلل في المجتمع القديم، والذي أحدثه تطبيق الشريعة في السودان هو أنه يُقظ شعورهم بمقضية الدين السياسية وهو الوقع الأكبر الذي لم يعهده منذ مائة عام.

* يشاع أن عدم إلغاء قوانين سبتمبر مزده الخوف من الوقوع في مقبة فراغ لانهوني وبمعنى آخر أي التمسك بقوانين سبتمبر الإسلامية أمثله ظروف خاصة وليست حالة لائمة على الاستقرار؟.

- الذين يريدون للقوانين الإسلامية أن تزول يعززون أنفسهم!! والواقع أن الذي حدث في تطبيق الشريعة الإسلامية أن نميرى حاول أن ينافس الحركة الإسلامية لتعاظمها كل يوم.. بأن يسحب منها بساط الدعوة للإسلام لذلك حاول أن يصيغ الدعوة هذه القوانين وفي مبادرتة القانونية عزل حتى أصحاب الكفاءات العلمية المجردة للمشاركة في ذلك وتوطد في بعض الأخطاء في الصياغات والتطبيقات.. لاسيما أن نظام الحكم القهري يطبق أي قانون إسلاميا كان أو غير إسلامي بتشوه على طبيعته القهرية.. ولكن مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية هو مبدأ يدعو له الشعب السوداني منذ الاستقلال والتطبيق في حد ذاته رهين بالنظام الذي يطبقه أما وقد زال النظام أحسب أن التطبيق الذي يمكن أن يسود اليوم أو غدا سيكون وفق طبيعة النظام.. وقد كان سبب الخلاف بيننا وبين نميرى هو أننا مصممون على أن يمتد التطبيق الإسلامي إلى الدولة!! ولا يقتصر على قوانين تحاكم الشعب فقط.. لأن الدولة ذاتها محكمة في الشريعة بالشورى والطهارة والمسؤولية.. ونميرى كان يريد أن يطبق ما يخص الشعب ويحترم هو من قيود الشريعة!! وكنا نقول له أن الدولة ليست إسلامية فكيف تطبق قوانين إسلامية!! ادعى اليوم بأنني أكثر اتصلا بالمجاهير في حين أن الآخرين مشغولون بالخلافات والصراعات الفوقية والعلاقات الخارجية طليبا للدعم وتوجهنا نحن للبناء في الفترة الانتقالية، أما ما جاء في تلك القوانين من عيوب في الصياغة هنا وهناك يمكن أن يقيم من قبل القانونيين ولا جدال في المبدأ.. ضمة الخلاف فقد كان قائما قبل أن يبدأ التطبيق منذ استقلال السودان.. إلا أن الحركة الإسلامية كانت دائما في السنتينات ولكن صراعا اليوم تداعت إليه قوى دولية شاركت فيها الإذاعة البريطانية بقوة فعالة.. وبعض المثقفين الذين اغتربوا عن الإسلام وبعض الجنوبيين كان وراءهم سند دولي لا يريد للسودان أن يمتلي.. بالإسلام لأنه سيفيض على جيوانه!! والصراع في مجمله في إفريقيا هو صراع حضارى بين العروبة والإسلام وبين الغرب والشرق.. لا تريد هذه القوى للسودان أن يصبح عربيا خالصا ولا مسلما خالصا لأن ذلك سيقبل موازين القوى الاستراتيجية في هذه المنطقة..

* ينكر أن للجهة القومية الإسلامية سلطة.. وقد ذكرتم أن أي عدول عن قوانين سبتمبر الإسلامية يعتبر ردة يمكن مواجهتها بالعنف.. ما مدى صحة هذا الرأي؟.

- العاقل لا يصدق أن أستعمل كلمة العنف!! ولكنني ذكرت الجهاد.. إذا ما قبل الناس الناس بالهستي فسوف تتعامل بالهستي وإذا انتخب الناس جمعية تأسيسية وإعلنت ردة الشعب السوداني فعندئذ سنقبل بذلك ونعمل على أن نثوب بهذا الشعب إلى الإسلام وأنا وأثق من الديمقراطية وطرحتي في أي بلد عربي على مصرعها فإن غالبية الشعب سوف تنجح نحو الإسلام لأن الشعوب مسلبة بفطرتها.. ولذلك فإن كل المؤامرات لاقامة نظم عسكرية أو قهرية في البلاد العربية القصد منها سد الطريق أمام الشعوب بشريعة حاكمة مقترية عن الشعب أو عسكرية تابعة بإرانتها الخارج ولا تتبع من امصاله الشعب.. مثل هذه القوى لو فرضت على السودان فسوف نجاهد بكل ما أوتينا من قوة لرد حريته.

* أسألكم عن صحة الأضامة؟.

- لو كان المراقبون عقلاء لتسألوا من أين لنا الأسلحة وأي البلاد يمكن أن تمدنا بالأسلحة..

* أيراي مثلا بفعل تصدير الثور؟.

- هل يقدر الناس ان ايران مهتمة فعلا بحركة اسلامية في افريقيا وهل يقدر الناس ان ايران مهتمة بحركة اسلامية غير شيعية!! وهل يقدر الناس ان ايران لها من الفراغ بأن تخفيض على الآخرين بأسلمتها.. عموما لو تفعل الناس لانركوا ان ذلك لن يتأتى. كيف يرد السلاح مثلا من ايران للسودان.. ولكن من الحقائق السياسية المعروفة أنه مهما كانت طبيعة الثورة الايرانية، فإن طبيعة الدولة الايرانية الانغلاق على نفسها واستغنت عن العالم الخارجى وليس لها علاقات مع أى حركة إسلامية لاسيما في العالم الاسلامى السننى وهذه حقيقة معروفة. وليس يصبح أن لنا أسلحة ولو كان ذلك كذلك لتمكن جهاز الأمن عندما شربنا أن يكشفها.

* قضية التجاني ابوجيري ملأه؟

- أما عن قضية التجاني فتلك فرية روجها سياسى خبيث فى لندن لا أريد ان أذكر اسمه وانتشرت فى باقى الصحف العربية لسوء الحظ وهى عالة على الاعلام الغربى أرجو ان تكون «الوطن» استثناء منها.. وحقيقة تلك القضية أن التجاني وهو مسؤول حركة تبشيرية وليست سياسية وهو رجل مزارع يعيش على عمله الحر فى مدينة القضايف وفى عملية استلام مشروع زراعى هناك معه ثلاثة اصداقاء شركاء فى السيارة انقلبت بهم السيارة امام نقطة شرطة «القنبلية» تماما وتوفى واثر البعض ان لا يذكره إلا بهذه الفرية.. وصحيح ان الشرطة وجدت سلاحا فى السيارة وقد كان مجرد خرطوش صيد!!.

* ماهو منظور الجبهة الإسلامية القومية نحو مشكلة الجنوب؟

- نحن نقدر ان المشكلة الجهورية هى القطيعة بين الشمال والجنوب وقضية السوندة او توزيع السلطات او البترول ماهى الا قضايا سياسية يمكن معالجتها وهناك جولات عقدت ولم تتم تسوية المشكلة لانها لم تعالج جذورها ابتداء من مؤتمر المائدة المستديرة وحتى اتفاقية انيس ابايا. ونحن مع إعادة توزيع السلطات بصورة ترضى اهل الجنوب حتى لو ارادوا لا مركزية أوسع نحو الفيدرالية ان كانت لهم الامكانيات الفنية لاستيعاب هذه السلطات ونحن مع سياسة توزيع المال فى السودان مع فقرنا!! ولا بد ان توجه هذه التسويات فى صميم المشكلة لقد مددنا حبل التفاعل مع الجنوب حينما عجزت الحكومات عن ذلك فى شتى المجالات.. والجبهة الإسلامية الآن هى اول محاولة لتجاوز القطيعة بين الشمال والجنوب نسبة لعدد غير قليل من الجنوبيين شاركو فى مؤتمرها التأسيسى وهم أعضاء*

* هل لمة الصالات يتكلم وفادة جيش التحرير الشعبي الذى يلاذه قرئق؟

- كلا.. ما يسمى بحركة تحرير السودان اعلنت نفسها ماركسية لينينية وبالطبع وضعنا حاجزا بيننا وبينها.. اننا لا نرى بأسا مع ذلك فى التعامل معها من أجل ما تمثله فى جنوب السودان وهو ليس كل الجنوب كما توهم البعض - ان لنا وشائج مع تيارات أخرى مسلمة ومسيحية أما جون قرئق فحدث نقيهه ممثلا لشريحة من الجنوبيين ونحرص على ان يأتى للفرطوم ويفاوض ولكننا لن نصمت على جرائمه على الايرباء وجون قرئق ربط نفسه فى علاقات دوائية يبدو اليوم انه لا يستطيع الفكك منها.. وربط نفسه مع اثيوبيا التى تدعى ان لها قضية مع السودان وهى قضية أريتريا فحدثت مفاوضة من جانبهم.. وكذلك مع بلدان أخرى تريد ضرب الكيان العربى الاسلامى وليس اسقاط نمبرى كما ادعى!!.

* التقدم الاعلاى السياسى للجنوب الذى اصدره مجلس الوزراء واجتمعت عليه القوى الوطنية هل اسباب

الانفلاق لاني الجبهة ام لتل شرف المشاركة فيه ام لسبب اخر؟

- أولا غير صحيح ان مجلس الوزراء رجع الى القوى سياسية فى اصداره حتى التجمع الوطنى الوثيق الصلة بالحكومة أحتج.. فمجلس الوزراء اصدره من خلال الشعور العام وحسب انه غير عن رأى تلك القوى.. ومجلس الوزراء لا يمثل شيئا هو يمثل رجالا لا يمثلون شيئا وقصد لا لا يمثلوا شيئا!! ليحفظوا للفترة الانتقالية الحدية والاستقلال لكنهم لا يستطيعون ان يلتزموا بشيء ولا يلزمون احدا بشيء!! فلا يمثلون بهذا شعبيا ولا حزبيا صغيرا أو كبيرا لذلك فان التعامل فى مسائل مصيرية دستورية لابد وأن يتم بين قوى سياسية ذات تنفيذ تلتزم به فى الممارسات السياسية من خلال دستور. بدون ذلك لا مغزى لكلام طيب يرضى جون قرئق أو يفضبه!! ومع ذلك لا نبحث البلبان حقه فقد عبر عن الحد الأدنى للاتفاق ولكننا لم نتفق معه لانه لم يعط قضية الجنوب بعدا دوليا!! واصب ان البلبان هو عمل رجال ليس لهم خبرة سياسية طويلة فى التعامل مع القضايا الاقليمية ولكنهم منفعلون بحسن التوايا!!

* بخصوص خطوة إعادة العلاقات السودانية الاثيوبية، لو تسنى لحزبك الوصول للسلطة هل تقيموني

علاقات واسعة مع الدول الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفياتي؟

- نعم.. بالرغم من الخلافات العقيدية بيننا والاعتماد السوفياتي لان المسلمين في «روسيا» اكثر من المسلمين في أوروبا مجتمعة.. ثم انها دولة عظمى ولا بد من حفظ التوازن لان العالم لو اختل فيه التوازن اصبح فريسة للدول الغربية وحدها.. وستفرض عليه اها عا الاستعمارية، والغرب منغل انفعالا شديدا يارثه الامبريالي.. ولا نريد «روسيا» ايضا لان لها تاريخها وحاضرها الاستعماري.. ولذلك نقضل ان نتعاون مع الطرفين حتى نقسم شر بعضهم البعض.. وكذلك الحال بالنسبة لاثيوبيا فعدد المسلمين فيها كبير وبيننا وبين اثيوبيا قضية ارتيريا والجنوب.

* نذكر لكم لمتهم زيارة طهران في بعد ثورتنا.. هل هناك اي اتصالات بينكم والقوى السياسية الاسلامية في ايران؟ في السابق ام الآن؟

- القوى السياسية التي كانت في وجه الحياة آنذاك في ايران كانت لها اتصالات دولية واسعة وقد خبرنا بعض عناصرها ونحن طلاب في الغرب وعرفنا انها لا تتفعل بأى صراعات طائفية سنية ام شيعية وكانت تقدر المفزى الدولي للصحة الاسلامية.. والثورة آنذاك شملت معاني جليلة لم يشهد التاريخ الاسلامي مثله.. وسعدنا لان العامل الاسلامي فجر ما عجزت عنه الحركات القومية الوطنية لذلك هرعنا الى إيران التعامل مع تلك العناصر.. ولكن الذي حدث ان ايران بعد الثورة تورطت في صراعات داخلية ومع جيرانها وانفعلت بتراتها المذهبية الخاص وانفعلت الصلة بيننا وبينهم في الحاضر.

* ما هي رؤية الجبهة الإسلامية القومية بالنسبة للحرب العراقية لاثيوبيا؟

- نحن ضد هذه الحرب ومنذ يومها الاول وان كنا نقدر ما كان ينبغي للعراق ان يبدأ بالهجوم لان ذلك كان مبدأ الحرب ولكن بعد ان رجع العراق للحدود الدولية وقيل مبدأ تحكيم دولي عادل اصبحنا نقدر ان التماهي في طرف من طرفي الحرب العادية الآن وقد تبين الآن الخطر الذي تمثله هذه الحرب بالنسبة للطاقت المسلمة والمصالح الغربية والشرقية وإسرائيل خاصة التي تريد لها الاستمرار ونحن اليوم ضد هذه الحرب وضد التماهي فيها.. وقد التزمنا في بياننا الاعتدال في التحليل على مواقف العراق مهما كان رأينا في اول الامر لاننا لم نشأ اساسا ان تجعل منه ذريعة للهجوم على العراق لان العراق دولة.. ونحن احرص على تجميل الكيان العربي.. واليوم نتنقد ايران ونطالبها بالعودة الى المبادئ الاسلامية التي ينتسب اليها.. ونريد ان نحفظ بين المسلمين شجرة يمكن ان تردهم الى جادة الحق.

* في حديث سابق وصفت السودان بأنه دخل فئام بعضها لوق بعض لمدة ستة عشر عاما من الضياع سلالنا بامام الامر كذلك واتم شاركتكم في اعمار.. نصف تلك المرحلة اني ما الذي فعلتموه لتبديد تلك الظلمات وعوامل الاصلاح كانت متاحة بالنسبة لكم بحكم موقعكم الاستثنائي للرئيس المخلوع؟

- لا.. لان كل مراقب في السودان كان يعلم اننا لم نشترك اشتراكا حقيقيا في السلطة كنا في الاتحاد الاشتراكي صوتنا فقط ما عدا ممارسة محدودة أيام تواجيت منصب النائب العام.. اما كل الوظائف الاستشارية فقد كانت صورية فقط!! وفي النيابة العامة فعلنا كثيرا فحرقنا التنظيم النقابي من سطوة الاتحاد الاشتراكي وانتخبنا النقابات التي فجرت الثورة الان، وحاربنا الفساد وضربنا رؤوس النظام الكبيرة المفسدة.. وسعدنا العدالة للفقراء في المسائل القانونية ومارسنا الحرية النسبية تحت سطوة جهاز الدولة.. صوما فعلنا ما يمكن فعله واكبره التحجير الاسلامي!! ومع ذلك احسب ان هناك وحدة ما بين النظم الديكتاتورية والديمقراطية في السودان ولا اخطأ بينها وبالطبع افضل الديمقراطية الليبرالية المزيية مع تخيلها الف مرة على ديكتاتورية رفيقة مثل ديكتاتورية عبود او قاسية مثل ديكتاتورية نمرى وعوذ بالله من الالية.. ولكن إذا لم يخرج السودان من هذه الدوره ستلزمنا بعد قليل، حتى لو انتهيينا إلى إنتخابات، ربما يحكمنا إئتلاف فيه فساد واضطراب وكل مظاهر النظم التي عهدنا من قبل أو أشد منها، فسيقتلك في يد ديكتاتور جديد يدعى أنه سينقذنا مرة أخرى..

* اتم متمني بالصمت في عدة قضايا قومية ووطنية على سبيل المثال الفلاشا والنشليات الزرية وقامب فطيد وكها تمت واتم في السلطة؟

- من الذي تحدث في السودان في هذه القضايا ان كنا نحن صممتا! بالنسبة لكامب فطيد موقفنا كان واضحا وعرضنا في مجلس الوزراء والمكاتب السياسية والصحف جميعا.. بالنسبة لقضية الفلاشا لم تظهر إلا في أواخر العهد والنقل الاكبر للفلاشا حدث بعد ان دخلنا السجن والنقل السري كنت اؤكد للناس ان مجلس الوزراء ومجلس الامن القومي ووزارة الداخلية لم يستشاروا في هذه العملية.. ومن

خلال موقعي الاستشاري لعميري كنت امارس وظيفتي وسلطاتي مستقلا عنه!! والعلمية عموما اخذت طابع السرية حتى بالنسبة لاجهزة الحكم ولم اعلم بها إلا عندما زرت الخليج قبل اعتقالنا . اما بالنسبة للتقنيات الذرية فذلك امر لم يكن معروفا لان الاتفاقية لم تكن قد عقدت وكانت في طور المشاورات فقط ووافق عليها عميري ولم تعقد وكانت همسا فقط!!

* هل لك رأي جهرت في هي القضية واعداد محمود محمد طه؟..

- نعم .. لم اكن اكثر من لمحمود وان كنت انكر له حشدنا ونحن في طور الطفولة فدعانا عن الخفاض الفرعوني ضد القانون الذي يجرمه!! وقد كنت اقدر خطر دعوته وكنت اقول صراحة ان ردة محمود محمد طه اوسع من ردة اي شيوعي سوداني لان محمود ادعى انه نبي وفيه شيء من الاولوية ويعطى نفسه الحق لنسخ تعاليم القرآن ويضرب وحدانية الله ويوجه خاص الجهاد وهو السلاح الوحيد الذي تحمي به الملة، لذلك فان الغرب كان يحب محمود محمد طه كحبه للقاديانية في الهند لانها اسقطت الجهاد ايضا.. لذلك عني به الغربيون عندما اعدم ليس حبا في شخصه ولكن في مبادئه التي تجرد المسلمين من سلاح الجهاد والاستقلال الثقافي لانه منذ الخمسينيات ظل يدافع عن اسرائيل وله كتب في ذلك ولان في عقيدته دمجا للصهيونية والماركسية والليبرالية الغربية ويضع شطحات دينية صوفية إسلامية.. لذلك هناك اطراف كثيرة اسلامية ادانته بالردة منها الازهر والشيوخ بن باز.. وعندما حاكمه القاضي كانت القضية سياسية اولاً ولكن القاضي وجد ما هو اكبر من ذلك وهي الردة!!

* انهم انكم اسميتهم في تحريك تلك القضية؟

- كانت قضية قضائية محضه لم يكن فيها اي عنصر سياسي.. لم تكن نحن الذين فتحنا البلاغ ضده واذا كنت تقصد بالتصريك البلاغ او تولى الاتهام في المحكمة او حملة دعائية تؤثر على المحكمة كل ذلك لم يحدث!!

* هل انتم من ضمن الاصوات التي كانت بضرورة تسليم عميري للسوداني؟

- اننا في السودان مارسنا في وجه مصر التمسك بعرف اللجوء السياسي مرتين منذ الاستقلال.. كانت مصر قد طلبت تسليم لاجئين مصريين ورفضت الحكومة السودانية، لذلك قلت ينبغي تحريك الدعاوى الجنائية لا السياسية ضد عميري فقد تقدر الحكومة المصرية على الاقل علاقتها السياسية بالدولة التي تطالب به فاما ان تخرجه من اراضيها وحتى لو لغير بلاده او ان لا تقدر تلك العلاقة وتترك في البلاد..

* في ظل تطبيقات الشريعة الإسلامية ماهو موقفكم من الذين تالوا القصص للكل او خطا قضية محاسب مدرسة واتى سيدنا الذي قطعت يده؟

- قضية المحاسب ليس هناك وجه قانوني ينكر ان الحكم كان خطأ.. والفقه الاسلامي فيه مذهبان مذهب يقول ان المال العام يقيم الحد فيه وهو ما حدث في قضية المحاسب وهو الوجه في رأيي.. ومذهب آخر يقول لأي احد حظ في المال العام وذلك شبهة تدرا الحد.. والقاضي في تلك القضية خرجها على اساس سرقة لا اختلاس وقد ان الشخص لم يكن مؤثما على المال وأثر المذهب الفقهي الاول.. وان اجتهد القاضي يحسن نية وأخطأ علينا ان نرد للمظلوم حقه.. وفي اجتهاده الحكم يمتضى وفي الشريعة هذا الحكم مهما طال على الزمن ينسخ ويعوض الذي وقع عليه الظلم وهذا هو الحكم..

* الظروف التي حدث بكم في المشاركة في طرد الحزب الشيوعي عام ١٩٦٥ في البرلاني هل ما زالت ماثلة إذا ما تسنى لكم الاصول لثقة البرلاني مشاركة مع الاحزاب الأخرى بما فيها الحزب الشيوعي؟ أم مستبعدون لاحترام تعديده الاحزاب؟

- ذلك يتوقف على طبيعة الحزب الشيوعي السوداني واحسبه انه ما زال يقوم على مناقضة كاملة لكل اصول الدين وذلك خطر على الدين وعلى الديمقراطية لانه لا يؤمن بالديمقراطية والليبرالية ولا التعددية الحزبية اصلا!! ويقرر ان النهج الصحيح لنيل السلطة هو الثورة المسلحة.. والبقاء فيها بقوة ديكتاتورية البروليتاريا.. ولا يؤمن بالوفاء بالعهود السياسية لانه يعتبرها حيلة يستغفل فيها المغفلون! وهذه هي ممارسته في كل اوروبا الشرقية والحزب الشيوعي السوداني كان يتمسك بهذه النظرية الكلاسيكية وهو موصول صلة وثيقة بموسكو واذك لا ينطلق من منطق وطني!! وقد تتناقض مصالحنا الوطنية مع موسكو وسوف يكون الاقرب اليها!! برغم ان هناك الاحزاب الشيوعية الأوروبية التي تجاوزت ايدولوجيتها الماركسية اللامادية واصبحت تحاور الدين المسيحي كما في فرنسا مثلاً.. وإذك عندنا

اتخذ الحزب الشيوعي مثل هذا الموقف قبيل الحرب الثانية حلتها الجمعية الوطنية الفرنسية في اطار ديمقراطي ليبرالي مثلما فعلنا تماما.. ولم يكن بدعة لاننا لا نقبل لاحد لا يؤمن بالديمقراطية ويريد استقلالها ليوقضها ولا يقبل غيرنا!! وعلى الحزب السوداني ان يحدد موقفه اذا ادعى ان يعمل في الاطار الوطني ان يؤمن بالديمقراطية ولا بد ان استوثق من ذلك حتى لا أستغفل!! وان ظل على نهجه القديم فلسوف نعيد وجه التاريخ الذي كان بالامس!!

* ذلك ربما ادنى الى تقويض النظام الديمقراطي في السودان؟؟

- الديمقراطية مقوضة على اية حال اذا سمحت لشخص ان يعمل داخل القوات المسلحة ويحلب السلاح ليرمي في وجهك!! باستغلال الحريات الديمقراطية .. ليقبلها عليك أنت المغفل وحسب.. ليست هناك ديمقراطية في العالم تقبل بهذا. مثلا كل الديمقراطيات ترفض اليوم الارهاب أو أى وسيلة غير ديمقراطية. وكلها ترفض الاحزاب التي لا تؤمن بالديمقراطية مهما تكون آراء الحزب، مادام يؤمن أنه لن يصل بها الى الحكم إلا من خلال رضا من اغلبية الشعب، وإذا تغير هذا الرضا سيتراجع. إذا قبل هذا المبدأ وقبل الوفاء بالمعهد السياسي يقلل.

* تذكر ان الرئيس المخلوع سبق ان وصفكم بالفوضى الشيطاني ولم تسمح لكم رد اي حينها لا ترى ان الصبغ قد قلل من شاتي الجميلة انبعا على الأقل؟

- ما سمع ان هذا منذ المصالحة ظل يحمل علينا.. وكنا انذاك نشهد تطبيق الشريعة الإسلامية وما اردنا حينها لصوتنا الحزبي ان يطلو على هذه القضية المبدئية التي كانت قائمة لذلك اثرتا ان نتجاوز ذلك الهجوم حتى نضمن الاصل في تطبيق الشريعة.. وصممتا حتى عن العيوب التي جاءت في الصياغات التي يمكن ان نتجاوزها.. وكنا نؤثر ان يكون نميرى دائما هو الفادر لان لنا مبادئ اخلاقية تحكم علاقتنا السياسية وقد تجسدت في علاقتنا مع نميرى بالكلمة الظاهرية التي اعطيناها له وهي اننا لن نقبل عليه ونحن معه!! وإذا اردنا ان نفارقه فسوف نفارقه على كلمه سوا..

* تكلمت عن التزامكم بالعهد السياسي والآن نميرى هو الفادر ولكن اليس كان مطروحا انذاك موضوع إلتزام دور الامام المجاهد والارتقاء لدور الامام العادل؟

- ما سمعت بهذا المفهوم؟

* قيل ان ذلك هو احد اسباب الخلاف فيما بينكم قبل ان تضربوه؟

- ما سمعت بهذا المفهوم ابدا في سياق تعاملنا السياسي مع نميرى. ولكني سمعت به!!

* اسالك بمراجعة هل الشهر الذي قضيتوه في السجن قليل الانتفاضة الشعبية كان شفيعا لكم في عدم محاكمتكم ضمن سدة النظام المباد؟

- عند من .. عند الله؟

* عند الشعب السوداني؟؟

- إنه كان شفيعا لنا لان المرء لا يؤذي فالشوك لا تشوك إلا وحط له بها جريره وكل ابن ادم خطأ وقد حمدت الله وانتفعت كثيرا في الفترات التي قضيتها في السجن اما الشهر احسب أنه قد شفع لي بعض ذنوبي بيني وبين ربي..

أما بالنسبة للشعب فلا شك ان ذلك حرم اعداءنا السياسيين من سلاح كانوا يطمحون ان يسقط النظام ونحن معه حتى يجزوا على الشعب اننا انصار للنظام.. وهو الذي كان يعتبرنا عدوه الاول والخطر الامنى الاول عليه والدليل اعتقالنا دون الآخرين وهي على كل حال كانت امنية اولئك الاعدا!!

ولا يستطيع الشارع السوداني ان يتحرك إذا كانت الحركة الإسلامية لا تريد له ان يتحرك. وهذا امر جريئا. فقد حدثت حركات ايام نميرى وما كنا نريد لها ان تصل الى سقوط النظام، لانه لم يكن البديل المتهنى خير من نميرى.. مثلا قبيل الانتفاضة كان هناك تمييز بين النائب الاول وجهة سياسية معروفة بمبادئ قوى دولية وإقليمية في ان يزا ح نميرى. ويترج الاخوان المسلمين من أجل السماح بهذا المخطط ولكن نحن كنا واثقون من أن النظام إذا ضرب الحركة الإسلامية حتى إذا لم تتحرك ضده فسوف تكون نهايته!!

فما من قوة سياسية لم تشارك نميرى فالشيوعيون هم الذين خرقوا الدستور وحملوا نميرى للسلطة وتأسيسى جهاز أمن الدولة وضرب الجريدة دأبا وحزب الأمة شارك وانحسب حينما لم يجد نصيبه من السلطة.. وكذلك الحزب الاتحادي قياداته كانت في الاتحاد الاشتراكي.. وتلك هي قصة أهل السودان

فليس لاحد من فضل على احد في مبدأ المشاركة وان كنا نتفاضل بما اسهمنا به!!

الفصل الرابع الترابي | طموح مهرة السدم!

(اعتقد أن هناك مأساة هائلة في السودان هي
إلى حد كبير من صنع هؤلاء الناس الذين يسيطرون
على الحكومة التي يمثلها هذا السيد)

(الكتّاب الترميزي هوارد ولب (١١))

لا يقل الجدل الذي أثارته شخصية حسن الترابي عن ذلك الذي أثارته شخصية المهدي... يجمع بينهما الطموح وعشق السلطة، والفارق بينهما أن الثاني حينما راودته أحلام الزعامة سعى إليها -أو فقل سعت هي إليه- عن طريق ديمقراطي مشروع، وصحيح أنه مسعى لأزمته عوامل القشل أحيانا... وأصاب (نجاحا) بمقدار الجهد، أما الأول فهو ميكافيلي الأسلوب، الأمر الذي جعله لا يتورع في بلوغ هدف الزعامة عن طريق قوة البندقية، وبذلك المقياس الميكافيلي اليفيض يمكن القول أنه سجل نجاحا نسبيا، طالما أن الطغمة العسكرية الحاكمة في السودان بدأت تطبيق في مشروعه الذي حلم به كثيرا. جمعت بين المهدي والترابي صداقة شخصية عارمة خارج حدود الوطن (بريطانيا).. وأنتجت هذه العلاقة مصاهرة الثاني لأسرة الأول (تزوج أخته وصال المهدي). وتوطدت العلاقة بينهما أكثر، بل في كثير من الأحيان كانت ترمي بظلالها على الواقع السياسي، ويعتقد أن ميكافيلية حسن الترابي أصابت حتى في النواحي الاجتماعية.

ولد الترابي في مدينة كسلا بشرق السودان عام ١٩٢٢ مع أن مسقط رأسه هو قرية دود الترابي، على الضفة الغربية لنهر النيل الأزرق (حوالي ١٥٠ كلم تقريبا - شمال شرق الخرطوم العاصمة). ونشأ وسط أسرة ذات تقاليد عريقة في التصوف والطب. درس المدارس الثانوية في «حنتوب» بمدينة دود، منى في إقليم الجزيرة وتخرج من كلية القانون جامعة الخرطوم عام ١٩٥٥، وحصل على الماجستير في القانون من بريطانيا عام ١٩٥٧، ثم حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون في باريس عام ١٩٦٤. لم يكن الترابي على رأس تنظيم الإخوان المسلمين حينما أسسوه رواد أوائل. وجاءت ظروف اختياري بعد إعتقال السيد (الرشيد الطاهر) المراقب العام للتنظيم، والذي ألقي القبض عليه ووجه بتهمة حركة إنقلابية أجهضت في مهبها ضد الحكم العسكري الأول (عبد) وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، وحدث أن تيرات الحركة من هذه العملية الانقلابية وأعزوها إلى المنطلقات الشخصية، وذلك لأهداف تكتيكية، ووات الترابي فرصة الهجوم على الرشيد الطاهر والانتقاص من قدره وقال لاتباعه قوله الشهيرة (ألم أقل لكم إنه لم يكن رشيدا ولم يكن طاهرا) (٢). واختير الترابي على انقاض الرشيد الطاهر. ودائما ما ينكى الترابي نفسه ببخسه للدر آخرين من قيادات العمل التنظيمي، ويطلب له نسب كل إنجاز لشخصه وتهميش الآخرين أو النيل منهم إذ يصم الذين إنشقوا عن التيار التنظيمي بما هو ضد التوجه الفعلي للحركة. ويقول (يمكن للمرء أن يستقرىء تاريخ الشقاق في الجماعة الإسلامية في السودان في ضوء ما تقدم دواعيه، فقد وقع إنشقاق يائن لأول نشأة للجماعة في جامعة الخرطوم أبعث الثقة بين المسؤولين الذين حلوا جرثومة فكر يساري سالف أو سائد عندئذ. وآخرين اعتمسوا بالاصولية الإسلامية الخاصة، وخالف ذلك الشقاق تنافس المؤسسين أيهم يبرز زعيما للجماعة بما يحيط الخلاف، وكانت تخرج كل الفئة القيادية الفعالة، وأسست الجماعة الإسلامية الحزب الاشتراكي الإسلامي، ولكن القاعدة إعتصمت بالجماعة وحاصرت الشقاق في نطاق محدود جدا) (٣). صار د. حسن الترابي أمينا عاما لجهة الميثاق الإسلامي في العام ١٩٦٤، وهي جبهة أنشئت كواجهة جماهيرية لتنظيم الإخوان المسلمين، وكان من أهدافها الأساسية محاربة النشاط الشيوعي الذي إنتظم آنذاك في (الجهة المعادية للإستعمار) وولخص الترابي هذه الاستراتيجية بقوله (كان من أبرز الكسب السياسي الثورة الشمية التي عيبتها الحركة لحل الحزب الشيوعي عام ١٩٦٦ وفضلا عما أثمرته تلك الحملة من تجربة الاتصال السياسي وتعبئة الشعور الديني، فقد عبرت بالحركة إلى مرحلة تجاوز الحزب الشيوعي،

فحتى ذلك العهد كان هاجس الحركة الأول والأساسي منافسه الشيوعيين، ومعتقد تخلصت الحركة في أن تحتكرها مقدة منافسة الشيوعيين بما ألحقت بهم من هزيمة وعزلة بنية وسياسية بالغة وخلفت حركة الشيوعيين وراءها وأصبحوا هم مشغولين بالحركة ولم تعد هي المشغولة بهم، بل أصبح هما هو تطوير علاقاتها بالأحزاب الوطنية أو منافستها على الشعب(٤).

حقيقة الأمر لم يصرف الحركة بلوغ هدفها كم زعم د. الترابي، ولكن لأن التنظيم ومنذ أن ترأسه هو وحين قيل انقلاب نميري ١٩٦٩ كان يوحى بالمنافسة.. ومحاولات لقيادات تريد الزعامة نفسها كالكتور (جعفر شيخ إدريس) والكتور محمد صالح عمر (توفي بعد أحداث الجزيرة أبا ١٩٧٠) وبعضهم كان رأيه مجروحاً في شخص الترابي كالمرحوم بابكر كرار. ولكن المؤتمر العام الذي عقد في ١٩٦٩ (قبل انقلاب نميري ببضعة أشهر) والذي أريد له إبعاد د. حسن الترابي من القيادة. حدث العكس فيه حيث انتصر الأخير على منافسيه فانتخب أميناً عاماً لجبهة الميثاق والأخوان المسلمين، لكن التيار الثاني إنشق مجدداً بعد مصالحة ١٩٧٧ وإنخراط د. الترابي في نظام نميري. وتزعم ذلك التيار السيد (صادق عبد الله عبد الماجد) والكتور الحبر يوسف نور الدائم لكنهم ظلوا محجبين في إطار ضيق لافتقارهم للمواهب والملكات الكاريزمية التي يتمتع بها د. الترابي. وبعد إنتفاضة ١٩٨٥ غير الترابي اسم التنظيم إلى الإسم الحالي وهو الجبهة الإسلامية القومية. وخاض الحزب الانتخابات الديمقراطية في عام ١٩٨٦ وحاز على واحد وخمسين مقعداً وأصبح الثالث في ترتيب القوى السياسية بالبلاد..

بعد حدوث انقلاب ١٩٨٩/٦/٣٠ الذي أطاح بحكومة المهدي المنتخبة ديمقراطياً - وظروف سنستعرضها لاحقاً - أصبح د. الترابي عراب النظام الجديد. وبعد أن آلت إليه عقابيد الأمور وتنفذ في السلطة الجديدة بدأت تداعيه طموحات الانتشار الاقليمي والدولي (إن ما ندعو إليه فتح دار الإسلام كلها لتصبح ساحة واحدة)(٥). ويرغم أن بذرة هذه الطموحات كانت مبنية منذ أمد طويل لكنه أسفر عنها إبان حدوث الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠/٨/٢٠ بما لقيه من تأييد للتنظيم الدولي للأخوان المسلمين، وفي أبريل ١٩٩١ وبعد إنتهاء حرب الخليج الثانية جمع الترابي المتحالفون السابقون الذين أيدوا الغزو في مؤتمر بالخرطوم سمي (المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي). وكان فيه جبهة غربية من المنظمات والتنظيمات، وانتخب الترابي فيه أميناً عاماً، ومن وقتها بدأت متاعب الدول التي فيها نواة لحركات أصولية متطرفة بعد أن إنتظم عقده المنظومة، وأمسك الترابي بجهاز (الرؤوس ككترو) لتوجيهها من الطابق الخامس في (قاعة الصداقة) بالخرطوم. مهما كان الرأي في شخص الترابي لكن الثابت أنه له كاريزما قيادية مؤثرة، غذاه عن طريق التمثيل والمراوغة اللتين برع فيهما، كما أنه في ذلك يعتمد على طريقة الخطابة التي يشحنها بالإنشاء والبلاغة والمصنعات البديعية والسجع وهي مظاهر يمكن أن توقع في حياتها كل من يستمع إليه.. كما أنه يجيد أسلوب التفخيم والتضخيم عن طريق علو نبرة الصوت وانخفاضها.. تغليظها وتليينها.. مع إنسجام كالم في حركات البدن والعينين وسائر أعضاء الجسم. (يظهر في خطاب الإسلاميين كما يمثله الشيخ حسن الترابي اللعب بالحروف والألفاظ، ومن ذلك استعمال السجع والقافية)(٦).

كما ويعتمد د. الترابي على أسلوب التكرار في أحاديثه (ويمكن أن نفهم جيداً تأثير التكرار على الجماهير عندما ننظر إلى الهيئة التي يمارسها على الشخصيات الأكثر إستتاراً، فعندما تكرر الشيء مراراً وتكراراً ينتهي به الأمر إلى الانقراض في تلك الزوايا العميقة للوعي حيث نضع نوافع كل أصنافنا، وبعد مرور فترة من الزمن ننسى من هو مؤلف القول المكرر وينتهي بنا الأمر إلى حد الأيمان به)(٧). وفي هذه الجزئية هو على عكس السيد الصادق المهدي الذي يميل كثيراً للإسطراد والاسهاب لكنه أكثر بلاغة في الحديث منه. ويمكن تصنيف شخصية الترابي - وفق مآذبه بعض علماء النفس - بكاريزما الهيبة المصطنعة (والعدد القليل من الأشخاص الذين يملكونها يمارسون سحرًا مغناطيسياً حقيقياً على أولئك الذين يحيطون بهم بما فيهاهم أندامهم، فهم يطعمونهم طاعة عمياء كما تطعم الدابة المتوحشة مروضها، على الرغم من أنها تستطيع أن تفرسه بكل سهولة)(٨). وهو هنا أيضاً على عكس المهدي الذي قلنا أن كاريزمته مستمدة من الهيبة المكتسبة. (إن شخصية الترابي شديدة التعقيد متقلبة لاتكاد تستقر على شيء، تحركها إعتبارات مغرطة في ذاتيتها، يمزقها طموح جامع إلى الزعامة المحلية والإقليمية والعالمية، ويعتقد أنها تقتفر إلى مقومات تلك الزعامة في بيئة لا تقر زعيماً ترد على تاريخه شبهة أو يشوب ماضيه تجريح أو يخالفه عيب أو ذم)(٩).

مع أن الهيئة المصطنعة يمكن أن تلمس مقاييس الزعامة في بيئة محلبة بالمواصفات المذكورة.. وفي شخصية الترابي نرجسية بينة، فهو يرد كل إنجاز لشخصه كما ذكرنا وتحيط به السعادة عندما يكون مصدر جدل في أسنة الجماهير أيا كان طبيعة هذا الجدل. وفي سبيل الوصول إلى غايته وأهدافه لا يتبع الترابي الأسلوب الميكافيللي وحده.. فهو لا يتورع في الاهتداء بالاستنتاج العملي في أسلوب الأروانية النازية والذي توصل إليه الفيلسوف الرسمي للنولة النازية (الفرد روزنبرغ) | (إذا كانت القسوة لازمة فلم لا نستخدمها لإرابتنا الوطنية؟).

ويتضح ذلك في ممارسات النظام الحالي المتنفذ فيه د. الترابي والتماثل بين التموذجين يتضح في أشياء كثيرة على سبيل المثال (الاحتفاظ بالسلطة وترويض المعارضين - الاعتقالات والتعذيب «على نمط معين» تعدد الأجهزة الأمنية - حرق الكتب الليبرالية والدينية والماركسية - استخدام الموابك والاحتفالات والمؤتمرات والمسيرات من أجل تثبيت أركان النظام - الأزياء الخاصة بالوكان معينة للمليشيات)(١٠).

وهذا التماثل يقود في النهاية إلى هدف واحد وهو توسيع قاعدة القمع واستمراره وإشاعته ثم إحاطته بذرائع عقائدية (متطلبات الدفاع عن الوطن - حماية شرع الله .. الخ) .. على طريقة الحوالة والبهلوانيين بلجأ الترابي أحيانا إلى الخداع والكذب الذي لا يليق بداعية إسلامي (ذلك ما يمكن للقارئ إكتشافه بسهولة في الحوارين اللذين معه في هذا الكتاب مقارنه بالواقع). كما يمكن الإستشهاد بعشرات الأمثلة التي تقض هذا السلوك - على سبيل المثال لجأ إلى خيار الكذب عندما واجهه مازق المحامي عبد الباقي عبد الحفيظ الذي بترت رجليه نتيجة التعذيب في (بيوت الأشباح) وقد واجهه المحامي الشاب بذلك في محاضرة له في لندن يوم ١٩٩٢/٤/٢٧ وقال بعد أن غادرها إلى واشنطن (أنا أعلم أنه قد بترت رجليه لأسباب صحيحة لأنه أصيب بالسرطان)(١١) وللملاحظ أنه لم يقل ذلك أثناء المواجهة بل قال فيها تعميمات هروبية.. وكثيرا ما ينفي دوره في السلطة الحالية مع ثبوت ذلك (ليس لي دور فاعل في الحكم، ولكني أتمرك في ساحة عالمية وأتمتع داخليا بالحريّة ذاتها التي يتمتع بها قادة الأحزاب الساقية)(١٢). ويمكن للقارئ إكتشاف الكذب بسهولة في حديث الحرية السابق عندما ينظر إلى تاريخ الحوار. ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك فعندما سأل النائب (بنجامين غيلمان) في الكونغرس الأمريكي حول ما إذا كان يقدم المشورة إلى رئيس السودان في الشؤون الحكومية المهمة قال (لا، لأنه لا يتاح لي التحدث إليه)(١٣). وفي سؤال آخر حول طبيعة قوات الدفاع الشعبي يقول (إن هذه القوات شبيهة بالحرس الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، وتختار عناصرها من النواثر الحكومية، ويخضع هؤلاء لتدريب بسيط لفترة قصيرة من أجل تعزيز الانضباط كما أنها فرصة لإعطائهم بعض المحاضرات حول طبيعة عملهم)(١٤).

والذي يريد أن يكتشف هذا الكذب لابد أن يتساءل إن كانت طبيعة عمل هؤلاء الذين يختارون من الدوائر الحكومية هو تكريس مفهوم الجهاد وتأجيج نيران الحرب في الجنوب وتصدير الإرهاب، وإمعاناً في الكذب الصريح يختصر الترابي سياسة الفصل التصفوي التي مارسها النظام في جهاز الخدمة المدنية بقوله (شمل التطهير نحو ألف موظف فقط)(١٥). وعن النساء يقول (أهنن يشغلن مناصب العدراء والوزراء)(١٦). وهذه نماذج فقط والمحضر المذكور يمج بالكثير المدهش.. تتأسس فيه تماما مع نغمة الاثراء أنه من ضمن مهامه جاء مدافعا عن النظام نفسه.. وهذه من الأشياء التي عيل فيها هير النائب هوارد ولجأ بعد ما إستقره الكذب المبالغ فيه فإن فجر في وجه د. الترابي قائلا (هذا يعني أن كل المنظمات سيما فيها حكومتا - مخطئة في تقويمها سجل حقوق الإنسان، فالتاس في السودان لا يخضعون للتعذيب، وليس هناك تعامل إعتباطي على قاعدة معتقدات الناس الدينية والسياسية، وهم أحرار في التحرك دون أن يخشوا إنتقام أو تهديد أعضاء في حزيمكم؟ هل هذا ما نحاول أن نقوله لنا اليوم؟ هل هذه التقارير من نسج الخيال ولا أساس لها على الإطلاق)(١٧).

يسعى الترابي في خطابه أحيانا إلى إلقى عنق الحقيقة، ولا يتحرج في المداهنة والمنافة.. وذلك يعتمد على المناخ الذي يتواجد فيه (المحضر يكتشف ذلك- ومحاضراته الأخيرة مايو ٩٢ في لندن وواشنطن التي فيها راحة إستمالة للمجتمع الغربي مع تعارضها والنصوص الدينية). وهي سمة في نهج الأخوان المسلمين عموما فقد أسماؤا نميري (مجدد الأمة ويأبوعه على المكره والمنشط)(١٨) وقال (يسن عمر الامام) مكرسا اللقب الجديد الذي خلعه على نميري (الحمد لله ففي القرن الماضي جدد محمد أحمد

المهدي الدين، وكان من السودان. وكذلك جعفر محمد نميري من السودان يقوم بتجديد الدين بتواقيع من الله سبحانه وتعالى(١٩) وإبتدع حسن الترابي قولا آخر في هذا الشأن وقال (ولما أجرى الله الخير على لسانه بايعناه إماما)(٢٠). أي نميري!!

كثيرا ما يستدعي الترابي الدين في أحاديثه ليعطيها نفحة التجديد القدسي، وذلك في تبريراته لمواقف سياسية أو ظواهر طبيعية عرضية، فيقارن الأئمة بالأعلى كقوله في المصالحة الوطنية (قيما شارك يوسف عليه السلام في إدارة الشؤون العامة لتحقيق مصلحة في رعاية تموين العباد لا لتحقيق بالبقاء في السجن، بينما كان قد أثر السجن على الفتنة المحتومة)(٢١). وفي موقع آخر حاول فيه درء الشبهات عن نميري بإستدعاء الدين (وتذكرون أن كثير من الشبهات كانت تنصب على الرجل الذي صدرت عنه هذه التشريعات مباشرة.. فصوصوا نقدهم لأول وهله على مصدر هذه التشريعات. وذلك شأن قديم فما تنزلت على الناس من رسالة إلا غفل المخاطبون عن جوهر الرسالة وصوصوا نقدهم إلى الرسول.. فتذكرون كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سابق عهده مبرا من كل شبهة، لكن ما قام بالدعوة حتى أطلقت عليه قذائف الشبهات)(٢٢) وأحيانا يخلع القدسية نفسها على نفسه.. فحينما أثار قانون العقوبات الذي صاغه خبطة في مداوات الجمعية للتأسيسية عام ١٩٨٨ قال الترابي مخاطبا النواب (عندما نزلت الرسالة إنشغل أهل الجاهلية بشخص الرسول (ص) أكثر من إنشغالهم بجوهر الرسالة وفي جاهلية أهل السودان إنشغال البعض بشخص الترابي أكثر من إنشغاله بالقوانين الإسلامية)(٢٣).

وفي تعليقه على كوارث السيول والفيضانات التي اجتاحت السودان في أغسطس ١٩٨٨ قال د. الترابي (إن الله لا يجازي البشر إلا بما ملكت أيديهم)(٢٤).

وقال الكاروري في جلسة الجمعية للتأسيسية ١٩٨٨/٩/٢١ (إن الله أرسل إلينا الطوفان ثم الجراد وتبقت ثلاثة أشياء القمل والضفادع والدم.. ذلك لأننا مفلسون).

إن الراصد لخطاب الجبهة الإسلامية عموما وزعيمها د. الترابي خصوصا يلتبس كثيرا من البؤس والاستخفاف بالعقول، ومن السذاجة التقليل من ذكاء الترابي مع أنه وظفه توظيفاً سيئاً. فهذا الذكاء كان يمكن أن تكون له قيمة كبرى أكثر من التي يسعى إليها الآن.. لو أنه إلتزم بمنهج الداعية الإسلامي غير المتطرف وغير المتجاوز لتراث مجتمعه، لو أنه وضع خطوطا واضحة بين الهدف وتأسيس الدين أو تدوين السياسة، لو أنه أدرك في لحظة صفاء أن قصور الرمال التي تبنى في شاطئه بحر هائج مائج مضطرب هي بالضرورة عرضة للإنتهاز بين غمضة عين وإنتباهتها!

إن الظاهرة (الترابية) هالت التراب على أشياء كثيرة، ونعت قيما جميلة إختلطها في سلوكياته المجتمع السوداني، وهي قيم الممارسة السياسية والتعايش المسلمي للأديان وكلاهما السياسي والديني يستندان إلى موروث من التسامح. وبه إستمدت تميزهما وتقربهما وتوجههما؛ وحيال إقتلاخ الظاهرة الترابية لهذه الموروثات زرع بذائل مقيته ومفزعة.. العنف والارهاب والمقدس.. وهي مكونات ترقد في أحشائها إفرازاتها.. وكاد د. الترابي نفسه أن يتجرعها فيما تعرض له في (أتوا) بكندا مايو ١٩٩٢. ومع ذلك مازال سائرا في أوهامه رغم أنه طوى ستة عقود من عمره، كرس نصفها في الركض خلف طموحاته الميكانيكية!!..

- (١) محضر إستجواب الترايبى فى الكونفرس الأمريكى | (مايو ١٩٩٢) | (شئون الأوسط ١٠ - ١٩٩٢)
- (٢) أعتد التوثيق على دراسة محكمة للأستاذ محجوب إبراهيم | (الترايبى الوهم والحقيقة) | جريدة الخليج الاماراتية ١٩٩٢/٢/٢٩
- (٣) د. حسن الترايبى الحركة الإسلامية فى السودان التطور، الكسب، المنهج | ١١٢-١١٣
- (٤) المصدر السابق.
- (٥) جريدة الحياة ١٩٩٢/٥/١٤
- (٦) د. حيدر إبراهيم على أزمة الإسلام السياسى ص ١٩٤
- (٧) غوستاف لوبون | سايكولوجية الجماهير ص ١٣٣ منشورات دار الساقي
- (٨) المصدر السابق ص ١٣٨
- (٩) دراسة للقانونى الأستاذ محجوب إبراهيم مصدر سابق جريدة الخليج ٩٢/٢/٢٩
- (١٠) لمزيد من الاستزادة أنظر مقال د. خالد المبارك (التقتر بالنموذج الفازى فى السودان) الحياة ١٩٩٢/٧/٢١
- (١١) جريدة الحياة ٩١/١٠/١٤
- (١٢) المصدر السابق ٩١/١٠/١٦
- (١٣) محضر الاستجواب - مصدر سابق
- (١٤) المصدر السابق
- (١٥) المصدر السابق
- (١٦) المصدر السابق
- (١٧) المصدر السابق
- (١٨) د. منصور خالد الفجر الكاذب | نعيمى وتحريف الشريعة ص ١١٠
- (١٩) جلسة مجلس الشعب ١٩٨٢/١١/٨ نقلا عن عوض الكريم موسى (تناقضات الصادق المهدي).
- (٢٠) مجلة الطليعة الكويتية ديسمبر ١٩٨٣
- (٢١) حسن الترايبى | الحركة الإسلامية فى السودان | مصدر سابق ص ١٩٨
- (٢٢) راجع بحث الترايبى فى مجلة البيان العدد ١٧ سنة ١٩٨٤ وكتيب عوض الكريم موسى مصدر سابق ص ١٢
- (٢٣) الوطن الكويتية ١٩٩٢/٨/١٥
- (٢٤) جريدة الراية ١٩٨٨/٩/١٥

- محمد إبراهيم نقد
- لا نتبرأ من شعارات مايو ولسنا الحزب الذي يذوب.
 - نحن أحرص الناس على إزالة ما لحق بالعلاقات المصرية السودانية.
 - الاشتراكية ما عادت ذلك الشعار البراق وملتقى مع ثوار الجنوب قومياً.

الخرطوم ١٧ سبتمبر ١٩٨٥



★ مظلة اليسار في ظل ديمقراطية السودان الحالية أصبحت مضاعفة ما هو موقفكم من القوى اليسارية الأخرى؟

— أولا من الحقائق الموضوعية ان في السودان قوى يسارية.. وقوى تقدمية.. والفترة المعتدة من مايو ١٩٦٩ الى ابريل ١٩٨٥ كانت فترة تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة وعاصفة تركت اثارها ونتائجها على القوى السياسية المختلفة.. التي تتقدم الان وتطرح امام الشعب بعد انتفاضة ابريل بينما الجماهير نفسها محتاجة لبعض الوقت في تجميع شتات القوى السياسية التي تيمعرت ثم توحدت في الانتفاضة وبدأت تتبلور وتقدم نفسها كأحزاب.. ومن ضمن هذه القوى الحزب الشيوعي السوداني.. الذي يقدم نفسه أيضا من جديد له ما له وعليه ما عليه. وإسنا في عجله من امرنا الحكم علينا لان الشعب نفسه محكوم بعوامل كثيرة.. فيما يتعلق باليسار فقد سبق ان رفضنا الدخول تحت مظلة فضفاضة.. ونحن اعضاء في التجمع الوطني الذي يضم قوى يسارية وغير يسارية ومن الطبيعي ان تكون في داخله مواقف متباينة او متشابهة.. ولكن المظلة التي كانت تظل اليسار قبل مايو ١٩٦٩ دخلت في أزمة وخلافات بسبب حدوث انقلاب مايو وهي ليست خلافات شخصية بقدر ما هي خلافات ايدولوجية ناتجة عن التحولات الاجتماعية فهناك شرائح من اليسار في حركة البرجوازية الصغيرة اصبحت جزءا من جهاز امن النظام المخلوع وبالتالي هي جزء من الرأسمالية الطفيلية الجديدة وعلى هذا الاساس نحن في مرحلة فرز وعلى القوى اليسارية الأخرى ان تقدم نفسها للشعب السوداني لاننا لسنا الجهة التي تصدر «الصفوك» الرسمية وبموجب ذلك يمكن ان تتبلور وحدة اليسار، ونحن الان حريصون على وحدة كل القوى الوطنية التي فجرت الانتفاضة بصرف النظر عن موقفها بالاسم او موقفها غذا من حزيننا..

★ هناك جدل حول مأسبات تأييد الحزب لانقلاب ٢٥ مايو.. هل كأي ذلك منزلق املتته ظروف خاصة بالحزب؟

— هذا السؤال وارد ونحن بصدد الاجابة عليه من خلال تقييم سيصدر من اللجنة المركزية وذلك جزء من تجربتنا بسلبياتها وإيجابياتها يجب التعلم منها.. ثانيا ان هناك حقيقة هي ما اصدره الحزب في مساء ٢٥ مايو واعتبر فيه الحدث انقلابا — وصحيح انهم اتصلوا بنا قبل الانقلاب وصحيح اننا كنا متساقلين معهم قبل ٢٥ مايو ولكن اختلفنا معهم في جدوى الانقلاب وبارغم من ذلك ظهر الانقلاب بواجهة شيوعية نون ان يوافق الحزب ولكن لم يكن هناك بد من التعامل مع الواقع.. ثالثا ان عيد الخالق محجوب تقدم باقتراح في ذلك الاجتماع المأساوي ان يرفض الحزب الاشتراك في الوزارة. ولكن اغلبيه اللجنة المركزية وافقت على الاشتراك.. وقد ظهرت حكمة عيد الخالق فيما بعد!!

وعليه يمكن ان نقول ان الحزب عندما استقل كواجهة بدأ الصراع في اطار مايو نفسها وكان جوهره ان الحزب ليس هو القوة التي يطلب منها الذويان في مؤسسة مايو لذلك اصر على استقلاله علما

بانه لم يتغير من الشعارات التي رفعتها مايو لانها اساسا هي شعاراته المطروحة وتعامل معها بجدية لتمقيقها وايس لاجهاضها.

★ هل هذه المواقف هي التي ادت الى الانقسام الكبير للحزب في عام ١٩٧٠؟

— نعم .. استقلال الحزب كان هو المعركة الاساسية وثانيا تقييم الحدث على انه انقلاب ام ثورة وثالثا بقاء الحزب ام ذويانه في مؤسسة مايو على نمط التجربة المصرية اضافة للخلاف حول سياسات كالتأميم واسلم التعليم والسياسة الاقتصادية والعلاقات بمصر وميثاق طرابلس والدول الاشتراكية..

★ في لقاء لي مع دكتور ترابي اكد لي ان التاريخ يمكن ان يعيد نفسه ويتغير نفس الدور الذي تلعبه من البرلماني عام ١٩٦٥ فما هو رأيك؟

— تترك للتاريخ ذلك.. والتراخي يكرر نفسه.. ومن الطبيعي ان يقول الترابي ذلك هذا منطقي مع منهجية وخطه السياسي ولكن اؤكد لك ان التاريخ لن يعيد نفسه حتى لو كسب المعركة! لانه سينشأ حينها واقع تاريخي معين وجديد!!

★ ما هي المؤشرات التي انت الي تحالفكم مع حزب الامة القومي جناح الصفوق؟

— ليس هناك تحالف..

★ ولكي ما يوزر في الساحة السياسية او حتى الاطروحات الاعلامية تشير الى ان هناك شيئا من هذا

الفيل؟

— هناك اتفاق فقط في وجهات النظر وعمل مشترك في إطار التجمع الوطني واعتقد ان الذين يختلفون سياسيا مع الصادق المهدي قد روجوا هذا الامر، فعلاقتنا مع جميع الاحزاب المشتركة في التجمع واحدة!..

* اود ان اسمح وايت في لحاجم الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي في دعم السوداني او على الاقل انما لم تكن بالقدر المأمول؟.

— هذا السؤال يوجه مباشرة الى سفراء الدول الاشتراكية ولكنني اتناول قضية واحدة وهي مساعدة تلك الدول في الالات لان مادن ذلك من مساعدات عسكرية او غيرها تعتمد على اتفاقيات وقد عملها نميري من قبل.. ونحن نتناقشنا مع الاحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي في ان نفرق في العلاقات بين الدول في المسار الطبيعي وبين ان الشعب السوداني في حالة مجاعة وتلك قضية يجب حلها في إطار المنظمات الشعبية في كلا البلدين وكانت وجهة نظرهم ان بعد تمثيل نميري لكل الاتفاقيات هم في انتظار مبادرة النظام الجديد..

* الحزب الشيوعي السوداني متهم بتحرك الساكني في العلاقات المصرية السودانية، ما وايمكم في هذا الاتهام؟؟.

— نحن احرص الناس على علاقة طيبة بين السودان ومصر واذك نحن احرص الناس على ازالة الشوائب التي علقت بتلك العلاقة.. وسنظل احرص الناس على ان تمل الحكومة المصرية على تصحيح الاخطاء التي ارتكبها في حق هذه العلاقة..

* اوضحت الحكومة المصرية رايها في موضوع استعادة جعفر نميري.. فهل هناك موقف ينبغي اتخذه من قبل الحكومة السودانية تجاه القاهرة؟

— كان بإمكان الحكومة المصرية تسليم نميري خاصة ان هذا الطلب الذي تقدمت به الحكومة كان استجابة لرغبة الجماهير.. ولا حرج في ذلك.. فلقد اعادت الحكومة المصرية من قبل الصادق المهدي وعبد الحافي مجبوب بعد ان نفاهما نميري الى مصر.. ثم ان نميري لا يمكن ان يقرر لوحده اين يذهب ان لم يكن ذلك بمشاركة الحكومة المصرية.. فحتى لو غادر نميري مصر الى جهة غير السودان فحسنا سوف يوجه نشاطه السياسي ويديره من القاهرة!! وانا اود ان اؤكد حقيقة ثابتة هي ان نميري لا يستطيع ان يعود للسودان ولا ان يعود للحكم.. اما بقاءه من الرأسمالية الطفيلية وجهاز أمن الدولة والبرقراطية المايوية في كلها قوى ضعفت وهنت واصبحت خطاما.. لكن ما يجب الانتباه له هو تحريك الدولة المصرية «لكارت» نميري تماما كما يفعل لاعب «الاراجوز» خيوطه!! فنميري لا يستطيع الحراك بدون اليد المصرية..

* ما هي المصلحة المشتركة في ذلك؟.

— مصر تاريخيا- بصرف النظر عن الحاكم - لديها حساسية تجاه اي نزعة استقلالية في السودان - فهي ان فعل ذلك تعتبره كالأزوجة الناشز التي خرجت من بيت الطاعة! وهي تريد ان تعيده لبيت الطاعة والسودان لن يعود اليه!! وعلى مصر ان ترتب سياستها على هذه المعطيات الجديدة: فالسودان لن يسير بنفس النهج الذي سار عليه لمدة ١٦ سنة..

* اذكر لكم حديثا سابقا قلم فيه انكم تملكون ادلة تدين جهات عربية متورطة في قضية الفلاشا.. هل لنا اي نعرف ذلك نصليا؟.

— اولاً دعنا نعلم في المياه الهادئة.. ان المقدم امن عبد الله عبد القويم كان في قسم الامن الخارجي فيليب الانتفاضة كان ملما بكل قضية الفلاشا.. وحمل كل أوراق القضية واتجه الى دولة خليجية في طريقه الى تونس.. وعندما علم الامن السوداني بذلك أجبره على النزول في مطار تلك الدولة الخليجية بالتعاون مع امنها حيث سلم كل الأوراق الى سلطاتها وجرى تصويرها واعادة ذلك المقدم مع أوراقه.. ونحن حصلنا على معلومات الفلاشا في عام ١٩٨٢/٨٢ وارسلناها الى جهة عربية صديقة في الخارج لتسلمها الى ياسر عرفات.. وجاذا الرد في انه استلم المعلومات.. وكنا نحن الذين سرينا الخبر الذي نشر في جريدة الاهالي ٨٢/٨٢ وقد تماشينا نشره في الداخل سوى في صحيفتنا «الميدان» او في شكل منشورات لانه لو حدث ذلك لغيرت المخابرات الأمريكية والموساد والامن السوداني لكان غريبا مجرى القضية بتغيير خططهم، فتركنا الامر يسير هكذا وكنا نراقب في «كسلا» و«القضارف» بالعين المجردة لان الامر ما

كان يحتاج لجهد أو نكاه خارق!! والسؤال الذي اطرحه انا ما كانت كل المنظمات الفلسطينية تتابع في صحافتها وتعكس ما يدور داخل الارض المحتلة.. كيف تفسر وصول خمسة الاف اثيوبي من يهود الفلاشا بلون مختلف وقاطيع مختلفة الى الارض المحتلة ولا يعلمون بها.. وكنت قد وجهت هذا السؤال الى الاخ صلاح من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.. وقلت له انا لا استطيع ان اصدق لانني اعلم انكم تتكبرون عن الحياة اليومية في داخل «اسرائيل» بكل تفاصيلها.. فكيف غاب عنك ذلك حتى لو افترضنا انهم وضوعهم في صحراء النقب!! ثم انه في تقديرى بما ان العملية تمت بمباركة المخابرات الامريكية والموساد فانا اعتقد ان لهما علاقة ود كبيرة تربطهما ببعض الانظمة العربية لتبادل المعلومات.. وكذلك جهات عربية كثيرة صمتت على اعتبار ان المشروع الامريكى المرتقب سيكون شكلا من اشكال الحل فلا تريد اعاقته.. فكان ترجيح الفلاشا واحدة من الصفقات..

* هل يمكن لحزبك بما يملكه من معلومات ان يساهم في إزالة التشويه الذي لحق بوجه السودان عربيا؟

- السودان ازال التشويه بتقديمه المرتقب لثائب الرئيس السابق عمر محمد الطيب للمحكمة.. ولكن كيف نزيل التشويه الذي لحق بالجهات العربية.. واقول لك صراحة.. مثلا الملحق العسكرى المصرى فى السفارة المصرية فى السودان واسمه عادل! فقد كان على علم بقضية الفلاشا وسافر على اول طائرة بعد الانتفاضة.. وثانيا.. المظاهرات التى كانت تحمل الفلاشا كانت تخترق الاجواء المصرية وليست اجواء افريقيا الوسطى!!

يلكر اني راية الاشتراكية التي رفعتها حركة تحرير السودان قد خلفت تراوجا في الافكار بينكم وبينها لدى الراى العام.. ما مدى صحة ذلك من عمنه؟

- انا اعتقد ان الاتفاق بيننا وحركة تحرير السودان ليس فى الاشتراكية لان شعار الاشتراكية لحق به ما لحق فى العالم العربى والافريقى!! فما عاد ذلك الشعار البراق.. مايرفعت الاشتراكية وقد حدث ما حدث!! فالشيء الاساسى هو وحدة السودان.. فالحركة هى اول حركة سياسية عسكرية فى الجنوب ترفع شعار مشكلة الجنوب يجب ان تحل فى اطار مشاكل السودان.. اى انهم ليسوا دعاة انفصال.. فذلك هو اساس تحالفنا معهم لان طرحها متقدم بعد نشوئها عقب اتفاقية انيس ايايا وتطبيق الحكم الذاتى اى ان الجنوبيين نالوا انذاك ما كانوا ينادون به وهو مناصب الحكم فى الجنوب.. وبعد ١١ سنة من التجربة توصلوا الى ان ذلك لم يكن هو الحل.. فالحل ليس هو الحل الاقليمى وانما الحل القومى الشامل وواضح لنا ان الحركة غير متجانسة ولا تحكمها ايديولوجية واحدة.. وفى داخلها مختلف الجذور الفكرية والثقافية.. وانما يحكمها برنامج سياسى واحد وهو «مانفستوه» الحركة.. وقد يكون من بين تلك الجذور من يؤمن فى شعار الاشتراكية وليس ذلك هو الذى يحكم الحركة ككل!! والمركبة من خلال عملها العسكرى تبني فى نفوسها السياسى لذلك يجب ان لا تتوقع سرعة الاستجابة.. ويجب ان لا تضيق اذا لم تود الحركة على مسامى الحوار..

* سمعت رايًا مفاده اني حل جهاز أمن الدولة وخاصة الامن الخارجى خلق فراغا امنيا يمكن لقوى خارجية متربسة اختراقه - هل توافق على هذا الراى؟

- هذا نصف الاية!! بالطبع ان ازالة نميرى ومؤسساته قد خلق فراغا سياسيا.. ولكن ذلك لم يكن سببا لكى يطالب الناس باعادة نميرى او لجهزته.. كذلك هو الحال بالنسبة لجهاز امن الدولة فقد نشأ فراغ ايضا ولكن السؤال كيف يملأ هذا الفراغ.. هل بالجهاز القديم ام بجهاز جديد ونحن مع الراى الثانى.. على ان يكون ذلك الجهاز خاضع للمساءلة والمراقبة القضائية والقانونية.. وعلى ان يكون تابعا لوزارة الداخلية وافراده من كوادر الشرطة.. وكذلك ان تكون ميزانيته معروفة وتصرف من الميزانية العامة للدولة وعلى ان يكون محكوما بسياسة السودان الخارجية لان الجهاز السابق كان مسغرا من قبل جهات كثيرة..

* وايضا يقال ان مناداتكم بحل جهاز أمن الدولة تتطوى على رغبتكم بعدم كشف وثائق خطيرة تتعلق بحزبك وهي اشياء وقرنها الحركة الانفصالية؟

- بمعنى نحن خائفون من كشف هذه الوثائق اليس كذلك! بالطبع هذا اتهام غير صحيح.. ثم ان الجهاز لم يحصل على وثائق لم تنشر.. فاعلمنا نشر من خلال التقارير وما لم ينشر طيلة ال ١٥ عاما الماضية سننشره الآن.. والجهة التى تقول هذا الاتهام يجب ان تسال نفسها اولا حول موضوعية

الانتهام.. والوثائق مازالت موجودة، ونحن قلنا تصفية جهاز أمن الدولة وليس حرق الوثائق وكذلك طالبا بنشر كل الوثائق والتقارير سواء تلك التي متعلقة بجزئنا او القوى السياسية الاخرى.

* نشرات التجمع كشفت الميزانيات المخفية لاجهزة نميري.. وبما ان الحكومة اعلنت ترشيح الاتفاق.. لاني امل ان لم يتعثر مردود تلك الميزانيات على الوضع المعيشي للمواطن العادي؟

- لان الحكومة ووزير المالية والاقتصاد بالتحديد لم يخرجوا من نطاق صندوق النقد الدولي. فالعقبة السياسية التي تقف وراء مأكنة الاقتصاد مطالبة بالرد على هذا السؤال لانه فعلا توفرت مبالغ طائلة من وراء ذلك.. وصحيح ان نميري كان يغطي ميزانيات اجهزته بالقروض قصيرة الاجل.. ولكن في حدود ما توفر من مبالغ كان من المفروض ان ينعكس على حياة المواطن.. وذلك بقودنا الى ان جهاز الدولة المايوي مازال موجودا وهو القطر الرئيسي في الوقت الحاضر.. وانا ايضا بدوري انتساع معك ذات السؤال؟

* ماهي زويتكم بالنسبة لتمثيل القوى الحية في الانتخابات القادمة؟

- اولاً القوى الحية اذا ما طرحت سياسات بناءة تكسب بها قواعد جماهيرية يمكن ان تكون قوى مؤثرة.. فالصغير يمكن ان يصبح كبيرا وفي مسألة تمثيلها فانا اعتقد ان التجربة المصرية الخاصة بالتمثيل النسبي هي حتما غير واردة.. ونحن نميل لاستحداث دوائر خاصة للقوى الحية.. وكلما تعددت الاصوات السياسية داخل المجلس النيابي كان ذلك افيد وانفع لتجربة الديمقراطية القادمة..

* بالنسبة للتجربة الميصرية في مسألة اخفالكلم هل لنا ان نعرف تحديدا اين كنت خلال تلك الفترة؟

- تحديدا ليس ذلك معنى.. فانا خرجت اخر مرة من السودان عام ١٩٧٠ ورجعت في نفس اليوم الذي اعدم فيه قيادات الحزب الشيوعي في ١٩٧١ ومن يومها ظللت داخل السودان حتى ثورة ابريل ٨٥.. وقبلها ايضا اخفيت في نظام ميود من عام ١٩٥٩ الى ١٩٦١.. وحياتي خلال كل تلك الفترات كانت من حي الى اخر.. واحيانا تتعدد المخايب في الحى الواحد.. وكل تلك تحمل مواصفات الامن التي يحفظ سرها من تتواجد معهم.. فهم في الغالب يعرفون من انت.. واقول لك صراحة كنت اخرج كثيرا لانايل اشخاصا في الخارج، او لاجتماعات ايضا.. وفي الغالب اعيش الحياة الطبيعية وسط الناس بصورة سرية للغاية..

* ذلك ربما يكون حقا مليرا اذا ما قارناه بقوة جهاز امن الدولة السابق؟

- نعم... ولكنه لايد ان تكون هناك قوى سياسية تسندك وقد تمثل ذلك في اعضاء الحزب واصدقائهم.. كما ان السودانيين برغم مفاصد نميري وسنته ما تزال القيم الجميلة من شهامة وغيرها سائدة بينهم.. كما انه برغم تلك الظروف تسنى لى مقابلة معظم القيادات السياسية..

* في خلال تلك الفترة كنت قد قبلت نميري لمدة وجيزة واخفيت بعدها ما هي ملابسك ذللك؟

- ذلك كان في مارس عام ١٩٧١م وكانت الاوامر قد صدرت لاعتقالى في فبراير ١٩٧١م واستطعت ان اختفى.. وكانت مناسبة اليوبيل القضى لمدرسة حنوب والذى كان يبدأ من داخلية ابوعنجة وهي الداخلية التي كانت تضمنى ونميري.. وهدت ان اصرت لجنة تحضير الاختلافات على حضوري فاتصلت بنميري الذي رفع الامر وتاكيدا من ذلك بواسطة جوزيف قرقق ومن جانب اخر كان هناك وفد سوفيياتي برئاسة كوزموتسوف نائب رئيس مجلس السوفييات الاعلى ونائب غروميكو انذاك.. في زيارة لاجراء مناقشات بين الحزب الشيوعي وبين السلطة لتخفيف الازمة.. وكان لزاما على ان احضر تلك المحادثات.. تجمعت كل تلك العوامل.. وحضرت فعلا المناسبتين..

* ١٤ عاما فترة الاختفاء بالمقياس الزمنى طويلة الام يظل الياسي رويحك يوما ملا..

- ليس الياس، لان لحظة الياس لا تراجع بعدها.. فالانسان عندما يصل مرحلة الياس فتصرفاته حينئذ تكون يانسة كمن يسلم نفسه السلطة او يخطو خطوات فيها إستهتار بالعمل السرى. وهذه المرحلة لم اصلها لاننى كنت ملاس بشكل او آخر التحركات السياسية في البلد.. واعتقد اننى طيلة ال ١٤ عاما كنت منضبط ومتقيد بالقواعد ومقتنع بها.

* هل تركت هذه التجربة تأثيرا معينا في نفسك؟

- التجربة تحتاج الى قدر عال من التصميم في الوصول الى هدف محدد والشئ الثاني ان تكون لديك قضايا تشغلك بحيث لا تشعر بوقت فراغ.. وكان يندر ان تمر على ايام أشعر فيها بالملل.. على كل

تجربة الاختلاء إن تكرر.. أتمنى ذلك لمرارتها ولا أتمناها لأى شئ أو صديق"
* المفهوم الماركسي يستند على الفهم التزالي للدين كيف تنظروني إشكالية الفهم التزالي للنظرية هذه
والفهم النظري للدين في المجتمع السوداني؟

- أولاً.. نحدد المفهوم.. الماركسية فلسفة وإنست دين وهى ليست الفلسفة المادية الوحيدة، لكن القوى التى تصارع ضفنا دائماً ما ترفع سلاح الدين. ونحن نعتقد أن الإسلام القائم على أركانه الخمس وأركان إيمانه والإسلام كما يمارسه المسلم المادى لايشكل عائقاً أمام الاشتراكية على الاطلاق.. كما أنه لايشكل حجر فى عضوية الحزب الشيوعى.. فستطيع ان تنضوى للحزب وأنت مسلم وتستمر فيه وأنت مسلم لأن الإلحاد ليس فى بنود الحزب.. والكلام عن الإلحاد بهذه الصورة هو أقرب إلى القوضوية منه الى الماركسية. أنا لا أستطيع أن أنكر خوف المسلم من أن تؤثر الماركسية على معتقداته الدينية، وهى عقبه يمكن إزالتها بالصبر والحوار.. ولا اعتقد ان الحزب الشيوعى عاش فى هذا البلد قرابة الأربعين عاماً «بالفأولة» والنشطرة.. وإنما عاش كحزب سياسى اقنعت بمبادئه جماهير عريضة.. كما أنها إقنعت بأن هذه المبادئ لا تمس معتقداتهم ومقدساتهم.. أما الصراع بيننا وبين القوى التى ترفع شعار الإلحاد هو صراع سياسى ليس الدين طرفاً فيه.. عموماً التشر والعقبات موجودة لكنها ليست مستحيلة التجاوز..

ومن الناحية العامة هناك نقاط إلتقاء مع قوى إسلامية تتحدث عن التغيير الاجتماعى من داخل الاسلام وهؤلاء ليس لنا معهم عداة أو مشكلة سياسية طالما إعتزقوا بمبدأ التغيير الاجتماعى من داخل الاسلام وهم نعتبرهم من قوى المستقبل.. قوى التغيير الاجتماعى مهما كانت خلافاتهم السياسية معنا، ومهما إختلفوا مع الماركسيين لأنهم قوى مفيدة لتطور المجتمع، وهناك سلفيون كالأخوان المسلمين يرون تطبيق الشريعة كما طبقت فى السودان وباكستان، وهذه تجربته لسوء حظهم أصحابها أنفسهم لا يستطيعون الدفاع عنها!

الفصل الخامس الحزب المائزق.. أم مأزق الحزب؟!

«إذا أطمعت الشعوب بالشعارات الثورية فقط، لن
تستمتع إليك طويلا»

(نيكيتا خروشيوف)

كانت الأفكار الاشتراكية والمفاهيم الثورية التي تخطت حدود الاتحاد السوفيتي سابقا، محط أنظار القوى الوطنية والديمقراطية في الاقطار التي رزحت تحت نير الاستعمار الرأسمالي، وأصبحت هذه الأفكار قوة جانبية ومصدر إلهام ثوري لكثير من حركات التحرر الوطني في شعوب قارات بكلها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.. ويلغ هذا الزخم أوجه في فترتي الخمسينيات والستينيات على وجه الخصوص. ويعد أن تحقق الهدف السامي في جلاء المستعمر بدأت هذه القوى بعد اعتناقها لتلك الأفكار ترسخ في أقدامها بقوة مطلقة من التفاضل والاسهام الحقيقي في هدف إزاحة المستعمر. وبدأ التعامل معها في هذا الإطار.

في مناخ كهذا ولد الحزب الشيوعي السوداني - في أغسطس ١٩٤٦. ظهر تحت إسم الحركة السودانية للتحرر الوطني، وتغير هذا الاسم بعد عشر سنين تقريبا. وسبق الحزب المشاركة في تنظيمات سياسية جهوية، مثل الجبهة المعادية للإستعمار (٥٣-١٩٥٨) - وحاول تأسيس الحزب الاشتراكي (منتصف الستينيات حتى أواخرها) - وكان هناك مشروع تحالف ديمقراطي أبان فترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠).

بحكم توجهاته الفكرية نشأ الحزب في أوساط الطبقة العمالية الكادحة.. ورغم هذه النشأة لكن أطروحاته حظيت بإهتمام شريحة كبيرة من المثقفين (الانتلجنسيا). مما أظهر التركيبة البنيوية للحزب بمظهر الهرم المعكوس، وربما كانت تلك خاصية تحسب له وليس عليه. مع أن نشأته الطبقيّة ميات له موطئ قدم في قلب الحركة النقابية، والتي ناضل من أجل إشهارها، الأمر الذي تم في الاعتراف بالتنظيم النقابي عام ١٩٤٨ ويوجهه تكونت تنظيمات عمالية ديمقراطية، ولعل التسليم المطلق باستقرار ثالث الحكم في السودان (أحزاب، نقابات، قوات مسلحة) فرضت وجود الحزب واقعيًا. أي نوعيا وليس كميا.. كرقم يصعب تجاوزه.

تعرض الحزب في مسيرته لخلافات كانت في المبتدأ سياسية وتحولات في المنتهى إلى خلافات فكرية عميقة، نتج عنها أكبر انقسامين الأول ١٩٥٢ والثاني ١٩٧٠، والآخر أدى إلى نهاية كارثية، فقد أصابت حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ الحزب في مقتل بعد أن أعدم نميري بعض قادته الفاعلين الذين كان يعتمد عليهم الحزب إعتقادا تاريخيا.. لكنها تصفية شلت الحزب ولم تقضى عليه تماما كما كان يظن نميري.. منذ وقت مبكر إبتع الحزب خطأ إستقلاليا مميزا رغم قوة جانبية المركز، وسند ذلك بمواقف عزت من مركزه الإستقلالي. سواء في أحداث خارجية - يتأثر بها سلبا أو إيجابا- كموقفه من الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا (ربيع براغ ١٩٦٨) والذي أدانته وموقفه من التحولات الاشتراكية التي أعلنتها ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر أوائل الستينيات حيث رحب بها، ثم نقده بها في مؤتمر الحزب الرابع بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ لغياب الديمقراطية وإنعدام المشاركة الشعبية والافتراق بالسلطة وتكريس نظام الحزب الواحد. أو على مستوى قضايا الواقع السوداني، مثال تمسك بقضية الديمقراطية الليبرالية إزاء تركيبة المجتمع متجاوزا المفهوم الماركسي اللينيني الذي يضع السلطة بيد البرجوازية بفعل علاقات الانتاج القائمة في المجتمع. أن حلول المسألة الاجتماعية لا تتكئ إلا من خلال الثورة الاجتماعية، يقول سكرتيره العام (الهجوم على الديمقراطية السياسية بمعنى الحريات وحكم القانون والدستور والتعددية إلى آخر ما أفرزته الثورات البرجوازية لم يكن دقيقا، بمعنى لو أننا أخذنا الأمر من الناحية التاريخية فلا خلاف على محدودية الديمقراطية الليبرالية). (١).

بل في موقع آخر يؤكد الحتمية الواقعية (نحن نعتقد أن الثورة الوطنية الديمقراطية وتطورها صوب الاشتراكية في السودان سيكون مرتبطا بالعديد، وليس بالبطيخة الواحدة حتى لو كانت الطبقة العاملة، ليس بالحزب الواحد حتى لو كان الحزب الشيوعي) (٢) ..

والشيء الثاني في المواقف طرح الحزب في مرحلة مبكرة شعار (الحكم الذاتي للجنوب في إطار السودان الموحد) (٣). برغم تناقضه مع الطرح الاشتراكي اللبني، مما حدا بأحد المثقفين السودانيين أن يصف هذه الخطوة ب(مناورة مؤقتة قصد بها منافقة القوى الوطنية في الشمال إلى أن يقوى عود الحزب أو عود الحركة الانفصالية في الجنوب) وعندما يجبر القوم بالطرح اللبني في هذه المسألة (٤)، وأيا كان التفسير لهذه الخطوة فالذي نحن بصدده رصد المواقف الاستقلالية الفكرية أو محاولة الانحياز للواقع بغض النظر عن تناقض ذلك مع النظرية.

المسألة الثالثة والأهم هي قضية الدين.. فالفهم السائد أن الحزب أدرك عمق المازق المتمثل في تجذر الدين في المجتمع السوداني. وأتبع في ذلك نهجا تعابيشيا مثاليا. سئل السيد محمد إبراهيم نقد عن إهتماماته الإسلامية فقال (أرجو أن لا تستغرب إذا علمت أن أحد قادة الحزب الشيوعي وهو الدكتور حمودة فتح الرحمن مرشح الحزب في الانتخابات الأخيرة عن دائرة كوستي كان يؤم المصلين في سجن كوبر) (٥).

لقد حاول الحزب أن يصنع مشهدا متميزا للمصالحة العنصرية بين الشيوعية والإسلام، وهي معادلة أنجبت ظاهرة الشيخ الرفيق، وخلقت الوئام بين الحزب والعقيدة الدينية. ونتيجة لعدم الجرح لأي نبرة. إستفزازية نعتقد أن الحزب الشيوعي السوداني طيلة مسيرته السياسية لم يكن مطالب بتوضيح موقفه من الآخرة بقدر ما كان مطالب بتوضيح موقفه من الدنيا. وبما أن الشيء يذكر نرى أن أكبر أخطاء الجبهة الإسلامية عدم رؤيتها التكامل الحقيقي بين الوحدة الوطنية والالتزام العنصري. بعد البروستيروكا (١٩٨٥) تداعى المعمار الأيدولوجي للتجربة الاشتراكية. وأدى إنفجار الأزمة في الأصل إلى إنفجارها في الفرع فإنهارت أنظمة شرق أوروبا من بحر البلطيق شمالا إلى الإريترية جنوبا عبر القارة الأوروبية بولندا، المجر، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، يوغسلافيا، ألبانيا. أما الأحزاب التي لم تشمل السلطة ففكرت منها غيرت الاسم والأبراج. وعندها تدافعت الأسئلة.. هل إنفجار الاتحاد البروفيتي يعني إنهيار الفكرة الاشتراكية نفسها بعد أن كانت حقيقة ماثلة لسبعين عاما ونيف؟! وهل مقترح أن يكون الإنفجار شاملا أم جزئيا؟! وهل إنكشاف (العورات) في المركز عصفت بالقوة والحلم في ما يتطلع إليه الفرع؟!.

هذه بعض التساؤلات التي خلقتها البروستيروكا وما زالت تثير جدلا عميقا في معظم المجتمعات. وسيرا لغور الإجابة نرى أن الذين يناوئون الفكر الاشتراكي حسموا أمرهم في الإجابة بـ«نعم» في كل التساؤلات الماضية. بل إمعانا في التفتيش إستلوا سكاكينهم وحراهم بإعتبار أن غريما عنيدا تهوى، وهو تشفى يطلب عليه طابع العدا. الأيدولوجي للاشتراكية والعداء الفلسفي للماركسية، ويرون أن الفرصة قد جانت لضرب طابع العدا والتقدم التي نافستهم زما في المشروعين الوطني والقومي.. أما المتعسرون في الخندق نفسه أعزوا السبب للماركسيين أنفسهم الذين وقفوا على الحياء وهم يبرون تطاير الشر قبل أن يصبح نارا دون إبداء أي رأى. ويقولون أن الأزمة أزمة تطبيق أما النظرية فلا تزال قائمة وهامة ومبررة من المعرب، وفي ذلك يستشهدون بإنجازات ثورة ١٩١٧ من زاوية المكاسب التي حققتها الطبقات الكانحة والمسحوقة. ومن زاوية منازلتها الرأسمالية وتوازنها للصراع في مراحل تاريخية مختلفة، ومساندتها في المراحل التنموية والتعليمية وغيرها. وهؤلاء يسلمون جدلا بهزيمة الاشتراكية -يقرون بانها نتيجة غياب الديمقراطية- ويؤكدون في الوقت نفسه بانها هزيمة مؤقتة أو فرصة لالتقاط الأنفاس في إنتظار ما يفرزه الصراع في مرحلة تالية لأن ذلك (إن يستمر طويلا فالحظ الواحد لا يعمل بغيره ويستمر السعي من أجل السلام والعدالة وسيتبلور يوما ما في شكل ما وقد يكون غير واضح المعالم الآن) (٦).

وبعض من اصحاب هذا الرأي ينهيون في التأكيد إلى ما هو أبعد من ذلك ويرون في وجود بلدان شيوعية كالصين وكوبا وكوريا الشمالية وقيمتهم هو دليل على أن الشيوعية لم تمت. مع أن هذه مسألة جدلية لا تخلو من نظره طويل. من كل هذا العرض الموجز.. السؤال الذي يثور أين يقف الحزب الشيوعي السوداني من كل ذلك؟. أيمكن التقليل من مازق الحزب في إطار كل هذه المتغيرات فلا الأثر

التاريخي يمكن أن يعصم ولا المواقف الاستقلالية المتميزة كذلك يمكن أن تعصم.. وبالطبع لا عاصم إلا المواقف الجريئة التي تسخس أو تثبت هذه المتغيرات في نهج الحزب من المؤكد أن الحزب الشيوعي السوداني يعيش الآن بفضل إسهاماته الثرية في تاريخ الحركة الوطنية السودانية.. وفي تلك قدم تضحيات كبيرة لا نستطيع نكرانها. وفي تكتيكاته السياسية عمد إلى سد الرتوق وتقريب المسامات المتفرقة داخل الأحزاب الوطنية بنية تجنب الموات الفكر الديمقراطية. بل حتى ما أوجزه الصادق المهدي (زاللت حدة الصدام بين الشيوعية السودانية والفكر السياسي السوداني.. وبعض الافكار تم استيعابها قريبا وبعض التوجهات القومية تم استيعابها في الحزب الشيوعي) (٧) كل هذه المسائل قد لا تصمد مرحليا وقد تنفرط إزاء ضغوط الواقع.

لقد أصبح هناك تمللا حقيقيا في عدم إستجابة الحزب الشيوعي السوداني لافرازات الانهيار الجدلي للإشتراكية.. صحيح أن بعض الأحزاب مازالت تقف مع الحزب في خندق واحد كالحزب الشيوعي المصري الذي رفع شعار (لا عزاء للماركسيين).. لكن يبقى للواقع السوداني نكهته وظروفه الخاصة، وبقي للحزب إستراتيجيته المميزة..

قد يعزى السبب لمصادرة الديمقراطية في السودان مما يجعل من النقاش والحوار وفق الأسس التنظيمية التي يتبناها الحزب أمرا صعبا. ولكن الأصعب من ذلك ترويج القوى النظامية لمفاهيم خاطئة.. في مناخ قد يجد الاستجابة الجزئية إن لم تكن الكلية.. فهناك سياسة التعقيم الاعلامي والفكري والتجهيل الذي تمارسه أدوات النظام الإعلامية. أو بوابر إنفلات الحبل التنظيمي نفسه (كتب المهندس محمد احمد ط - مسؤول نقابات والاتحادات المهنية في اللجنة المركزية للحزب- مقالا في جريدة الانقاذ الوطني تحت عنوان دعائى (هل سنبقى نحن الشيوعيين السودانيين نياما في كهف الماركسية البالي) (٨) أو نفاذ صبر البعض (تعيين محمد محجوب عثمان) في البرلمان المعين لنظام الجبهة الإسلامية.

هذه بعض من العوامل التي يمكن أن تحفز الحزب في إبداء رأى منسج ومنهجي ف التطورات التي تتور بها الدنيا كلها.. من موقع المراقب ثمة بعض الإسهامات التي يرجى منها إثراء الحوار.. والتي يتقن حولها في أنها تمثل خطوط التقاطع والاتقاء بين الديمقراطيين والشيوعيين بما يبعد عنها شبهة المراسيم أو (الأبوية).

أولا إبداء رأى صريح وأوضح في توجهات الحزب الفكرية.. ويتجدد السؤال كيف يمكن للإشتراكية في معالجتها القضايا السودانية (المجتمع المتعدد المتنوع) أن تفضى إلى ترسيخ ديمقراطية حقيقة لبناء دولة حديثة.. والفارق في السؤال القديم الجديد التطورات السالفة الذكر...

ثانيا التوجه التمثيلي لمصالح الطبقة العاملة.. ثمة فرق بين الواقع والنظرى.. وكيف أن الأول يمكن أن ينفي أو يثبت (التشابه المصلحي) - إن جاز التعبير فالتمثيل الحقيقي أو عدمه يجب أن يوضع تحت مجهر أمين ومنهجي.

ثالثا الموقف المؤسسي وليس العرضي من التحالفات السياسية (٩) وبروز مستجدات جديدة كقضية حق تقرير المصير.

كما أن التحالفات السياسية المعطرة بنفحات عابرة إتضع أنها مؤنية للعملية الديمقراطية فهي أقرب للمهانة طالما أن الطيف يفتقر إلى أمس وضوابط ومكونات الديمقراطية (فأقد الشيء لا يعطيه). ولك مسالة في التقدير هي إحدى إنكاسات الديمقراطية بما يعنى أن الحزب فيها نصيب. فالحديث عن واقع جديد منظر وسودان وليد قادم لن يتأتى إلا بقدر مساهمات القوى المتحالفة مساهمة فعلية. مما يستوجب توضيح كل طرف لموقفه الفعلي من قضية الديمقراطية والدين والدولة ويعان توجهات وأفكاره صراحة بما لا يقبل التؤول!

حول طبيعة الحزبين الألة والاتحادى وعلاقتها مما يقول السيد محمد إبراهيم نقد (المصالح تتلقى وتتشارك، والخلافات موجودة، لكن عوامل الوحدة بينهم أكبر، فكلهم يسير على طريق التطور الرأسمالى، وكلهم يقف مع الدستور الإسلامى والدولة الدينية، وكلهم مع سيادة القومية العربية الإسلامية على بقية القوميات السودانية وهذه القضايا الثلاث هي التي تربطهم بالآخوان المسلمين) (١٠).

رابعا أما أن الحزب أن ينفك من إسار الماضوية.. ذلك يطال أشياء كثيرة من بينها الاساليب التكتيكية.. مثلا معرفة أعضاء الحزب وكوادره ولجنته المركزية ينبغي أن يمسها نهج (الغلاسنوست) فقد

تغيرت الظروف كثيرا.. صحيح أنها أساليب تأمينية، كوقاية في أزمة الديكتاتورية، وعدم إستقرار النظام السياسي، ولكن هل يضير الشاة سلبها بعد نجاحها؟..
خامسا آراء الحزب التي ذكرناها في قضية الدين منازلة في حاجة لتعميق.. بإعتبار المستجدات المتمثلة في نواحي الأصولية الحاكمة.. وهي تهدف في منطلقاتها إلى إضمحلال الفهم وإحلال المفهوم البديل القائم على تصوراتها. والتعميق يمكن تلميته بالحوار المستمر مع مثقفي الأحزاب الوطنية والقوى الطليعية في المجتمع - مواصلة لسياسة سد الرتوق - هذا النمط من الحوار قد يسهم في إزالة ما على بالدين من تشوهات على يد الطغمة الحاكمة ويرتقي بقيمه ومثله التي تتأدى بالمساواة والعدالة الاجتماعية وإعمال الفكر والعقل.

سادسا ينظر البعض بعين الشفقة والريبة للمؤتمرات العامة التي توقفت حد المؤتمر الرابع ١٩٦٧ إلى منذ ربع قرن بالتام والكمال وهناك ما يمكن تسميته بالاستسلام أو الركود أو الجمود حيال ظروف النضال الراهنة (مقارنه بظروف سابقه) وإنكاسات هذا الأمر التنظيمي فيما هو مائل.. تراجع وضعمور في الانتاج الفكري والسياسي والنظري، وشح المبادرات المبدعه وإضمحلال في الحيوية التي إمتازت بها كوارنه، هذه كلها دلائل لا يمكن وضعها بمعزل عن المؤتمرات العامة التنظيمية التي تهيم أسس التطوير.

سابعا فتح حوار وأسمع يقرب كثير من وجهات النظر مع بعض الديمقراطيين الليبراليين الذي إقتنعوا بفكرة تكوين حزب سياسي جديد بعدما إستعصمت مسألة الانضمام للأحزاب القائمة، وهذا الحوار ليس من منطلق إرث الثاني للأول.. ولا (يايوية) الأول على الثاني.. ولكن الحوار الموسع كليل بتوضيح مدى التقارب والتباعد.. لاشك أن الفرصة أصبحت مؤاتية لأن يقدم الحزب الشيوعي السوداني على خطوة جريئة، تزيع عنه شبح الضبابية التي استجمعت سمعها حوله، وهذه الخطوة قد يكون لها مردودها الوطني وإنكاساتها على قوى حزبية أخرى ما تزال تجتر في الماضي بأسى ومرارة... إن أكبر ظني في أن الحزب الشيوعي لم يطلق يده بقوة في إسهامات وطنية كبرى وذلك يرجع لتوظيفه قدرًا كبيرًا من طاقاته للصراع الإيديولوجي بينه والجهة الإسلامية (حديث الترابي في الفصل السادس)، هذا السجال جعل الحزب في أحيان كثيرة يقف موقف الحائر بين المستقبل والمدير في قضايا يعينها. بل في حالات كثيرة استجاب الحزب لاستفزازات وتصريحات الجهة الإسلامية، وهذا ما يشير إلى ذلك الخاصة في وثائق كشفت للحزب الشيوعي السوفيتي وفيها طلب من قيادة الحزب السوداني لتزريب كوارنه له تدريجيا عسكريا عام ١٩٨٨، ١٩٨٩ - ولمدة ثلاثة أشهر (١١).

وهذه مسألة تؤكد وقوع الحزب في شباك تكتيكات الجبهة الإسلامية وبعض القوى السياسية، ولا إدري إن كان ذلك الاتفاق قد تم أم لا. ولكن الفترة المشار إليها هي الفترة التي حمى فيها ويطيس الصراع الحزبي.. وظهرت ممارسات إرهابية غير مألوفة في السودان (فعام ١٩٨٨ وحده شهد ثلاث حوادث إغتيال مهدي الحكيم المعارض العراقي أمام فندق هيلتون الخرطوم - إطلاق أعيرة نارية على منزل السيد محمد عثمان الميرغني - حادث الاكروبول وتجزيرات نادي السودان). وفي نواثر الأحزاب ارتفعت نيرة الحديث عن مليشيات مسلحة. أعلن الدكتور عمر نور الدائم غير مرة استنفار مليشيات الحزب المسلحة للرد عن الحكومة التي يرأسها الصادق المهدي.. وقال (إنه يعني ما يقول أي استنفار المليشيات في مواجهة أي خطر على الحكومة) (١٢).. وقد نشرت إحدى الصحف قوات طويلة لإسلة مختلفة إستولت عليها القوات المسلحة في منطقة الثورة «بامدرمان»، وأخرى في منطقة «الخرطوم» ٢٠٠٢ بالعاصمة. وأشارت الصحفة (إلى دخول كميات كبيرة من السلاح والنشاز إلى البلاد في الفترة التي أعقبت انتفاضة السادس من أبريل ١٩٨٥، وأن كميات ضخمة فقط من تلك الأسلحة سلعت للسلطات الرسمية) (١٣) وقيل أن ما اتم إكتشافه (يكفي لتزويد ١٥ ألف مقاتل في معركة عسكرية طويلة دون الحاجة لإمدادات أخرى) (١٤)..

وأصدرت رئاسة الشرطة بيانا قالت فيه (أن المعلومات وصلتها في سبتمبر ١٩٨٩ وتم رفعها فوراً ك تقرير خاص للمسؤولين. بأن هذه الأسلحة تتبع «لجبهة المقاومة الشعبية» التي كانت تناهض نظام نميري من داخل الأراضي الاثيوبية، وأن الحكومة الاثيوبية رفضت السماح بعودة أفراد الجبهة للسودان بأسلحتهم ونخبيرتهم وأستولت على جزء كبير منها. وأن جزءا آخر منها دفن في أماكن محددة داخل الأراضي الاثيوبية بمعرفة وعلم مسؤولي الجبهة. وجزءا ثالثا دخل به بعض أعضاء الجبهة إلى السودان

عقب الانتفاضة وقد تمكنت الشرطة من ضبط هذه الكميات (١٥) .. هل يمكن القول أن هذه الاجواء هي التي دفعت الحزب للاتفاقيات التي كشفتها الوثائق أم أن ذلك نهجا سريا وكان متبعا قد تكشف عنه متتاليات الاحداث مستقبلا.. إن المأزق الراهن يحتاج فعلا (إلى إعادة تقييم، إلى شرح إلى نقد، حتى إلى نقد ذاتي، لكن ليس النقد الذاتي السلفي الطابع الذي يشبه التوبة أو طلب الغفران، بل النقد الذاتي الذي يأتي في إطار إعمار المنهج الديالكتيكي في التعامل مع كل الظواهر القديمة والجديدة، والتي تتبلور أو تتشأ في المستقبل، لأن ذلك مهم دوما لتطوير الفكر السياسي والماركسية). (١٦) ..

وإلى أن يلتئم القول والفعل ستنزل الأسئلة مثارة .. والعاقلة فقط من يستوقف نفسه .. ولتتقط أنفاسه ليضع الاجابة الواقعية .. غير المتمقة ولا المزيفة.

- (١) قضايا الديمقراطية في السودان | محمد إبراهيم نقد ص ١٢ (دار الثقافة الجديدة) ١٩٩٢ .
- (٢) المصدر السابق ص ٢٤ .
- (٣) أنظر المصدر السابق ص ١٠٨ .
- (٤) حق القوميات في حكم ذاتي داخلي أممها | طه إبراهيم ص ٦ .
- (٥) جريدة الشرق الأوسط ١٠/١٩٩١
- (٦) جريدة الشرق الأوسط ٢٤/٥/١٩٩١
- (٧) الديمقراطية في السودان «عائدة وراجحة» (ص ٣١)، مركز أبحاث ودراسات حزب الأمة ١٩٩٠
- (٨) جريدة الحياة ٣٣/٤/١٩٩٢
- (٩) في يوم ١٦/٥/١٩٨٣ أذاع وزير الإعلام (محمد خوجلي صالحين) خبر إندلاع القتال في بور في
 نشرة أخبار الساعة الثالثة بعد الظهر وقال أن القتال يقوده جون قرنق الشيوعي المعروف خالطاً بينه
 وبين جوزيف قرنق عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الذي أعدم عام ١٩٧١ بعد إنقلاب الرائد
 هاشم العطا).
- (١٠) قضايا الديمقراطية في السودان ص ٦٦
- (١١) أنظر جريدة الشرق الأوسط ٢٤/٥/١٩٩٢
- (١٢) جريدة الخرطوم السودانية ١٥/٣/١٩٨٩
- (١٣) جريدة الخرطوم السودانية ٢٠/٣/١٩٨٩
- (١٤) جريدة الميدان لسان حال الحزب الشيوعي السوداني ٢٢/٣/١٩٨٩
- (١٥) جريدة الوطن الكويتية ٢٩/٣/١٩٨٩
- (١٦) قضايا الديمقراطية في السودان ص ٢٧

رئيس المجلس العسكري الانتقالي
المشير سوار الذهب

- ليست قوانين سبتمبر ولكنها الشريعة الإسلامية ولو لغاها نميري لسقط أيضا.
- تحالف نميري مع الإخوان المسلمين مد من عمر النظام.
- قضية نميري أصبحت في حكم النسيان وهناك أشياء أهم من تصفية آثار مايو.

الكويت ٢٧ ديسمبر ١٩٨٧



★ هنالك عدة ظروف انت التي قيام الانتفاضة الشعبية، في تفكيرك الخاص ماهي الظروف والملازمات التي كنت الي اسفله جعفر نميري؟

- كما هو معلوم هنالك عدة ظروف تضافرت في التحجيل بنهاية العهد الماضي، أولا كما تعلم ان العهد الماضي لم يكن مقبولا ١٠٠٪ من كافة قطاعات الشعب بل من الحقائق المعلومة انه كانت هنالك معارضة مستمرة في الخارج وقد حدث ان اتخذت ذات مرة اسلوب الغزو المسلح كما هو في عام ١٩٧٦ بدعم من ليبيا، وفي واقع الامر انه لم تمر سنة واحدة طوال السنة عشر عاما التي قضاهها نميري الا وشهدت محاولة للاتاحة بالحكم هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى بدأ الاقتصاد السوداني آنذاك يعاني من مشاكل عدة منها تدنى الانتاجية في المشاريع الزراعية وكذلك في المصانع التي بدأت تعمل باقل من نصف طاقتها وكل هذا انعكس على وضع الاقتصاد، فوجدنا انفسنا مدانين للبنوك العالمية بمديونية بلغت آنذاك ٩ مليارات دولار، واصبح السودان عاجزا عن السداد مما جعل بيوتات المال العالمية تعتبر السودان غير مؤهل لمزيد من القروض.. والامر الثالث كان الجفاف الذي ضرب اجزاء من السودان واغرز مجاعة كادت ان تؤدي الى كارثة ممققة، وفعلاراح ضحيتها الكثيرون..

الامر الرابع في تصوري هي قضية الجنوب التي تفاقم بصورة مزعجة، هذه الاشياء مجتمعة تكاد تكون من الاشياء التي عجلت بنهاية ذلك النظام؟
★ ايضا من منظور الشخص كيف استطلعت سنوات جعفر نميري في الحكم حتى بلغت ستة عشر عاما؟ وهل لانه هذا اجد -اي جاز التغيير- لعبة التحالفات السياسية مع عدة تيارات؟

- هذا فعلا صحيح من ناحية.. ذلك انه استطاع في مرحلة من المراحل ان يستحدث ما يسمى بالمصالحة الوطنية وهذه اعطته فعلا دفعة كبيرة في البقاء.. ثانيا مصالحت للاتجاه الاسلامي، ثالثا اعلانه للشريعة الاسلامية بكل ذلك يدخل في اطار محاولاته اعطاء النفس لبقاء وقد افلح برغم المحاولات المتكررة للانقلابات كما ذكرت من قبل.
★ تسليم السلطة في يومها المحدث، هل كان ذلك زهدا في الحكم ام انجازا لوعده ام احساسك بطفياي الزيادة الشعبية بعد ان وضعت استسلامها في تجارب حكم السكر في السودان؟..

- أولا بالنسبة للانحياز في حد ذاته الى جانب الشعب كان ذلك هو الخيار الافضل الذي ارتأيناه وكنا بحمد الله تعالى محقين فيه، وكلمة انحياز هذه اكدنا ان الانتفاضة اساسا قامت بها جماهير الشعب السوداني، وايضا بكلمة انحياز اكدنا ان هذه الجماهير محقة فيما انتفضت من اجله، وكلمة انحياز تؤكد اننا انحزنا الى جانب الانتفاضة ولم نقم بانقلاب، وتلك الفترة الترححدها الشعب هي ضمنا تدخل في معنى الانحياز الذي قمنا به.. اما التسليم هو في حقيقة الامر انجازا لوعده بني على تفهم واضح لحقيقة الامور ذلك لان الشعب هو صاحب السلطة، وحينما تسلمنا هذه السلطة انا به عنه كان لزاما علينا ان نفي بوعدنا في ان نعدها له حينما يكون جاهزا لاستلامها.. وكما هو معلوم اعد الشعب نفسه عبر انتخابات نزيهة جاءت بممكليه في الجمعية التأسيسية..
★ في التامية القوية تفسير ما حدث في السوداني آنذاك يقال عنه مرة انتفاضة ويقال عنه مرة ثورة و يقال احيانا انها مسألة تقع بين يدي لدعوى تدخل المؤسسة العسكرية في تفكيرك اي التفسير لارجح؟
يقال احيانا انها مسألة تقع بين يدي لدعوى تدخل المؤسسة العسكرية في تفكيرك اي التفسير لارجح؟

- في واقع الامر نحن اسميناها انتفاضة لان الشعب السوداني كله قد انتفض وتلاحقت مواكبه لتحقيق ما عده العزم عليه وهو انتهاء الحكم الماضي واستعادة الديمقراطية التي سبق ان حصل عليها بكفاحه وعرقه وبمائه، فهي اذن انتفاضة وليست ثورة او انقلابا كما يحلو للبعض ان يسميه..
★ هل كنت على علم بالاجتماعات التجمع الوطني التي سبقت الانتفاضة بقليل؟

- نعم كنا على علم بها..
★ بعد اي القاب نميري على الاخوان المسلمين وزج بقيادتهم في السجون تاكد بما توفر لدينا من معلومات انه كان ينوي بمجرده لقومه من امريكا القاء قوانين سينمبر وتعيين جوي قرتي ثانيا له ففي تفكيرك هل كان ذلك يمكن ان يمتنع خلق الشعب السوداني على نظامه؟

- انني استبعد ان يكون ذلك مخططا وانه لو فعل ذلك فلان يجد قبولاً بمعنى تعيين جون قرتي ككاتب له

والرجوع عن الشريعة الإسلامية، وانصوّر أن كل ذلك بعيد عن التفكير لماذا؟، لأنه سبق أن أخذ مباحة من القوات المسلحة وكثير من فئات الشعب على الشريعة الإسلامية؟ فإذا ما تراجع عنها ففي تصوّري أنه أن يكون مقبولا وسيمضي ذلك النضال في نهاية أخرى.

* تريد أنذلك أي بعض إحياء المجلس العسكري الانتقالي كانت تنوي البقاء في السلطة فهل التمسك شيئا كهذا؟.

- في الواقع ذلك لم يكن حقيقة بالمرّة وقد كنت حريصا دائما على تفكير الاخوة في المجلس بالموعد المحدد والتاريخ الذي صانف السادس والعشرين من ابريل فلم اسمع بأن هناك أي نوع من التخطيط للبقاء في السلطة.

* وايضا تريد كثيرا ان جهات حزبية كانت تريد احتواء القوات المسلحة بفرض كسب سيلى او غيره؟.

- هناك طليعا كثير من الشائعات التي كانت تطلق في تلك الفترة وكان واضحاً ان هناك اغراضا ونوعا من المكاييدات والتنافس الحزبي واتهام البعض للبعض في انهم يعملون سرا مع القوات المسلحة وكل ذلك لا اساس له من الصحة لأن القوات المسلحة كانت على قدر من النبرية والوعي بحيث انها كانت تعلم ان واجبها الاساسي هو الحيدة والوقوف بصلاية في وجه أي تيار.

* هذا الرأي بني على فصل مجموعة من الضباط في حركة غامضة؟.

- نعم كانت هناك اجتماعات من بعض الضباط وصفت بأنها كانت غير راضية على التشكيل الذي ظهر به المجلس العسكري الانتقالي وبعض المسائل الاخرى، وكان من الضروري حسم ذلك الامر بصورة لا تقبل المساومة.

* وهل كانت هناك تحركات لصفاء الضباط تزامنت مع موعده الانتفاضة كانت تنوي الاستيلاء على السلطة قبل ان تعزلوا الحيازم الجانب الشعب؟.

- لم تكن هناك تحركات بالمعنى اياه ولكن كانت هناك شائعات تطلق من وقت لآخر يريدونها كانوا يريدون ان تحرك القوات المسلحة.

* في تخطيطه الذاتي لفترة الانتقال ماهو الانجاز الذي تستطيع ان تلؤل عنه الله ارضى طموحاتكم؟ وبدايت القر ما هو الشيء الذي تستطيع ان تلؤل انكم اخطتم في الوصول اليه؟.

- استسلمنا اولاً في المرحلة الانتقالية ان نحافظ على وحدة السودان وان نحافظ على الاوضاع دون ان يكون هناك شيء يهدد أمن السودان وزعزعة استقراره. فاعظم انجاز كان تمهيدنا للحكم الديمقراطي بصورة خلت من شائبة وحازت على تقدير واحباب الجميع..

اما عن الشق الاخر من السؤال فهو قضية الجنوب والقضية الاقتصادية ولكنه لم يكن اخفاها بل ذلك يعد الى قصر المرحلة الانتقالية..

* بمعنى انه لو امتد عمر المرحلة الانتقالية كاني يمكن ان تضعوا حلولاً لهاتين المشكلتين؟.

- نعم لأن كليهما كان يحتاج الى وقت وقد حاولنا ان نجد لهما حلاً..

* في تقسيم الفترة الانتقالية يذكر الله لو لجأت الحكومة لعمال الشريعة المؤيرة في كثير من القضايا المتعلقة التي كانت انجزت فما قولك؟.

- غريب هذا الامر لقد عملت مافي وسعها ان تعمل في تلك الفترة القصيرة وكل مايمكن حسمه قد حسمنا كقضية الدستور ولانتخابات وغيرها. وما لم نفعله كان واضحاً انه يرجع الى عامل الزمن.

* قصد تحديداً لوالين سبتمبر نسبة لما التزته في جدل طويل واستنداً الى انها كانت مطلباً جماهيرياً عند أيام الانتفاضة، فلو تضمن الامر بيناتكم الاولى لما حدث ماحدث؟.

- في واقع الامر نعم قوانين سبتمبر كانت وما زالت قضية تلخذ كثيراً من اهتمام كافة قطاعات الشعب السوداني. اولاً تسمية القوانين بقوانين سبتمبر هي تسمية مجازية وهي في واقع الامر قوانين الشريعة الإسلامية؛ وحقيقة ان قوانين الشريعة الإسلامية صاحبها كثير من الاخطاء في الصياغة مما شوه بعضها ولكن هناك حقيقة لا بد من ان نعيها هي ان غالبية الشعب السوداني هو شعب مسلم ويمتسك بالمعتقد الإسلامية والشريعة الإسلامية ومن هذا المنطلق فان التفكير في الغاء الشريعة الإسلامية او تعجيلها بأي صورة من الصور لا بد وان تشارك فيه الاغلبية وصاحبة المصلحة الحقيقية في هذه الشريعة. لذلك كان منذ البداية قرار المجلس هو ان هذا يعتبر امراً يخص كافة الشعب السوداني من

الافضل ان ترجى هذه القضية ليبت فيها نواب الشعب حين انتخابهم فهم افضل من يفعل ذلك.
 * وهل لو تسنى لكم البقاء بصورة او باخرى او امتد عمر الفترة هل كافي يمكن ان تفعلوا ذلك؟
 - لا اظن ذلك، لأن قرارنا كان منذ البداية ان هذا يعتبر امرا يخص كافة جماهير الشعب السوداني ولها وحدها القرار في هذه الشريعة الاسلامية.
 * اني من راكبي الشخصي هل رفض جماهير الانتفاضة لها الامر يرجع في التطبيق والصياغة ام لا ان السودان غير ما هل في عدة ظروف لاحتمالها؟..

- لايد ان نكون نقيتين في قولنا ان جماهير الانتفاضة رفضت هذه القوانين، فهناك فعلا من رفضها وهناك من حرص على بقائها والجميع يتفق على تعديلها، بمعنى ازالة ما هو غير متفق مع الشريعة الاسلامية.

* وفي تفكيرك ما يطرح الان من قوانين بيلة هل يمكن ان تجد ذات الرفض الاول؟
 - هذا يعتمد على نوعية القوانين التي ستطرح وهل هي قوانين ستلائم اجتهادات اصحاب القرار وهم ممثلو الشعب في الجمعية التأسيسية ام لا؟..
 * معلوم انه كافي يقر ان يكون قادة المرحلة الانتقالية من عسكريين ومنيين ميزيل من الانتصارات الحزبية ولكن اتضح ان البعض كافي يتنعم بذلك التماك او تعاطفا ويظهر هذا بوضوح فيما بعد؟.

- نعم.. ولكن حتى قبيل فتح الباب للترشيحات كان هؤلاء في مواقف حيادية تام، والذين كانوا يميلون الى حزب او اخر كان ذلك بينهم وبين ذواتهم بعيدا عن معالجتهم للقضايا العامة وحينما تم فتح باب الترشيح كان لهم الحق كغيرهم من المواطنين فتقدم من تقدم..
 * ولكن ايم تظهر هذه الاتهامات لكم بصورة ملموسة؟
 - لم تظهر بالمرءة لانهم كانوا حريصين غاية الحرص على حديثهم وكان ذلك هو مظهر تصرفاتهم.
 * بالنسبة لاتفاقية الدفاع المشترك لثارت لغطا وسعا فيما انتك رجل عسكري كيف تنظر الى هذه الاتفاقية؟.

- اتصور ان هذه الاتفاقية هي في مصلحة السودان اكثر من مصر! وهي في واقع الامر تقنين لواقع وحينما اقول ذلك استند الى شواهد تاريخية فحينما جرى الاعتداء الفاشم على مصر الشقيقة وكان العدو جاثم على الضفة الشرقية لقناة السويس كان اخوتهم من السودانيين معهم في خندق واحد حتى جاء انتصار أكتوبر العظيم، وفي عام ١٩٧٦ وقعت هذه الاتفاقية وكما قلت هي في نظري تقنين لواقع وارى ان بقاها هي لمصلحة الشعبين.

* في التام توكيم المناسبات في القوات المسلحة هل حدث اي تطبيق ضمنى لهذه الاتفاقية؟
 - ابدا لم يحدث.. وقد كنت فيما سبق رئيسا لهيئة العمليات العسكرية وكنت اجتمع نوويا بزميلي ورئيس العمليات المصري مرة في السودان ومرة في مصر وكذلك كنت نائباً للقائد العام، ثم قائدا عاما ووزير للدفاع، ايضا لكل هذه المواقع دور محدد في هذه الاتفاقية فلم يطرأ على الساحة ما يستدعي تطبيق هذه الاتفاقية.

* وايل توقيع هذه الاتفاقية هل حدث اي تمخل الطير الى المصري في ضرب الجزيرة ابا عام ١٩٧٠؟
 - لا ادرى.. لاني كنت في تلك الفترة في ثورة دراسية خارج السودان.
 * وما هو تفسيرك لرفض بعض القوى السياسية لهذه الاتفاقية؟
 - ذلك يرجع لوجهة نظريهم، لكن في اعتقادي انها تزيد من صق الروابط بين طرفي وادي النيل.
 * نعتقد ان فترة الامتداحي الصعب للعلاقات المصرية السودانية انما تليكم فترة الانتقال لسبة للفضية الجماهيرية في ابواب مصر نميري فهل ذلك شكل اي ملخص بالنسبة لكم؟.

- نعم.. ورغم انها كانت حساسة لكن كنا على يقين ان الاخوة في مصر كانوا يقدرون الظروف الصعبة التي يمر بها للشعب السوداني، وأنا شخصيا اقدر لهم تلك الوقفة وذلك التسامح الذي قاموا به فيما حدث من أحداث..
 * في اول رد فعل له حينما سمع نميري ليا انحيار القوات المسلحة ذكر انه رد اسمك مرتين فهل كافي ذلك من باب الاستنكار مثلا؟.

- انا شخصيا لم اسمع ذلك.

* لقد حدث.. ولكن هل تعتقد ان لهذه المسألة اي ربط بيننا وبين تعيينك قائدا عاما ووزيرا للدفاع قبل سفره الى امريكا؟

— لم يكن لذلك اي نوع من الربط..

* وهل حدث اي اتصال بينك وبين القيادة المصرية في مسيحة الانتفاضة تطلب منها الإبقاء على لميري في مصر؟

— ما حدث بالضبط انه في صباح ذلك اليوم تم قفل كافة الاجواء والموانئ البحرية امام الملاحة وحدث ان طلب الرئيس السابق الوصول الى السودان عبر رسالة وصلت الينا من الرئيس حسني مبارك، اوضحنا له باننا لن نضمن سلامة الطائرة ونرى انه من الافضل استبقاؤها وفعلا استجاب الرئيس حسني مبارك.

* الان وانت بعيد عن السلطة كيف ترى قضية تسليم لميري؟

— طبعاً حينما طالب الشعب السوداني بتسليم لميري كان رد الحكومة المصرية ان ذلك لا يتفق والقوانين المصرية التي تعطي حق اللجوء السياسي وقد رفع الامر الى القضاء المصري وكان رده واضحاً في ذلك. وحقيقة تعتبر هذه القضية في حكم الشئيان وقد تجاوزها الزمن! * لو تخيلنا الصراحة والإبصار نقول لكم بعد كل الجرائم الفلسطينية التي ارتكبتها لميري فهل لم يتضح لكم ذلك علماً بأنكم كنتم على مستوى من المسؤولية؟

— نعم.. في واقع الامر كنت قد عينت قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع في ١٢ مارس ٨٥ اي حوالي اقل من ثلاث اسابيع من الانتفاضة وكانت هذه الفترة هي فترة عصبية ومليئة بتصاعد العمليات في جنوب السودان.. وكان ذلك يشغل كل وقتنا، اضافة الى انه بدأت الانتفاضة مباشرة بعد تعييني في ذلك المنصب لذلك لم تكن علي علم بحقائق الامور كما وضحت فيما بعد لأننا كنا مشغولين بما هو اهم في القوات المسلحة، بتأمين الوحدة الوطنية، والحرب الاهلية في جنوب السودان.

* هنالك حدث على المستوى الخارجي كان وصمة عار كبيرة لنظام جعفر نميري ولقد بدلك لعنة الفلاح.

فهل كنتم على شك ان لم يكن على علم بهذه العملية؟

— في واقع الامر عندما شعرنا في القوات المسلحة ان هناك عمليات تهجير تجري بهذه الصورة رفعنا الامر الى القائد العام وهو الرئيس السابق وما فهمناه منه ان هناك هجرة لبعض اللاجئين الاثيوبيين الى دول غربية حصلوا منها على حق اللجوء اليها، معنى ذلك حينما شعرنا بامر كهذا رفعنا الامر الى الرئيس السابق وافاننا بما ذكرت لك..

* بعد ان كشف الامر عن جهاز الامن المنحل بالنظر الى امكاناته هل تعتقد ان لميري كان يسعى لبناء قوة تضارع القوات المسلحة لتأمين نظامه؟

— لا اظن ذلك. لأن القوات المسلحة تكوينها واضح ومعلوم ولا يمكن بناء قوة مماثلة لها. وقد اتضح لنا ان القوات التي كان يمتلكها امن الدولة ليست بذلك الحجم الذي كنا نتصوره. اذ انها كانت في حدود المعقول وان الاسلحة التي تمتلكها كانت اسلحة فريية، وليس الامر بالصورة التي يروج لها!! * هل حدث ان كان يضيفكم هذا الجهاز بالتدخل بصورة سافرة في شؤون القوات المسلحة؟

— لا لم يحدث ذلك ولا اذكر بالمرّة، بل في كثير من الاحيان كان هناك تعاون طيب.

* في قضية الجنوب التي تشغل بال كل السودانيين تذكر الحركة الشعبية التي يتزعمها جوي لرنق انها تتسلح بشعارات الانتفاضة هل تعتقد ان في ذلك لها مضويها؟

— لا اعتقد ذلك، لأن الشعارات التي تتحدث عنها لم تكن في يوم من الايام هي شعارات الانتفاضة. * نعم انك عملت في الجنوب فترة من الزمن هل توصلت لقناعة في ان قضية الجنوب هي معيار لاستقرار وتقدم السودان؟

— ليس ذلك بالضرورة ولكن في اعتقادي ان قضية الجنوب هي القضية الاساسية التي اثرت على تقدم السودان بمعنى انه كان ولا زال الجنوب يشكل استنزافاً مستمراً لخزينة الدولة وبالتالي استقرار الجنوب يعني فعلاً ان السودان يمكن ان يتقدم ومن الضروري ان يستقر الجنوب.. * في الظروف الراهنة ماهو تنبؤكم لهذه القضية؟

— اتصور انه لو استطعنا ان نحيد الاطراف الخارجية لاسكتنا حل هذه القضية بسهولة بمعنى عدم

تدويل القضية الجنوب.

* اذا ما تحسنت العلاقات الاثيوبية السودانية هل تتصور انه يمكن ان يلجا جوي قرتق الى اي دولة افريقية اخرى على سبيل المثال تشاد كما تريد مؤخرًا؟.

-- الوضع يختلف تماما ، لا اظنه يلجا الى تشاد لان المناخ لا يسمح له ولكن اذا ما استطعنا ان نصل مع اثيوبيا الى علاقات جيدة فهذا يعني القضاء على جون قرتق...

* في اول رمود الفعل بعد الانتفاضة وصفكم جوي الرنق بالثقم للظلم مايو ٢٠٠٢، وبالكلم جنرالات نميري ماذا كاني احساسك آنذاك؟

-- كان ذلك خيبة امل لنا لاننا كنا فعلا نعتقد انه يسمى للاطاحة بنميري لكن نواياه السيئة نحو السودان وضحت فلو كان حقيقة يسمى لتخلص السودان من حكم نميري للبي دعوتنا للحوار...

* كاني هذا في بداية الفترة الانتقالية هل شكل لك ذلك اي نوع من الياس يمكن ان نقول انه ساهم في تسليمكم السلطة؟.

-- حقيقة لم نياس لاننا على علم بأنه مثل هذه الاشياء تأخذ وقتا ثم كنا ندرك انه ليس حرا في ما يقرر انما هناك من يميل عليه شروطا محددة..

* نعتقد انه من اهم اسباب تطور الحكومة التي تصفية اثر النظام البيلوي العباد. فمن منظورك الشخصي كيف ترى هذه القضية؟.

-- اتصور ان هناك قضايا ذات اسبقية وأولوية اهم.. ومن ذلك القضية الاقتصادية والجنوب وغيرهما ولكن ذلك لا يمنع تصفية آثار مايو لأنه هناك فعلا مخلفات سيئة لمايو يجب ان تزال وهي تتمثل في بعض القوانين مثلا قوانين الاستثمار ، وكل ما يعوق تقدم السودان يجب التخلص منه..

* وسط هذه المتشابكات هل تعتقد ان الظروف مهيأة لقيام مؤتمر دستوري؟.

-- لايد ان يكون هناك اعداد طيب للمؤتمر الدستوري وكما ذكرت في فقرة سابقة لا بد من تهيئة الدول التي تدعم جون قرتق وفي البداية لا بد من الاتفاق مع اثيوبيا على شيء واضح.

* كمسؤول حاصر السلطة لفترة من الزمن كيف ترى مستقبل الديمقراطية في السودان؟.

-- الشعب السوداني بحسه الوطني قد ادرك اهمية الديمقراطية وحقيقة رغم ما جرى في الساحة السودانية الان من اشياء هي بالتاكيد تؤخذ على الديمقراطية لكن اتصور انه ربما كان ذلك من علامات الممارسة الصحيحة، لكن اتخيل ان الشعب السوداني بحسه الوطني وروحه الديمقراطية سيحيي الدروس الماضية وان يكرر ما حدث وأخيرا اتمنى ان تكون الديمقراطية بخير..

* هل انت مطمئن لما يجري الان؟.

-- حقيقة ما يجري الان يحتاج الى تضافر من الجميع لأن القضايا القومية التي تواجه السودان الان هي قضايا مصيرية وتقتضي من الجميع الاسهام في حل، ومن هذا المنطلق ادعو الجميع للوقوف صفا واحدا خلف هذه الحكومة مهما كانت الاختلافات معها واضحة لكن في ظل ايجاد الحلول الجذرية لهذه القضايا القومية كقضية الجنوب والاقتصاد لا بد لنا ان نتكاتف بطلاها سويا..

النائب العام
عمر عبد العاطي

- هناك جوانب جيدة في قوانين سبتمبر.
- لست متفائل في موضوع تسليم نميري.
- إعتقلنا «بوب» لأنه مرتش ..

الخرطوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨٥



★ هل يعتقد النائب العام ان المظلة القانونية والاستورية كافية لحماية الوضع الديمقراطي وعدم حدوث اي التكتسة مستقبلية ؟

- لقد ركزت في دعواتي للناس من قبل على ضرورة وعي الشعب السوداني تجربته السابقة من أجل توفير الضمانات الكافية للنظام الديمقراطي وهي تكمن في الاتفاق على الحد الأدنى بالتزام الاحزاب والنقابات بالقضايا الرئيسية .. لان ما حدث في انقلاب مايو هو ان معظم الاحزاب كانت تعتقد ان الانقلاب يجري لصالحها علوة على ان الجماهير ضاقت بالممارسة الحزبية السيئة .. والان اذا لم يتغلغل في نفوس الناس دعم الديمقراطية والايمان بها والاستعداد للخروج لحمايتها والموت من أجلها ضد محاولات العسكر .. وان لم يحدث ذلك فلا فائدة من عملنا وسوف تتكرر المأساة !

★ كم عدد اللجان العاملة في التحقيق مع رموز النظام السابق؟

- تفوق الثلاثين لجنة.

★ هناك بضع ملحوظة في اعمال تلك اللجان هل هذا يرجع لمحدودية امكانيات ام لكبر تركة النظام السابق ؟

- اننا لا اسميه بملأ .. والتحقيقات .. استغرقت وقتا طويلا وقد يكون صحيحا شح الامكانيات فلدنيا نقص في كوادر ضباط الشرطة .. ولكن ما نتجزه مقارنة بضخامة التركة يعتبر شيئا محسوسا ..

★ مقاطعة ... الشارع يتحدث عن محاكمة واحد من وهو الدكتور بهاء الدين ادريس لقد استغرقت وقتا طويلا رغم ان الفترة الانتقالية محدودة ؟

- لدينا مرحلتين مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة وما تبقى يكفي لانها ٩٠ ٪ من التحقيقات يكفي لانهاء المحاكمات الرئيسية وهي محاكمة نائب الرئيس السابق عمر محمد الطيب في فساد وقضية <<الفلأش>> ومحاكمة شريف التهامي ومن معه في عمليات البترول ومحاكمة مصطفى نميري شقيق الرئيس السابق وهي كلها تبدأ في اكتوبر القادم بالإضافة الى مديري انقلاب ٢٥ مايو. ونميري يواجه في هذه القضية بثلاث اوراق تهم !

★ لماذا لم يبلغ قلاوي امن الدولة ؟

- هذا القانون نمتثل به كل هؤلاء الناس لان قانون الاجراءات المالية لا يسعف اطلاقا واذا الفى هذا القانون فيجب على الشعب ان يكون مستعدا لرؤية كل اولئك المفسدين بين صفوفه !! فاذا ما اجزنا قانون القصاص الشعبي وفيه اعطيت السلطة حق الاعتقال بدون ضمان الغاء قانون أمن الدولة .. فالقصد من الابقاء عليه لاعادتنا في مرحلة معينة من المحاكم ويعد نوفمبر قد لا أحتاج إليه.. المهم ان هذا القانون الى الان لم يستعمل ضد أي شخص سوى رموز النظام السابق .

★ بينما تشهد الساحة السياسية جدلا حول قوانين سينتشر الاسلامية اسررت محكمة الاستئناف خمس عقوبات حنية . ايم يكي ممكنا تجميع تلك القوانين في ثل هذه المرحلة على الاقل ؟

- نعم هناك قطاع كبير يصر على الغائها وقطاع كبير يصر على إبقائها ومنذ اليوم الاول اقترحت تعديلها ومن ضمن تعديلاتي لاقطع في زمن المجاعة مع اقتناعي بان هناك جوانب جيدة في هذه القوانين وهذا الحديث قلته قبل عام في نقابة المحامين ولم يكن جديدا اكتسبته في هذا الكرسي وعموما بدأت فيما اقترحت وسوف أنفذه ..

★ واجه قلاوي الاحزاب الذي اسرتموه معارضة شديدة من قبل اطراف معينة رأت فيه انه يسعى للترويض الديمقراطية ما رأيكم ؟

- الذين عارضوا هذا القانون اخطأوا فهمه فنحن قصدنا من تسجيل الاحزاب هو ان تمثقل لها اسماعا وتكون مواردها ثابتة ومعروفة وانديها حسابات مراجعة ولم يكن قصدنا تقييد النشاط الحزبي والحجر على وهي سيؤدة اولى على اية حال مطروحة النقاش ومن حق الجميع ابداء رأيهم فيها واذا كانت هناك موارد تثير شكوك هذه الاطراف ليس لدى مانع من تعديلها بل حتى الغاء هذا القانون ووضع بديل له اذا ازم الامر

★ ما رأيكم في الاصوات التي نالت ببلورة التجمع الوطني في شكل حزبي ؟

- هذا طلب غير معقول لان التجمع يضم احزابا مختلفة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار بوميته ان يضم كل هذا الثنات فكيف يكون حزبا !!

★ كيف عالج قانوني الاحزاب الانسلاسل الحزبية ؟

- فرض القانون على أي مجموعة أن تسجل كمحزب منفرد وكان هناك اقتراح بان لا تقل مجموعة أي حزب عن سبعين ألفا وهو عدد أفراد الدائرة فإذا لم يستطيع أي حزب أن يحصل على دائرة واحدة على

الاقليم فلا قيمة له . وقد وضعت المد . الادنى على ان يكون باب الاجتهادات مفتوحا .

* ما هي ملائمة قضية الصحابي عبد الوهاب محمد عبد الوهاب ديوب؟

- هذا المحامي كان يساعدني ويعاونني والتزم بعدم الدفاع عن اى من المتهمين . واستمرت ثقتي به الى ان فوجئت قبل الجلسة بيوم واحد انه تقاضى مبلغ خمسين الف جنيه من الذكور بهاء الدين فاضطررت لاعتقاله حتى لا تتسرب المعلومات التي لديه ويكون لجنة تقصى حقائق لانه انكر وقد ادانته اللجنة في كل ما نسب اليه من قبض مبالغ وافشاء اسرار .

* هل ترى انه ينبغي على الحكومة السودانية اتخاذ موقف تجاه الحكومة المصرية اذا ما ثبت مغفارة الرئيس السابق للقاهرة؟

- اولا انا لست من ممن يؤمنون بافساد العلاقة مع مصر فالعلاقة اكبر من ان يفسدها هذا الشيطان وقد افسدها فعلا وهو موجود لان العلاقة توترت وهو في السلطة ولا ينبغي تصعيد الموقف .. كما انتفى الوم الاخوة المصريين في عدم تجاوزهم حتى لو اقتطنا بمنطقة فمجرد الاتصال قد يخفف هذا التوتر . وحتى اللحظة لم نتلق تصريحا رسميا من القاهرة يرضع ان نميري موجود في مصر ام غادرها .. وان كنت تلقيت اخبارا تؤكد وجوده في القاهرة .. وهذا التوتر فيه استخفاف بقول السودانين وهو سبب غضبيهم .. فالموقف الحكومي هنا يحاول جاهدا ان لا ينساق وراء هذه الرغبة المصومة وهي المرة الاولى التي تتخالف فيها رأى الشعب !! بنفس الدرجة التي يريدونها؟

* من حيثك هناك جهات معينة استنقلت موقف الحكومة المصرية لتسوية حسابات سابقة ؟

- نعم .. هناك جهات معينة وهذه هي لعبة السياسة .. ولها في ذلك مصلحة حزبية وهي تعتقد موضوع نميري ورقة رابحة يمكن استغلالها .

* هل تعتقد ان ذلك يمكن ان يؤثر في القرار الرسمى ؟

- لا اعتقد لان رأى الحكومة هو احتواء هذا الموضوع بقدر الامكان وعلى الحكومة المصرية ان تساعدنا في ذلك .

* لاني ما هي الطرق القانونية التي يمكن اتباعها لي ثبت مغفارة نميري الى جزر البهاما ؟

- جزر البهاما لا تخضع للقوانين (الانتربول) الدولي لانها اصلا ملاذ لتجار المخدرات والسلاح وشذاذ الاقايق والهاربين من العدالة الى تلك الجزر مقابل حفنة من المال لصمتهم . فاذا ما هرب نميري الى تلك الجزر يكون قد انضم الى تلك الشرمة وابست هناك طرق قانونية يمكن اتباعها في هذه الحالة لان امريكا نفسها لم تفلح .. كل ما سنفعله هو وضع اسم جعفر نميري في كل المطارات العالم بواسطة الانتربول ولا سيقع في تلك الجزيرة .

* هل انت متفائل بمضماره ؟

- انا لست متفائلا ولكنني اتبع الطرق القانونية .. وهو سيمشي نفسه بما لديه من اموال واصدقاء كونهم خال للسنوات . فليس من السهل تسليمه .. وانا لا اضيع وقتا كبيرا في هذه المسألة .

* هل المتهم الاول في قضية الفلاشا هو الرئيس السابق ام لثانية عمر محمد علي ؟

المتهم الاول هو جعفر نميري لانه كان رئيس الجمهورية وهو الذي اعطى الضوء الاخضر للموافقة الاولى والقانون كان يقع في نائيه عمر محمد الطيب .

* هل هناك جهات عربية لبت تورطها في تلك القضية ؟

- لا .. لم يثبت !

* الاجواء في السودان مصحوبة وغاضبة وقد انعكست على محاكمة المتهم بهاء الدين ما هي الضمانات التي

يمكن اتخاها لتتخذ العدالة مجراها الصحيح ؟

- اولا المحاكمة توقفت لحركات استعراضية من قبل مصامي المتهم .. فنحن اعطينا المتهم الحق في محام وكذلك اعطينا المصامي الفرصة الكاملة ليقول ما يريد . واستغل ذلك بالتأجيل وتهكم على الشعور واخذ في استعراض العضلات مما اثار حفيظة الشارع علينا .. لكن حفاظا منا على الديمقراطية وسيادة حكم القانون اصبرنا على هذا المنحى رغم عدم رضى الشارع وقد ظهرت نتيجة ذلك في تحرك الجموع الى مكتب مصامي المتهم ولولا احتياطات الامن لحدث ما لا تحمد عقباه هذا رأى الشارع ولا اشتطيع ان الوهم لان اولئك المتهمين وامثالهم في ثورة اخرى ما كانوا يجدوا الفرصة للدفاع عن انفسهم فامثالهم كانوا يحاكمون وهم ذاهبون الى منصة المحكمة !

*** نستحوطلك على الفلار الشارع السوداني جعل اطرافنا معينة توجه لله تممة الارهاب ما رايتك ؟**

- أنا في هذا الكرسي امثل الشعب السوداني وقد ضغط على واجبرت على قبوله واحاول جاهدا ان اكشف لهذا الشعب ما كان يحدث في الفترة الماضية في كل مكان اشتم فيه رائحة فساد . واذك اعمل عشرين ساعة في اليوم وقد تعرضت لضغوط وتهديدات ولم تحرك في شعرة وقد اتصلت بوزير الداخلية اطلب حراسة ليس لشخصي ولكن لهذه المستندات بالرغم من ان التهديدات وصلت الى اطفالى .. اقول لك خلاصة ان قوتي مستمدة من ايماني بالله اولا ودعم نقابة المحامين والشارع السوداني .. عموما ما دامت الاهداف واضحة امامى وليس لدى اى ارتباطات حزبية فانا اتخذ القرار واعلم ردود فعله .. واعلم انه سيلغضب اطرافا كما حدث في اعتقال (يوب) الذى اثار حفيظة اليسار على .. اقول ذلك ليس من باب الغرور ولكن من ثقل المسؤولية التى وقعت على عاتقى واقوم بتنفيذها ارضاء لوجه الله والشعب السوداني!!

وزير الدفاع :
المهوء عثمان عبد الله :

- الانتخابات فى موعدها والديمقراطية هى
الامثل للسودان.
- أنصار فيليب غبوش سيقدمون لمحاكمات وقد
أنطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة.
- رصدنا استطلاعات إسرائيلية فى منطقة
البحر الأحمر.

الخرطوم ٦ فبراير ١٩٨٦



*** بوصلمكم وزيرا للفتح ماهي اخر تطورات الموقف على ضوء الهد العسكري الأخير لحركة تحرير السودان؟**

- لا شك أن قوات العقيد جون قرنق بعد أن ألحقت بها ضربات موجعة في كل من بور والناصر تحاول الآن تطوير عملياتها داخل الأراضي السودانية في مناطق لم تكن أصلا ضمن مناطق الصراع المسلح التقليدية مثل منطقة الكرك ومحاوله احاطة مدينة روميك بمحافظة البحيرات.. وبقيتي أن هذه العمليات قصد بها رفع الروح المعنوية لقواته التي تؤكد معلوماتنا أنها باتت تعمل بمعدل عن إوامره. وأن حالات من التفكك بدأت تظهر خاصة وسط القوات التي تعمل بإقليم بحر الغزال التي تعاني من ضعف الامداد نتيجة إيمانها عن مصابر التموين بالقرب من الحدود السودانية الاثيوبية في ما عدا ذلك فالموقف مسيطر عليه في بقية الاقاليم الجنوبية وما أشيع عن أن قوات قرنق قد احتلت مدينة يرويل ببحر الغزال فهو امر دعائي إذ أن هذه المدينة أخليت من قواتنا قبل فترة طويلة لعدم أهميتها الاستراتيجية وخلوها من السكان منذ أكثر من أربع أشهر.

*** يحدث كل هذا وهناك مؤشرات لألحاح مؤتمر الوفاق في مارس المقبل؟**

- لست متفائلا من أن تقاربا ملحوظا في وجهات النظر سيتم توطئة لصمم مسألة الجنوب ونجاح مؤتمر الوفاق!!

*** لني هل تعتقدون أي ترويج بعض السياسيين لفكرة تأجيل الانتخابات له ما يبرره؟ بحجة أن الموقف في الجنوب لا يسمح بإجراء الانتخابات؟**

- لكل فرد في السودان الحرية المطلقة في أن يقول ما يشاء وقت ما يريد. وليس أعضاء المجلس في حاجة للرد على كل سؤال. فالتنخابات قائمة في موعدها وقد بدأت فعليا عملية التسجيل للناخبين. وكيف يمكن معالجة الوضع في الجنوب؟

- صحيح أن بعض المناطق في جنوب السودان من الصعب إجراء الانتخابات فيها ولكن هذه لن تكون المرة الأولى التي تجرى فيها انتخابات جزئية لهذا لا أرى مانعا من تكرار التجربة.
*** ماهي استعدادات المرحلة المقبلة وكيف يمكن تهيئة القوات المسلحة في الانتخابات المنتظرة بحيث يتسنى لها أن تكون بمثابة عي الصراع؟**

- المرحلة المقبلة مرحلة انتخابات والجدول الزمني لإجرائها حدد الثاني عشر من إبريل موعدا للاقتراع. وعليه فإن كافة الجهود موجبة الآن لتحقيق هذا الهدف. وستحاول القوات المسلحة تهيئة الجو المناسب لإجراء الانتخابات بصورة سليمة في شتى أنحاء البلاد كما سيسهم الحكام العسكريون بالاقاليم بمساعدة لجان الانتخابات في إداثتها لمهامها. وبما أن كل من المجلس العسكري ومجلس الوزراء حريص على نقل السلطة للشعب في ٢٦ إبريل المقبل فائني أتمنى أن تنصرف الأحزاب السودانية والتنظيمات الى تكملة المراحل التمهيدية للانتخابات من تسجيل وترشيح وطعون واقتراع. بقناعة مطلقة القول أن الحكم الديمقراطي هو الأمل بالنسبة للسودانيين والسودان وأن فترة الانتقال يجب أن تنتهي في موعدها المحدد وأمام جمعية تأسيسية أو برلمان.

*** مظاهرات التخريب التي جرت في الخرطوم قبل فترة وجيزة هل أصابت مقتل في المسيرة الديمقراطية؟**

- انظرك تقصد أنصار فيليب غيوش.
*** على حد ذكر الأجهزة الاعلامية!!**

- على كل ما حدث من أنصار فيليب غيوش امر مؤسف.. وبما يؤسف له أكثر أنه باستثناء جريدة الميدان لم تبادر أي من الصحف المحلية السودانية لإدانة هذا المسلك الذي يعتبر خيلا على الاخلاق السودانية الأصيلة. لقد أطلق صراخ غيوش في ما بعد. ليس كرد فعل للمظاهرة وإنما لأن النائب العام لم يجد ما يمكنه من البيانات لاستمرار التحفظ عليه وذلك طبقا لنتائج التحقيق الذي أجرى معه. عموما سيتم تقديم بقية المتهمين العسكريين لمحاكمة عادلة بجرائم التمرد ومحاوله قلب نظام الحكم.
*** هناك من يتصور أن الشهور الثلاثة المقبلة في السوداني خصبة.. إما أن تسفر عن بؤكفي محمد ليكتاتورية ثالثة وإما أن تنوب الامور وتجري جريانا هادئا. ترى مع أي من الاتجاهين تتفق؟**

- برغم الغيوم والشكوك ليست هناك تناقضات وإنما خلافات بين القوى السياسية المختلفة ولا اعتقد أن بركانا سيثور خلال الشهور المقبلة. ولا مجال لديكتاتورية وسط احساس ديمقراطي عارم. وعلى أية

حال فان فرص الاستقرار السياسي اكبر بكثير من فرص او احتمالات الهزّة
* الا ترى ان هناك غينا لحق بتمثيل القوى الحديثة في الانتخابات المقبلة. وذلك ربما يؤدي الى ردود فعل
عكسية؟

- القوى الحديثة نقلة جديدة في الانتخابات قد يستغلها البعض لتفجير الموقف واقامة العقبات!!
انهم يقولون بانهم طلائع الانتفاضة وان ٢٥ مقعدا لهم في الجمعية التأسيسية غير كاف، عموما لم يكن
هناك تصور مدروس لتمثيل القوى الحديثة في الاطروحات التي تقدمت بها الاحزاب السياسية والنقابات
والاتحادات، لذلك لجأ المجلسان الى اعتماد النمط التقليدي السابق وهو منع مقاعد للخريجين.. وتقدم
التجمع النقابي في ما بعد بدراسة تفصيلية ومحدودة نحو تصوره لتمثيل القوى الحديثة التي شملت
العمال والمزارعين والمرأة. ولقد اجري التجمع النقابي لقاءات مع كل من اللجنة الوزارية المكلفة
باستطلاع آراء الاحزاب في الانتخابات واللجنة السياسية بالمجلس العسكري الانتقالي. وربما يعقد
اجتماع مشترك للمجلسين لابتداء الرأي.. اما عن احتمالات قيام التجمع النقابي بتفجير مواقف تمنع
قيام الانتخابات في وقتها فإنني لا أعتقد ذلك لان التجمع ايضا حريص على قيام الانتخابات في موعدها
طبقا لما جاء في الميثاق.

* زعمت امريكا ان السوداني يضم اراهابيين والتضح ان ذلك كافي عملا فعليا اكثر منه حقيقة.. سوالنا ما
ابعد هذا الزعم وهل تم الاستئناف وابتعد اي اراهابي وماهي ردود الفعل السودانية رسميا تجاه امريكا؟

- اولاً: لم يتم ابعاد احد من السودان لقد اكننا للولايات المتحدة انه لن يسمح لاي عناصر مخربة
بالقيام بتهديد سلامة الامريكيين في السودان وان قوات الامن السودانية تسيطر على الموقف تماما ولقد
تأكد الامريكيون من ذلك فيما بعد ولعل زيارة كروكر الاخيرة للسودان خير دليل على استقرار العلاقات بين
البلدين وكذلك استتباب الامن في البلاد.

* اليست زيارة كروكر للسودان ذات علاقة بتوتر العلاقات التي صاحب محادثات ترحيل الفلاشا؟

- لا أعتقد ذلك فمحادثات ترحيل اليهود الفلاشا التي جرت وما زالت ليست لها علاقة بالتوتر الذي
اشترت اليه وبالتالي فان زيارة كروكر لا علاقة لها بهذا الموضوع!!
* بوصفكم وزيرا للدفاع هل ليكم معلومات موقوفة تفيد او تؤكد بان إسرائيل ليست مضرب مواقع
الفلسطينيين في السودان؟

- ان الاحداث الاخيرة التي جرت في مطاري روما وفيينا تكمن وراء الاستعدادات الاسرائيلية
الاخيرة للانتقام وفقا لتصريحات المسؤولين الاسرائيليين عن السودان. وبصفة خاصة مواقع
الفلسطينيين بالبحر الاحمر وهي مهددة وربما تكون هدفا لضربة اسرائيلية على غرار ما حدث في حمام
الضبط بنونس. لقد رصدت وسائلنا الخاصة والوسائل الصديقة استطلاعا جويًا معاديا من منطقة البحر
الاحمر مما أكد لنا الاحتمال بان تكون الضربة الاسرائيلية المقبلة ضد المواقع الفلسطينية في السودان
الامر الذي دفعنا الى رفع درجة الاستعداد والتأهب.

* تباطل العلاقات وعدم التولجا مع الاتحاد السوفييتي بذلت القدر الذي تم مع امريكا ادى ذلك للاعتقاد بان
هناك ضغوطا معينة في هذا الاتجاه؟

- غير صحيح فليست هناك اي ضغوط على السودان من اي جهة لتحجيم علاقاته مع الاتحاد
السوفييتي او اي دولة اخرى.. وسياسة السودان الخارجية واضحة ومحددة.
* اني ما هي الاسباب التي أدت الي تأجيل زيارة الوفد العسكري السوداني للاتحاد السوفييتي؟

- زيارة الوفد الى موسكو تأجلت بطلب من الاتحاد السوفييتي وقد حدد لها موعد اخر هناك اسس
قائمة للتعاون مع الاتحاد السوفييتي في شتى المجالات وسيكون للزيارة المرتقبة الفرصة تون المساس
بعلاقات السودان مع الاشقاء والاصدقاء.

نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي
الفريق أول تاج الدين فضل

- المجلس العسكري طلب منى الإستمرار فى
دعوة الحكومة القومية.
- الجبهة الإسلامية الجمة الوحيدة التى قدرت
دور القوات المسلحة.
- لن تتكرر تجربة عبود ونميرى ولن نسمح
باختراق القوات المسلحة.
- إهتمامى بالاتجاه الإسلامى والأمريكى ولكن
ليست لدى طموحات.

الكهت ٢٦ فبراير ١٩٨٦



★ من مستجدات الساحة السياسية السودانية التي اطرحةا الحكومة القومية يقال ان الفكرة اساسا نبتت منكم وبنائها المجلس العسكري؟

- غير صحيح فالصحيح هي فكرة تصور الخروج بخطوة ثابتة ومتمينة من ١٦ عاما كانت عامرة بالكبت والقهر في مرحلة انتقالية نحو افاق رحبة من الديمقراطية. ونظرا لان الاشكالات القومية الكثيرة التي ستواجه الحكومة القادمة تستوجب تضاض كل الجهود فقد جات فكرة تشكيل حكومة قومية بعد الانتخابات والفكرة عرضت على المجلس العسكري وطلب منى الاستمرار فيها بمساعدة آخرين. ولم تعرض حتى الان على مجلس الوزراء ولكننا تلمسناها خارج ذلك سواء مع قيادات سياسية او مواطنين سودانيين.. وعموما الفكرة مطروحة وقد يؤخذ بها او لا يؤخذ هناك اى نسبة تمثيل للمجلس العسكري فيها.

★ فكرة الحكومة الانتقالية يمكن ان تكون وسيلة الخروج من المأزق من المحتمل ان يواجهه السوداني بشره قايماها بعد الانتخابات وعدم استباق الاحداث ولكي لا توافضي الخطوة لا سيما وان للسودان تجارب ديكتاتورية سيئة مع المؤسسة العسكرية؟

- نحن سنكون سعداء جدا لو تبني اى حزب هذه الفكرة ويتفيذاها وسوف نتغلى عنها من الان! طالما هي فكرة وجدت القبول والامجاع للخروج من المأزق نحن نتنازل عنها.
★ بمناسبة ذكر الانتخابات هل التزم من الذين يوافقون على تجاوز مناطق الصراع في الجنوب؟

- اتمنى من خلال ما تبقى من فترة انتقالية ان نتوصل الى عقد المؤتمر الدستوري والقومي لوضع الاسس لكافة مشاكل السودان حتى يتسنى قيام الانتخابات في كل القطر ولكن اذا لم نوفق في ذلك فاجد من قيام الانتخابات حتى ولو جزئيا وهناك سوابق في تاريخ السودان في هذا المجال فلا ضرر من تكرار التجربة.

★ ولكن كما تعلم بان تلك التجربة لحدثت خلاا على النطاق الاقليمي في تازم الوضع في الجنوب وعلى النطاق القومى في تغر المسيرة الديمقراطية؟

- يجب ان تقوم الانتخابات في وقتها المحدد ولا سيطر القوتير السياسى وقد يزداد.. ولكن قيام الانتخابات ولو جزئيا سوف يحدث نوعا من الاستقرار بالرغم من انه الافضل هو ان تشمل الانتخابات كافة القطر وكما اعلم التجربة الماضية في الانتخابات الجزئية وتكملتها فيما بعد لم تتعرض لاضاء.
★ هالبا لذهلت رغبة الرافضين لهذا الطرح؟

- لا اعتقد ان هناك حزبا يدعو الى ذلك عدا الاخوان في الجنوب وهؤلاء الذين ينادون بتعطيل الانتخابات ومد الفترة الانتقالية فهم يعتقدون ان مناطق ترشيحهم غير امنة. واحب ان اؤكد ان مد الفترة الانتقالية ليس من المصلحة في شىء.
★ ما مدى ماضرات نجاح المؤتمر السنورى والقومى قبل الانتخابات؟

- اعتقد انه ليست هناك اى صعوبات في قيام هذا المؤتمر بالرغم من قصر الفترة واحتياجه الى تحضير كاف ارى انه بقيام الجمعية التأسيسية من الممكن ان تكون هي نفسها مؤتمر لحل القضايا الدستورية التي كان من الممكن حلها داخل المؤتمر.
★ اشيع كثيرا ان المجلس العسكري الانتقالي في تعامله مع مشكلة الجنوب جنح للحسم العسكري؟

- غير صحيح فالجلس منذ بداية الانتفاضة سعى للاتصال بجون قرنق والمجموعة الموجودة في الخارج كانت معلوماتهم كلها خاطئة لاعتقادهم بان المجلس العسكري ما هو سوى انقلاب اخر ولا يمثل شيئا.. بينما المجلس مكون بتقويض من جميع القوات المسلحة لتمثيلها ضمن قوى الانتفاضة.. ومعلومات قرنق خاطئة ايضا ففي اعتقاده ان هناك جنرالات وضباط احرار. وقد سعينا لاطلاقه به واعلنا وقف اطلاق النار والعفو العام ولم تكن هناك اى استجابة سوى اعلانه وقف اطلاق النار لفترة زمنية محددة ومشروطة بشروط غريبة تعنى انه ليس هناك اى وقف لاطلاق النار.. ويدر منه في رده على رسالة رئيس الوزراء واصراراه على تسليمها في مدينة الناصر بدرت منه الخديعة في محاصرة تلك المدينة. ان المجلس العسكري مقتنع بانته لا حل له الا بالطرق الدبلوماسية والمفاوضات وليس الحسم العسكري.
★ في (نجم هل هناك جهات تسمع حركة التحذير غير البوذية؟

- هناك العديد من الجهات لها مصلحة في ان لا يستقر السودان ولا يتقدم ولا يتحد. اما اثيوبيا

بالذات فغير استخدام قرتق لأراضيها والسماح له بإذاعة ميثوقه منها فهي لتتبع له استخدام إمكانياتها العسكرية من طائرات وخلافه.

* بالنسبة للطرح الاشتراكي في حركة التحرير هل تقصد ان من تلك الجهات دولة اشتراكية بعينها؟

- لا أستطيع ان أوجه اتهام لجهة معينة.

* ذلك من باب التحفظ أم الله لم تتوفر لديكم معلومات؟

- فلنقل تحفظ!!

* هناك لحزاب بدأت تسعى لإيجاد موطئ قدم لها داخل المؤسسة العسكرية واعنى تحديد الجبهة الإسلامية القومية وهناك ظواهر اعطت مثل هذه الطائفة لرجل الشارع اليساري في السودان مثل مسيرة أماني السوداني وتزعما لحمة دعم القوات المسلحة. بجانب توجه صحيفة القوات المسلحة نفسها.. الخ..

- هل يمكن ان توصف القوات المسلحة اى وصف آخر لو تزعم هذه الظواهر مثلا حزب الامة او الاتحادى الديمقراطى او الحزب الشيوعى او البعثى؟

* لا.. لان هذه القوى مجتمعة فى تجمع واحد والجبهة الإسلامية منعزلة عنهم فمن البديهي ان تبحث عن الطرف القوى بجانب ان مسيرة امان السودان بتوقيتها الزمنى مع مسيرة التجمع الى السفارة المصرية كانت أشبه بالرد الاستعراضي؟

* ارجو الفصل بين المسيرتين لاني لكل واحدة هدف منفصل؟

- اقول لك في ذلك الوقت الذى كانت القوات المسلحة بحاجة الى تأييد ومساندة ونعم لانها هي المنوط لها حفظ الامن والسلام وبينما هي تقاتل في الجنوب كانت هناك اصوات تمجد جون قرتق مما اظهر القوات المسلحة بمظهر الخارج عن القانون، وكان الجهة الوحيدة التي شعرت بأن القوات المسلحة تقوم بعمل وطني هي الجبهة القومية فخرجت بتلك المسيرة فلو فعل ذلك اى حزب هل ستعتقد الجماهير الاعتقاد نفسه؟

* التوقيت الزمنى دعانا لاني لاول لها رد على مسيرة التجمع؟

- إن القوات المسلحة جهاز قوى لها واجبات محددة وهي حماية وصيانة أمن ووحدته التراب السوداني، وبالتالي سوف لانتحاز لأى جهة عدا إجماع الشعب السوداني. وأن تسمح القوات المسلحة بإخترافها من أى جهة كانت وتسخيرها كما حدث فى الماضى. إذ أن انقلاب عبود كان تدخل حزب داخل القوات المسلحة وكذلك إنقلاب نميرى. وهذه التجارب لن تتكرر لأننا وعينا الدرس، ونحن ضحايا لهذه المسائل وتضربنا كثيرا منها.

(هنا بشيء من الغضب طلب منى الفريق أول تاج الدين أن أغلق جهاز التسجيل.. وبعد أن فعلت.. قال لى بحدة شديدة إتجاهك السياسى شنو؟ ونفيت أن يكون لى إتجاه فإذا به يتحدث عن أشياء لا علاقة لها بموضوع الحوار).

(ثم واصلت أسئلتى على المنوال نفسه.. المحرر)

* كما تعلم اى حزب لامة رفع منكرة للسيد وزير الدفاع بخصوص ممارسات الجبهة الإسلامية اود اى اعرف رايك فى هذا الموضوع؟

- يا أخى أسئلتك تثير الأعصاب.. إنت مصر إنو نحن نكون يتاعين الجبهة الإسلامية.. وأنا نفيت. * أنا اتحدث معك كمسؤول؟

- نفيت وقلت أن القوات المسلحة جهاز قومي لا يتبع لأى جهة كانت.. وإنك قلت أن الجبهة الإسلامية إستفادت من مشاركتها لنميرى فى التنظيم والإمكانيات بينما الاحزاب الأخرى كانت خلال ١٦ سنة بعيدة عن الصورة وهذا شيء طبيعى أن ينظر الناس لها نظره عدا.. ولا أرى مبررا يجعل الناس يتفكر أن تنظيم وقوة وشكل الجبهة الإسلامية مستمد من إتحياز القوات المسلحة.. وهذا كلام أنا ما قاصر أقبله.. لأنه غير صحيح وغير سليم والمفروض أن لا يكون هذا المفهوم لدى الناس.. * ارجو انى لا تثار أعصابك.. فالصحافة تبحث عن الحقيقة؟

- يا أخى نحن لقينا وبورنا فى أن الجبهة الإسلامية لها سيطرة على القوات المسلحة ونفينا ذلك نفى قاطع، وقلنا أن القوات المسلحة لا تتحاز لجهة وإنما تتحاز لجانب الشعب السودانى كله..

* بالنسبة لما حدث فى أوغندا ما مدى تأثير السودان بعدم الاستقرار هناك؟

- السودان بالطبع محاط بثمانى دول وما يحدث فى اى من هذه الدول يؤثر عليه وكذلك ما يحدث فى السودان يؤثر على هذه الدول او بعضها .. وفى السابق عندما هزم عيسى أمين لجأ الى السودان وهذا حدث الان ايضا ولكن حاليا السياسة التى يتبعها موسيقينى هى رشيدة وحكيمة لانه يسعى الى توحيد الاوغنديين وقد ابدى نية حسنة فى دعوة كافة شعبه لذلك.

وبالنسبة لوجود اوكيلو داخل السودان بعد منحه حق اللجوء السياسى فنحن ان نسمح له مطلقا بممارسة اى عمل سياسى..

* هذا الزمان القصرى فى وجود اوكيلو فى السودان ومنحه حق اللجوء السياسى هل يخفف هذا الوضع من حدة المطالبة بجعفر نميرى؟

- لا اعتقد ان هناك رابطا بين الموضوعين وليس هناك اى اتفاقية لتبادل مجرمين او سياسيين بين السودان واوغندا.

* لقدسه الله اذا اسلمنا جدلا بالاعاء المصرى فى متج جعفر نميرى اللجوء السياسى وهنالك حالة فى السودان.. تصبح المطالبة غريبة الجدوى؟

- نحن فى السودان نعتبر نميرى مجرما لا لاننا سياسيا لكن اوكيلو لاجىء سياسى ولم تطالب به الحكومة الاوغندية.

* اندلاع الحرب مرة اخرى فى تشاد.. وكما نعلم ان للسودان علاقة وطيدة مع ليبيا التى تضم الجناح المعارض.. هل ذلك يغير فى شىء لرواية السودانى فى تشاد؟

- كما ذكرت ان نظرة السودان لجميع الدول المجاورة هى نظرة واحدة يحكمها التعايش السلمى مع الجميع ولا نسمح باى اعتداء على دولة مجاورة وان نعيد عن ذلك.

* يذكر الدعم الكبير الذى تقدمه امريكا للسودانى يمكن ان يؤثر فى القرار السياسى والتوجه الديمقراطى؟

- السودان دولة ذات سيادة وله حرية القرار ولسنا يتأمنين لاي دولة.

* نقصد ان امريكا ان تستطيع التظى عن السودان بسهولة وبالتالي ان يعجبها التوجه الديمقراطى؟

- امريكا بلد ديمقراطى كيف لا يعجبها اللدمقراطى؟

* هنالك الكثير من الممارسات فى العالم عكس ذلك والىبين آخر الامثلة؟

- ما يهمنى هو ما يحدث فى السودان وليست الممارسات الامريكى فى اى جهة فى العالم

* قبل فترة ادعت امريكا وجود از هابين فى السودان ولقمت تمثيلها الدبلوماسى؟

- نفت امريكا ذلك فى ما بعد بتصريح رسمى.

* نود ان تكون اكثر صراحة فى قول ربما سمعته من قبل وهو ان الفريق اول تاج الدين يمثل الرمز الامريكى فى المجلس العسكرى؟

- الفريق تاج الدين اتهم بانه يمثل الرمز الامريكى واتهم بانه يمثل الاتجاه الإسلامى والكثير الكثير.. ذلك شىء طبيعى لاننا لم تكن سياسيين من قبل ولا شاركنا فى توجه البلد سياسيا واما أننا وجوه جديدة فمن الطبيعى ان نوصف بائى وصف. والفريق اول تاج الدين سودانى فى المقام الاول يؤمن باستقلال السودان ووحدته وكسكركى يهيمه أمن وسلامة السودان.

* ما هى خطط الفريق تاج الدين المستقبلية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية؟

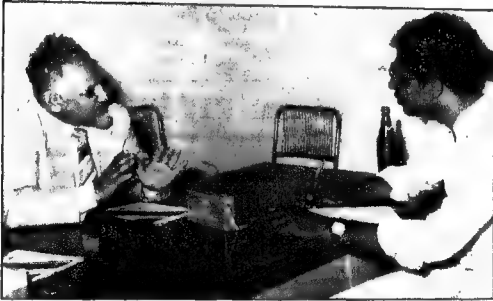
- خدمت فى القوات المسلحة ٣٦ سنة ووصلت اقصى رتبة وهى الفريق اول وليست لدى اى طموحات اخرى.

رئيس حزب الوطني الاتحادي

على محمد حسين

- رفضنا الطائفية لانها سباحة ضد التيار
ولانعادي الصوفية.
- حجة حركة شعب السودان منطقية لان
السدنة موجودون.
- السودان غير قادر على تسديد الديوان «ولا
يكلف الله نفسا إلا وسعها»..

الخرطوم ١٧ أكتوبر ١٩٨٥



* ما هي القاعدة الأساسية لحزب الوطني الاتحادي الآن؟

- حزبنا حزب قومي لا يقوم على اساس عرقي او طائفي وفي هيكله الدستوري يقوم على دعامتين.. القطاع الجماهيري والقطاع الحديث وهو ما تشهده تركيبة حزبنا في تلاحم تام بين القطاعين.

* هل راية الانفصال عن الطائفية كافية لترسيخ معالم الحزب سياسيا؟

- لقد رفضنا الطائفية لانها سباحة ضد التيار.. وضد التقدم وضد الديمقراطية والوطني الاتحادي بعالمه من تاريخ نضالي منذ عهد الاستعمار والهيمنة موقفه ثابت ازاء قضية الحرية ونحري ارادة الفرد السوداني وهي فلسفة الحزب ونحن عندما نصامم الطائفية فنطلق من ذات المبدأ.. ولا نحاربها فقط ولكننا نقدم الاطروحات الايجابية البديلة وهي السعي لترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ومبادئ تحرير ارادة الفرد السوداني.. ولكننا لا نعدى الطرق الصوفية باعتبارها اوعية لتثبيت القيم الاسلامية.. فقط نرفض انقراطها سياسيا!!

* هل عقد حزبكم مؤتمره التأسيسي؟

- نعم تم ذلك في ١٦ مايو ٨٥ حيث اجاز المؤتمر العام الثالث ميثاق الحزب الذي يستند الى ستة مرتكزات فكرية هي الشخصية السودانية وثانيا الديمقراطية الليبرالية والثالث الاشتراكية السودانية ورابعا الاسلام بالمفهوم الحضاري المصري وخامسا الوطنية واخيرا القومية..

* هل تعتقد ان حزبكم يمكن ان يتغلغل في مناطق تجذرت فيها الطائفية واصبح امر اختراقها صعبا نظرا للاهمية السياسية والتعليلية والولاء الطائفي؟

- الطائفية في السودان ليست متعاطمة ولكنها متناقضة.. فإين «الختمي» مثلا ليس بالضرورة ان يكون ختميا.. لهذا فهي محصورة في شريحة معينة وان ستة عشر عاما من النضال «سياسي احدث قدرا كبيرا من الوعي في الازساط الجماهيرية.. وظهر جيل خلال هذه الحقبة لا يعرف شيئا عن الطائفية.. ونحن لا نرى ان هناك مناطق مغلقة في السودان حكر على الطائفية.. ووجدنا في تلك المناطق اقوى بكثير من وجدنا في اي مكان اخر..

* حزب الاتحاد الديمقراطي هو نتاج دمج حزبكم وحزب الشعب الديمقراطي ماهي المبررات الوطنية والدستورية لاستمرارية الاول.. بعد ظهور الأخير في الساحة السياسية؟

- من الناحية القانونية لم يتعقد مؤتمر للاتحادي الديمقراطي الى الان ليبرر وجوده وكان الدمج اساسا خطأ تاريخيا وقعت فيه القيادات في عام ١٩٦٧ بالتالي هناك خلل في دستورية قيام الاتحادي الديمقراطي.. وربما يقال ان خوض الحزب للانتخابات العامة التي اجريت في ابريل ١٩٦٨ هو تقنين لوجوده ولكن الواقع غير ذلك.. كما ان المكتب السياسي للحزب كان بالتعيين حيث اخذ ١٥ قياديا من كل حزب وقد ظهر الخلاف في هذا في مسألة الانتخابات نفسها علوة على انه داخل البرلمان آنذاك كان جماعة كل حزب معروفة ومميزة.. وعندما ارنا تكوين الحكومة وكان نصيب الاتحادي الديمقراطي ٨ مقاعد كانت مناصفة بين الحزبين المندمجين.. نقضل الى انه لم يكن الدمج حقيقيا وواقعيا.. لهذا عندما جاء جعفر نميري على غفلة من الزمن في مايو ١٩٦٩ وضع ضعف البنية المندمجة فيمنع كان رئيس حزب الوطني الاتحادي في السجن وهو الرئيس اسماعيل الازهرى اصدر راي حزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني ببيان تأييديا لسلطة مايو عمم في الصحف في ١/٦/١٩٦٩ لذلك كان الاندماج لتحقيق مصالح وايس مبادئ.. ومن وجهة نظرنا الان انه لا مبررات للاندماج في هذه الفترة.. وبيننا وبينهم الان حواجز من بينها ان هناك قوى في اوساط الاتحادي الديمقراطي هي من سدنة النظام المباد!!

* ماهي اطروحات حزبكم للممارسة الديمقراطية لفترة المقبلة في السودان؟

- نحن نرى انه في هذه المرحلة لا بد من تثبيت الديمقراطية فزوال جعفر نميري وحده ليس كافيا لتثبيتها.. فلا بد من ازالة النظام المايوي ومحكمة سنته ومراجعة كافة القوانين المصاغة في عهد نميري وقد اعد حزبنا مشروعا اسمناه معاقبة الخيانة والفساد وهو ينطوي على معاقبة الجرم السياسي والاقتصادي والكسب غير المشروع.. وقدمناه للمجلس العسكري والوزاري والناش العام منذ عدة اشهر وهو في تقديرنا يمكن ان يلعب دورا في ازالة النظام المايوي.. كما انه لا يمكن تثبيت الديمقراطية الا

بتثبيت القيم النظامية العالية على تنظيم الاحزاب حتى لا تكون واجهات لدول اجنبية لاننا نريد احزابا سودانية توجهها وفكرها وتمويلها من بالنهاج الديمقراطي القائل على التعددية وتلتزم بقضايا الشعب وفي حزيننا قديما مشروعا ايضا لتنظيم الاحزاب وميثاق شرف حزبي..

* كيف تنظرون لمشكلة الجنوب؟ وهل هناك دور لعبه حرككم ويصب في تيار الحلول المطروحة لتلك المشكلة؟

- نحن في الوطنى الاتحادي لا نسميها قضية الجنوب انما نسميها قضية السودان في الجنوب.. وحلها يقع على عاتق الشعب السوداني وليس محصورا في الاخوة الجنوبيين فقط.. وموقفنا قديم من هذه القضية منذ عام ١٩٥٥ كما اننا اقترحنا الحكم الذاتي للجنوب في عام ١٩٦٥. اقترحنا يقوم على ثلاثة اقاليم والمشكلة عمقا عدم الثقة.. كما ان اتفاقية اديس ابابا التي ابرمها جعفر نميري مع الجنوبيين في مارس ١٩٧٢ تقوم على نفس المبادئ المتفق عليها عام ١٩٦٥ في مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشر.. وسقطت اتفاقية مارس لان النظام لا يؤمن بالديمقراطية والتي هي حامية الحكم الذاتي، ونحن على ضوء المستجدات الجديدة نقر مبدأ الحكم الاقليمي للجنوب الان والاعتراف بالتباين الثقافي والتمازج البني.. كما اننا نرى ان قوانين سبتمبر الاسلامية التي اصدرها نميري كانت تهدف الى اذلال الشعب السوداني وقهره وهي سبب مباشر في تعميق المشكلة في جنوب السودان.. ذلك كله ضمنه ميثاقنا.. كما انني اود ان اشير الى ان الحركة المسلحة التي قامت في الجنوب لديها حجة في عدم تصورها- ان تسقط هذه الحجة مالم يعاقب كل سدة النظام السابق؟

* اني ماهي تصوركم في معالجة وإزالة الجهاز المايوي للنظام السابق؟

- اول الاعتقالات التي تمت جميعها هي بموجب قانون امن الدولة الذي يخالف كل القيم الديمقراطية لانه وضع جعفر نميري لاعتقال المعارضين له والنائب العام الان يحتل الناس باعتبارهم معارضين للنظام القائم.. اعتقالاتا تمخضتا لتكون التعميقات تمت مظلة قوانين سبتمبر فنحن ان اعترفنا بهذه القوانين معنى ذلك يكون اعترافنا بجعفر نميري كمشروع.. وهذا ما لن يكون فنظام مايو لم يكن تجاوزات افراد يقدر ما هو فساد نظام عطل مسيرة الحرية والتنمية في السودان لمدة ستة عشر عاما.. فالافراد في النظم الديمقراطية والديكتاتورية يخطئون والقوانين تعاقبهم.. ولكننا نريد محاكمة النظام وتوجهاته.. فالمحاكمات التي تجرى الان لا تمثل طموحات الشعب السوداني ولا تحقق اغراض الثورة الشعبية لانها تعترف بقوانين نميري ولم تحاكم النظام كنظام؟

* لا تزي اي الفهم كافة القوانين قد يوقع السوداني في ظل فراغ قانوني؟

- لا اعتقد ذلك.. لانه ان كان جعفر نميري قد اصدر كافة قوانينه الاسلامية في اسبوع بواسطة قانونيين غير اكفاء فما بالك بالبلاد في ظل نظام ديمقراطي؟.. فلنا ارى انه يمكن ان يتم ذلك خلال ثلاثة ايام..

* لزي اي الجسم الحزبي يشكو الانتقاصات والخرافات.. ليست اختلافات فكرية بقدر ماهي عدوات تقليدية الا ينذر ذلك بتقويض الديمقراطية؟

- من جانبنا نحن لا نكن عداء لاحد.. وخلصنا مع الاتحادي الديمقراطي هو خلاف فكري ومبدئي.. ونرى ان مثل هذا الخلاف ظاهرة صحية تثبت النظام الديمقراطي ولا تقوضه.. لان القوى السياسية المتجانسة موقفا وفكرا ومبدأ هي القادرة على حماية الديمقراطية.. اكثر من القوى الحزبية التي تظهر كبيرة وهي ممزقة داخليا.. كما كان الحال قبل عام ٦٩.. فالعبرة ليست في الوحدة الشكلية انما في الائتلاف الفكري والمنهجي.. فالمكومة التي اسقطت بواسطة جعفر نميري كان يؤيدها في البرلمان حوالي ٢٠٠ نائب من مجموع ٢١٨ نائبا فيهم حزب الامة الموحد والاتحادي الديمقراطي الموحد وجبهة الجنوب ورغم انهم اسقطت وجاء نميري.. وصوموا ما هو حادث الان نتائج القتل الضال التي تحت الارض ولمدة ١٦ عاما لنظام نميري.. لان كل مجموعة كانت تعمل مستقلة سياسيا وعسكريا نسبة للسرية في طبيعة العمل.. وذلك ما انعكس الان.. فلا خوف ولا وجل فالظاهرة ظاهرة صحية وان كثرت الشكوك!!

* هل تقدم اي حلول بالنسبة للوضع الاقتصادي باعتباره المشكلة الاساسية الان؟

- حصرننا اسباب الخراب الاقتصادي في ثلاث.. اول نظام مايو نفسه الذي سخر ديون السودان لحماية اجهزته القمعية من اتحاد اشتراكي وجهاز امن وغيره وثانيا الفساد وهو مازال موجودا لغياب

القانون الذي يحاسب الذين اثروا في النظام السابق وجعلوا اوسمة ابن السودان الجار، ومازالوا يحتفظون بها ويملايينهم في الداخل والخارج.. وثالثا المؤسسات التي تهالكت من جراء هجرة العقول وهروب الكفاءات وهي لم تفعل ذلك طلبا للمال ولكن نسبة لاجواء القمع والكبت التي مارسها النظام السابق الديكتاتوري.

* بالنسبة لذيوى السوداني؟

- ذلك من المسائل العاجلة ويجب معالجتها على ثلاث مستويات| الاول| المستوى القانوني.. فيجب معرفة كافة تفاصيل تلك الاتفاقيات وشروطها ومن من وامن!! وعلى ضوء ذلك نقيم مرقفا قانونيا تجاه تلك الذيون لانه قانون نميري ويستوره نفسه ان ينص صراحة على انه لا يجب الاعتراف بأي دين ما لم توافق عليه السلطة التشريعية! فهل فعل مجلس الشعب ذلك.

الثاني| الجانب السياسي، النظام السابق كان مرفوضا من قبل الشعب وقد نادينا نحن في المعارضة ووجهنا حديثنا للمؤسسات المالية العالمية بعدم دعم ذلك النظام.. لان الدعم يسخره لنفسه وليس للشعب فيعد ان حدث ذلك نحن لا نستطيع ان نرى.. اولئك من اطالة عمر النظام السابق بدعمهم له.. فذلك في تقديرنا هي ديون معلومة!!

الجانب الثالث| وهو القدرة.. فمن الواضح ان السودان حاليا غير قادر على تسديد ديونه «ولا يكلف الله نفسا الا ريسها».. فحتى لو قلنا اننا سنعيد جدولة تلك الديون نكون نقادع انفسنا ونخادع المجتمع الدولي.. وان نستطيع ان ننظر في تلك الديون الا بعد خمسين عاما!! ونرى انه يجب تجميدها بفوائدها.. ومن جانب اخر نتطلع للدور العربي والذي هو ايضا اما دائن لنا او يستطيع ان يؤثر في الدائنين الآخرين، ليس دور المتصدق انما دور الشقيق الذي يهمة بناء اقتصاد السودان.

عبد الله زعزعا

- اختفيت لسببين الأول تنظيمي والثاني لأن أمريكا تريد إغتيالي.
- قرأت المذهب الفوضوي ونريد تنظيمها عن طريق النظرية الثالثة.
- نحن ضد الانتخابات لأن «التمثيل تدجيل» وما كان محدود سيسود غداً.

الخرطوم ١٢ فبراير ١٩٨٦



* ماهي المبادئ الاساسية التي ترتكز عليها حركة اللجان الثورية الشعبية؟

- نحن حركة جماهيرية تستلقت افكارها ومبادئها الاساسية من النظرية الثالثة العالمية والكتاب الاخضر الذي افقه العقيد معمر القذافي وهو يغطي شتى مناحي الحياة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.. اما النظرية باعتبار ان العالم تسوده ايديولوجيتان الماركسية والرأسمالية ونظريتنا تناقض الثانية ونلتقي مع الاولى وتتجاوزها لاننا نحن نهيف الى تحرير الفرد من سيطرة الدولة بينما تجربة الدول الشيوعية ادت الى تكريس الدولة وليكتاتوريتهما على الفرد.

* اني كيف نطلق عليها صيغة ،العالمية، وهي مازالت محدودة التطبيق؟

- ما كان محدود اليوم سيسود غدا.. والنظرية الثالثة تعني بشؤون الانسان في كل الكرة الارضية؟!

* ماذا يعني لارتباطكم بالنظام الليبي؟

- تجمعنا المبادئ الثورية المشتركة في الكتاب الاخضر والنظرية الثالثة العالمية بمعنى ان الصلة فكرية فقط!!

* متى وكيف تكونت حركة اللجان الثورية؟

- كنا قد اختلفنا مع نميري اثر اتفاقية اديس ابابا في عام ١٩٧٢ والتي كنا نعتقد انها بداية السيطرة الكنسية والصهيونية على السودان وصادف ان حضر ابو بكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة الليبي للسودان وحذرتنا بعد اجتماع له مع نميري انا واباكر كرار بمغادرة السودان لان نميري غاضب علينا واعتقد ان نوافذ ذلك ان السادات كان عاملا مؤثرا جدا في تفكير نميري لان هذا الاخير اسر الى بان امريكا وعدت السادات بان تعطيه خمسة بلايين جنيه وتعيد له سيناء.. والسادات بدوره وعد نميري باعطائه بليون جنيه لتعمير السودان!! مقابل تحول نميري الى امريكا كلية! خرجت من السودان واستطعنا نقل مقر جبهة المعارضة الوطنية الى ليبيا وتحملت بعد مصالحة ١٩٧٦ وفي عام ١٩٨١ كونت الجبهة الشعبية الاشتراكية حركة اللجان الثورية وبعد الانتفاضة انتقلنا الى السودان لممارسة حقنا الطبيعي في اطار حركة اللجان الثورية.

* ما هو موقفكم من الانتخابات القادمة؟

- نحن ضد الانتخابات ولن نرضى بها باعتبار ان «التمثيل تجويل» حسب ما جاء في الكتاب الاخضر.

* اني ماهي الصفة الانتخابية للجاني الثورة بعد الانتخابات؟

- دورنا دور تحريري حيث اننا نقوم بتحرير الجماهير لتستلم السلطة!!

* الا يتسنى ذلك للجماهير عن طريق الانتخابات والوصول الى البرلمان؟

- البرلمان هو تزييف لارادة الجماهير!! لان التمثيل لفته من الشعب وايس كل الشعب!! ونقبل بذلك في حالة واحدة فقط هو انه لو تسنى لامين اللجان الوصول لقبه البرلمان ذلك لكي ينقل ارادة وفكر كل الشعب بعد الرجوع اليهم وايس لشرح فكره هو فقط لان ذلك يكون نوعا من انواع الديكتاتورية!!

* ما اسباب الطوفان الذي ظهر مؤخرًا في وسط حركة اللجان الثورية؟

- ذلك محض افتراء ليس هناك اي خلاف.

* يشاع ان اختلافكم الاخير من سبب ذلك الخلاف؟

- موضوع اختلافنا كان سببين الاول تنظيمي خاص بالحركة والثاني لاسباب احتياطية حيث توفرت لدينا معلومات ان امريكا تريد اغتيالنا؟؟

* ولكن لماذا؟

- لاننا اراهابيون في نظر امريكا!! ومازالت الامبريالية الامريكية تستخف بعقل العالم في استعداداته علينا.

* القرار الامريكي الاخير باجلاء الاعيان الامريكيين من السودان لوجود اراهابيين هل كنتم المقصودين بذلك؟

- نعم وايس غيرنا، وامريكا تعتبرنا اصابع ليبية ميثوقة في السودان، وكما تعلم هي تحاول غسل دماغ العالم بان ليبيا دولة اراهاب لان ليبيا تعمل دوما على كشف عيوب الامبريالية الامريكية ورببيتها

الصهيونية.

* ما رأيكم في العلاقة المصرية السودانية من بعد الانتفاضة؟

- ما لم تتخلص مصر من قيود كامب ديفيد فإن يكون هنالك شيء حسن على الاطلاق، وعلى مستوى العالم العربي!! لان العلاقات لا تبني ولا تستوى على الخلل!!
* هل تغيرت مواقفكم تجاه حركة تحرير شعب السودان؟

- نحن نرى ان الحركة التي انتهجت طريق الكفاح المسلح ساهمت مساهمة فعالة في اسقاط نظام نميري وقد دعمناها في السابق وازدناها. ولكن بعد الانتفاضة بقنا لا نرى مبررا لعدم استجابتها للموار. وقد وجهت خطايا في الثامن من ابريل الماضي المعقيد الدكتور جون قرنق مناشداً اياه ان يلتمح مع ثورة الشعب والى الان بالطبع لم يفعل واننا لا ارى سببا لاستمراره في هذا النهج ضد ثورة الشعب وقد فقد جون قرنق كثيرا ومن المؤكد انه إذا قدم للسودان بعد الانتفاضة مباشرة كان سيواجه السودانيون في الشمال والجنوب مقاومة الاطال اما الان فانه فقد الرأي العام شمالا وجنوبا على حد سواء!!
* باستمرار الواقع الاتي فيما يبدو ان الخيار العسكري بدأ يشق طريقه لدى اطراف معينة هل ترجحون ذلك؟

- كلا.. يجب ان تبذل كل المساعي لحلها حلا سلميا وديمقراطيا وفي تقديرى ان ذلك بدأ الى حد كبير ممكننا.

* ما هو موقف الجاني الثورية من الحرب العراقية الايرانية؟

- نحن نعتبر الثورة الإيرانية ثورة حقيقية!! لاننا مع الثورة في اى مكان في الارض. اما بالنسبة للحرب فاننا نؤيد وقف اطلاق النار والوصول الى حل سلمي يحفظ طاقات الشعبين العراقي والايراني حتى تستطيع توجيهها نحو العدو الصهيونى لاسترداد الكرامة العربية في فلسطين.
* ذكرت في حديثك ان الثورة الايرانية ثورة حقيقية هل يمكننا معرفة نقاط الالتقاء او التماس التي استند عليها تأييدكم لها؟

- ان اى ثورة شعبية يقوم بها الشعب بأكمله لكى يسقط نظاما فاسدا ويمحى فى اى بقعة فى الارض تجد منا نحن كجنان ثورية كامل التأييد وهناك مقولة فى فكرنا «الثورة الشعبية ثورة الحد واللجان الثورية اذاتها». فعلى الأقل هب الشعب الايراني بأسره لكى يسقط نظاما اميراليا فاسدا اما ما يحدث تلك الثورة فذلك علمه عند الله!!

* الاجرامات الامريكية الاخيرة والموجهة مع ليبيا فى تقديركم ماهى الاسباب الحقيقية التي افضت الى هذا النفاق؟

- فى تقديرى ان السبب الحقيقى هو ان امريكا تعتبر ليبيا حجر عثرة فى عملية السلام التي تريد فرضها فى الوطن العربى. وثانيا ان امريكا ترفض ان تؤيد ليبيا حركات التحرير سواء فى العالم العربى او خارجه. وهناك نقطة ثالثة تذكرها امريكا هي ان ليبيا حليفة للاتحاد السوفيتى.
* لذا ما تعرضت ليبيا لغزو امريكى هل يمكن السودان مساندة ليبيا عسكريا؟

- نعم.. بموجب اتفاقية الدفاع العربى المشترك.
* نقصد هل هناك اتفاقية ثنائية ضمن البروتوكول الليبي السودانى الذى وقع اخيرا تبيح ذلك؟

- فى تصريح المتحدث الرسمى للمجلسسكرى الانتقالي اشار الى الاتفاقية سافلة الذكر ولم يشر الى غيرها!
* ماهى اسباب تعثر العلاقات الليبية - السودانية لسيما والله اصبح لاثيوبيا دور مؤثر فى الوضع فى جنوب السودان؟

- كذلك السودان دور مؤثر فى الوضع فى ارتيريا.

* هل ترمى بولوك الى «مقايضة سياسية» ان جاز التعبير؟

- ولم؟؟؟

* هل لذلك سन्द فى فكر الجاني الثورية؟

- فى فكرنا هو ان يلعب السودان دورا اساسيا فى الحل السلمى للقضية الارتيرية والسودان الان مؤهل لذلك! لا سيما وان هناك تيارا قويا فى الثورة الارتيرية بدأ يدعو للحل السلمى للقضية مع اثيوبيا، وفيما يبدو ان نوايا السودان التي ابداءها فى حاجة لاشياء ملموسة لكى تطمئن اثيوبيا.

* في سيرتك الذاتية ذكرت إحدى الصحف أنك اطلعت على «المذهب الفوضوي» وانتفعت به ما أبعد هذا الموضوع؟.

- كنت في بريطانيا آنذاك في عامي ٦٢ - ٦٤ وقرأت المذهب الفوضوي وقد قرعني كثيرا من النظرية العالمية الثالثة!! وهو مذهب فلسفي يحاول تأسيس مجتمع بدون حكومة أو دولة بشكل مباشر!! وليس على مراحل. بمعنى انه لا يمكن للانسان ان يكون حرا الا في ظل مجتمع خال من الحكومات والدول.. ولكن كيف يتم ذلك هذا ما لم أجده في النظرية الفوضوية وقد وجدته في النظرية الثالثة! آمنت بالكثير من المطلقات الفلسفية الفوضوية من الناحية التزيوية وليس من ناحية سياسية! أما في النظرية الثالثة العالمية عند قيام سلطة الشعب تنتهي الحكومة وتنتهي الدولة!!.

* لا يشكل ذلك شيئا من الفوضى؟

- لا .. العكس هو الصحيح. لان ايجاد حكومة ودولة وصراع الاحزاب والطبقات والطوائف على السلطة هذه هي الفوضى!! وهذه الفوضى لا يمكن تنظيمها إلا عن طريق النظرية العالمية الثالثة أي انها البديل للفوضى التي تميزها المجتمعات البشرية الآن!!

* هل صحيح ان الحكومة الانتقائية لم تقم بعدها بعضاء اللجان الثورية التي قدموا للسوداني وكان ذلك سببا في الخلاف وسط اللجان الثورية الآن؟.

- لا .. عندما قدمنا عرضنا على المجلس العسكري الانتقالي استيعاب كوادرن العسكرية في القوات المسلحة السودانية وعندما علمنا بعدم رغبتهم في ذلك صرفنا النظر وهناك محاولة لنا لاستيعاب الكوادر التي تخرجت من الكليات العسكرية في ليبيا.

* هل هناك تنسيق بينكم وبين الاحزاب السياسية الاخرى؟.

- نحن اعضاء في التجمع الوطني وهناك تنسيق كامل بيننا وبين كافة الاحزاب المنضوية تحت لوائه!

* في هذا الصدد نرى ان الممارسة الديمقراطية الحزبية تتناقض تماما مع فكر اللجان الثورية.. كيف تسنى لكم هذا الانضمام وهذا التنسيق؟ ونحن نفترض العكس؟.

- اخترنا ان نكون جزءا من التجمع نظرا للتركيبة السياسية للمجتمع السوداني!! واعتقد ان منافع اذا ما تحول اي مكتب سياسي لحزب الى لجنة ثورية!! نحن انضمامنا للتشاور والتقريب باقي الاحزاب من فكرنا!! في انتظار ماهوات!!

* هي المرة القادمة .. هل سنلتقي في قبة البرلماني؟.

- ربما ؟!

بدر الدين مدني

- الممارسة الديمقراطية مازالت ضعيفة ويمكن تفجير طاقات الجماهير.
- رفعنا شعار العصيان المدني والاضراب السياسي منذ وقت مبكر.
- نخشى ان يؤدي تمديد الفترة الانتقالية إلى حكم ديكتاتوري.

الخرطوم / ٢٢ يناير ١٩٨٦



*** كيف ترى الممارسة الديمقراطية في السلطة السودانية سياسيا واجتماعيا بعد تقييدها القسري خلال عمر النظام المبدأ وكيف يمكن خلق الحليز التامني للديمقراطية كي لا تنهار مجدداً.**

— نعم كانت تلك فترة تقييد قسري للديمقراطية، وقد استعادها الشعب السوداني بتضاضر عوامل شتى منها نجاح الاضراب السياسي والعصيان المدني، واكتمال خط التعبئة داخل القوات المسلحة لضمان انجازهما لجانِب الشعب كل ذلك فتح الطريق امام الجماهير لكي تعبر عن مخزنات وعيها الحضاري ولكي تجهر ما ظل كامنا ومكبوتا من طاقاتها الخلاقة، الشيء الذي ادى الى سقوط الديكتاتورية، حيث استطاعت الجماهير الان ممارسة حرياتهن دون تقنين على نطاق واسع من خلال احزابها ونقاباتها في اطار التجمع الوطني.. ونرى انه من الممكن امتداد هذه الممارسة الى افاق المشاركة في صنع القرار في القضايا الراهنة الاقتصادية وسياسيا والعمل على تأمين وحدة القطر والمسيرة الديمقراطية في المستقبل بجانب المجلسين العسكري والوزاري والذين هما من قوى الانتفاضة.

ولاشك ان الكثير من مهام الفترة الانتقالية لم يتحقق ونحن نرى حتمية مواصلة النضال الجماهيري لتحقيقها. ولعل اسباب ذلك تعود الى ان الممارسة الديمقراطية على صعيد تلك القنوات التي نكرت مازالت ضعيفة ومن الممكن ان تفجر الماطقات الجماهيرية في هذه القنوات. وتأتي ضمانات الديمقراطية اولا في الشعب نفسه واحسب انه اكتسب وعيا عميقا من خلال تاريخه النضالي ضد الديكتاتوريات السابقة.. وثانيا في الجيش الذي ادركت اغلبيته ان الديكتاتورية هي وبال عليه بقدر ما هي وبال على الشعب نفسه. وقد تركز كل ذلك في وثيقة ميثاق حماية الديمقراطية الذي وقعته كافة الاحزاب السياسية ومعظم من قوات الشعب المسلحة..

*** ماهو موقفكم من قوى اليسار الاخرى؟ وهل هناك اي عمل اتفاني خارج نطاق التجمع الوطني؟.**

— تقل التركة التي خلفها نظام نميري جعل القوى الوطنية تتلقى حول اهداف مركزية وهي تحقيق الوحدة الوطنية وحماية استقلال البلاد واخراجها من اطار التبعية وارساء دعائم الديمقراطية والعمل من اجل كل ذلك يقتضي خلق جبهة واسعة لا تقل عن وضع التجمع الوطني الحالي. وليس هناك ما يلوح في افق السياسة اليومية ما يستدعي وجود شكل اخر من اشكال الالتقاء واي عمل جهوي اخر. وبالتأكيد ان كل قوى التجمع الوطني تتلقى ثنائيا للتفكير والتشاور ولكن ذلك لا يتم في شكل محور داخل محور وفي اعتقادي ان تلك الازموية ضرورية لليسار كما هي ضرورية لكافة الاحزاب من اجل ترشيح مسيرة التجمع الوطني.

*** ماهي القناعة التي دعمت حزبكم لفضول الانتخابات القادمة لسيما انه في اعتقادنا انكم تواجهون مرحلة صعبة من برهول البناء شاككم شاك كثير من القوى السياسية الاخرى.. اي بمعنى التطفل الفاعل في الاسواق الجماهيرية؟.**

— اولا خوض الانتخابات هو انعكاس لقناعة مبدئية وهي انه بدون الديمقراطية لا يمكن مواجهة اي مشكلة من مشاكل التطور في البلاد وانها السبيل الوحيد لفتح طريق التقدم.. ثانيا ان حزب اليعث حقيقة قد تجاوز مرحلة البناء الذاتي من خلال تاريخه النضالي وبصفة خاصة منذ عام ١٩٧٩ وهو العام الذي اعلن فيه الحزب شعار الاضراب السياسي والعصيان المدني ولعلكم تذكرون انه في سنوات نظام نميري الاخيرة جرت محادثات لكل اليعثيين في كل انحاء السودان وذلك لشعور النظام بخطر الحزب ناضل وسط الجماهير ونما واتسع واسبس علاقاته معها وبعد الانتفاضة ساعدنا ذلك في ان نكون الحزب الاكثر قدرة على الانطلاق في حين ان بعض الاحزاب الاخرى كانت غارقت في ترميم مشاكلها الداخلية والمشكلة التي يواجهها الحزب الان ليست هي في التقاف الجماهير حوله وانما هي في مشكلة قدرته على تأطير هذه الجماهير بالسرعة المطلوبة وانا وسائنا لتطوير قدراتنا. لهذا يحرص الحزب على مواصلة دوره الوطني من خلال الانتخابات واسوف نعتبرها مرحلة لتصفية اثار مايو والفترة البرلمانية القادمة هي فترة الانتقال الى الحكم المدني وارساء دعائم الديمقراطية على اسس سليمة لضمان الاستمرارية الى ان يرث الارض وما عليها.. وخوضنا الانتخابات ليس للحصول على اكثر الدوائر وانما لتأطير الجماهير والاحتكاك بها. وذلك ليس بالضرورية في الدوائر التي يرشح فيها الحزب بعمليا وانما ايضا في الدوائر التي يسند فيها الحزب مرشحين وطنيين يلتقون مع هذا البرنامج الثلاثي وكذلك ضرورة إسقاط بقايا

مايو وهم الجبهة القومية الاسلامية، ولهذا سوف نقوم بمساندة اى مرشح وطنى حتى لو كان منتحيا لحزب اخر لمواجهة ذلك الهدف.

* ما راي الحزب في قانون الانتخابات عامة ومسألة تمثيل القوى الحبيطة بصفة خاصة؟

- فى حينها رفع الحزب مذكرة طالب فيها بأمرين اولهما متعلق بكيفية إجراء الانتخابات وثانيهما متعلق بالقوى الحديثة. وكان رأينا فى الأولى ان تتم الانتخابات فى الدوائر الجغرافية على قاعدة التمثيل النسبى بمعنى اعتبار كل محافظة وحدة انتخابية واحدة. وذلك لضمان وجود الاغلبية والاقلية فى داخل الجمعية التأسيسية كل مجمله من اجل التفاعل. اما لوائح القوى الحديثة فقد دعونا لضرورة تمثيلها فى دوائر خاصة وحدنا ماهية القوى الحديثة وكذلك نسبة لها لا تقل عن ٢٠٪. لما لها من دور اساسى على الصعيد السياسى والانتاجى.. بالطبع ان الشق الاول لم يؤخذ به والمشاورات تجرى بصدد الشق الثانى. وعلى كل ينبغى ان لا تحول تحفظاتنا لىون اجراء الانتخابات فى موعدها. المهم ان تنتهى الفترة الانتقالية وتعود الديمقراطية كاملة وتنتهى الازواجية فى مؤسسات الحكم. لاننا نخشى ان يؤدى تمديد هذه الفترة الى حكم قد لا يشابه ديمقراطية نميرى ولكن قد يكون أكثر ميلا الى أخذ شكل الديكتاتورية المزنوجة العسكرية والمدنية. والتاريخ يحدثنا عن بعض البلدان تمتد فترتها الانتقالية لعشرات السنين.

* ماهو موقف الحزب من حركة تحرير شعب السودان؟ وهل تؤلفون على تجاوز المناطق «المغلقة» فى الجنوب اذا لم تحل المشكلة حتى قيام الانتخابات؟

- فيما يتعلق بالجزء الاخير.. انه اذا لم ينجح خلال الفترة الانتقالية المؤتمر الوطنى للحل السلمى للقضية الجنوب وتعذر اجراء الانتخابات فى بعض المناطق فنحن مع اجراء الانتخابات فى الدوائر التى يمكن اجرائها فيها وابقاء الدوائر الباقية لاجراء الانتخابات فيها فى اى وقت يصبح فيه من الممكن لاجرائها لانه ليس من المنطقي تعليق كل مصير البلاد على موقف فصيل سياسى. وموقفنا من الحركة منذ البداية ايجابى ونقدر لها دورها النضالى فى مقاومة نظام نميرى ونحن نرى ان الضمان الحقيقى يأتى فى تلاحم الحركة السياسية فى الشمال مع الحركة العسكرية فى الجنوب وبعد الانتفاضة دعونا جون قرتق للاتحاد بالقوى الوطنية الديمقراطية وهنا تمت مداخلات كثيرة بعضها متعلق بالتكوين المتعدد الاطراف فى الحركة لانها ليست حزبا علوية على الإرادة والاستراتيجية. ونحن نرى ان بقايا مايو هى المسؤولة عن تهيج الموقف ويسعدنا ان ترقص على لهب الحرب الاهلية. ولم نياس حتى الان من تلبية الحركة للمشاركة فى المؤتمر الوطنى القادم وإن نجعل ذلك سببا لتأخير المسيرة الديمقراطية. وما زالت اتصالاتنا مستمرة اخرها كان فى اكتوبر خارج السودان.

* الحزب متهم بتأزيم العلاقة المصرية - السودانية ما مدى صحة ذلك؟

- ذلك ليس صحيحا على الاطلاق ونحن فى عهد نميرى كنا نركز فى شعاراتنا على نقد سياسته التى تهدف الى تمزيق العلاقات الازلية والمتاجرة بها كعنهده دائما وقد حرصنا على اقامة علاقات مع كل الاحزاب المصرية بما فيها الحزب الحاكم وذلك تم من خلال مؤتمرات عربية كثيرة فى الخارج ومن خلال ندوة ياريس التى دعا لها الحزب فى ٢٦ مارس ٨٤ واستطعنا فيها مع قيادات مصرية ان نصل فيها الى تحليل موحد لطبيعة النظام المباد. وضرورة النضال المشترك وبعد الانتفاضة كنا اول حزب يرسل بوفد الى مصر للاجتماع بكافة الاحزاب السياسية للتفكير حول الخروج من المازق التاريخى ونحن ما زلنا حريصين على التفريق بين الاجراءات الرسمية والشعبية من اجل تسليم نميرى. وعموما موقفنا من هذه العلاقة اذا لم يكن هو اكثر المواقف ايجابية فهو من المواقف المسؤولة والحريصة على تنقيتها لتقوم على اسس سليمة.

الباب الثاني

الفصل الأول الديمقراطية الثالثة حلم مؤود!

(قد اختلف معك في الرأي ولكنني على استعداد
لأن أحقق حياتي ثمنا للحق على رايك)
(أبو شير)

بوقوع إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ يكون السودان قد جرب ثلاثة نظم ديمقراطية ليبرالية (١٩٥٤ - ١٩٥٨) - (١٩٦٤ - ١٩٦٩) - (١٩٨٥ - ١٩٨٩) وثلاثة نظم عسكرية ديكتاتورية (١٩٥٨ - ١٩٦٤) (١٩٦٩ - ١٩٨٥) - (١٩٨٩ - ٩٤) وتخلل ذلك التجريب فترتان إنتقاليتان.. والمثير ظاهريا في هذا التسلسل هو تساوى الكتفين، وليس أسير على أي مراقب حينئذ سوى ترجيع خيار الديمقراطية، إذ لم يكن بمنطق الرياضيات فليكن يمشق السودانيون للديمقراطية، والذي تمحدثنا عنه. أو فليكن بمنطق عالم اليوم الذي بات لا يرى غير الديمقراطية حكما للشعوب، الأمر الذي- تتجلى نذره الأولى فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد للديمقراطية فيه القدر المعلى. حيث خرج وحديث الأمن والسلام وإحترام حقوق الإنسان من النهج الخطابي إلى الثوابت. من هذا المنطلق يمكن القول أن الانقلاب الذي حدث في السودان قد جاء في الزمن الخطأ.. في قطر خطأ!

في استعراض عثرات الديمقراطية في السودان لابد من النظر قليلا الى الخلف.. فالحضايا الأساسية تتمرحل ولا تنتهي.. تتكاثر ولا تنتقرض، الصفة الأولى تتضح في جدل الهوية الدستورية من حيث إسلاميتها أو علمانياتها... والصفة الثانية تتضح في قضية الحرب والسلام.. وفي الواقع يصعب نقد الفترات الديمقراطية كلها بمنظار واحد.. وكذا الحال في الأزمة الديكتاتورية، فلكل فترة تكويناتها وسماتها وملاحمها المميزه، مثلا ديكتاتورية النظام العسكري الأول (عبيد) تختلف في الشكل والممارسة عن ديكتاتورية النظام العسكري الثاني (نميري) عن ديكتاتورية النظام العسكري الثالث (البشير) ، وإذا ما شبهنا الوضع بشكل هرمي يكون النظام الأول في موضع الرأس من حيث محنوبية ممارساته وتتسع القاعدة بإتساع ممارسات النظام الثالث! ويعكس المواضع تكون الديمقراطية الثالثة.

في ١٩٦٤ وضعت ثورة أكتوبر هذا للنظام العسكري الأول، وفي ١٩٨٥ وضعت إنتفاضة مارس/ أبريل هذا للنظام العسكري الثاني. والملاحظ أن النظم العسكرية الديكتاتورية لا تقتلعها إنقلابات عسكرية، وإنما تضع نهايتها ثورات شعبية. وفي التقدير هذه مسألة وجدت إهتماما كبيرا من القارئ على النظام الحالي، حيث حاولوا ومافتتوا منذ مجيئهم للسلطة بسد المنافذ التي تقود للثورات الشعبية، ولكن بقراءة بسيطة لتاريخ الشعوب يصعب هذا الأمر تماما!

وفي حديث الأرقام تستحق الحقب الديمقراطية أمام الحقب الديكتاتورية.. فالديكتاتورية الثانية (١٦ عاما) فافت عديدا سنوات الحقب الديمقراطية بفتراتها الإنتقالية (١١ عاما) وفافت عديدا أيضا سنوات الحقبين الديكتاتوريتين الأولى والثالثة - لحد الآن- (١٠ سنوات) والديكتاتوريات مجتمعه نهشت ثلاثة أرباع سنوات الاستقلال، وكما أسلفنا التحليل فطول الديكتاتورية الثانية لايعود من قريب أو بعيد (لعقبة) الرئيس المخروع جعفر نميري. وفي الوقت نفسه لايمكن أن نجرم المنهج ونبري الممارسة في عجز النظم الديمقراطية.

وتبرز حقيقة موهجة أخرى في حديث الأرقام. وهي أن أيًا من الديمقراطيات الثلاث لم تكمل دورة برلمانية كاملة والتي حددت عرفيا بأربع سنوات. فالنظم الديكتاتورية لم تمهل النواب ليعيدوا الكرة مرة ثانية ويريوا إن كانوا أهلا لثقة الناخبين أم أنهم أخطأوا الاختيار. وفي هذا الصدد هناك روايات قد لايجدي معها الشعور بالاسى والمرارة. على سبيل المثال خاض د. حسن الترابي معركة الانتخابات في الدائرة

(٢٧) «الصحافة» منافسا للسيد (حسن شير) ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي بإتفاق مع ست أحزاب من قوى الانتفاضة، وبرغم مشروعية التحالف وإتساقه مع متطلبات التوجه إلا أن السيد محمد عثمان الميرغني (سارع بإرسال رسالة إلى قيادة الجبهة الإسلامية تضمنت تأكيداً من زعامة القتية والحزب الاتحادي الديمقراطي بعدم العلم أو المشاركة في إتفاق الأحزاب الذي تم، وأشار إلى أن ما قدم تم في بعض النواثر هو سلوك مغرور من مرشح الحزب في الدائرة وأنها صيغة تحالف محلي ليس الحزب مسترلاً عنها على المستوى المركزي» (٢٨).

سقط الترابي في تلك الدائرة وفاز شير وحاولت جريدة الحزب تخفيف وطأة الصدمة بعنوان مثير «هزم الأحزاب وحده» (٢٩). ليس هذا كله يذو بال.. ولكن المهم أن ذات حسن الترابي الذي فشل في الانتخابات اقتصر فرصة الائتلاف والانفصاضات وبخل حزبه حكومة ما يسمى بالوفاق في العهد الديمقراطي، وأصبح نائباً لرئيس الوزراء الصادق المهدي ووزيراً للخارجية ووزيراً للعدل. أي أنه بفضل الوفاق غزا حسن الترابي مجلس الوزراء حتى تبوأ منصب الرجل الثاني. وإمتثالاً لما قام به عبد الرحمن الداخل فاتح الاندلس (فتح) الترابي الجمعية التأسيسية من نوافذها عندما لم يفلح في فتح أبوابها!.

والحديث في شجون الحزب الديمقراطي لا يخلو من مفارقات، فهناك بجوه رغم تبدل الأمكنة والأزمنة إلا أنها احتفظت بمقعدها في أكثر من حقبة ديمقراطية، الصادق المهدي.. عمر نور الدائم.. فلييب عباس غويوش.. هاشم يماكر.. بل إن الأخير هذا يحكي دائماً بكثير من الزهو رواية فحواه أنه عندما خاض إنتخابات الديمقراطية الثانية في مدينة بورتسودان.. كان منافسه متقدماً عليه.. فتلتق ذهنه عن خدمه يسحب بها السباط منه.. فروج عنه أوعانه عزمه بناء جسر بين مدينة بورتسودان وجدة السعودية لكي لا يجد الحجج مشقة في أداء الفريضة! ولأنه داعب مشاعر السطاء المتطلعين لمعانقة أحلامهم السرمدية، جمع في الانتخابات ولم تذكر مضايقات الجمعية التأسيسية أنه أثار نقلة كهذه ولو من باب التفكير.. ولكن الرجل نفسه خاض إنتخابات الديمقراطية الثالثة وفاز!

ومن مفارقات إنتخابات الديمقراطية الثالثة أيضاً أنه كان يجلس في الجمعية التأسيسية الصادق المهدي الذي فاز بكثير من ثلاثين ألفاً من الأصوات بجانب (على تميم فرتاك) الذي فاز بأقل من مئتي صوت!

وبينما لإيخالف الحظ امرأة جسورة كالسيدة (فاطمة أحمد إبراهيم) والتي تفتت في التضحية ضد نظام نميري.. فاجأ بغفوز (علي عثمان محمد طه) مرشح الجبهة الإسلامية والذي كان رائداً لمجلس الشعب في نظام نميري!

ذلك غيض من فيض.. وهي بانوراما سريعة على أية حال.. ولكن لو حصرنا الأمر تحديداً في إنتخابات الديمقراطية الثالثة تتهدى معنا الأرقام والتواريخ معا.. (أخذ حوالي ٩٧٨٠٠٠ ناخب في النوجة نحو صناديق الاقتراع للدلاء بأصواتهم في الفترة من ٤/٨ إلى ٤/١٤/١٩٨٦ وأعلنت النتائج في ١٦/٤/١٩٨٦، وقد أجريت في ٢٦٠ دائرة وأجلت في ٣٧ دائرة بالأقليم الجنوبي لعدم إمكانية تسجيل ستة آلاف ناخب على الأقل في كل دائرة) (٣) وهو الحد الذي اعتبرته اللجنة القومية للتصايب القانوني ويرجع إنعدام أو قلة تسجيل الناخبين إلى توتر وعدم إستقرار الأحوال الأمنية في جهات عديدة من الأقليم الجنوبي تحديداً أعالي النيل وبحر الغزال وهناك (دائرتان تأجلت فيهما الانتخابات بسبب وفاة أحد المرشحين في كل وهما دائرة «وماقوي» وهى الدائرة رقم ٩ بمديرية شرق الاسوائية ودائرة واو الغربية رقم ٢٤٧ بمديرية غرب بحر الغزال» (٤).

كانت إنتخابات ١٩٨٦ حرة نزيهة، التجاوزات فيها لم تبلغ حداً مقلقاً.. وكان الإقبال نحوها مدهشاً مقارنة بما مضى، إذ أن (سكان السودان حسب تقديرات مصلحة الإحصاء سنة ١٩٨٦ حوالي ٢٠٣٨٠٠٠ وكان المقترعون في النواثر الجغرافية وحدها أكثر من أربعة ملايين ناخب) (٥)، بينما كان عدد المقترعين في إنتخابات (١٩٦٨ حوالي ١٨٩٨٠٠٠ ناخب وعدد السكان حوالي ١١٣٢٧٠٠٠ وكان عدد المقترعين في إنتخابات ١٩٦٥ حوالي ١٢٧٠٠٠٠ ونفس العدد من السكان) (٦).

ولكن إنتخابات ١٩٨٦ إشتملت على بعض الجوانب السلبية المتعلقة بالنواحي الأساسية في عدم التوازن في توزيع مقاعد الخريجين على المديريات المختلفة.. الشيء الذي كان قد نهيت إليه بعض القوى السياسية وتفاضت عنه الحكومة الإنتقالية بإصرار مرعب، فقد بلغ (عدد الناخبين من الخريجين في العاصمة المثلثة ٢٩١٢٤ ناخباً خصصت لهم ثلاث نواثر، في حين كان عدد الناخبين بإقليم دارفور

لقد وضع رئيس الوزراء معايير جديدة للتوزيع. لكن التساؤل المشروع طالما أن الشارع آنذاك فيه (تطلعات راديكالية وشعبية) ماذا يضير المتكلم للناس «بأشياء معينة». وهل من اللائق القول هنا أن «الخبرة السياسية» إختصت وأجتمعت؟ الحقيقة أن ظاهرة أبوحريرة أثارت جدلا، كلنا كما قال الشارع يتوقع ليحدث جديد في ثورته المخترنة، بحث د. أبوحريرة بمركزه لرئيس الوزراء (مرفق ١). وكانت دائرة الترashedات قد إتسمت بعد اتهام وجهه د. أبوحريرة للسيد مبارك الفاضل وزير الصناعة حول تسويق الصمغ العربي. تفاقت الأزمة ورمت بذيلها على الائتلاف وأمسكت الجبهة الإسلامية بناصية الضلع الثالث المشكك وعملت على إزكاء أوار المعركة ضد الوزير والأسباب لا تعرفها سوى كواليس «جنينة» السيد علي الميرغني إختفى أبوحريرة من الوزارة كلية ومن الواقع السياسي جزئيا، لأنه كان مايزال عضوا في الجمعية التأسيسية وأصبح أن الخلاف الذي كان (إتحاديا - أميا) -نسبة لحزب الأمة- إنتهى (إتحاديا - إتحاديا)، بمعنى أن أبوحريرة وجد نفسه محارب داخل حزبه -لتجاوزه الخط الأحمر- قيل أن يكون محارب من رئيس الوزراء والشاهد في ذلك سابقة حدثت لأول مرة في تاريخ وكالة السودان للأنباء على مدى نقاب الأنظمة، فقد حجر وزير الإعلام محمد توفيق أحمد على تصريحات الدكتور أبوحريرة كانت في شأن اللجنة الوزارية التي كونت لتفريق المينا، وبإطالع لوكان وزير الإعلام من الحزب الحليف لكان الأمر مستساغا بإعتباره يقع في دائرة المكاييد السياسية، لكنه كان إتحاديا!! وفي خضم الأزمة قال أبوحريرة (زعم الحزب طلب مني قبل إسبوعين تنفيذ أمر لا يتفق وسياستي الاقتصادية فرفضت فما كان منه إلا أن لوح بإخراجي من الوزارة)(١٥).

أسوأ ما في تلك المظاهرات إضاعتها لهيبه الحكم والحكام. ونهيا المناخ للجبهة الإسلامية التي كانت تجلس في المعارضة. فعملت على تصعيد المواقف عبر مظاهرات متفرقة في أوساط الطلاب كانت الأولى، لكنها كانت إستهلا لا غير طيب العهد الديمقراطي، وقمعا سينا على النفوس عدا الجبهة الإسلامية التي أسعدها بلوغ مرامها. تلك الحالة إيقظت مجلس رأس الدولة من ثبات العميق، فقطع التلفزيون إرساله ليلة السبت ١٩٨٧/٧/٢٥ لإذيع بيانا يفرض حالة الطوارئ، (مرفق ٢). كانت نقاط البيان التسع تنمى في مجملها عجز القائمين على أمر النظام الديمقراطي، لكن يقيني أن مجلس رأس الدولة أراد بها لفت الأنظار لهيبة ضاعت كما ضاع (عقد على جيد خالصة)!

والغريب في الأمر عند مناقشة بيان حالة الطوارئ، في الجمعية التأسيسية تحمست له كل القوى السياسية عدا المعارضة الديمقراطية والإسلامية ومن المفارقات أن إبراهيم محمد السنوسي عضو الجبهة الإسلامية تحدث وقال (إن الشعب رفض حالة الطوارئ، قبل أن تناقشها الجمعية التأسيسية عبر مظاهرات الطلاب واحتجاجاتهم، وأن الحكومة لجأت لتطبيق تلك القوانين في لحظة غياب الوعي السياسي لدى المواطن)(١٦) ومن هذه المفارقة تتضح تناقضات وأزواجية الخطاب الإسلاموي، بين مايقولونه وهم في السلطة، وما يفعلونه وهم خارجها (فهذه الحركات خارج السلطة مؤمنة بحقوق الإنسان وتحصني على الحكومات أي خرق لمعقود التعبير السياسي والتنظيم والعمل والحركة والتنقل، ولكنها تغدو شرسة في فاشيتها وبمويتها حين تمسك بالسلطة)(١٧).

جاءت الحكومة الثانية تحت مسمى (الوقاف الوطني) ١٩٨٧ - ١٩٨٨ شاركت فيها كل الأحزاب عدا الحزب الشيوعي الذي جلس في المعارضة. ويرغم كبر القوى المشاركة لكن (تصحبهم جميعا وقولهم شتى)، وهذه الفترة طابعها التناحر في قضية السلام، فشهدت توقيع إتفاقية السلام في ١٩٨٨/١١/١٦ بين الحزب الإتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان الأرباب السياسيين قد أطل برأسه مجددا قبل هذا الحدث، حيث أطلقت أعيرة نارية على منزل السيد محمد عثمان الميرغني يوم الخميس ١٩٨٨/١١/١٠ وأصدر الحزب بيانا قال أن الهدف هو (إعاقة المسيرة الديمقراطية ومسيرة السلام والوحد). سبق هذا الحادث في حكومة الوفاق نفسها، حدثان كبيران رواها الشعب السوداني وهما تفجيرات في فندق الكروبول ونادى الخرطوم ثم إغتيال مهدي الحكيم في بهو فندق هيلتون وهو معارض للنظام العراقي.

وجاءت ثالثة الإثافي هذه المرة في خروج أكبر ثاني مظاهرة في العهد الديمقراطي، تطالب باستقالة الحكومة لافقارها زيادة ضريبية إنمكست على بعض السلع التموينية أهمها السكر الذي سميت به، حيث إرتفع سعره من ٥٠ قرشا إلى ثلاثة جنيهات للارطل، إزاء هذا الضغط الشعبي تراجعت الحكومة ووافقت على سعر وسطي وكان ١٢٥ قرشا للارطل، ومع أن جلسة مجلس الوزراء التي أقرت فيها زيادة الاسعار

كانت برئاسة د. حسين أبو صالح نائب رئيس الوزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي، إلا أن الحزب عول على خروج المظاهرات إستهجاراً منه أن الشارع كفيل بإسقاط الحكومة، فاصدر بياناً إتشانياً في الأول من يناير ١٩٨٩ (مرافق ٢) لم يكن مقنعاً مطلقاً أن دخوله في حكومة الوفاق منذ البداية لم يكن مقنعاً كذلك. وإذا ما إستوقفنا أنفسنا قليلاً بالنظر لقرائن الحال في مظاهرات السكر، أي بين ما كان وما هو كائن الآن يعجب المرء كثيراً من سايكولوجية الشعب السوداني، ولاشك أن البعض يتساءل ما الذي ينعش غريزة التحريض في نفوس الجماهير في العهد الديمقراطي ويكبتها في ظل الأنظمة الديكتاتورية - ولو كماله مؤقته- في ذلك رجح لو يبين كافة العوامل الوراثية العتيقة (إن الاعتقاد بهيمنة الغرائز الثورية على الجماهير يعنى الجهل بنفسيتها، فعنفها وحده هو الذي يوفعنا بخصوص هذه النقطة، فإنجازات الانتفاضة والتدمير التي تحصل من حين لآخر ليست إلا ظواهر عابرة ومؤقته، فالجماهير محكومة كثيراً باللاوعي، وبالتالي فهي خاضعة أكثر مما يجب لتأثير العوامل الوراثية العتيقة التي تجعلها تبدو محافظة جداً) (١٨). وفي السؤال العرضي الذي نحن بصدد بصف نشخصاً آخر (بما أن الجماهير مستعدة دائماً للتمرد على السلطة الضعيفة فإنها لا نحتي رأسها بخنوع إلا للسلطة القوية. وإذا كانت هيبة السلطة متناوبة أو متقطعة فإن الجماهير تعود إلى طابعها المتطرفه وتتقل من الفوضى إلى العبودية، ومن العبودية إلى الفوضى) (١٩).

فمنه أنباء يمكن تفسيرها نسبياً، لأنه حينما يتعلق الأمر بسايكولوجية الجماهير تصبح الدقة ذر رماد في العيون. ترك أمر الوفاق للجبهة الإسلامية وحزب الأمة بعد إنسحاب الاتحادي الديمقراطي، وبدأت الساحة تنذر بشور مستطير، فالجماهير أتميتها ظاهرة الاستقطاعات وبفسها، وبجهة الهيبت القوات المسلحة الموقف بصورة إنقلابية غير مألوفة في النهج العسكري، وبغيرت عن ذلك بمذكرة شهيرة في ٢٠ فبراير ١٩٨٩، أعدت المذكرة بركاناً هائلاً بعد أن إستعرضت الوضع العسكري وحملت القيادة السياسية كل إخفاقاته وهزائمه، وأشارت فيها بصورة صريحة إلى الميليشيات الحزبية كأحدى مهددات الجبهة الداخلية وأهملت الحكومة فترة أسبوع للرد عليها. كانت المذكرة إيجابياتها في تأكيد الخيار الديمقراطي والتزامها جانب الشريعة الدستورية وعدم لجؤها للبيان رقم واحد. لكن في المقابل أعطت القناع والدفعة المعنوية معتدلاً لضباط انقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ وتلك هي إحدى المظاهر السلبية للمذكرة. تسال د. حسن الترابي إن كان هدف الضباط الذين تقدموا بالمذكرة هو (إخراج الجبهة الإسلامية من السلطة وبالتالي إزالة الشريعة الإسلامية، وإذا ما كان هذا هدف القوات المسلحة بالفعل وإحلال الطابور الخامس فهنئنا لهم إخراج الجبهة) (٢٠).

مارس مجلس السيادة سادية مفرطة، وبدأ كالمقترح لاحتول له ولا قوة، لكنه نفذ غبار اللامبالاة وبدأ في إدارة الأزمة بعد تضاصر جهود القوى السياسية التي خشيت انفراط الجبهة الداخلية، الشيء الذي نتج عنه «بيان القصر» في مارس ١٩٨٩ ووقعته كل القوى السياسية عدا الجبهة الإسلامية، وكان إنجازاً لأنه تدارك الموقف من كل جوانبه، بل أن بنوده قطعت شوطاً أبعد في الإشارة إلى القضايا موضوع الخلاف وطرق إلى مسالة الإسراع في عقد المؤتمر الدستوري.

كونت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (مارس ١٩٨٩ - يونيو ١٩٨٩) بموجب الميثاق وقاعدة ضمت كل القوى السياسية بأجنحتها المختلفة والاتحادات النقابية الست. ويستعري الإنتباه في هذه الحكومة دخول الحزب الشيوعي لأول مرة في تاريخ الحكومات الديمقراطية البرلمانية (أبو زيد محمد صالح)، لكن ظروف الانقلاب لم تمنحه حتى فرصة تأمل أجواء مجلس الوزراء.

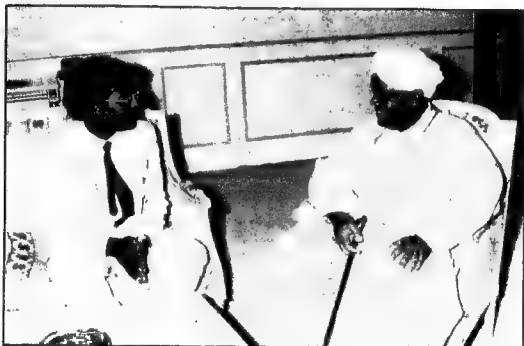
بدأ لكل مراقب أن عزلة الجبهة الإسلامية زادت من قناعتها في عدم جدوى النظام الديمقراطي باعتباره لا يناسب طموحاتها، وبدأت تفكر عملياً فيما أضمرته زمناً، فغفنه بالشعارات التي تلبث وتثير عواطف الناس. إنني أأمل أن يجد القارئ في فصول الحوارات القادمة ما يفتح أفاقه ويحدد عزمه في التامل بيقظة في مجهضات الديمقراطية.

كانت الديمقراطية الثالثة في السودان أملاً كبيراً. وقد جاءت بعد حكم ديكتاتوري يفيض... كان الظن أن تباعد تجربته نفسياً بين الجماهير والانقلابات العسكرية.. وكانت لها بعض الإيجابيات التي لم ترق لمستوى الطموح... وكان بالإمكان أن يسد التجريب المستمر - لو أعطيت الفرصة - سلبياتها، وأسوأ ما في عجزها منح البعض حقاً لنفسه في الخلط بين العمارسة والمنهج. وأميل للقول أن الديمقراطية الثالثة في السودان كانت أشبه بفتاة وجهها غاية في الجمال بينما جسدها أصابها التهرل. التهرل الذي يعوق الحركة والإنسيابية والمشى بثقة!!

- (١) جريدة الصحافة ١٩٨٦/٤/٣
- (٢) جريدة الراية لسان حال الجبهة الإسلامية ١٩٨٦/٤/١٩
- (٣) اللجنة القومية للانتخابات | تقرير عن إنتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦ - الملف رقم ل ١/٥٧/١
- (٤) المصدر السابق
- (٥) المصدر السابق
- (٦) إبراهيم محمد حاج موسى | التجربة الديمقراطية وتطور نظم حكم السودان (القاهرة د. ن ١٩٧٠).
- (٧) اللجنة القومية لانتخابات | لجنة الاشراف على نواتر الخريجين ملف رقم ل ١/دخ/٧-
- (٨) الديمقراطية في السودان عائدة وزاجه | مركز أبحاث وبراسات حزب الأمة أكتوبر ١٩٩٠
- (٩) المصدر نفسه
- (١٠) المصدر نفسه
- (١١) جريدة الاسبوع ١٩٨٧/٧/١٠
- (١٢) المصدر نفسه
- (١٣) المصدر نفسه
- (١٤) مجلة الاشقاء ١٩٨٧/٧/٢٠ - ١٣
- (١٥) الوطن الكويتية ١٩٨٧/١٠/١٤
- (١٦) أزمة الاسلام السياسي (الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا) د. حيدر إبراهيم على.
- (١٨) سايكولوجية الجماهير | غوستاف لويون | ترجمة هاشم سمالح | دار الساقي ص ٢٤١
- (١٩) المصدر نفسه ص ٧٧
- (٢٠) الوطن الكويتية ١٩٨٩/٥/٣

أحمد الميرغني
- التوجه الديمقراطي مرهون بوعى الجماهير
والقوى السياسية.
- بذلنا جهودا مكثفة لحل مشكلة الجنوب
وأحلال الأمن والسلام.

الكويت ١٥ نوفمبر ١٩٨٦



*** بخصوص ما طرحه مؤخراً عن وساطة سودانية بين العراقي وإيراني ماهي ملامح تلك الوساطة؟ وهل لمة عوامل تدفع بها إلى اتفاق النجاح؟**

- نعم أولاً السودان حريص جداً أن يلعب دوره الفعلي والإيجابي في المساهمة في حل قضايا الأمة العربية والإسلامية وإننا نرى أن هذه الحرب إن ثمر غير المزيد من الدمار والهلاك للشعبين العراقي والإيراني من هذا المنطلق فهي تشكل هما رئيسياً لدينا أما عن الوساطة فإنتا بآذن الله ساعون في هذا الأمر وإننا بصدد تدارك كل الصعاب من أجل الوفاق وقد أثرتنا أن نعمل في صمت، لطروفي نقدرها وإن شاء الله عند زيارة السيد رئيس الوزراء المرتقية لإيران سنلتمس الكثير، خلاصة إننا متفائلون جداً وحريصون كل الحرص في كل ما يتعلق باستقرار أمتنا العربية والإسلامية، يساعداً في ذلك السباسة السودانية الجديدة بتوجهاتها الحالية.

*** مضى نصف عام تقريبا على تسلم الحكومة الحالية المنتخبة للسلطة ماهي الأشياء التي تعتقدون أنها قد انجزت وتحققت؟**

- بالطبع إن الدمار الموروث من النظام السابق يحتاج إلى جهد مضاعف ووقت كبير حتى تعود الأمور في السودان إلى مسيرتها الأولى وتنسيق الحياة للفرد السوداني بما يحقق طموحاته وأمانه، من هذا المنطلق كان تحرك الحكومة الديمقراطية الجديدة وفقاً لأولويات معينة بدايتها ورفع المعاناة عن كاهل الجماهير وقد نجحت في توفير كافة الضروريات وخطت خطوات وثقة في الأمر الذي يكفل ذلك، الشيء الذي ساعد كثيراً هو أن السودان بفضل الله قد حظي بموسم زراعي جيد في العامين الماضيين والحالي.. وفي مجال ترسيخ الممارسة الديمقراطية كفلت الحكومة كافة الحريات للمواطنين بل حتى الذين أفسدوا في عهد ما قبل كفلت لهم مساكنات عادلة..

وكما هو معلوم أن الحكومة الحالية قامت بموجب ميثاق بين حزبي الاتحاد الديمقراطي والأمة القومي، وفي الآن بصدد إنجاز مشروع دستور لعرضه على الجمعية التأسيسية، بجانب جهودها في العديد من القطاعات التي تهم المواطن لاسيما في مجال الأمن والصحة. وتقوم الحكومة بتأمين وصول الغذاء للمواطنين في الجنوب ونشر الطمأنينة في نفوسهم وكذلك اتصالاتها بدول الجوار لتأمين وسائل المواصلات ونقل الإمدادات إلى المناطق المختلفة في الجنوب وخاصة الأقليم الاستوائي، وعلى صعيد مستوى مجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء في التوجهات الخارجية بدأت التحرك على الإصعدة العربية والأفريقية لاستعادة وضعية السودان الإيجابية والمؤثرة في العالم العربي والأفريقي والإسلامي.

*** هل من أسباب في تأخر اعلان الدستور الدائم؟**

- كما ذكرت مشروع الدستور على وشك الانتهاء وبما أنه عمل ضخم لا بد وأن تراعى الدقة فيه. وهو على كل سيبلح قريباً على الجمعية التأسيسية.

*** إلى أي حد انجلت الجماعة عبي السوداني؟**

- كانت للحكومة الإنتقالية جهودها في هذا الأمر وهي محمودة تحسب لها كثيراً وقد سارت الحكومة المنتخبة على نفس المنوال قبالصبر والعزيمة والخطط المدروسة نستطيع أن نقول أن المخاوف التي لازمت هذه المسألة قد انجلت كثيراً وإننا بآذن الله قادرين أن من نجعل من السودان مصدراً كبيراً للغذاء لتأمينه للعالم عموماً وعالمنا العربي والأفريقي على وجه الخصوص.

*** فيما يخص قوانين سننبر هل لمة خلاف في إقناعها أو الإبقاء عليها بالنسبة أجهزة الحكم وروادها؟..**

- لاشك أن تجربة تطبيق النظام الماضي كانت تجربة مشوهة وبغضه أباحوا لأنفسهم بتسميتها بحكم الشريعة الإسلامية.. وهناك مشروع تعديل هو محل نقاش وحوار من كافة الأطراف والفعاليات كي ما يتمكن الحزبان من الوصول إلى صيغة متلى يتم

الاتفاق عليها ثم تعرض على الجمعية التأسيسية.

*** ألا يمكن توقع حدوث معارضة في شأن القوانين البديلة؟**

- كل شيء وارد، وإننا في عهد ديمقراطي نتاح فيه الفرص لكافة الآراء ونرجو أن تكون القوانين التي ستطرح مرضية لكافة الأطراف - ثم أن إختلاف الرأي ظاهرة صحية المهم ما يفيد الوطن في النهاية.

*** ما هو تقويمكم للعلاقة بين طرفي الإقتلاف الحاكم؟**

- العلاقة جيدة لأن الإقتلاف قام من أجل السودان وسيبقى كذلك بآذن الله وهناك الكثير من

المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه ابتداء من انتشاله من عثراته وانتهاء بنحقيق العزة والكرامة لمواطنيه - هذه التوجهات الوطنية هي الهدف الذي ينبغي ان يعلو عليه كل خلاف مهما صغر او كبر.

★ ماهي اخر تطورات الوضع في الجنوب؟

- اننا نسعى لاحلال السلام في جنوب البلاد ووقف نزيف الدماء واهداء طاقات وامكانيات السودان وموقفنا هو ان السعي لاحلال السلام لايد وان يستمر بموقف القوة لا الضعف. والحكومة تبذل جهدا مكثفا، وقد سقطت كثير من الحجج التي يتذرع بها قادة التمرد خاصة بعد سقوط نظام نميري . ونحن نهيى بالعقيد قرنق مراجعة مواقفه على ضوء المصلحة العليا للسودان حتى يتمكن الجميع من الجلوس في ونام لحل قضايا ومشاكل الوطن والمواطنين، وعلى العموم لا تزال الحكومة تبذل جهدا في سبيل احلال السلام والامل كبير في ذلك.

★ هل هناك وساطة مطروحة حاليا من دول الجوار.. ليبيا على وجه التحديد؟

- الزيارات بشكل عام متبادلة بين البلدين لتوطيد الروابط والصلات ونيادل وجهات النظر وقد ابدى الاخ العقيد عمر القذافي تقهما لموقف السودان ومساندته وسعيه لدى كل الاطراف المعنية لوقف الاقتتال في جنوب البلاد..

★ ماهي اسباب تعذر العلاقات الاثيوبية - السودانية؟

- المشاورات مازال تجري ونعتقد ان بعض الهواجس والترسبات القبلية هي سبب في ذلك وتعامل ان ينجلي كل ذلك وتصبح العلاقة وطيدة وقوية وفعالة..

★ لوحظ بعض التراخي في العلاقة المصرية السودانية لما سح ذلك.. وما هي اسباب هذا الامر في تغييركم؟

- اولا لا صحة لما يشاع - فالعلاقة بين البلدين كما هي دائما عميقة والجميع مؤمنون بذلك وبالصلات والوشائج التي تربط بين البلدين الشقيقين..

★ لا ايت كل من الدولتين مصر والسودان وجهتي نظرهما المختلفة في شاي قضية تسليم نميري الا توافقنا الراى في ان الذي يجري بعد ذلك ما هو الا تحصيل حاصل؟؟

- ان تسليم نميري هو مطلب شعبي واضح والحكومة نون شك لايد وان تتبناه وقد نقلت هذا الامر الى الاخوة في مصر بشأن ضرورة تسليمه حتى يقدم لمحاكمة عادلة على كل ما ارتكبه في حق الوطن والمواطنين..

وقد اتجهت الحكومة الى القضاء المصري لاصدار حكمه وهي في انتظار مايسفر عنه هذا الامر ولايد للقانون ان يخذ مجراه.

الفصل الثاني الميرغنى وكاريزما القيادة .

«سوف نشهد مصير القحاسه على مذبح السياسة»

(يجي الفضلي - الإقليم السودانية ١٩٨٦/١٩٨٧)

بعد إختيار السيد أحمد على الميرغنى رئيسا لمجلس رأس النولة فى مايو ١٩٨٦، وزعت السيرة الذاتية لأعضاء المجلس على الصحف جميعها، وكان سرد سيرة الرئيس كالتالى |
أحمد على الميرغنى رئيس مجلس السيادة
المولد: ١٩٤١ الخرطوم بحرى
التعليم: الالى والىسط - الخرطوم بحرى والثانوى أمدردام
التعليم الجامعى وفوق الجامعى | لندن «إقتصاد»
متزوج وله طفلان بالابتدائى والثالث لى ذلك.
فى النشاط السياسى :

* مسؤول الشباب والطلاب والنساء فى الحزب الاتحادى الديمقراطى إبان رئاسة السيد إسماعيل الأزهري.

* يقوم بأعباء الشؤون العربية فى المكتب السياسى للإتحادى الديمقراطى.

* قبيل إختياره لمنصب رئيس مجلس السيادة كان يمارس أعماله الخاصة بجانب رئاسته لمجلس إدارة البنك الإسلامى السودانى.

لم تنشر الصحف أكثر من ذلك.. وأجمعت عن ذكر أى صفة رسمية كان يحملها فى التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) لنظام الرئيس المخلوع نميرى. وهو فى هذه لم يكن بأسوأ حال من بقية أعضاء المجلس، فأحدهم كان رئيسا لمجلس الشعب الاقليمى للاستوائية حتى قيام الانتفاضة (الدكتور ياسينيكو لادو لوليك)، وأحدهم كان مفعورا فى العمل السياسى (الدكتور على حسن تاج الدين) وأخير على أساس جهوى. وثالث إمتعن التجارة وعمل بها أكثر من إشتغاله بالعمل السياسى.. (السيد محمد الحصن عبد الله يسس) والآخر حتى قيام الانقلاب كان يحاول نظم أطول (معلقة) سياسية تجسد عجزه، إذ أنه إحترف الشعر وهو السياسة والحكم (السيد إدريس البنا)

وعند تمعن هذه المؤهلات نجد أن السيد الصادق المهدي ظلم الدكتور أحمد السيد حمد كثيرا، فما وصمه به كان ينطبق على الذين جلسوا القرفصاء فى القصر الجمهورى؛ ويبدو أن السبق الصحفى كانت له أحكامه. فقد نشرت الصحف جميعها صورة «يتيمة» للسيد رئيس مجلس السيادة.. ويذكر أنها التقطت فى بواكير الصباح، والمتأمل فيها تفشاه مسحة برأمة تتلطف بها الصورة، ويدرك أن هذه البرأمة تصلح لكل شىء إلا كاريزما القيادة التى لها مواصفات جذابة..

وأذكر عندما أعلن عن إسم السيد أحمد الميرغنى رئيسا لمجلس السيادة، أعترف بأننى كنت أجهله ولا أدرى هل لبعدى عن الوطن أم لبعده عن هموم الوطن! فركضت نحو الرشيف فلم نجد له صورة.. فاضطررنا لإعادة نشر ما نشرته الصحف السودانية.. فلم تخلو المسألة من نقد زملاء عرب إلتصقت فى مخيلتهم صور كاريزمية لقادة جاوا يوما عقب كل ثورة أو إنتفاضة شعب!

لا أدري لماذا إلتابنى شعور بالأسى والخوف الشديد على الديمقراطية ولا أدري لماذا توجست خيفة من تهوى إنجاز مهر الناس له التضحيات الجسام.. كما أنتى لا أدري إن كانت لهذه الأساسيس أى علاقة بإختيار السيد الميرغنى رئيسا لأرفع منصب دستورى أم هى مجرد هواجس فانتازية..

إن قضية الزعامة قديمة قدم التاريخ. وعلى إمتداد تاريخ الشعوب خضعت الزعامة وتطورت مواصفاتها وفق الظروف المعينة التى يعيشها شعب ما. وهذه المواصفات هى التى تشكل رصيد التأييد والدعم للزعيم من قبل مجتمعه وشعبه. وقد شهدت فترة الخمسينيات تبلور مفهوم القيادة والزعامة، مع بداية مسيرة التحرر الوطنى من الاستعمار، وأخذت آنذاك شكلا يجمع بين الطبيعة الفضائية والقدره

والتأثير الشعبي (ملكات التعبير) وأطلق على هذا الشكل مصطلح (كاريزما الزعامة).. وانطلاقاً من هذا المفهوم الجديد شهدت حقبتا الستينيات والسبعينيات بروز زعامات وقيادات كان لها تأثير قوى وبزور كبير في التطورات السياسية التي مرت بالعالم.. وتمتد ذلك الدور المحلى والاقليمي.. أمثال جوزيف بروز تيتو وجواهر لال نهرو والمهاتما غاندى وتشى جيفارا ومارتن لوتر كنج وجمال عبدالناصر وباتريس لومبيا وديجول وتشيرشل والكثير من صعدوا إلى القمة ويقفوا فيها بفضل كاريزما الزعامة وأثروا الأحداث العالمية والاقليمية. وفي السودان هناك شخصيات تمتعت بهذه الصفة مثل محمد أحمد محبوب ومبارك زروق وعبد القالح محجوب. مع أن الكاريزما لا يبعدها الشكل في كثير من الاحايين وإن كان يساهم أحياناً في التأثير، حتى لو كان المستوى فارغاً كجعفر نميري الذي ملأ فراغ الكاريزما في سنوات سلطته الأولى بالاتصاف بالجماهير وإتيان الفعل الذي يحى إحساس البطل في نفوسهم.. كصعوده العربة «الاسكاوت» المكشوفة في تجواله.. والقفز بحبوبة من أعلى القطار.. والجلوس في «قهوة أم الحسن» وحمل «الكوريك» في شعار أيمن وعمر. وهكذا جعل الشعور بالكاريزما يتسرب بسهولة في أحاسيس الجماهير الشيء الذي إنقلب على النقيض عندما وضع حاجزاً بتفضيله «العربة المصفحة» ضد الرصاص في النصف الثاني من سنوات حكمه..

وبحاول السيد الصادق المهدي ملء فراغ كاريزما الشكل باستعراض ملكاته التعبيرية -وقد استعرضنا ذلك في فصل سابق- وفي السنوات الأخيرة حاول السيد محمد عثمان الميرغني المزاجية بين القيادة الدينية والسياسية وفي كليتهما -بهيئته- ما يمكن أن يضاف وصولاً لكاريزما الزعامة. وكثيراً ما يساهم الاعلام وخاصة إعلام الانظمة الشمولية إلى توظيف ما يتنها من ظروف لصنع كاريزما الزعامة.. وأحياناً يصل التأثير إلى درجة التتويم المغنطيسي.. والفعل اللا ارادى.. والاستمرار في الحكم، وأحياناً يحكمها ظرف الزمان والمكان.. فما كان سائداً بالامس قد لا يصلح منه شيئاً اليوم إلا بمقدار المواصفات التأثيرية. فشحخص مثل باتريس لومبيا لم تخدعه كل الكاريزما التي كان يتمتع بها في البقاء على رأس السلطة بعد تحرير الكونغو، لأنه إفتقر إلى إسلوب القيادة في طور جديد الحكم، كذلك دييجول نعلم كيف أدار له الفرنسيون ظهرهم بعد أن تطلبت المرحلة وجهاً جديداً.. ثم تشيرشل.. وأخيراً الزعيم المعالي البريطاني نيل كينوك.. إن استغلال الكاريزما وتوظيفها يدعم من أسلوب القيادة في قدرتها على التأثير والسيطرة ثم التحكم والحركة وكلها عناصر تشكل مظهر السلطة والنفوذ وتسهل حرية القيام بأي دور على المسرح السياسي في الداخل أو الخارج؛ وكثير من القيادات أعتمدت على المتغيرات الدولية في بناء كاريزميتها والاستمرار في السلطة (كظروف الحرب الباردة مثلاً).. وقد تكون مواصفات الكاريزما في ظل تأسيس نظام عالمي جديد تختلف تماماً عن تلك، لاسيما وأن التطور التكنولوجي والسياسي والحضاري قد بلغ شأواً عظيماً.. وفيه قد تكون الكاريزما ليست وحدها القدرة على التعبير والقيادة وإنما كيفية ترجمة الشعارات والبرامج إلى ما يخدم الصالح العام دون إستغلال أو توظيف نفوذ «ديني مثلاً» وهنا تصبح النظرة الثاقبة والقدرة على تذليل الصعاب وإستيعاب أشد الأزمات تعقيداً وإيجاد الحلول لها من الصفات الضرورية اللازمة.

وهناك إشكالية قائمة منذ الأزل أو منذ أن عرف العالم شكل الدولة وأنظمة الحكم وهي إشكالية العلاقة العضوية بين السلطة والمعرفة. ويرى مازارين (أن من واجب الحاكم الذي يقرر الحقوق في لعبة السلطة المعقدة أن يتعلم الكثير من الأمور كي يتقن قواعد السياسة الدقيقة التي يجب أن توصله إلى هذه المرحلة السامية من فهم معنى وأصول الحكم وطرق المصاغة عليه) (١). ويقول أيضاً أن (السياسي الواقعي هو ذلك الذي يدرك بأن القدرة على خوض غمار اللعبة السياسية وكسبها لا ترتبط فقط بالمهوية أو العبقورية التي هي هبة من السماء وإنما أساساً بذلك التدريب الواعي والمستمر للسلطة، وأن يعرف كيف يكون مقاتلاً ومحاوراً متقناً بيد أن قراءاته يجب أن تركز على الجوانب العملية التي تعالج مسائل القانون والرياضيات والتاريخ الطبيعي) (٢).

وقياساً يجوز القول في السيرة الذاتية لرئيس مجلس رأس الدولة أنها ظلمت كثيراً المنصب.. وكان في التقدير أن يستحوذ على تلك المواهب لو كان يعرف سلفاً أن الظروف يمكن أن تقوده لهذا المنصب.. لكن مصدر الحرج أنه جاء في ظرف الجماهير في حاجة لافراز المواهب وإيس تكويها.. مع أننى

نساء في موقع آخر من مناصب مازارين هل أن شاغل منصب رأس الدولة قد عمل بها. فقد دما مازارين السياسي الذي يريد معرفة الحفاظ على توازنه وسط عالم مليء بالخسوف والجوايس إلى (التواضع الذي هو سمة الرجال العظام، والسياسي المتواضع يمشي بخطوات محسوبة ويتجنب الصعود السريع والمفاجيء على مختلف الأصعدة، وهو يحفظ السر ويحيط نفسه به. فلا يجب أن يعرف عنه أحد شيئاً بينما عليه معرفة كل شيء عن الآخرين)(٣).

فلماذا طبق هذا الأمر لجاز القول أيضاً أنها قد تعين من يشغل منصباً دستورياً رفيعاً في نظام شمولى.. وليست في ديمقراطية استباحات الخاص والعالم نسبة لشغل الجماهير بمعرفة أدق التفاصيل في الحركات والسكنات.. نتيجة لغياب الكاريزما المطلوب في شخصية مجلس رأس الدولة ككل وليس رئيسه وحده.. . إنسنت للديمقراطية بعض روح التسبب، وفي ذلك يقول لويون (قوة الحكم والحكم تؤدي كما هو معروف إلى إسقرار النظام الاجتماعي وإنعدام هذه القوى يؤدي إلى الفوضى واختلال الأوضاع)(٤). وإذا ما أعزينا بعضاً من ضعف النظام الديمقراطي إلى فقدان الكاريزما في شخصية المجلس يكون ذلك ماذهب إليه لويون أيضاً (سبب ضعف النظام الديمقراطي يعود إلى الجهل بقوانين علم النفس وطرائق تسيير الجماهير (٥) . وعليه أن الذين أجمعوا على إختيار مجلس رأس الدولة تجاهلوا تماماً سايكولوجية الجماهير.. وكان رد الفعل ضعيفاً لم يكن بآلية حال موازيا للفعل الثوري.. وكان ذلك أول بوادر إجهاض النظام الديمقراطي.. بل أن روح التسبب جبرها المناوئين من كوادر الجبهة الإسلامية لصالح أهوائهم بسخرية مريرة . حينما بدأت صحافتهم تلصق أسوأ النعوت وتوصف أعضاء المجلس بأشياء لا تلقى بين بيتيوا منصباً دستورياً رفيعاً.. ذلك قوى من روح التسبب في الشارع مع إشتمارزه من «سوقية الأوصاف والنعوت». ثم طغت بعض الممارسات والسلوكيات لأعضاء المجلس والتي لم تجرب نفسها الجماهير فهي تقجها أحياناً في ظرف ما في مكان ما صفارات الموابك الرسمية (مع مشروعيتهما).. وتكرار ذلك يومياً ولخمسة أعضاء كان ذلك مدعاة للتذمر وكظم الغيظ مع أن الظاهرة في ظروف أخرى تجلب الاحترام والتوقير ..

الشيء الثاني. الذي زاد من قناعة الجماهير في هزلة المجلس عدم قيام أعضائه بأي من الاعمال التي تعطى شعور الانجاز (كافتتاح منشآت أو مصانع جديدة).. الخ
الشيء الثالث الذي ياعد بين الجماهير وأعضاء المجلس مطالعة الجماهير لآخبار تقول إن السيد رأس الدولة سيذهب إلى الخارج في إجازة سنوية. (ومع مشروعية هذا الحق أيضاً) لكن كان التهكم نصيبه في رد الفعل لأن إختيار الظرف ضروري والجماهير دائماً في مثل هذه الحالات تلجأ إلى عقد المقارنات سواء على مستوى قادة سابقين أو على مستوى ربط الحدث بالواقع والذي كان مأساوياً. كما أن عناصر المقد والحسد تبرز في أسوأ صورها.

عند حدوث إنقلاب الثلاثين من يونيو.. كان السيد أحمد على الميرغني رئيس مجلس رأس الدولة تنعم بإجازة خاصة مع أسرته في إحدى الجزر اليونانية (مع ملاحظة التوقيت ومقارنته بالتصعيد الرهيب في حرب الجنوب).. عند سماعه نبأ الانقلاب قطع إجازته وعاد إلى مصر. وهذه الغيبة التي ليست إلى مسقط الرأس هيأت نظرياً ظرفاً بطولياً في الإفصاح وإدانة العمل الانقلابي الذي أجهض الديمقراطية.. لكنه إكتفى بالصمت والذي هو أبغ من كل تعبير!! واستوى في ذلك صمت الديمقراطية التي تبجح الكلام.. وصمت الديكتاتورية التي تقمعها!

لكن مع هذه القصة فقد يكون الأمر أفضل حالا من عضو آخر من مجلس رأس الدولة وهو السيد إدريس البنا الذي لم يكف بمشاركته النظام الحالي الآن بل أكد وهو في السجن في الأيام الأولى للانقلاب بأنه (دعا قادة الأحزاب الذين أعتقلوا معه وهم الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني وحسن الترابي ومحمد إبراهيم نقد إلى ضرورة إجراء مصالحة مع نظام الحكم الجديد ونأشدهم بجمعه ومؤازرته)(٦).

كان مجلس رأس الدولة بأعضائه الخمسة أسوأ إختيار في العهد الديمقراطي.. والصيغة نفسها وضعت فقر القوى الحزبية في الإبداع السياسي.. ما كان صالحاً بالامس ليس بالضرورة أن يسود اليوم. وقد أكدت برامج التجمع الوطني الديمقراطي الصيغة مجدداً مع قصرها على ثلاثة أعضاء، لكن تلك مسألة فيها نظر كما يقول البخاري ..!

الهوامش:

(١) قالها السيد يحيى الفضلي في ليلة سياسية وهو من اقصاب حزب الازهرى وقادته في خضم الصراع بين قيادة الحزب الوطني الاتحادي وقيادة الختمية، ووصف دعوة الاستفتاء التي كان ينادى بها السيد على الميرغنى زعيم طائفة الختمية، قبيل إعلان الاستقلال بأنها مؤامرة ضد الإستقلال، أحبطها الشعب السوداني، وتنبأ للحزب الجديد الذي كان السيد الميرغنى يعمل لإثباته (حزب الشعب) بالفناء، وقال عبارته تلك.

(١) المصدر: الزعيم الازهرى وعصره | بشير محمد سعيد | القاهرة.

(٢) دلائل الرجل السياسي: الكاردينال جون مازارين (١٦٠٢ - ١٦٦١) ترجمة د. خضر حمد

منشورات جروس برس لبنان ١٩٩٢

(٣) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه

(٥) غوستاف لويون. سايكولوجية الجماهير ترجمة وتقديم هاني صالح - دار الساقي ص ١٨

(٦) المصدر نفسه ص ١٩

(٧) الحياة للنخبة ١١/٧/١٩٩١

جون ١٩٨٦

- حكومة الصادق غير جادة في حل مشكلة الجنوب.
- جون قرنق لم يزر لندن منذ تأسيس الحركة.
- لهذه الاسباب انضم إلينا لام أكول.

لندن بالهاتف ٢ يوليو ١٩٨٦

*** خصصت وزارة السلام في الحكومة الحالية لتعنى بشؤون الجنوب لا تعتبر هذه خطوة متقدمة في سلم الحلول المطروحة؟**

- نحن لا نعطي هذه الوزارة اى اهمية مرجوة.. حتى لو ذكر انها خصصت للتجمع الوطني الذي فاضلنا في «كوكادام» ووزيرها اصبح جزء من روح الاتفاق.. وهو نفسه كان قد رفع مذكرة لرئيس وزراء الحكومة يطالب فيها بتنفيذ بنود «كوكادام» فاذا ما رئيس الوزراء لم يتخذ إلى الآن أى فعل اجرائى فكيف يكون لهذه الوزارة أى اهمية او فعالية؟
*** بالنسبة لتنفيذ بنود «كوكادام»، تعتقد ان الفعل الاجرائى سيتخذ من قبل اعضاء الجمعية التأسيسية المنتخبين؟**

- لقد طالبنا بعقد المؤتمر قبل الانتخابات وهى ونتيجتها اليوم فيها اراء مختلفة.. ويبدو ان القوى السياسية وخاصة الاحزاب كانت اهتماماتها منصبة فى قيام الانتخابات وايس المؤتمر الدستورى ونحن لا نعترف بأى انتخابات جزئية ولا حكومة تلتى بموجب هذه الجزئية. وقد ذكرنا فى كوكادام ان الحكومة التى تكون فى السلطة بعد الانتخابات او فى وقت اجراء المؤتمر عليها ان تلتزم نفسها بالاستقالة واجراء انتخابات جديدة.. وحينها نحن ملتزمين بالتسليم مع اى حكومة «فعليه» تبرز فى الساحة السودانية.. فلا مفر من ذلك!!

*** ما تلمس الى مجموعة التعامات ضيعت وجه الحقيقة.. «الحكومة تتمم الحركة بعدم التجاوب والحركة تتمم الحكومة بعدم الالتزام بكوكادام»؟**

- إذا كانت الحكومة لا تعترف باتفاقية كوكادام فلماذا لا تعلن ذلك رسميا؟ اما اذا ما هى معترفة بها فينبغى ان تأخذ النهاى الاجرائية.. فمسألة اتفاق فى الظاهر وعدم اقتناع فى الباطن فهذا افتراء.. وإذا ما كانت الحكومة حقا منتخبة من قبل الشعب فما طالبنا به قد طالب به الشعب، نقابة المحامين كما نعلم رفعت مذكرة تطالب بالغاء قوانين نميرى الاسلامية.. ورفع حالة الطوارئ وكذلك التجمع الوطنى.. وغالبية الشعب بما فيهم رئيس الوزراء نفسه وتبقى المشكلة اننا نريد ان نلمس واقعا.. هذا ما دعانا لان نصف الحكومة بعدم الجدية ولم يكن فى الامر اتهام! ونحن نرى ان كل القوانين وخاصة المسماة «إسلامية» جاءت عن طريق قرارات فورية ابتدعها نميرى بطريقة غير ديمقراطية.. وعندما يتحدث المهدي عن بديل لها الآن نقول ان ذلك متروك لامر المؤسسات الدستورية الديمقراطية التى ستكون بعد المؤتمر وحينها نحن نرضى بخيار الديمقراطية!

*** دكتور لام اكول ترك كرسى الجمعية التأسيسية وانضم لمعسكرات الحركة فى الشببا ما هى ملامسات هذا الموضوع؟**

- الدكتور لام اكول رجلا مخلصا وقد كان فى وقد التجمع المفاوض فى كوكادام الامر الذى يؤكد اخلاصه، وقد ذكر أنه استاء كثيرا واصيب باحباط من صيغة التحالف القائم بين الحزبين الكبيرين! والتمس عدم جنية الحكومة فى حل مشكلة الجنوب لان همها محاصرة الحركة نبلوماسيا وكما ذكرت لك هذه خطوات فاشلة قد حاولها نميرى ومن بعده المجلس العسكري.. ولكن نكحور لام ان هناك حوارا طويلا دار بينه ورئيس الوزراء المهدي فى محاولة اخيرة منه لمعرفة اخلاص الحكومة فى تنفيذ البنود.. وذكر أنه حز فى نفسه تصريحات المهدي التى بدأت تتجاهل جون قرنق!.

*** اتهم دكتور لام الحكومة بالما جحنت الخيال العسكري لان همها الوحيد القامة الانتخابات فى المناطق التى لم ينسج اجزاعها ليعا؟**

- هذا صحيح! اما قصة الانتخابات فهى قصة طويلة فكما ذكرت نحن ما تمررنا إلا لأنه هنالك ديكتاتورية كانت.. والحركة الشعبية هى جزء من التجمع السودانى الذى اسقط نميرى.. ولم نشارك فى الانتخابات لاننا رأينا «التسبيح» الذى امتص شعارات الانتفاضة.. فما زال هناك الكثير من اثار مايو لم يزل من الساحة.

*** هناك فصل الشق من الحركة - النيا ٢ - واصبح يقاتل ضدها فما هى اسس الخلافات المبدئية التى جعلتكم يشقون عن الحركة؟**

- أولا (لانيا ٢) لا تعرف لهم برنامج سياسى معين اما نحن فلنا برنامج مطروح وواضح وثانيا ان

الذين انفصلوا هم جزء وليس الكل.. ثم ان هناك جزء كان قد تمرد منذ مارس ١٩٧٥ م واقاموا في معسكرات بالقرب من الحدود الاثيوبية وأولئك امتداد لانانيا «١» وتعترفون انهم ينادون بالانفصال.. وهذه هي نقطة الخلاف بيننا.. علاوة على انهم لم يقلوا الطرح الاشتراكي للحركة ولا مبادئنا بحمل كل الخلافات في إطار السودان الاشتراكي الموحد..

* على ذكر الطرح الاشتراكي قد تناول مؤرخا في الحركة اهدافا للاحقة دولة شيوعية في الجنوب بدعم من الاتحاد السوفياتي واني هناك اطرافا في الحركة تلق ضد هذا المشروع فما مدى صحة هذا الرأي؟.

— ذلك كلام غير صحيح.. ففي خطاب للدكتور جون قرنق ذكر ان التحدي الذي يواجهنا ليست الاولوية فيه لتطبيق الايدولوجيات سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية أو أي توجه آخر..

* نود ان نسالكم سؤالا مشروعا.. هل تتلقى الحركة أي دعم من الدول الاشتراكية وخاصة مصادر السلاح؟.

— لو نظرتم لسياسات الحركة تلمسبون عدم وجود أي اثر لقوى عظمى .. كما انك تعرف ان لاي معسكر (مصلحة ما) لدعم أي حركة هذا ما رفضناه في سياستنا.. وأؤكد لك انه ليس للاتحاد السوفياتي أي علاقة معنا ونحن قد سمعنا ان الصادق المهدي سينزول الاتحاد السوفياتي لأن ذلك حسب زعمه يقطع الامدادات منا وهي نفس سياسات المجلس العسكري الانتقالي.. وهو نهج يدل على عدم التركيز واليه في الاجراءات.. لأن هذا الاسلوب لا يجدي.. وقد ساءنا جدا تمصيرحات المهدي في ان المؤتمر سيعقد حضرت الحركة ام لم تحضروا ولا اعتقد ان الصادق كان صائبا لأن السؤال البديهي كيف سيوقف هذه الحرب اذا لم تشارك الحركة والمؤسب ايضا ان الحكومة لجأت لتسليح القبائل في الاستوائية واعالي النيل وكذلك قبائل غرب السودان وهو خطأ نتيجته ظهرت في الشهر الماضي بين بعض الرجل والمسلمين.

* تواتر للاخبار مؤخرا ان حالت مقتل الأطباء في مستشفى الصباح في جوبا هو مسؤولية الحركة في الوقت الذي لم تترك الحركة ذلك؟.

— نعم قد ذكر ذلك في الصحافة السودانية وهو امر مؤسف لانه يجافي الحقيقة.. ولو تذكرون ان «الشرق الأوسط» التي تصدر هنا في لندن لم تنته الحركة.. وكما نعلم ايضا ان رئيس نقابة الأطباء لم ينته الحركة في بيان له.. هناك كثير من اللاجئين خاصة «الاشولبي» القادمون من يوغندا هؤلاء مسلمين ويقطنون بالقرب من جوبا.. فمن الممكن ان يقوموا هم بذلك او غيرهم نحن لا يمكن ان نقوم بعمل فظيع كهذا.. ويجب ان يفهم الذي اتهمونا اننا كثيرا ما اسرنا جنودا وقمنا بارجاعهم وقد حدث هذا في واولي الناصر.. اذن من غير المنطقي ان نفعل مثل هذا ونقتل اطباء! وهم ليسوا بالناس العاديين خاصة وانهم يقدمون خدمات انسانية نحتاجها في المستشفيات.. في السابق كان قد حدث خطأ وضربت باوخر بين جوبا ومكلا فيها الكثير من المواطنين الابرياء.. وبعد خروج البواخر الحركة هي التي انقذت الباقين من شماليين وجنوبيين..

* قبل فترة وجعت ١٨ وكالة اغاثة نداء عاجل لوقف الحرب حتى تستطيع العمل لانقاذ المواطنين المتضررين من المجاعة فما مدى استجابتكم لهذا النداء؟.

— فعلا هناك كثيرا من المناطق فيها نقص في المواد الغذائية التموينية والصحية.. والمشكلة ان المناطق التي نتواجد فيها موضوع فيها الفام ونحن لا نستطيع ان نضمن سلامة الوكالات.. لكن الحركة قبل اسبوعين تقريبا اصدرت بيان للوكالات التي تريد اغاثة المناطق المتضررة ان تخطونا مسبقا في وقت مبكر.. وان لا تستخدم طائرات تتبع للجيش لان هناك طائرة ضربت قبل فترة وكان بها احد الكتيبيين وواحد من وكالات الاغاثة لانهم استخدموا طائرة هليكوبتر ومع ذلك فهذا محزن.. عموما الحركة لا تستطيع ان تضمن سلامتهم لانه لا يوجد اتفاق لوقف اطلاق النار! لهذا لا يجب تمهينا اغاثة عمل وكالات الاغاثة لوحدها.

* موضوع تقسيم الجنوب او تركه كوحدة للتبعية واحدة كما نصت اتفاقية نيس ايبا هو مسألة خلاف بين القوى السياسية الجنوبية التي خاضت للانتخابات هل من الممكن ان نسمح وجهة نظرهم في هذا الخصوص؟.

— نحن ليس لنا رأي في هذا الشأن لاننا كما ذكرت لك مبدئيا نرى ان كل هذه المشاكل يمكن حلها من خلال المؤتمر الدستوري ويمكن طرحها من خلاله.. كما انني ارى تناقضا فالدستور الانتقالي ذكر

مسألة الجنوب كوحدة اقليمية واحدة تدار حسب قانون الحكم الذاتي الاقليمي ١٩٧٧.. وفي نفس الوقت تطرح تساؤلات عن شكل الإدارة في الجنوب؟! لذلك اقول لك مجددا ان الشكل الدائم يجي بعد قيام المؤتمر الدستوري!

* هل هناك اي اتصالات بينكم وبين النظام لاوغندي الذي يقوده موسيني؟

- ليست لدينا اي اتصالات!!.

* ذكرت احدي الصحف هنا ان هناك اتصالات تمت في اثيوبيا ولنسب بين جوي افرقي تمهيدا من الحركة واعضاء من الاستخبارات الاسرائيلية، الموساد، من اجل وضع نسب تعاوني طرحت فيها اقامة شريط حدودي لدولة مسيحية في جنوب السودان على غرار الشريط الحدود المقام في الجنوب اللبناني؟.

- يا أخي هذا كثير!! نحن ليست لدينا اي اتصالات مع اسرائيل. لقد سبق ان ذكر ياسر عرفات انه على استعداد لان يرسل مقاتلين فلسطينيين الى جنوب السودان لحفظ الامن.. وانكر ان مصدر دبلوماسي سوداني نفى ذلك من القاهرة لان العرض يعمق المشكلة ويجعلها كأنها تبدو كحرب بين العرب والزنوج، رغم هذه المناورات صدقني انه لم يحدث ان قمنا بأي شكل من اشكال الاتصالات مع اسرائيل! كما احب ان اؤكد لك ان جون فرنيك لم يحضر الى لندن منذ تأسيس الحركة في ١٩٨٣ لا زائرا ولا مقبلا ولا غائرا!!.

* هناك اتهام يقول ان امريكا تريد اختراق الحركة وقد مهنت لذلك، بزوغ، دكتور منصور خالد في الحركة؟.

- الى الان لم نلتق مع الامريكان.. وقد حاولوا في السابق الاتصال بنا كثيرا وفشلوا كذلك حاولوا مقابلة جون فرنيك وفشلوا؟! وقد عزوا هذا الى ان اثيوبيا الماركسية مهيمنة على تحركاتنا وقالوا انها تمنعنا من مقابلتهم وهذا كلام خبيث!!.

- اما من منصور خالد طبعاً هو موضوع تساؤل وهناك كثير من اللغط حوله ولا اعتقد ان هذا بموضوع!! كما اننا حتى الان لم يثبت لنا ان منصور خالد «مزروع» من امريكا او لديه توجهات من هذا النوع، ولم نر اي علاقات مشبوهة حوله كما يتشاع!!.

* اني هل تعتقدون ان دكتور منصور خالد مؤمن فعلا بتوجهات الحركة؟ والشئ الثاني كيف تتأدبون بتبصية انار مايو ودكتور منصور جزء من هذه التركة؟.

- حتى الان لم يطرح اي شئ مخالف لتوجهاتها وهو مثل الحركة في مؤتمر كوكادام وقد رتبنا على الذين رفضوه انذاك ان المجلس العسكري السابق وعلى راسه سوار الذهب كانوا اعداء لثوري.. وحاليا في الحكومة القائمة رئيس مجلس السيادة احمد الميرغني كان عضوا في الاتحاد الاشتراكي المنحل وكذلك الصادق المهدي رئيس الوزراء.

* ،مقاطعة.. قد نوافقت الرأي.. لكن الخيار الديمقراطي هو الذي اتى بهؤلاء لسدة الحكم؟.

- اذن منصور خالد ليس موضوع.. ونحن نرضى بالديمقراطي ولم نقاطع الانتخابات لاننا نرفض الديمقراطية.. وعندما تحل مشاكل السودان في اطار المؤتمر الدستوري نحن سنرضى بالخيار الديمقراطي حتى لو حكم السودان واحد من مؤسسي مايو؟.

* اخيرا.. هل تعتقدون ان هناك جهات متورطة في صراع الجنوب؟.

- نحن لا نستطيع ان نوجه الاتهام لطرف مباشر.. ولكن البعض يجب ان تكون القضية صراعا بين العرب والزنوج او الاسلام والمسيحية وهذا ما نرفضه.. والحكومة الحالية ما شاعنا في ان تطلب او لا تطلب اي عون خارجي من اي دولة؟.

- د. حسن الترابي
- نأخذ العهود السياسية مأخذا أخلاقيا دينيا.
ونلتزم بها!!
 - نحرص على العلاقة مع مصر والسعودية
لأسباب حضارية!
 - الديمقراطية تعنى بالنسبة لنا مصلحة
سياسية وعقيدة دينية!!
 - العراق همه ضرب الحركة الإسلامية ونحن
لا نستجيب لهذا الاستفزاز!

الخرطوم ١٠/٢/١٩٨٨



* لو قدر لكم أو طرح عليكم المشاركة في حكومة قومية بامو بوقفكم عندلذا؟

- أنت تدرك أن الجبهة الإسلامية ليست حزياً سياسياً غاية همه هو أن يشارك أو يحتكر السلطة، ولكنه حزب مهمهم بهوم حضارية وفكرية واسعة. وإذلك لا يمكن أن ندخل إلى مشروع قومي إلا إذا أسس على ميثاق مكتوب، لاسيما أننا نأخذ العهد السياسية مأخذاً أخلاقياً دينياً وملتزم بها. ونخشى أن يأخذها الآخرون مأخذاً سياسياً فإذا لاحظت ظروف أخرى تتكرر لها، وإذلك نريد أن نرددهم إلى ميثاق مكتوب بيننا وبينهم، ولابد أن نحسم فيه القضايا الجوهرية المتصلة بالتوجه الإسلامي وبما ينبثق عنه من توجه في القضايا الإقليمية والقانونية والإدارية والاقتصادية والاستقلال في السياسة الخارجية عن هيمنة الدول الكبرى، وإذا لم يتيسر ذلك فنحن نيسط من أجل الديمقراطية، ونتوخى التميز في مواقف المعارض.

* لكن حد علمي أن كثيرا من المواقف التي طرحت لم تشاركوا فيها مما يعني تألفاً في حينها؟

- كلا بالعكس... الميثاق الذي طرح قبل تأليف هذه الحكومة شاركنا فيه بميثاق آخر عرضناه على الرأي العام في مؤتمر عام، وجلسنا مع رئيسي الحزبين وتقاربت المواقف حول الميثاق وكان الاتفاق يقتضي أن يوقع الميثاق وتؤسس عليه حكومة قومية. وإتفقنا على ذلك وأعلنه على الناس ولكن في المساء لم يذهب رأي آخر في قضية إقتسام السلطة وتتأسس الميثاق بينهم، فالإتلاف اليوم لا يقوم على ميثاق وإنما على معادلات قسمة سلطة والإختلافات التي تطرأ على الإئتلاف فتوتر صفوفهم.

* أتمم حتى الآن لم تبدوا رأيكم في التغييرات الدستورية وتطرحون في نفس الوقت ميثاقاً جديداً، كيف؟

- كيف ! طرحنا آرائنا في التعديلات الدستورية طرحاً واسعاً وبخلفنا في مشاورات مع حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى وأقمنا عشرات الندوات...

* سئني ليمتلكرت رئيس الوزرا لم شخصيا فقد ذكر اليوم انه تلقى اذ لم كل القوى السياسية عداكم؟

- لا .. ذكر أن كل الفعاليات قد وافقت وما أحسن أن ذلك كذلك لأنى أعلم أن بعض الكيانات لاتوافق عليها ما عدا الجبهة الإسلامية ولكن بيننا وحزب الأمة إنعقدت مشاورات الذى عوقها إخواننا المندوبون عن حزب الأمة، لأنهم لم يكونوا على إحاطة بحيثيات هذه التعديلات ولا بمغازيها... ومقدنا أيضا جلسة مع الاتحادى الديمقراطى وقدمنا مذكرة نشرت فى الصحف مازال موقفنا من التعديلات الدستورية كما هو.

* فى الإتلاف بين الأمة والاتحادى إلى الحزبين تعتقدون انهم الراب اليكم منكمها أو سلوكا سياسيا؟

- أما المناهج فلعلك تعلم أن الأحزاب فى السودان تقوم على التاريخ لا على المنهج، وإذلك لا يمكن أن نقبس الراب والبعد بالمناهج، ففى حزب الأمة علمانيون وفيه إسلاميون وفى الاتحادى كذلك علمانيون وإسلاميون ولا نستطيع على المنهج أن نصنف الحزب كله.

* إذا من حيث الممارسة السياسية؟

- من حيث الممارسة السياسية قبل الانتخابات كان الاتحادى الديمقراطى أقرب إلينا بعض الشيء لأنه لم تقم بيننا وبينهم مشاهد صراع وكان طرحنا للسياسة الخارجية أقرب إليه لأننا كنا نصر على العلاقات مع مصر والمملكة العربية السعودية لأسباب حضارية. وكان التجمع الآخر كله بما فيه حزب الأمة يتجه بالسودان اتجاهات أخرى ويريد أن يقطع هذه الصلات الجذرية مع البلدين المذكورين. وفى قضية الإسلام نحن كنا نصر على ضرورة التعبير عن قيم الإسلام فى القانون ونعتبر ذلك واجبا دينيا ونعتبره أيضا واجبا ديمقراطيا لأنه إرادة الشعب ونعتبرها أصالة وطنية لأنها قوانين نابعة من الواقع وكان حزب الأمة عندئذ يجمع نحو العودة إلى القوانين التى خلفها الإستعمار. وبعد الانتخابات عدل حزب الأمة بعض موافقه فى ما يتصل بقضية الجنوب وبما يتصل بقضية الشريعة فأصبح يتحدث معنا حول طرح للإسلام يتجاوز الخلافات الماضية وأصبح يتحدث معنا حول قضية الجنوب حديثاً متقارباً جداً. وإذلك هذه الصراع بيننا وبينهم، ولكن لفترة ما أخذت بعض القيادات الاتحادية الغيرة من علاقتنا برئيس الوزراء وحسبوهام محورا جديداً قد يؤذن بتحالف يبعدهم من السلطة وإذلك آثاروا زوبعة وهجوما شديدا انتهى بإدانته للجبهة الإسلامية فى الجمعية التأسيسية .

وهذا تقليد منكرو لا تعرفه للديمقراطية أصلا، لأنك لا تدن الأحزاب وإنما تدن مواقف. ذلك أحدث نوعا من التوتر فى علاقتنا وبدأت اللهجة تحتد شيئا ما ولكن مازلنا نحفظ كثيرامن الصلات مع هؤلاء وأولئك ..

* هناك مسألة بحق تبدو عصية الفهم.. بعد عودة الديمقراطية للسوداني كيف راق لكم النظام التعددي الديمقراطى الذى يتلخص فكركم سياسيا من حيث الولاية الإسلامية ؟

- فكرنا مستمد من القرآن.. والقرآن كله مواقف للرسول في مثل حالنا الراهن. اذ تقوم دعوة اسلامية - وجه دعوات تقليدية او دعوات كافرة. وكانت دعوة الانبياء اجمعين (أن تعملوا على مكانتكم إنا كنا معاكم) وأن احكموا إلى التاريخ «فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار» وأن (ابتعدوا من إخراجنا من دياركم أو اكرهنا فإننا لا نلزمكم بدعوتنا وأنتم لها كارهون) هذا موقف الرسول اجمعين وهذا موقف صولوي وايس موقفا سياسيا فحسب ولكن جاء الموقف السياسي ليزيدنا إيمانا بما نحن به مؤمنون. إنك إذا أطلقت الحريات العامة فذلك سيزيد من وعي الشعب ومادام المثقفون وهم ملائح الشعب لواعية قد اقبلوا على الجبهة الإسلامية، وأن الوعي والحوار السياسي إنا ينتشر سينتهي بالإنجذاب طاعات الشعب نحو الطرح الإسلامي ويقبلوا على الجبهة الإسلامية. وأن الديمقراطية قد إنتهت الأحزاب اليسارية إلى يوار بينما كانت دعاياتها في المناخ غير الديمقراطي عالية. ولأنك لا تعرف في طار غير ديمقراطي كيف تزن وزن القوى السياسية المختلفة، فالديمقراطية بالنسبة لنا هي مولد نجية الإسلامية لأنها الحزب الوحيد الذي ولدت هذه الديمقراطية. كما ولدت الديمقراطية الماضية جبهة حيثاق الإسلامي. وهي الحزب الوحيد الذي إستطاع لأول مرة في تاريخ السودان أن يكسر احتكار حقوة التقليدية للنبية في السودان. وإستطاع أن يجتاز تمثيل المثقفين وثقتهم اجمعين فالديمقراطية التسمية لنا مصلحة سياسية وعقيدة دينية!!

* تنتقدون الآخريين وأنتم مشغوبون بالقيم لا تمارسون اسلوب النقد الذاتي؟

- أنكر لي نهجا سياسيا في الأحزاب اليسارية ينتقد إما الذات أو حتي الوطن الأم الذي ينتسبون فيه. أو أنكر لي سياسيا راجع مواقفه الماضية وتجاوزها، نحن في الحركة الإسلامية حتي في تنظيمنا مسياسي تجاوزنا تاريخنا، كنا أمس ندعو إلى حركة صفوية إسمها «الأخوان المسلمين» واليوم تجاوزنا تاريخ وقولنا صراحة.. ان ذلك الطرح والتجسيد لحركة الإسلام لا يناسب واقع السودان الراهن، حينئذاه فعلا ببناء جبهة عريضة واسعة ونزلنا حتي عن جزئياتنا وشكلياتنا السياسية التي عهدناها حثمين عاما. آيس ذلك هو غاية التجاوز للذات نحو المبدأ.

* نذكر تحديدا اسلوب الممارسة السياسية التي تجلت في مصاهرتكم للنظام البكتاتوري؟

- أرجو أن تعدل فينا ونذكر أن الآخرين الذين شاركوا في مايو بعضهم أسسها وحطم النظام ديمقراطي، ووضع قواعد نظام الأمن والاتحاد الاشتراكي والدستور اليوم يتبرأ تماما من كل هذا تاريخ كأنه لم يشارك فيه. الذين سبقونا وسابقونا إلى المصالحة وشاركوا في السلطة وظلت عناصرهم بها في المواقع الوزارية والتشريعية إلى آخر يوم يقولون الآن أنهم لم يكن بينهم والنظام صلة. ونحن وول إنا كنا نشارك في النظام ونذكر ذلك في آرائنا، وايس لأن ذاكرتنا أطول من هؤلاء فذاكرة الشعب لول منا جميعا ولكن لأننا نريد أن نصدق مواقفنا. ونقول إنا كنا نشارك بموقف متميز وإختلفنا مع جرحى.

* ملاحظة.. نقول انكم اختلفتم مع نميري كيف؟

- كنا نتنقد مواقف النظام ونحن فيه.. فإنتقدنا قانون أمن الدولة لابعاد أن سقط ولكن قبل أن يسقط خطا. وانتقدنا الاتحاد الاشتراكي وإختلفنا في التطبيق الإسلامي لا في التوجه، وكلفنا ذلك بأن فقدنا حيثا وأنه - أي نميري - اعتبرنا المعارضة القطرة الوحيدة التي يجدر أن يلقي بها في السجن وترك حثرين طلقا. وكان الترتير بيننا وبين النظام حول قضية تعديل الدستور لأنه كان يطمع لنفسه في موقع ليد ويورث ولي عهد. وهذه الصراعات وقعت في مجلس الشعب بين عناصره وعناصرنا حول قضية صريات وإن كنا بالفعل نمارس حرية واسعة ما كان يريدنا لنا. كل ذلك كان يؤخذ بصراع سنقول إليه حثتنا. وبدأ هو حملاته علينا منذ أن أخرجنا الجماهير بالملايين إلى الشارع فقد قدر أن في ذلك خطرا للنظام وشن حملة على كل المؤسسات الإسلامية وكل مظاهر العمل الإسلامي والمنظمات الشبائية خمسانية والطلائية الإسلامية. وكنا نتنظر يوما قد تحدثه نفسه أن يغدر عهد العلاقة بيننا وبينه. ونحن نخدر في السياسة أبدا. إذا تبنا العهد ننذه على سواء وكانت البادرة منه. وكنا نتنظر الأخرى من حب المشاركة المحدودة والاعتقال في كل لحظة. ونحن داخل النظام كانت تأثينا للتر سوء من تحليل السياسي أو بالمعرفة الداخلية لوقائع الأمور.. فلم نؤخذ عن غرة.

* المواقف الإسلامية التي عقد دورته مؤخرا في الكويت لود أن تعرف رأيكم فيه وكذا رأيكم في إنجذاب كرادعها مستناني عن المشاركة؟

- أما مؤتمر القمة الإسلامية فإنه لا أحب الحمل على القيادات الإسلامية حتى إذا تابنت مواقفنا السياسية مع موقفهم. حتى تلك القوى العربية مثلا التي تتجسع نحو موقف مسالم في القضية الفلسطينية قد يبين إن لم يناقض الموقف الإصولي الصارم الذي تتخذه نحن تجاه هذه القضية. أيضا لا أحب الحصول عليها إن القاء المزيد من الوقود على نار الفتنة التي ضربت العالم الإسلامي والعربي ومزقته بصراعاته المختلفة، إن تفعل إلا أن تشوه صورة الإسلام والعرب للعالم. ونحن بلد ثغر مهددون في هويتنا الإسلامية وثقافتنا العربية. وحتى البلاد العربية التي تتخفنا هدفا في هجومها لا نرد عليها.. كالعراق مثلا.. التي تسلط علينا هنا، معها كله هو ضرب الحركة الإسلامية. ولا يجد المراقب في أدبياتنا إستجابة لهذا الاستفزاز. وعلى كل قيادات العالم الإسلامي تعبر عن واقع هذا العالم الإسلامي الممزق الضعيف، لأنه تباعد عن قيم الأصالة والوقفة فيه. وإذك أصيب بمرض حضاري، وأعراضه كثيرة والناس يتناولون ذلك. وكيف يمكن أن نتجاوز، والذل الذي أذلنا به العالم الامبريالي الغربي والشرقي. وإذك المؤتمر الإسلامي من جانب هو لوحة تطوف على صفحاتها كل أمراضنا. ومن مشهد آخر هو تعبير عن تطلع الأمة الإسلامية وقيمها. أن مجتمع العالم الإسلامي وأحوال رموز وشكالات فقط. ذلك يرمز إلى هذا التطلع الذي هو أمل لمستقبل المسلمين. ولذلك أحاول أن أعزى نفسي فيما أجد هناك بما أجد في رمزية الوحدة الإسلامية التي تلوح. ولما كنت أدرك الواقع الإسلامي وأدرك أن الرؤساء والقادة لا يمكن أن يعبروا إلا عن هذا الواقع، فإنه لم أعلق رجاء ضخما. وأقول لك إنني لم أجد لي رجاء ولم تصبني خيبة عظيمة لأن القرارات والتوصيات البراقة ليس وراءها طائل على واقعي.

أما عدم مشاركة إيران فذلك أمر أسف له المرء، ويدت لو أن إيران شاركت رغم الفجوة التي تفصلها عن بعض البلاد العربية، فقط من أجل إقامة هذا الرمز، لأنه حتى إذا نزلنا عند رغبة إيران وانعقد المؤتمر في موقع آخر فما أحسب أنه سيثمر أكثر مما أثمر في الكويت، تبقى لنا هذه الرمزية إذن، سواء انعقد هنا أو هناك، فكان ينبغي أن نحفظ هذا الجبل الضئيل، لأنه في النهاية جبل إنقاذنا وجرنا من هذا الواقع إلى واقع أفضل. أما أفغانستان فالنظام القائم اليوم هناك، ليس إلا نظاما وضع عليها. وأعلم أن كثيرا من الأنظم القائمة في البلاد الإسلامية فرضت على شعبيها، ولكن فرضت بقوة داخلية. صحيح أن بعض القوة الداخلية تعمدنا قوى خارجية. وبعض القوة الداخلية تستعمل القوة على شعبيها، ولكن هي جزء من الواقع الإسلامي بكل عيوبه ومزاياه. ولكن النظام الأفغاني نظام موضوع وضعنا مسبقا على التمسك. ولا ينبغي أن يسلم له حتى بالاعتراف الدبلوماسي الشكلي، فضلا عن إعتراف الشريعة السياسية الحقيقية، لاسيما أن المجتمع الأفغاني خرج من الأطار الأفغاني بالملايين. فالشعب يعيش خارج أفغانستان، وتعتبر عنه قيادات تتمتع بالشرعية التمثيلية، ولا يمكن أن نهمل هذا الواقع، حتى إذا لم نعترب به إعترافا ببلقواسيا كحكومة.

* تسنى لكم مقابلة العبد القذافي عندما زار السودان مؤخرا لود أي تعرف مدى خطوط الالتقاء بينكم ونظامه والمؤسسات التي تدأواتموها؟

- لقد ذكرت عقب خروجي من الأخ معمر القذافي أننا تربطنا به صلات ليست سياسية، ولكنها صلات حوار لأننا طلاب نهضة حضاري، وأى ما قائد عربي يطرح شعارات النهضة يمكن أن يكون بيننا وبينه حوار. فالسودان تصله بليليا صلة الجوار والهم الأفريقي المشترك، وشعار الإسلام حتى وإن اختلفت مضامين الدعوة، والأخ معمر جاء إلى السودان يلتبس الوحدة القوية ونحن نعلم من تربيتنا الإسلامية أن الوحدة معاناة ومجاهدة لتجاوز دواعي الفتنة والفرقة. وأن كل وحدة لا تؤسس على قاعدة من تغيير الواقع، تكون عرضة لتغيير طارئ يحتاجها. والأخ معمر كان يطرح أيضا موقفا في العلاقات الخارجية في الصلت بين السودان ومصر مثلا. ونحن كما قدرت ننظر إلى هذه العلاقات من واقع أوسع مدى من الخلافات السياسية الطارئة. وننظر إليه من السودان وهو بلد ثغر يرى في العرب والمسلمين من ورائهم كثيرا مما لا يراه المرء إذا وقف موقفا آخر ينشغل فيه بمراضات المواقف السياسية، فدار بيننا وبينه حوار، وتقارينا مثلا في النظر إلى ما ينبغي أن يكون عليه الموقف الاستراتيجي العربي من أفريقيا. وتباينت أطروحات الحوار حول المواقف السياسية المعارضة هنا وهناك، ونزيد أن نظل حافطين لهذا الجبل لأنني كما قدمت بقيت في ذات بيننا نحن المسلمين والعرب حبال ضعيفة جدا وواحية. لكن ينبغي أن نحتصم بها ولا نقطع هذه الحبال وأن نطورها حتى نستمسك جميعا بحبل الله المتين.

* والعلاقة مع مصر كيف تنظرون إليها على المستوى الرسمي ومستوى التواصل بينكم وبين القوى

- شابت علاقات الحركة الإسلامية في السودان فيما مضى شوائب، ليس لأن الحركة الإسلامية تؤمن عندئذ بالقطيعة بين السودان ومصر. ولكن كانت من أجل وقائع داخل الساحة المصرية. ومن أجل مصريين تحالف مصريين آخرين، فهو موقف نشأ عن الانفعال والوحدة العاطفية بين الحركة الإسلامية والشعب المصري. ولأن تطور الموقف بنا في السودان لأن الحركة الإسلامية أصبحت واسعة ومهمة بكل الواقع السوداني تنظر إليه نظره إستراتيجية ولا تتفعل بالقضايا السياسية العابرة ولا بالتاريخ العابر. بل تتفعل بالتاريخ الممتد. وكذلك تجاوزت بعض الجهات في مصر موقفا متوجسا من الحركة الإسلامية في السودان وأصبحت ذات البين عامرة جدا، إذ تمضى الوفود وتجيئ بيننا وبين مصر. وربما أن يهيا للجهة الإسلامية القومية أن تزور مصر في إطار علاقة سياسية واسعة مع القيادة المصرية والقوى السياسية والشعب، لأن الحركة الإسلامية لا عن ترتيب سابق أو تتسبب مع جهة مصر، ولا عن تعديل أو اعتماد مالي أو سياسي على القيادة المصرية، بل عن موقف أصيل ظلت الحركة الإسلامية منذ الانتفاضة تعلن عن ضرورة حفظ أصل العلاقة الجذرية بين السودان ومصر والمملكة العربية السعودية لأنها علاقة تمد السودان مددا حضاريا وإن شئت قل ثقافيا واقتصاديا وشعبيا، لذلك حرصنا على هذه العلاقة وأردنا أن نخطفها بعد جنوح غضب بعض القوى السودانية ومكائد البعض التي تريد أن تقطع هذه الصلات لتجملنا ممولين على صلات أخرى.

* بهذه المناسبة ما رأيكم في تبليغ حيث الشيخ صلاح أبو اسماعيل في القوانين سبتمبر إيدها بالامس ونسبح تاييده اليوم؟

- بعض المنشورات للشيخ صلاح أبو اسماعيل في السودان نسبت إليه، ولم تكن نصا حرفيا لعديده، وكانت إيجابية لاسئلة كيف حتى تستغل للكيد من الشريعة الإسلامية، ولكن الشيخ أبو اسماعيل إن لم يكن أعظم فقهاء الشريعة فهو واحد من أكبر دعاة في مصر والسودان أيضا.

* لاني نصنا ما نسب إليه، ما هو الرأي الذي سمعتموه فيما يخص قوانين سبتمبر؟

- نسبت إليه أقوال حول قوانين سبتمبر وأضح أنها أخرجت من سياقها، لتمد الحملة ضد هذه القوانين. وموقع الأسف أن أغلب الذين يحملون على هذه القوانين لا يحملون عليها من منطلق إسلامي أرقى منها ولكن يحملون عليها من منطلق لا ديني، فيريدون التفرع بعيب تلك القوانين للقضاء على كل قانون إسلامي. لا لتماما لبديل إسلامي أكمل منها يحرس عليه صلاح أبو اسماعيل ونحرص نحن عليه الآن أيضا. فلذلك أردنا أن نبطل حجج هؤلاء وذرائعهم لنقول إننا لا نطلب تعديلا ولكننا لا نبالى بتبديل لقوانين سبتمبر ما دام البديل سيكون إسلاميا، وما دمنا لا ننتقل إلى بديل استعماري يرجو منا به حتى يأتي البديل الإسلامي. وأذلك نتجاوز الذين اتخذوا من قوانين سبتمبر موقفا سياسيا. ونقطع الطريق على المتعمللين بالعيوب التي لا يست قوانين سبتمبر.

* أسمع لي أن أقول لكم إن هذه لم تكن النجعة التي تتحدثون بها خلال الفترة الانتقالية في شيء هذه القوانين؟

- بلى أعلناها في كل نواتنا السياسية وقلنا إننا نتحداكم أن تقدموا لنا بديلا يشهد له فقهاء الشريعة من دولنا ودياركم، لأننا لا نتخذ موقفا مذهبيا في هذه القضية.

* وملا عن ثورة الجهاد والتنميد والوعيد؟

- نردك الجهاد هذه بالطبع لا يمكن أن يطرح الإسلام ويحذف منه الجهاد. فهو ركن من أركان الإسلام.

* الأول فيما يخص القوانين؟

- تحدثنا عن محاولات إستعمال القوة لفرض بدائل غير إسلامية على شعب غير مرة بعد مرة عن انتمائه للإسلام. فلما فرضت عليه قوانين بالقوة كما فرضت عليه من قبل القوانين الاستعمارية بالقوة، ليس للمسلم إذا تبدلت لغة الحوار والخيار إلى لغة الصراع والقوة إلا أن يفرض إلى روح الجهاد فيجاهد في سبيل الله ليدفع عن الإسلام العدوان وذلك أمر لا نخاطب به بالضرورة محاولا مسلما ولكن نخاطب به قوى داخلية إذا أمنت بالديمقراطية تشترط ألا تتم الديمقراطية إسلاما. فإذا أثمرت إسلاما هو إرادة الشعب، إستعملت القوة لسد الطريق أمام الإسلام. فهم يشترطون أن تتم الديمقراطية في السودان ليبرالية غربية أو يسارية. والديمقراطية في السودان بالطبع لا يمكن أن تتم ذلك أصلا.

* (وإن أكون أكثر صراحة، هذا الجدل الذي يدور حول قولين سبتمبر.. التعديل أو الإلغاء أو الإبقاء لهم وجهة نظري الشخصية وإن الإلمانة لا أعتقد أي فكر سياسي.. هذا الجدل ألهي الناس عن قضايا أساسية يدفع السوداني الوطني ضريبتها لما رأيكم هل الجبهة الإسلامية تتحمل هذا الوزر وإنى والقانون الراي؟

- وهل تقدر أن قضية المصير الحضاري والخيار القيم التي تطبق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كل هذا من المسائل الفرعية أم من المسائل الأساسية؟! هذا هو محور الصراع الحقيقي، الذي يشاركون في هذا الحوار حياء من أن يطرحوا القضايا بأسمائها الأصلية وأن يعرفوها من الزيف يتحدثون عن قوانين سبتمبر. ولكننا نحن لا نستعمل هذه الصيغة أصلاً. فن نموت من أجل قوانين سبتمبر ولكننا نسلم من أجل الشريعة.. وإن نجهد أنفسنا حتى في التعب من أجل قوانين بشكل معين من أشكال التعبير ولكن نحن نريد هذا المضمون الإسلامي، لأن بالنسبة لنا هو ضمان للتنمية الاقتصادية فيغير تعب الطاقات الإسلامية - التي لن تنعيا إلا بتوحيد الاقتصاد إلى الدين - لا يمكن أن ينهض السودان مهما احتلنا عليه بغير تنزيل الضوابط الإسلامية لن تتحقق العدالة الاقتصادية. بغير القيم الاجتماعية الإسلامية ستتبدد طاقة أهل السودان في الخمر والدعارة والسفك والجريمة. بغير الخيار الإسلامي سنظل مرهونين للاستعمار الغربي، بفرض علينا نظمته المصرفية والقضاء والمحاماة والتعليم، وسنظل دولة مستعمرة من الأعداء دون أن نكف المستعمر بأن يلبأ إلى غزو مسلح. هذه قضايا جوهرية والحوار حقيقة يكون حولها. وهو حوار بين الإسلام وبين الليبرالية الغربية واليسارية الشيوعية ولما لا يمكن للمحاورين أن يكونوا بقدر وافر من الصراحة تجددهم يستعملون الحجب والستائر ويقولون قوانين سبتمبر. وأردنا نحن أن نعلم حجتهم ونقول نقول بقوانين يشترط أن تمرر عن خيارنا الحضاري وإيقعها من يشاء بشرط أن يكون مضمونها شرعياً. وقلنا لنحكم إلى العالم الإسلامي، فليست هي قضية وطنية.

* في تقييمكم لهذه القضية ومن باب النقد الذاتي هل يمكن أن نقول (لها خطوة كانت سابقة لاوالها)،

- ليس سابقاً للآن أن يتوب الشعب المسلم إلى إسلامه أصلاً.

* بمعنى أن الظروف القائمة لا تحتمل التطبيق؟

- إذا قلت أن السودان سبق وكان الدولة الأولى في العالم التي كانت مستعمرة وطرحت الإرث القانوني الاستعماري وتطلعت إلى أن تستقل بخيارها وشذت عن النمط العام وتعرضت لضغوط كبيرة زلزلت كيانها. إذا قلت كل هذا فأت صدق في ذلك، ولكن دائماً بداية النهضة وطلانها تتعرض لكل ضغوط القديم. والغربيين ومن يواليهم في واقعنا الاجتماعي لا يريدون لنا تحرراً ولا استقلالاً. فالذي يمد رأسه أولاً يتعرض لكل المكائد. وصحيح أن السودان تعرض لذلك وهذه هي ضريبة التوكل والاعتماد على الله. وأن يكون السودان الأفقر بين الدول العربية والأقل ثراءاً إسلامياً ويتطلع إلى أن يكون الأول في تطبيق الإسلام والشنود عن الهيمنة الغربية فذلك أمر يتصل بالخيار العقدي للناس. وبعض الناس يريدون أن يؤدي هذا الدور. وبعضهم يريدون أن يتخذوا دوراً أحوط وأسلم وأقرب إلى الذليل.

* لم تعرض لمسألة تسليم جعفر نميري لما رأيكم؟

- الجبهة الإسلامية عموماً برغم من أنها تحتوي على عناصر كثيرة تعرضت للتشريد والسجن إلى آخر يوم الأمر الذي لم تعرض له العناصر الأخرى جميعاً. ولكن منهجها السياسي لا يعول كثيراً على أخذ الفترات وتصفية الحسابات. وهذا منهج الجبهة الإسلامية في عهد عبيد واليهم. فهي لاتتذكر تذكر الذين سجنوا قيادتها من قبل وشردوهم وأخرجوهم من السودان أصلاً، لا بخير ولا بشر. ونعلم أن عاطفة الانتقام عاطفة شائنة ولكننا لا نقدر أنها من العواطف الفاضلة التي يمكن أن تبني شيئاً، لأنها تشغل الإنسان بالماضي. ولذلك لم نشغل كثيراً بقضية نميري، بل قضية عمر محمد الطيب، ولا قضية جهاز الأمن.

* وهل فعلاً نقتل لاكثر ضرراً؟

- نعم.. كنا الأكثر ضرراً ولكن نصب أن التحذيرات التي نستقبلها أولى بهمتنا من ما إستدبرنا من ضغائن وتآمرات.

* تأتي إلى مسألة بطلان الحكم في قضية التستلا محمود محمد طه.. الرأي العام إعتبر ذلك إدانة صريحة للجبهة القومية الإسلامية؟

- مقاطعاً... الجبهة القومية الإسلامية ولدت بعد الانتفاضة بشهر ما شأنها في ذلك؟.

* هذه تسميات نعتقد أنها لا تهم كثير؟ *

- بلى .. تهم جدا لأنها كيان جديد... إذا قلت هي إدانة لعناصر معينة في الجبهة الإسلامية القومية.. قد يختلف الأمر.

* هي ذات العناصر.. عناصر اليمين هي عناصر اليوم فما الفرق؟

- لكن الجبهة تحتوي اليوم عناصر كثيرة ممن لم يشاركوا وظلوا خارج السودان كل هذا العهد. والأحزاب الأخرى أيضا تحتوي على عناصر شاركت نميري وعناصر لم تشارك.
* إجمالاً فما رأيكم في حكم الإدانة؟

- هذه قضية قانونية كما يظن الناس . ولكنها تستر وراءها صراعا كبيرا ، هو أكبر بكثير مما يتناوله العرضيون السطحيون . وكان محمود محمد طه يمثل ظاهرة إسلامية مثل القاديانية . كان حبيباً إلى الغرب لأنه يجرد الإسلام من الجهاد وهو سلاح المسلمين ضد الغرب . ويجردهم من أصالة الشريعة التي تميزهم عن الغربيين ، ويريد أن يدرجهم في الكيان الديمقراطي الرأسمالي الغربي ، ولذلك كان عزيزاً جداً على الغربيين أن يفقدوه .. ويكوا عليه كما لم يبكوا على كل الشهداء الذين سقطوا بالمئات . أو على الإمام الهادي المهدي أكثر مما بكى أتباع الإمام الهادي عليه . والصحف العربية بالطبع ليست إلا عالة على الصحف الغربية ، ويكفي العرب فيما يبكي له الغرب كان (النقطة) لا تعني شيئاً . أو لا تعني إلا نقطة على الحرف المعجم . ومحمود محمد طه ظل كل عمره يؤيد النميري في شرب الشيوعيين والإسلاميين والانصار وقانون أمن الدولة ولم يختلف معه إلا بعد ما طلق نميري شريعة جاء بها رسول هو يريد أن يكون ناسخاً له .

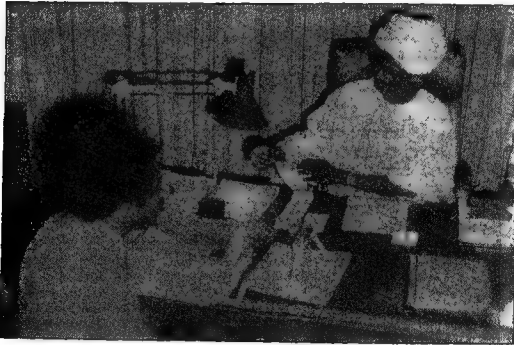
* ألا تعتقد أنه (عدم لموقف سياسي وهذا ما يلوه حكم الإدانة)؟

- لم يعد لموقف سياسي . وإنما حوكم محاكمة .. صحيح أنها كانت في سياق قوانين أقرب للإيجاز منها إلى التثبت ، ولكنها قضية حوكت حكماً حدياً على القول المشهور عند المسلمين ، باستتابة المرتد والحكم عليه . وماكان لنميري في إطار القوانين إلا أن يجيز الحكم لأن الحدود لا يمكن أن تغفى . وكان ذلك كذلك . لكن لماذا أخذت هذه القضية لوحدها من دون قضايا كثيرة حوكم بها المئات إيجازاً وقتلوا . وجعلت من الأهمية بمكان ، ووجهت بعد سنتين . والقضايا لا تراجع بعد أن تنتهي إلى مراحلها النهائية .. لماذا؟ .. لرمزيتها لهذا الحوار والصراع الحضاري الكبير . فما أحسب أن الغربيين يهتمون القضية حقوق الإنسان . فالاستعمار كله ما أحسب إلا إنتهاكا صارخا لم تشهد له البشرية مثيلاً في حقوق الإنسان والديمقراطية . فالغربيون خارج حدودهم لا يكثرثون لحقوق الإنسان ولا إلى الديمقراطية ولا يعتبرون البشر خارج الحدود القومية الأوروبية جديرون بالمساواة . والنظام العالمي كله يقوم على الهيمنة الغربية لا على المساواة بين الشمال والجنوب أو بين العالم الثالث والعالمين الأول والثاني ، وغريب أن نخضع نحن وندخل في هذه الصراعات ونظن أن القضية هي قضية رجل مظلوم ، حكم عليه ظلماً ونريد اليوم أن نرد له حقه . بعض الناس بالطبع يفعلون لذلك ، أهله مثلاً ، والاندون لأنه بالنسبة لهم كان أباً . ولكن القضية أكبر من ذلك بكثير ..

النائب العام
عبد المحمود صالح

- نعمل على سيادة حكم القانون لحفظ النظام الديمقراطي.
- هذه هي ملابسات المخالفات البنكية وما حدث أمرا مؤسفا.
- نميرى ونظامه ورطوا السودان بعقود في فرنسا.

الخرطوم ٢٥ فبراير ١٩٨٧



★ حركة التقلات الأخيرة في اوساط المستشارين بالديوان مازالت موضع جدل ملير . وقد واجهت معارضة وهناك جهات عديدة ابنت تخوفها بدعوى ان وراءها اهدافا سياسية فما هي ملائمت هذا الموضوع.

- أولا ديوان النائب العام ربما يكون الوزارة الوحيدة التي يتقيد فيها المستشار اما بقانون لو باللائحة وهذا ينطبق على وكيل الوزارة كما ينطبق على النائب العام نفسه. وتقلات المستشارين وحتى كبير المستشارين من اختصاص وكيل الوزارة وفقا لقانون الديوان.. وتقلات رؤساء الادارات من اختصاص النائب العام وفقا للقانون العام.. والتقلات هي شيء ظبيعي وصحي تتم مراعاة لصالح العمل.. فقد شعرت ان نصيب الاقاليم من رؤساء الادارات كاد ان يكون معدوما.. وما حدث الان هو عملية توازن وعدالة بالتوزيع.

اما عن ظن الآخرين فهو بتقديرى مضحك للغاية لانه اساسا ليس هناك من احد ممن شغلهم كشف التقلات له لكون سياسى.

★ مع ملاحظة الحركة الاولية بالديوان ماهو تصوركم لوضعه في ظل النظام الديمقراطي؟ وكيف يلعب ديوان النائب العام دوره الامثل في حماية هذا النظام.

- نعم .. هذا سؤال مشروع وسؤال وجيه فيحكم القانون النائب العام هو مهام ومستشار كل اجهزة الدولة. ونميرى نجح في الفترة الماضية بتخريب الديوان وجعل مؤسسات الدولة واجهتها اشبه بالجزر المعزولة تحت مسؤوليته الشخصية وهذا ما دمر الديوان بالاشراف على اجهزة الدولة وكذلك يضبط وانسياب الراء القانونية ومن ثم عدم متابعتها. في الوضع الديمقراطي ديوان النائب العام هو من اهم الاجهزة ويجب ان يلقى لكى يعمل على سيادة القانون، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى الوضع الديمقراطي يحتم ان تكون الحكومة كشخص عادى يقاضى ويقاضى، فيجب ان يكون النائب العام انشد مجهزا بالكفالات التي تحمل هذا الدور. وما نعمله الان هو لترسيخ واصلاح الديوان ونحن بصدد وضع الهيكل الذي يضع كل التصورات في نصاها الصحيح. اقول ذلك.. خاصة وان الحكومة في المستقبل القريب ستواجه عددا كبيرا من العقود التي ابرمها النظام الفاسد الماضي. وقد قدمت لمجلس الوزراء مشروع قانون سميت قرار ابرام العقود، الذي يوضح الكيفية وضرورة تمثيل النائب العام كضمان لمنع حدوث اى خرق، ولا انيك سرا اذا ما قلت أننا وجدنا عددا من العقود والقضايا في فرنسا ولا نملك مستنداتها لان النائب العام لم يكن حاضرا وقت توقيعها في السابق بواسطة جهات حكومية وجهات اجنبية ولم يكن جهلا انما قصد متعمدا وعموما اقول لك ان دور النائب العام في النظام الديمقراطي مهم للغاية لاسيما وان النظام السودانى يتبع اسلوب فصل السلطات.

★ هناك الكثير من القوانين التي رفضتها جماهير الانتفاضة ولم يتم ابنت فيها الى الان. كيف تفسر هذا التهاطؤ؟

- كما تعلم ان ميكانيكية النظام الديمقراطي قطعا بطيئة.. فالوضع لا يسمح لك الان بالجلوس من خلف المكتب وتعمل على اصدار القوانين اذا انك هنا تحكمك عدة عوامل.. تحيط بك احزاب وفعاليات سياسية.. نقابات ، هيئات.. مستقلون.. لذلك قيل تقنين الشيء بالاغلبية الميكانيكية الموجودة لايد من اخذ كل هذه الراء ومناقشتها وصولا للشيء الامثل.. بحيث انه عند الموافقة على اى قانون من الجمعية التأسيسية يكون احترامه ليس لانه قانون واجب النفاذ وفيه العقوبة بل يكون احترامه لانهم هم -اي الفعاليات التي نكرت- شاركو فيها.. وهو الذي يكسب القانون القدسية من كل ذلك ورفضت قوانين نميرى لان الفعاليات لم تشارك فيها.. وكان الفرد لا يحترمها ولكنه يخاف منها فقط، ونحن نريد تغيير هذه الصورة، واذا لاحظت اننا في التعديلات الدستورية غيرناها عدة مرات حتى لاتكون الصورة النهائية رأينا نحن فقط.. وكان بإمكاننا ان نقدمها للجمعية التأسيسية ونجيزها بالاغلبية المعروفة.. ولكننا ندر ان تلك ليست هي الديمقراطية.. وبعائنا ان في ذلك اجابة على السؤال المذكور..

★ فيما يخص البدائل التي ستعرج بيلا لقوانين سبتمبر ما الذي يمكن ان نقوله عنها في تلاعبها مزالق تلك القوانين سيئة الصيت؟

- فيما يتعلق بالبدائل لقوانين سبتمبر كما ذكرت من قبل مبدأنا هو مشاركة الكل بصنع القرار ومناقشته. وبمجرد ان توليت هذا المنصب كانت التوجهات الحكومية والحزبية تتادى بحتمية الغاء قوانين سبتمبر، وبناء على ذلك شرعت بتنفيذ خطواتي حيث طلبت من عدة جهات قانونية كالحكومة القضائية

وجامعة الخرطوم ونقابة المحامين وبعض الفعاليات بصفة رسمية ومن الجامعة الإسلامية والبعض بصفة شخصية يحكم خبراتهم القانونية طلبت من كل هؤلاء اعطائي تصوراتهم في القوانين الجديدة، وقد حدث.. اما الخطوة الثانية هي تمرير كل هذه الاراء على الفعاليات كمجموعة اراء، وانت تعلم انه من الصعب في بلد ديمقراطي ارضاء كل الناس وتلك هي طبيعة البشر.. ثم انني كفرد او كحزب لدى رأيي الخاص للدلائل ولا نريد فرضه نسبة للمبدأ الذي ذكرت وقصدنا من كل هذا ان لا يطمع البديل خوفا انما احتراما.. عموما سنأخذ بالشئ الذي ترضى به اغلب القطاعات.. وسلفا الان لا أستطيع ان اقول لك ماذا سيحدث لان هذا التصور لم يكتمل.

* برغم عمومية ما ذكرت.. لكن هناك جهات عديدة ترفض هذا البندا وتطالب بعمليات التوجه هل هذه الخطوة محسوبة ليكم في حالة طرح البند؟..

- علاوة على الاجابة الماضية احب ان اؤكد انه اولا واخيرا القرار هو قرار الجمعية التأسيسية.. فيما مضى نعم القرار كان بيد عميري.. والمفترض في الجمعية انها تمثل الشعب السوداني، والديمقراطية الدرس الاول فيها الرضاء برأى الاغلبية لذلك كثر ان هناك فئة لها اراء محددة فهذا شئ مشروع لكنها اذا ما خرجت عن الاجماع تصبح غير مشروعة وهذه هي طبيعة النظام الديمقراطي.

* فيما يخص التعديلات الدستورية الى اين وصل الامر وهل حسم الخلاف بين الحزبين المؤقتين؟

- التعديلات مرت بكل المراحل الحزبية واتفق على الشكل النهائي وعرضناها على الجهات الاخرى كالتنقيات والجمعية الوطنية وانا بصدد دراسة ارائهم فاذا ما وجدنا فيها تبريرا لتصوراتهم وعرضها مرة اخرى على الاحزاب فليكن.. واذا وجدت انهم وافقوا عليها فسنعرضها على مجلس الوزراء لصياغتها بمشروع قرار لقانون ومن ثم تعرض على الجمعية التأسيسية لاجازتها.

* ماهي النقاط التي كانت مازجلا؟

- التعديلات طبعاً اثير حولها كلام كثير باعتقادي ان اهم ما في ذلك هي المادة ١٦ وهي الخاصة بميثاق الانتقضة، ونحن نعتقد ان اي ثورة اندلعت في العالم وضعت ميثاق الثورة كجزء من الدستور وهكذا فعلت الثورة الجزائرية وفي امريكا ايضا وهنا في السودان ثورة أكتوبر حترى الثورة البلشفية.. فالميثاق بتقديرى ليس شيئاً للتاريخ فقط فهو روح الثورة واهدافه يجب ان تكون مصدر الهام للقوانين. وانا اعتقد ان النظام المايورى لم ينته في ابريل ٨٥ بل هو مستمر الى الان متمثلاً بالمؤسسات والناس والشعب والفعليات والمصوبية وهذا لم ينته، لذلك كانت المادة ١٦ عبارة عن تضمين ميثاق الانتقضة بالدستور وذكرنا بانه «تلتزم» الحكومة وليس «يجوز» بالقيام باجراءات تسعى لتحصين الاقتصاد وتنقية الخدمة المدنية.. الخ. وكان رأى الطرف المعارض اتهمنا بمحاولة ابعاد القضاء لأننا ذكرنا في المادة بنداً يقرأ «اي إجراء يتم تحت هذه المادة يكون غير قابل للطعن» واتهامهم ليس صحيحاً لأننا نعتقد ان انجاز هذه المهام يساير الى حقوق الاخرين. ومن ناحية ثانية في ذات الدستور الانتقالي هنالك عاقبت المفسدين بالفترة من مادة ٨ الى ٦٩ وأقرت ذات المادة ان المحاكمات غير قابلة للطعن بالمحاكم، لذلك نحن لم نفعل شيئاً اساساً غير اننا مددناها بدلا من ٨٥ تبقى الى حين ازالة اثار مايو.. لذلك الجدل اصبح لا معنى له.

* وفيما يخص المادة الرابعة ذكرت في حيث سبق ان التعديلات ستقدم دولها كيف يتم هذا الامر؟

- نعم.. هذا مرده الميكانيكية الديمقراطية للاشياء كما ذكرت لك لا نريد فرض مادة الى ان نقتنع بان كل الناس تقبلتها وتقمعها وبالتالي تريدها وفيما يخص المادة الرابعة شعرنا ان بعض الجهات لديها تحفظات لذلك منحناهم مزيداً من الوقت للنقاش الى ان يحين وقت قبولها ومن ثم سندخلها كتعديل.

* اني هل يمكن القول ان النقاط الاربعة التي كانت مصدر خلاف مع الحزب للاتحادى الديمقراطي هل حسم امرها وتم الاتفاق حولها؟

- لقد وافق بالفعل الحزب الاتحادي الديمقراطي على الشكل النهائي الذي ذكرته لك من قبل.

* كيف تتم الموازنة بين تحكيم القانون في المخالفات البيئية وبين الخوف من التمييز الجهازي المصري؟

لقد التمسنا شمولية مؤسسة تمتد بالقرار وتليه فيما يخص ارباح المستثمرين الاجانب.

- اولا يا اخى.. انا اشارك الاسف البالغ بصندوق مثل ذلك القرار الذي يتناقض مع سياسة الدولة

١٨٠ درجة وقانونا لا يستطيع اى فرد ان يمنع تحويل ارباح المستثمرين الاجانب وبالطبع لا يستطيع

قرار ان يبطل قانونا والمساءلة بتقديرى هي سوء الاتصال بين اجهزة الدولة وما تمنحه من بروقراطية. وجعل الواقعة المذكورة ان خطابا سريا حسب ما علمت حرره احدى لجان التحقيق لمدير البنك المركزى يروجو بتعطيل الارباح والخطاب ايضا عرض على وكما ذكرت هي ممارسة تقديرية قد تكون صائبة وقد تكون خاطئة ولا اريد الحكم في ذلك الان، وكان مفروضا على المدير ان يقرر على ضوءه بقبوله او رفضه، وقد حدث خطأ في نقطة ما، وأوضح المدير حسب ما اعتقد في بيان صحفي وقد نغيت ذلك سلفا وعلى العموم اؤكد مرة اخرى انه خطأ وخطأ ضار جدا ونأمل ان تكون تلافيها ذلك بالوقت المناسب ولكننا بشر عرضة للخطأ والصواب وما اريد تاكيدہ انها ليست هي سياسة الدولة.

٦ نود ان نعرف ان كان هناك جديد بموضوع تسليم نميري؟

- نعم اولا اقول حينما مكثنا الشعب من السلطة كان هاجسا معاقبة نميري عن كل جرائمه التي عانى وبعاني منها الشعب السوداني، وحينما درست الأدب المتعلق بالموضوع وجدت ان حكومة السودان لم تطالب رسميا اي بالمعاهدات المهمة بيننا وبين الحكومة المصرية بتسليم نميري واعنى تحديدا معاهدة ١٩٠٢ التي تنص على اتفاق تبادل المجرمين بين مصر والسودان وتحديد المجرم متروك للدولة المطالبة.. وفي ملف الدعوى المقامة ضد المخلوع نميري وجدت انها مقدمة من نقابة المحامين المصريين ونقابة المحامين السودانيين وحينما لم تكن الحكومة طرفا بالدعوى وقد وجهت بدخلها كطرف اصيل بالقضية وحملت ذلك الى القاهرة، وأؤكد قبل ذلك ان هناك اتفاقا بين الرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس مجلس السيادة السوداني، برضاء الطرفين فيما يتوصل اليه القضاء وعلى ضوء ذلك ذهينا لتحكم القضاء المصري وليس لنحاكم مصر وهناك توقعات قليلة وعدت للخرطوم بعد ان كلفت محاميا مصريا بانثبات ظهوره في المحكمة نيابة عن النائب العام، وقد احيل الموضوع برمته الى هيئة تسمى هيئة المفوضين، حسب النظام المصري للنظر بالطلب وقد كانت الدفوع التي اثارها محامى الحكومة المصرية هي ثلاث.

اولا- نقابة المحامين المصريين والسودانيين ليست لهما صلاحية التقاضى.

ثانيا- حق المطالبة يسقط بمعنى المدة.

ثالثا- حق اللجوء السياسى عمل سيادى غير قابل للطعن في المحاكم وقد ردنا على ذلك بان تدخلنا اصابة عن حكومة السودان وتقويض من مجلس الوزراء وكذلك حق اللجوء السياسى يصدر بقرار ولذلك كان الوقت في صالحنا الى حين اصدار القرار وفيما يتعلق بالجزء الخاص بأعمال السيادة كان ردنا ان الدستور المصرى فى المادة ٥٣ نحدد حق منح اللجوء وطالما توجد مادة ان لا يوجد عمل سيادى ويبقى ان هذه المادة اذا ما خرج عن ظروفها يكون قابلا للطعن في المحكمة ولان اعمال شروطها لاتحدد بشروط وهي اعمال فوق القانون وجزء من التاريخ القانونى فأعمال الحرب ومنع الاوسمة والنياشين هي اشياء ليست لها علاقة بالسلطة التنفيذية عموماً علمت من المحامى المصرى الاستاذ عبد العزيز الذى كلفته ان هيئة المفوضين اصدرت قرارا في ان النائب العام له الحق بتمثيل حكومة السودان لأنها طرف بالدعوى وكذلك قرار اثبت ان الدعوى لم تسقط والقرار الثالث هو ان قرار الحكومة المصرية غير قابل للطعن، وهذه هي نقطة الخلاف وسنمق على كل ذلك بالحديث الذى تكررت، وحكم المحكمة سيكون في مارس القادم ولنا ثقة كاملة بالقضاء المصرى.

٦ كانت هناك عدة اقوال عن الوعكة التي البت بكم ساعة الدعوى؟

- تعلم ان هناك العديد من الصحف وكل صحيفة تستخرج من الوقائع ما يحلو لها وبعائدي ان العلاقة بين مصر والسودان ليست علاقة جدل لأنها فرضت من التاريخ والمصير المشترك، والوعكة كانت شىء طبيعى فقط على حصى وسوء حظ الآخرين ان المرض كان يوم الجلسة مما استوجب تفسيرات الآخرين وقد نغيت كل ذلك.

رئيس الجمعية التأسيسية

د. محمد إبراهيم خليل

- دستور المرحلة الانتقالية نقل من هنا وهناك ويعيق عمل الجمعية.
- حل مشكلة الجنوب سيمنحنا من وضع الدستور الدائم.
- أنا حزبي ولكنى ملتزم الحياد فى رئاستى الجمعية.

الخرطوم ١١ مارس ١٩٨٧



★ جاءت الجمعية التأسيسية تجسيدا لتطلعات السودانيين في هذا الخيار الديمقراطي.. فبحكم موقعكم القيادي لؤم معرفة الممارسة النيابية ومستوى الأداء؟

- صحيح ان نواب الجمعية هم النواب المنتخبين انتخابا حرا مباشرا، عليهم السعي لتحقيق اهداف الانتفاضة.. لكن كما هو واضح، ان المسألة لا تتوقف فقط على النواب وحدهم.. بل هناك ضوابط من ضمنها الدستور الانتقالي الذي نعمل في اطاره ومع هذا فان مستوى وعي الجمعية السياسي رفيع جدا ومريح وهذا يعود لتفهمهم لروح الانتفاضة ولما يعانيه الشعب السوداني والعمل لرفع تلك المعاناة. اما من ناحية المستوى التعليمي، فان هناك عددا من النواب مؤهل تأهيلا اكاديميا جيدا.. وقد انعكس ذلك على أسلوب الحوار والنقاش.. ومن المشاكل التي تواجهني، كثرة الراغبين بالمشاركة والوقت لا يتسع لهم جميعا، واعتقد ان في ذلك سببا مباشرا في تأخر البيت في بعض القضايا العاجلة.

★ قل لي هل من سبب منطقي في ظاهرة عدم اكتمال النصاب التي لازمت جلسات الجمعية؟

- اولا لنعرف ابعاد الموضوع، ابدأ من مقارنة النصاب القانوني بيننا وبين الاخرين، فالدستور الانتقالي عندما ينص على نصف الاعضاء وفي مجلس العموم البريطاني النصاب اربعون عضوا من ٦٨٠ عضوا والدستور الهندي عشر عدد الاعضاء والياباني حوالي الثلث. وفي بعض البلدان يبلغ النصف كهولندا مثلا ولكن هولندا بلد صغير وكذا المواصلات سهلة ولا يجد العضو صعوبة بالتوقيع بين مهامه وهذا عكس السودان البلد الواسع بجانب الصعوبات في المواصلات بجانب مشكلة نواب الاقاليم والذين يعانون مشكلة الاستقرار في السكن وهذه الظروف ربما كانت وراء غياب النواب المتكرر..

★ لاحظنا في جلسات الجمعية اثره نقطة نظام بخصوص النصاب القانوني؟

- نعم عادة في البرلمانات لا تثار نقطة النظام هذه بالاحوال العادية، فكثير من البرلمانات تبدأ جلساتها بحضور كثيف من النواب بعدها ويحسم الوطيس عند تقديم قوانين هامة.. وبطبيعة الحال فالمحكمة المعارضة يهتما بحضور النواب، وعادة لا تثار هذه النقطة الا اذا عرض قانون هام وكانت هناك وجهة نظر فيه لحد الطرفين. وأؤكد انه اذا ما اثرت نقطة نظام فانا كرئيس للجمعية ملزم بتطبيق اللائحة.

★ هل تعتقد بان تعديل الدستور الانتقالي قليل بوضع حد لهذه الظاهرة؟

- نعم وهناك اتجاه لذلك.. وايضا نحن نسعي لمعالجة هذا الموضوع والى ان يتم ذلك ليس من الانصاف لتجليل الجلسة بعد اثارة نقطة النظام..

★ من خلال الحديث يبدو لي هناك وجهة نظر معينة في الدستور الانتقالي؟

- نعم فالدستور الانتقالي للسلف رديء عندما نقرأه لا يبدو لك انه جاء عقب ثورة شعبية.. فهو كالدساتير السابقة نقلت من هنا وهناك، ولم يتضمن اهداف الانتفاضة وقد اغفل شيئا اساسيا موجود في دساتير العالم وهو صلاحية الحكومة باصدار اوامر مؤقتة..

★ طبعاً هناك اتجاه لتحقيق الدستور الدائم. ومن المعروف ان بعض الدول في الجنوب لم تجز فيها انتخابات فكيف يستقيم هذا الامر؟

- فيما يتعلق بالدستور الدائم هناك قرار من القوى السياسية بأن لا يشرع الدستور الدائم إلا بعد ان تجري الانتخابات بالموثر المتبقية، طبعاً من ناحية قانونية يمكن اجازته بأغلبية الثلثين وهذا متوفر، ولكن من الناحية السياسية فإنه ليس من الحكمة تشريعه..

★ والدستور الانتقالي؟

- اعتقد بان القول ان الجمعية المكونة من ٢٦٥ نائباً لا تستطيع تعديل الدستور قول غير صحيح، لان الحكومة الانتخابية وضعت بدون تفويض شعبي يعمل الدستور بل كان التفويض باجراء الانتخابات.. ومن ناحية التفويض كلما عدت من الناحية كلما قلت الدرجة التقويضية.

★ كيف ترى اداء المعارضة الاسلامية؟

- اعتقد ان اداء المعارضة الاسلامية بل والمعارضة ككل لا غبار عليه، احيانا تضجر الحكومة بالمعارضة وهذا شيء طبيعي في الحياة الديمقراطية ونحن نلتقي دائماً بجميع الكتل ويتفق على قضايا معينة تتعلق بالاداء وعموماً لم أجد صعوبة بالتعامل مع المعارضة..

★ مسألة طرح قوانين بيلة لوالين سيتمبر على الجمعية تراوحت الاجتهادات حولها، ولكن انما ربما تشق صفوف الاثلاث.. فمن خلال موقعكم وتكمسكم داخل الجمعية كيف ترى وقع ذلك على النواب؟

- ليس هذا من اختصاصي ولا رأي لي في هذا الموضوع ويحكم موقعي الحيادي ولا يجوز ان اعلق على القوانين البديلة، كل الذي اعلمه ان الحكومة التزمت في خطاب الدورة بالغاء قوانين سبتمبر اما تفاصيل اي خلاف كان بين احزاب الحكومة فلا اعلم.

* **نقصد استشارة لوجو العام داخل الجمعية في حالة طرح البديل؟.**

- لا نستطيع ان استقبل الاحداث.. ولا استطيع الادلاء برأي يؤثر على سير المداولة بموضوع سيطر على الجمعية.

* **ذكرتم بعض الظواهر المعينة لداء الجمعية وهناك ظاهرة تعتقد انها قد خفت بعض الشيء وهي الانسحاب من الجلسات كيف تعلقون هذا الامر؟.**

- الانسحاب حقيقة حدث مرة واحدة لثناء خطاب الحكومة وبعائقد لاميبر له في اي وقت كان.. وبالطبع لا ندخل في معانينة السياسية لكن من ناحية عمل الجمعية انا ملتزم بالدستور الذي ينص على خلو مقعد العضو الذي يتغيب اثني عشرة جلسة بدون عذر..

* **هل التزم على متابعة بما يجري بالجنوب وهل تقفون الحكومة موقفها تجاه معالجة الوضع التي؟.**

- ذلك ينبغي ان يوجه للحكومة او المعارضة اما انا فموقعي الحيادي يتطلب مني المتابعة كأي مواطن عادي.. وبعيني ما يجري هناك لانه يؤثر على المصلحة العليا ومسيرة الديمقراطية.. وعلى الاقل حلها يمكننا من الشروع بوضع الدستور الدائم من ناحية تنمية يوفر كثير من الاموال..

* **بما انكم من رجال القانون ما رأيكم في الخطوات المتبعة حاليا بقضية تسليم جعفر نميري؟.**

- بحكم انني رجل قانون كل الذي اعرفه ان المادة ٥٢ من الدستور المصري تنص على ان اللاجئ السياسي هو الذي يمارب ويطارد في بلده بسبب مناصرته لقضايا التحرر وبغا عن حقوق الانسان وتذكر المادة ايضا ان تسليم اللاجئ السياسي غير مسموح به وهذا ما يعنني بالموضوع ومن ناحية تقديرى انا واثق ان ذلك الوصف لا ينطبق على نميري، اما الملائسات السياسية الاخرى فلا ندخل في

بها.

* **هل لنا ان نعرف بإيجاز معرفة عمل الجمعية، تكويني اللجائي؟.**

- اللجان هي ست عشرة لجنة وكل واحدة تعنى بمرفق من المرافق كلجنة التشريع والشؤون القانونية ولجنة الاقتصاد والشؤون المالية ولجنة الدفاع الوطني والامن والسلام ولجنة الشؤون الصحية وكذلك التعليم والثقافة والاعلام وايضا الزراعة والنقل.. الخ هنالك البعض الذي دعا لتقليص العديدة ونحن رايانا ان ذلك يضر بالمستوى الذي ينبغي ان يكون عليه نقاش المواضيع ونص اللائحة ان يفترض ان يشترك اي عضو في لجنة واحدة فقط، ومهمة اللجنة تنشيط العمل والقيام بالاعمال التحضيرية التمهيدي والدراسات وهكذا.. وقد استحدثنا باللائحة نظاما جديدا روى فيه اشراك كافة الفعاليات السياسية والثقافية والتأهية ولا تغفل لأنها لم تشترك في الجمعية..

* **كما هو معلوم ان منضمكم الليادي يتطلب الحياد.. ومعلوم ايضا انك رجل حزبي لتتنى لحزب الامة فكيف تستوفون من صحة حيادكم؟.**

- في العمل العام قد يواجهك مثل هذا الموقف فتكون المسألة هل الشخص الذي اختير لهذا الموقع اذ كان قادر على التوفيق بين الانتماء الحزبي والحياد الذي يفرضه المنصب. القول بان رئيس الجمعية التأسيسية ينبغي ان يكون مستقلا هذا قول غير صحيح.. فمثلا في بريطانيا رئيس مجلس الموم من حزب المحافظين لكن بالطبع لابد من اختيار شخص يستطيع التوفيق في هذا وذاك.. ومثلا قضية المحكمة العليا ببريطانيا يختارونهم من كبار المحامين وهم عادة من ذوي الانتماءات الحزبية لكن مجرد اختيار الشخص يفرض عليه خلع ذلك الرداء، وايضا رئيس القضاء الى وقت قريب عادة هو نائب عام سابق وما عرف في رؤساء القضاة في انجلترا انهم خلطوا بين موقعهم القضائي وانتماءاتهم الحزبية.. فالمسألة كلها تتوقف على التوفيق بين ممارسة الواجبات بحياد واستقلال وتوزيع الفرص بطريقة متساوية ويحتمل الاصغاء لوجهات النظر المختلفة واحسب ان الذين اختاروني ظنوا في هذا ..

* **لذا جاز تشكيل حكومة تيممية هل تعتقد ان ذلك يمكن ان يخفف من اعياء الجمعية التأسيسية؟.**

- لا ادري..

وزير الثقافة والاعلام
محمد توفيق :

- السودان نال إستقلاله فى العام ٨٦ وليس العام ١٩٥٦.
- التعددية الحزبية تتناقض مع فكر الجبهة الإسلامية.
- الديمقراطية الليبرالية هى أنسب أسلوب حكم للسودان.

الخرطوم ١٦/٤/١٩٨٢

* نعتقد ان الاعلام السوداني لم يوفق في ابراز التحول الحضاري للسوداني بعد الانتفاضة.. بدليل ان البعض مازال يؤكد ان ما حدث في السودان ليس إلا انقلابا عسكريا.. ودليل اخر حدث عندما تجاوزت «النيوز ويك» الامريكية السودان في اختيارها السنوية لما يسمى بحدث العام ١٩٨٦ وهو امر مح «هامشيته» يعود للصور الاعلامي التي كيف تقوموي هذا الامر الا؟.

- هذا الحكومة جاءت في منتصف مايو ١٩٨٦ وكان ينبغي على الحكومة الانتقالية ان تعد العدة لهذا الشأن، فما كان بإمكاننا الرجوع للوراء ولكن اسألني مثلا ماذا فعلتم للعام ١٩٨٧ وبالصراحة والوضوح أقول علمنا القليل.. وهناك مثل يقول «الغزالة تغزل بكبر حمراء ولكن حتى هذا والكرد غير موجود».. فخراب الثقافة والاعلام كان كبيرا.. وكنت اعتقد ان أي حكم ديمقراطي شمولي يستند على الاعلام واجهزته ولكنني كنت مخطئا حينما وجدت حتى الاجهزة الاعلامية خربة وهنا اصابني الاستغراب والدهشة لذلك منذ البداية كونت لجنة برئاسة دكتور بشير البكري ورئيساء الاقسام وبعض الشخصيات خارج الوزارة لوضع تصور جديد للوزارة في عهد ديمقراطي.. وقتل لهذه اللجنة عليها ان تعتبر ان السودان نال استقلاله في اول العام ١٩٨٦ وليس اول العام ١٩٥٦ كما هو معروف.. وفعلنا هذه اللجنة جاءت بتقريرها والذي هو موضع تمحيص ايضا لمرعته في «كبسولة» من مجلس الوزراء.. والاختصار ضروري.. ومطلوب حتى لا تضيق ذرعا بالاسباب.

* عاصرت فترة الكفاح الوطني قبل الاستقلال وعاصرت انماض الحكم ابنتي بها السوداني.. ترويت بين ديمقراطية سافرة.. وديمقراطية موعودة.. كيف تقيمين الامر بعد ان اوصلكم الشعب الى سدة السلطة؟.

- فعلا كنت محظوظا لأنني عاصرت الفترة التي بدأت فيها الحركة الوطنية في مؤتمر الخريجين وكنت آنذاك قد فرغت من كلية غردون التذكارية وهي اقصى ما يمكن ان نصله في ذلك الوقت.. وعند قيام الاحزاب كنت انتمى الى حزب الاشقاء الذي انضم مع الوطني الاتحادي لجمع الات ابيين وهو الذي كون اول حكومة حققت الاستقلال وكان ذلك مثار دهشة للناس في ان الحزب الذي كان يدعو الى وحدة وادي النيل هو الذي حقق الاستقلال.. للاسف بعد الاستقلال كنا نفكر الى برنامج مدروس فلم نفعل شيئا لذلك تحول الصراع الحزبي الى الاشخاص لا الى الافكار فضاقت صدور قادة الاحزاب لانهم كانوا غير مهئين الى مثل تلك الحرية وكذلك افراد الشعب في تناولهم لهذه المسألة كان هناك شيء من الفوضى.. وهذا الخليط احدث شيئا من عدم الانضباط عند شعب عرف بالنظام والانضباط.. وهذا ما واجه الحكومة الاولى وكذلك الحكومة الديمقراطية الثانية وهما لم يعمرأ كثيرا واعتقد ان حكومة الديمقراطية تلك لو تركت الى الآن لكنا قد وصلنا لمرحلة متقدمة جدا.. ثم فترة الستة عشر عاما التي تمخضت عن الضراب الذي نعيشه الان.. ويرغم هذا أستطيع ان اقول ان الديمقراطية لم تقشل ايدا في السودان وانا ارجو ان لا يضيق صدرونا وان لا يضيق صدر المعارضة حتى لا نعطى فرصة لمغامر آخر.. ولا خيار احسن من ذلك لتنمية البشر وتقديمهم..

* البناء الديمقراطي يقترضي في ورائكم مسابقة الريح لكي تتوهض هذه القلعة في نفوس الشعب.. كيف تقوموي بعمل كهذا في إطار مرامي الاطراف.. متعدد اللغات متباين الثقافات وكذلك مختلف الانبياء؟.

- هذا سؤال صعب جدا.. وهذا باختصار رسالتنا في تناقضات هذا القطر.. ونحن نفكر في الاسلوب الامثل الذي يتيح بلورة هذه الثقافات في ثقافة تسمى الثقافة السودانية مع احتفاظ هذه الكيانات بثقافتها وهي مسألة تستوجب اشراك قطاعات اخرى مع وزارة الثقافة كالتجارات ووزارة التربية والفكرين وكذلك رجل الشارع والذي هو في كثير من الاحيان يكون حكيما والوعاء الذي يحتوي كل هؤلاء هو وعاء التعبير الذي نؤمن ممارسة أي ضبط او كبت من اجل ضمان عطاء متصل والمشكلة التي اعيشها الان في المجال الذي نكرت هي التفتزيون.. الذي لا يعكس سوى واقع محدود ممثل في اواسط السودان لكأنما هذا القطر كله تركن في هذا الجزء لهذا اهل الخرطوم تجدهم يجهلون تماما ثقافات وعادات باقي الاقاليم.. ثم ان الجسر الافرو عربي الذي يتميز به السودان اوجد خاصية لها نكهتها المميزة والخاصة جدا.. لا تجدها متشابهة مع أي شعب اخر ومن الصعب جدا ان تنصها او تلمسها او تشاهدها إلا اذا اتحت لها بعض المعاشية الحقيقية والفعالة.. واذ ما اردت تصنيفها فانك لن تجد لها في النهاية سوى سودانية الماركة..

* الامكانيات نحن نعتقد ان «شماغهام» ما عانت تحتل المزيد.. هناك ظرف قدرى ما لا يظني عليكم.. هذا

الشرف جعل الشعب السوداني يستعجل الحلول.. هي هذا المنطلق ماذا أعدتم للتوفيق بين إمكانات محدودة.. ونفوس متولبة؟.

- نعم الامكانيات محدودة هذه حقيقة.. بل هي اقل من ذلك بكثير.. وفعلنا نحن لجأنا للعالم الخارجي للمساعدة في خروجنا من الازمة وقد وجدنا صعوبة في ذلك لأن الثقة أصبحت معدومة وقد قال لي أحد القادة العرب بأن الأموال التي ساعدنا بها السودان في عهد نميري كان يمكن أن تعمل جسرا على البحر الأحمر بين المشرق العربي والسودان.. ذلك كان هاجسا الأول استرداد هذه الثقة بيننا وبين العالم.. وقد وفقنا في ذلك لأن المصادقية كانت بيننا والشيء الثاني انعكاس الحال فقد لا تصدق ان السودان الذي كان يعاني من الجفاف والمجاعة يشكو الان من كثرة الفائض في الحبوب وكيفية تصديرها.. وهناك انفراج كبير في المسائل التي كان يعاني منها الناس.. واقول ان الحكومة قد فعلت شيئا ولا ادعي انها فعلت كل شيء..

* حقيقة ان الشرف الاقتصادي الحاد الذي مر بالسوداني له حظ الميم في تلاهي ذلك الخطر.. ولكننا نعتقد ان هذا الجهد قد جعل البعض يتوهم لكنا ما الشعب السوداني غايته المآكل والمشرب.. وكيف ترون الاولويات لاسيما وان غاية الديمقراطية لم تحلقت؟..

- الواقع المرير الان يقول ان ٥٠٪ من ميزانية السودان تعتمد على القروض والمساعدات الخارجية. لكن ما احسه انا حقيقة في الشارع السوداني ليس كما يقولون ان غايته الراحة هي المآكل والمشرب. فالشارع السوداني الان ما يريد فعله ان يمتلك الحقائق. بدون اساليب المروعة وهو حينما يدركها فعلا لا يتوانى ان يمصب بطنه مرات ومرات. فالامر يتوقف على المصادقية.. ويجب تملك الحقائق للجماهير..

* في ظل النظام الديمقراطي ثالت المعارضة الاسلامية هذا الشرف.. باستمرار ممارستنا هل تعتقد انها اهل لذلك؟.

- اولا هؤلاء الناس يشتغلون سياسة ومسألة الدين.. «ماكلنا متدينين» والجهة سبق وان انخرطت في المصالحة التي طرحها نميري ومعهم آخرون هم الذين تبينوا الخط الابيض من الاسود. بعد اعوام قليلة، اما تفكير الجبهة آنذاك كان مركزا في انتهاك تلك الفرصة التاريخية، لذلك سمعت في تدعيم نفسها مايا و بجانب ذلك كان تفكيرهم آنذاك الانخراط في الجهاز المايوي من اجل تقويضه كما كانوا يقولون فشاركوه في كل شيء. بهدف ان تؤول السلطة لهم يوما ما.. وهذا هي حقيقة الصراع والان لا اعتقد ان الجبهة ترفض اي طلب للمشاركة في الحكم. فذلك على انني تقدير يؤهلهم للمحافظة على ما اكتسبوه من ارضية.

* من ناحية الممارسة والاداء في الجمعية التأسيسية؟.

- الحقيقة ان اعضاء الجبهة القومية ضيقو الصدر. وانا اعتقد ان المسألة تتناقض مع فكرهم الذي يؤمن بالولاية الاسلامية.. فمؤكد جدا ان التعددية الحزبية لا تروق لهم ابدا إلا اذا جاز لهم تسميتها بالولاية الديمقراطية الثالثة!!..

* الديمقراطية كما تعلمون مدرسة فكرية سياسية متعددة المشارب والمظاهر ومؤلفا الذي يلرض نفسه اي ديمقراطية يريد ما السودانيون؟.

- اولا.. انا لبرالي بطبعي ولا اخفي ذلك اطلاقا، واعتقد ان الديمقراطية الليبرالية هي التي تمكن كل صاحب رأى الادلاء برأيه، وانني اؤمن بالحوار واقول ان الديمقراطية الليبرالية هي اسلوب الحكم الامثل الذي يناسب السودان.. والسودانيون كما تعلم قوم لا يميلون الى العنف كثيرا..

- د. بشير عمر /
- بدأنا بمشاكل الندرة والآن نعاني من مشاكل الوفرة.
 - أقنعنا صندوق النقد الدولي بعدم تخفيض الجنيه.
 - هذه هي المبادئ التي وضعتها لتعويض د. عز الدين.

١٥ يوليو ١٩٨٢

شاركتي في هذا الحوار زميلي محمود عابدين



* من خلال العام الذي مضى على عمر الحكومة كيف ترى واقع الاقتصاد السوداني الآن؟

- بكل الموضوع ما سمعته عن الحالة المتردية للاقتصاد السوداني هي صحيحة الى حد ما وايست فيها اى مغالاة.. وما امسكتا عن شرح تفاصيلها الا خوفا من ان تحدث جوا من الاحباط فينا وفيكم وخاصة القضية هي اننا مازلنا ننفق اكثر من ما ننتج وهنا ممكن الخطورة.. ولاشك ان هناك معاناة في مجال المعيشة..وهي معاناة معقدة نتيجة لتشوّهات بعضها محلي وبعضها الاخر عالمي ناتج عن شح النقد الاجنبي.. وفوق كل هذا ومع هذا القتامة نستطيع ان نبشر الناس بان الازمة في طريقها الى الانفراج وهناك خطوات محددة لرفع الضائقة المعيشية عن الناس.. لكن ما ذكرت كان ضروريا حتى يدرك الناس ابعاد وعمق المشكلة بدون اى رتوش.

* قلت ان الازمة في طريقها للانفراج هل لنا ان نعرف كيف؟

- نعم بدأنا خطوات جادة محورها ضرورة زيادة الانتاج والانتاجية في كل القطاعات ونعتقد ان هذا هو الحل الاساسي والنهاي وقد حدث تركيز كامل في القطاع الزراعي باعتباره احد دعائم الاقتصاد السوداني وزادت الانتاجية فمثلا انتاجية القطن ارتفعت مقارنة بالعام الماضي من ٢٠٢٥ قنطار للفدان الى ٥٠٢٥ قنطار وتم هذا بخطة نعتقد انها الاصول في توفير المدخلات الزراعية وتحفيز المنتجين وهذا ينطبق على انتاج الذرة والقول والسهم والصمغ العربي.

* في مجال الضائقة المعيشية تحديدا؟

- الخطوات المحددة تتمثل في الاتي.

اولا: حصرنا البروتوكولات القابلة للتنفيذ فورا وشرعت وزارة التجارة في تغطية العجز في السلع النادرة التي تتعرض للشح الدائم كالمصابون والكبريت وحجارة البلمارية والسكر والقمشة الشعبية والشعوم.

ثانيا: اودعنا احتياطيها ثابتا بينك السودان قدر بحوالي ثلاثين مليون دولار لمقابلة الشح الطارئ في هذه السلع وبدأت وزارة التجارة في التنفيذ خصما على هذا الاحتياطي وبالفعل تمت الاستفادة في حدود ٢ - ٤ مليون دولار للسلع الشعبية الان.

ثالثا: نسعى للقضاء على تشوهات التخزين والتهريب والسوق السوداء وتجارة العملة وقد اجهزت القوانين التي تردع المتلاعبين في هذا المجال.

رابعا: هناك اجراءات اخرى ستعلن تباعا لرفع الضائقة التموينية.

* اي القطاعات اصعب الازمة؟

- هناك وزارة الرى التي اهملت بشكل اساسي عبر السنوات العشر الاخيرة.. والان هناك مجهود اساسي لاعادة تأهيلها بالليات ووزارة الاشغال حيث ان كل المشروعات التنموية تعتمد بنسبة ٧٠٪ في تنفيذها على الوزارة وهناك مشروع لاعادة تأهيلها وبصفة خاصة تأهيل مؤسسة الطرق والكباري وهناك خطة كبيرة لربط السودان شرقا وغربا وشمالا وجنوبا بشبكة من الطرق وهناك مسالة من الاهمية بمكان وهي توفير المياه الريفية لأهل السودان، ثم قطاع النقل والمواصلات، فرغم اننا بدأنا العام الديمقراطي بما يسمى بمشاكل النذرة انتهينا هذا العام الى ما يسمى بمشاكل الوفرة.. اذ انتجتنا محصولا وغيلا فشنا في تخزينه وتحريكه لان الوضع لم يكن مؤهلا بالشكل الكافي من حيث التخزين ومن حيث النقل فطاعتنا التخزينية حوالي مليون طن وانتجتنا من الذرة فقط العام الماضي حوالي ٥ مليون طن، بجانب ان انتاج دارفور وكردفان من القول السوداني اضطررنا الى عصره محليا بخسارة كبيرة جدا وعليه فقد وضعنا برنامجا استراتيجيا كبيرا لاعادة تأهيل السكة الحديد يشارك فيه البنك الدولي بحوالي ٦٦ مليون دولار والتايفيل ربما يحتاج الى ٤٠٠ مليون دولار.. لكن مشوار المليون ميل يبدأ بخطوة واحدة.

* ماهي السمات العامة في الميزانية الجديدة التي اجهزت لهذا العام؟

- كنا قد وجدنا فوضى كبيرة في الوضع المالي السوداني.. ومسالة الميزانية كانت فيها فوضى كبيرة جدا. شرعنا في الاصلاح واعادة الانضباط المالي، واعادة العمل بالنظم والوائح المالية، ومعظم السودانيين والشركات تعرفوا على هذه النظم على مدى سبعة او عشرة اعوام حيث كانت هناك فوضى مالية نعتقد انه امكن الان السيطرة على جزء كبير منها، وكان لابد من التفكير في مجالات صلبة لزيادة الازدادات.. في مجال الضرائب وبدون لثقال كاهل المواطن العادي بالضرائب حققنا بعض النجاحات الكبيرة ليست بزيادة فئاتها ولكن بزيادة القدرة التحصيلية للوحدات الحكومية القائمة على امر الجمارك

مثلا، وكانت نسبة التحصيل الكلية للإيرادات هذا العام تفوق الـ ١٠٠٪ هذا حدث ببساطة نتيجة العمل بالوحدات الايرادية.. وكان لابد ايضا من خفض الاتفاق البيخي غير الضروري وأمكن على الأقل تحديد مجالات الصرف غير الضرورية أما الإيرادات غير الضرائبية فتعتمد بشكل اساسي على المؤسسات الانتاجي (زراعية- صناعية) التي كانت خاسرة في الماضي ووضعتنا برامجا شاملا لإصلاح هذه المؤسسات وريت تمويلها ببرامج انتاجيتها.

* وسيل تمويلها؟

- البرنامج المشار اليه تم الاتفاق فيه مع البنك الدولي.. وقد رأى البنك ان يقوم بتمويل الاجزاء الاساسية فيه ويعتقد ان هذا سيعيد الحياة الي اغلب هذه المشروعات العامة لكي تنتج بطريقة مربحة ولا تكن عالة على الخزينة.. في عام ١٩٦٨ هذه المؤسسات مجتمعة كانت تشارك بحوالي ٢٠٪ من الإيرادات العامة للدولة.. ولكن نفس هذه المؤسسات مدانة الان للحكومة بما يبلغ ٨ بليون جنية سوداني وهو وضع غير مقبول.. حتى مشروع الجزيرة العملاق نصرف عليه في العام ١٧٠ مليون دولار وندخل لنا ١٣٠ مليون دولار في العام وهذه صورة بسيطة لتوضيح ما اذا كان من الضروري اصلاح هذه المؤسسات.. والاصلاح يبدأ بالترشيد مروراً بالنظر في مشاركة القطاع الخاص او اي مستثمر..

* وما هو دور القطاع الخاص؟

- هذه مسألة هامة.. دور القطاع الخاص في البناء الاقتصادي نود ان نبين ان الاقتصاد السوداني اقتصاد مختلط.. صحيح ان للقطاع العام دور الريادة فيه ولكن للقطاع الخاص دورا اساسيا وهاما ايضا كما للقطاع التعاوني ايضا وذلك نحن نقول اننا نشجع القطاع الخاص وسوف نفصل عن دور محدود للقطاع الخاص يعمل فيه دون تدخل من الدولة.. فقط تتدخل الدولة في السياسات العامة لهذا العمل.. ولقد اننا سنعتمد اعتمادا كبيرا على سياسة الاعتماد على الذات وكلهم يعلم ان السودان تكاد لن يكون ذلك هذا على الاقل في مجالات مثل انتاج الغذاء.. صحيح ان هناك معوقات انية ولكن تعتقد انها يمكن ان تزال، في فترة الانتقال كان اعتماد الميزانية العامة على العون الخارجي بنسبة ٥٧٪ بلغ قبلها ٧٠٪ في العام الاول العهد الديمقراطي وامكن تخفيض هذه النسبة الي ٥٠٪ اي بنقصان ٢٠٪ في الموازنة التي اجبرت اخيرا كما امكن تخفيض هذا الاعتماد على العالم الخارجي بنسبة ٨٪ اخرى. اي اننا نعتمد على مواردنا الذاتية بنسبة ٥٨٪ ونعتمد على العالم الخارجي بنسبة ٤٢٪ وفي عامين فقط خفضنا الاعتماد الى ١٥٪.. ويكون جيدا بالطبع لو تم الاستغناء كليا عن العون الخارجي.

* هل حدث موقف في لداي الثقة في انصار الدعم العربي بسبب اي موقف سياسي معين؟

- ليس الى هذا الحد ولكن في اعتقادي ان هناك مفاهيم مغلوطة ساهمت في ذلك ولعل جولة رئيس الوزراء هذه قد ازاحت كثيرا من اللبس وسوء الفهم فالسودان اصبح له سياسته الواضحة والمميزة كما انه لا تزال له مواقف العربية الناصعة اما ان كان في الامر اشارة الى موقف السودان في الحرب الدائرة في الخليج واعتقد انه قد وضع تماما عدم تأييد السودان لاي من طرفي الصراع لتأييد عسكريا كان ام سياسيا ام عقائديا بل ان السودان بحكم علاقاته يريد تفسير ذلك في انتهاء الحرب نهاية سليمة تحفظ الدماء العربية والاسلامية وتحفظ لهذه الامة امكانياتها وقدراتها لتوجيهها الى ما يعود عليها بالنفع الكامل.

* هناك لراصاصات تتحدث عن خفض الجنيه السوداني مجددا لئيل لاجتماعكم مع لجنة الصندوق؟

- نحن قطعاً لا نسمى لهذا كما اننا بصدد ايجاد صيغة وفاقية لهذه المسألة ونأمل التوصل الى ذلك. وهذا الامر مازال مطروحا على طاولة المفاوضات المهم في نظرنا ان التقيض المطلق للجنيه مرفوض تماما وقد اتفقتنا الصندوق في اجتماعات سابقة بعدم جدواه.. وقد عدلنا سعر الصرف بالنسبة للصناديق مرات عديدة.. وسنحتفظ بالمرونة في هذا الصدد.

* جرى نقده كثير حول ظاهرة التقيضات التي حدثت مؤخرًا وعلى سبيل المثال ما هي ملابس تعويض دم عز الدين على عامر وموضوع الاستقالة الذ جنية؟

-التعويضات عموما لا جديد فيها لانها تمر بالطرق القانونية اما بالنسبة للدكتور عز الدين عامر فهذه مسألة كان الاجراء فيها صحيح ١٠٠٪ من وجهة النظر القانونية وبموجب القضية ان الدكتور عز الدين تعرض من قبل النظام العباد لمصادرة امواله ومعدات عيانه الخاصة وعرياته.. الخ.. وقد تقدم بطلب تسوية بواسطة محامين ووصل الامر الى ديوان النائب العام الذي ارسل قترى واضحة تقر

بتعويض الرجل عن امواله المصادرة بسعر اليوم وقد لجئنا للتقييم واجرينا اتصالات واسعة طلبنا فيها معلومات من الشركات الاصلية وجاءت الارقام وعرضت للتقييم وعرضت المالية مبلغ الدكتور عز الدين وعدد رفضه طلبت الاجتماع به وقد حدث وقررت فيه المبادئ التالية:-

اولا: الضرر الذي يحدث لاي انسان نتيجة مصادرات مايو لايمكن تعويضه كاملا لان هناك نواحي اخرى فيها المعنوي والنفسى وبالطبع لايمكن تعويض ذلك.

ثانيا: ظروف السودان الراهنة لا تحتتمل الابقاء بكل الالتزامات الواقعة على الدولة وعليه يصبح مبدأ التسوية مبدأ وسطيا وقد قيل د. عامر هذه المبادئ وبعد النقاش تقرر دفع مبلغ ستمائة الف جنيه له وهو مبلغ اقل بكثير مما اقترحتة اللجان لو الذي اقترحه هو.

* مخلات المفترين السودانيين في الخارج لماذا لم يتم التفكير فيها بالنسب السليمة ولا سيما انها مخرج لازمة السوداء. وماهى قصة سعر الصرف؟.

- كوزير للمالية لا استطيع ان اتحدث الا عن التحويلات بالقنوات الرسمية واي قنوات اخرى لا اعترف بها وباذات السوق السوداء.. اذن لدينا مشكلة اساسية في استقطاب مدخرات المفترين عبر البنوك لان السوق السوداء امر لا يمكن تجاهله اذن نريد التوفيق بين منح المفترى الصافى الذي يمكن المفترى من التحويل عبر البنوك وفي هذا الصدد هناك تجربة بدأنا العمل بها وهى مسالحي تمويل ضروريات الحياة بالنسبة للمواطن السودانى مثلا عند حدوث شح مفاجىء فى سلعة استهلاكية ضرورية نتصل بمجموعة مفترين لتمويلها وبمجرد استلام المضاعة نودع فى حسابهم ما يوازى قيمة الاستيراد بالعملة المحلية هذه هى الخطوة الاولى والتي هى تأمين لحقه الشرعى. اما الخطوة الثانية فانه بعد مبيعات هذه السلعة تشاركه فى الارباح بحيث يكون جل الارباح له وبعد حساب هذا نجد ان سعر صرف الدولار على هذا الاساس هو فى حقيقة الامر فاق النسبة العادية المعروفة.. هذه التجربة نفذنا منها تجربتين فى السعودية وهى ناجحة الى الان.. وفوائدها انها غير المربود المادى يأتى المربود النفسى الناجم عن مشاعر المشاركة. بالنسبة للجزء الثانى من السؤال هناك تساؤل طبعاً عن سعر الصرف الحقيقى.. واقع الامر يقول ان هناك سوقاً سوداء وسعراً تشجيعياً والكثير من الاخوة المفترين يطالبون بمنح سعر السوق السوداء ونحن لا نستطيع ذلك لسببين اولاً ان سعر السوق السوداء بالنسبة لنا غير رسمى والاخر اننا لا نستطيع ان نسابق السوق الذى يتحكم فيه اشخاص لا يتعدون اصابع اليد ومعروفين ونحن بصدد فعل شيء تجاههم فليس من المنطق ان يتحكم ثمانية «باطرة» فى الدولار كما يشاؤون وهل يعقل ان نجارى هؤلاء الثمانية ب ٢٢ مليون سودانى والناس لا تنظر الى الاضرار التى تنتج عن ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه عموماً نأمل الوصول الى صيغة محددة فى التعامل مع مخلات المفترين.

* متى عام كامل منذ ان توليتم الوزارة وهناك الجهاز المصرفى يتناقصاته المتمثلة فى وجود مصارف على اسس اسلامية واخرى فؤاندية بالاضافة الى الفيبك التام لسيطرة البنك المركزى على الجهاز المصرفى.. كيف للدولة ان تنفذ سياساتها المالية والنقدية فى ظل هذا التناقص؟.

- جبرى حالياً تغيير شامل فى بنك السودان واستطيع ان اقول انه لاول مرة ومنذ عام ١٩٩٠ تمكنت من صياغة قانون رقابة بنك السودان على البنوك والقانون حالياً فى طريقه الى الجمعية التأسيسية بما يمكن البنك من السيطرة على البنوك ومتى يكون له الاشراف الفاعل على السياسة النقدية بالتسيق مع السياسة المالية.. وقد تكونت عدة لجان بهدف اصلاح الجهاز المصرفى. اللجنة الاولى لجنة النظر فى اسلمة الجهاز المصرفى برئاسة د. ابراهيم الصباحى وقد سلمت اللجنة تقريرها وهناك لجنة اخرى برئاسة د. برعى وعضوية عابدين سلامة لبحث سبل اصلاح النظام وهناك لجنة ثالثة تبحث عن اساس اصلاح النظام المصرفى.

* وملا عن لجان التحقيق فى المخالفات المصرفية؟.

- اود ان اقول ان لجان التحقيق قد قدمت عدة اقتراحات وجزأت المسألة الى شقين شق ادارى يقوم بنك السودان بالتحقيق فى هذه المخالفات الادارية والشق الثانى جنائى وقد تم تشكيل لجان اضافية مع بنوك اخرى.

عضو المكتب السياسي لحزب الأمة:

د. إبراهيم الأمين

- هناك خطورة في توجه الأحزاب الجنوبية
لإثارتها قضايا عنصرية.
- لا يمكن تكوين حكومة قومية تلتزم ببرنامج
محدد.
- السكن العشوائي يعنى «مشروع جريمة»
والعاصمة قاربت الخمسة ملايين.

الكويت ٢٨ / أكتوبر / ١٩٨٧



* في الشؤون السودانية نبدأ بالقضية التي أرهقت السودان كثيرا وتعني بذلك قضية الجنوب؟

- في السودان نعترف بأن هناك قضية ونعترف بأن هناك تنوعا وتنمية غير متوازنة وخلال في المشاركة في السلطة ونعترف بأن السودان بساحته الشاسعة يجب اعطاء الاقاليم فيه قدرا كبيرا من اللامركزية وفي ظل هذه المشاكل نحن نتكلم بوضوح وبصرامة مع كل القوى السياسية المختلفة داخل وخارج السودان لكي تجلس في مؤتمر سمي المؤتمر الدستوري لبحث هذه القضايا والوصول الى حلول نهائية. ولكن هناك أطرافا تريد ان تمارس الضغوط وتستقطب السودان اقليميا كان لم دوليا لكي ينعاز لطرف ما، ولكن السودان له رأيه الواضح فقضايا الداخلية هي عموم ابحاثه وفي علاقته مع جيرانه يسعى الى سياسة حسن الجوار وليس طرفا لأي محور ويتعامل ببنية مع كل الدول سواء القريبة منه او البعيدة.

* كما ذكرت ان المشكلة باتت اكثر وضوحا وكثيرا ما نقرأ عن التهامات المسؤولين السودانيين لاثيوبيا عنا بل ان رئيس الوزراء قال عنها انها موقعة ذات مرة وفي هذا. الرأي العام يتساءل طالما ان الامر كذلك فلماذا لا تتبع الطرق الرسمية في الترتيب في المحافل الدولية والاتليمية؟

- حقيقة ان اثيوبيا لها دور واضح في هذه القضية فهي التي تمد قوات التمرد بالسلح والاعلام ووثائق السفر الدبلوماسية لكي يتجولوا بها في انحاء العالم، وكل تلك هي دلائل ملموسة لأي مواطن سوداني، وفي عدم اتخاذ السودان موقفا رسميا نحن نفرق بين علاقتنا مع اثيوبيا وبين قضية الجنوب. وحقيقة نحن لا نريد في تعاملنا مع اثيوبيا ان نربط بين هذه العلاقة وبين قضية الجنوب من جهة وبين القضية الارتيرية من جهة اخرى. فريئتنا واضحة فمن نسعى لتحسين العلاقات مع اثيوبيا فهناك وفود متبادلة ورسائل واستعداد للقاءات موسعة تتناقش فيها هذه القضايا للوصول لحلول دائمة لاستقرار هذه المنطقة والاستفادة من مواردها الطبيعية لصنع قضاياها المزمعة. وفي قضية الجنوب ايضا نحن بقدر الامكان نريد الاستفادة من الدول المجاورة لتهيئة المناخ لعلاج هذه القضية وليست كواجهة بيننا وبينهم، وفي مقابل اعترافنا بالقضايا السودانية، الاخوة الاثيوبيين لا يريدون الاعتراف بأن هناك قضية في ارتيريا ونحن لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية لاثيوبيا ولكننا نريد القول بأننا لا يمكن ان نطعن في الارتيري من الخلف ونحن لا نسمح بأن تستقدم ارض السودان لأي عمل مضاد لأي اثيوبيا، ويمكن ان نعمل للقاء الاثيوبيين والارتيريين لعلاج هذه القضية وحسمها. وقد قلنا للاخوة الجنوبيين الذين يعيشون خارج السودان ان علاقتنا مع اثيوبيا لا تعني السعي لاقتلاعهم من اثيوبيا واستمرار قضية الجنوب.

* هناك موقف موحّد اتخذته الفصائل الحزبية والسياسية الجنوبية مؤخرًا، هل هذا الموقف هو سبب اساسي في تأخير تشكيل الحكومة؟

- ليس هناك علاقة مباشرة بين تشكيل الحكومة والاحزاب الجنوبية ونحن من رأينا انه طالما هناك التزام بالسياسات التي طرحتها الحكومة فان تغيير الافراد يجب ان يتم بصورة بعيدة عن الاثارة وبعيدة عن الاجواء الخائفة. فغالبية الاحزاب الجنوبية ممثلة في الحكومة سواء في المركزية او في مجلس الجنوب او الحكومات الاقليمية وقد اتضحت ان بعض هذه الاحزاب يرغم تمثيلها في الحكومة ذهبت لخارج السودان وتجاوزت مع قرون وجاءت بمفهوم ما يسمى بالاحزاب الافريقية السودانية. والكد ان في السودان ديمقراطية تستطيع من خلالها ان تخطئ او تصيب الحكومة حتى لو كتبت مخطأ فيها. وهذا ايضا متاح للذين اتفقا فردا يحمل السلاح في وجه الحكومة السودانية!

ولكن اننا نقول لهؤلاء اما وقوفهم الواضح بجانب الحكومة او الوقوف في صفوف المعارضة والازتزام بطرحها اما الجمع بين اثنين المعارضة والحكومة. فهذا في الواقع يعود لخلل في النظام الديمقراطي.

* مع تقديروا لوجهة النظر هذه إلا انه في تقسيمنا لسلسلة الاحزاب الجنوبية ليس المهم الوسيلة في حد ذاتها ولكن هنا يكون المهم، ما تمضى عنه هذا الاجتماع وهي بنود نرى انها قد وضعت الحكومة السودانية في الحيز الضيق.

- اللقاءات التي تمت في اثيوبيا ويوغندا وكينيا صحيح ان قراراتها فيها نفس الانتفاضة ولكن فيها جزءا اخر فيه اثارة ونعت وتشكيك في الحكومة هذا الجزء يتكلم عن الهوية الافريقية والاقليمية العربية التي تهيمن على الحكم في السودان. اما ما يتمشى مع شعارات الانتفاضة فهو مطروح من كل القوى السياسية في الشمال والجنوب والتمزت كل هذه القوى بقيام المؤتمر الدستوري لتحقيق ذلك.

* في خضم هذا الجو المحموم بالطبع نحن لا نلجأ الى محاولات لأي قوى تحاول النيل من وحدة السودان

ولكن في هذا الجو تبدو صور خفية شخبي تعلم في هناك دولتي التحلية خاضها مرشحوها على اسس عنصري والتي برزت مجموعات تغلب العنصر النوبي وكذا مقالات تظهر في الصحف ولا ادرى كيف ينظر المسؤولين السودانيون لظاهرة خطيرة كهذه؟

— كما ذكرت هناك تخوف من ان تتحول هذه القضية الى قضية مواجهة بين العروبة والافريقية وبين المسلمين وغير المسلمين.

— وفي خطوة الاحزاب الجنوبية نحن نتساءل مادام ان قراراتها تحصل قرارات الانتفاضة لماذا لم تدع قوى الانتفاضة للمشاركة معها في هذا الحوار؟ ولماذا سميت نفسها بالافريقية؟ ولماذا تحدثت عن السلطة المفتتحة او اليمينة؟ قطعاً هذا المناخ سيدفع بعض القوى التي تريد ان يكون الحسم عن طريق الحرب او العنف ونحن لا نريد ذلك. وهذه القوى تريد ان يكون الصراع صراعاً عرقياً وأنشد بالطبع سيكون هناك استنفار في الجنوب والشمال معاً وهذا ما نخشاه.

★ الناظر للحياة عموماً في السوداني يلتبس صراعاً في كل شيء فهناك صراع حزبي وهناك صراع عقائدي وصراع عرقي برز مؤخراً. وفيما يبدو لي ان الامل كل الامل علق على المؤتمر الدستوري. وهي لقاعة تكونت في اذهاب المسؤولين والقيادات ولم تكن الصورة بالمتوازنة في القاعة التي هي اسس الصراع.

— السودان في فترة الحكم المايوي كان الجميع موحدين تجاه معارضة ذلك النظام. وبعد الانتفاضة لم يسمح الزمن لبعض الاحزاب بأن تكتمل هيكلها لمعد مؤتمراتها مما ادى لكثير من سوء الفهم بين هذه القوى السياسية. ونحن في حزب الامة كنا ندعو منذ عهد بعيد الى التوجه القومي في قضايا لا خلاف عليها كقضية الجنوب والاقتصاد وعلاقات الجوار هي كلها قضايا محورية. وكثير من القوى السياسية لم تستطع ان تستوعب ذلك بالقدر المطلوب وان كان هذا واجب القيادات لكن في القيادات نفسها هناك البعض الذي له مصلحة في عدم عقد المؤتمر الدستوري وهذه هي طبيعة الصراع بين قوى الانتفاضة والقرى التي كانت تريد استمرارية نميري او استمرارية نظام ماثل لنظامه. هذه القوى في ظل الديمقراطية تستطيع ان يكون لها موطئ قدم وتستطيع ان تتحرك سياسياً واعلامياً في الاتجاه المضاد لمصلحة النميرية. ولكن نعتقد ان واجب القوى المؤمنة بالسودان ووحدة ومستقبله ان تلفظ ذلك لكي تسجل الانتصار للقوى الشعبية والوطنية ليعود السودان سليماً معافى بعدائه الاجتماعية وديمقراطية المميزة.

★ هل هناك مؤلف رسمي حيال خطوة الاحزاب الجنوبية الاخيرة؟

— بعد سفر هذه الاحزاب كونت لجنة برئاسة د. باسفيكو لادومثل فيها الحزب الاتحادي والامة والاحزاب الجنوبية المشاركة في الحكومة واجتمع بهم رئيس الوزراء وتكلم معهم بصراحة ووضوح وذكر لهم اننا لا نريد ان تتفتت هذه الاحزاب. وهناك محاولات من هذا القبيل وخاصة في حزب الشعب التقدمي والتجمع السياسي وحزب سايكو. وقد كلفت اللجنة بدراسة كل المواثيق والاتفاقيات التي طرحت خارج السودان وان تستمع لقيادات هذه الاحزاب بعد عونها لتقييم كل ذلك تقنياً موضوعياً وبناء على ذلك سيكون هناك قرار واضح فيه مصلحة البلاد اولاً واخيراً.

★ شاع لي هناك طرحاً لوبيا في تكوين الحكومة ولكنه تعذر لما هي ملائمتها هذا الامر؟

— عندما أعلن الاتحادي الديمقراطي فض الائتلاف طرح حكومة قومية كخيار اول وائتلاف مع حزب الامة كخيار ثان. اما في حزب الامة فقد كان العكس وعندما بدأنا التفكير في حكومة قومية كما ذكرت نحن مع التوجه القومي يتكون متجانس للحكومة. وقلنا انه لا يمكن ان تكون هناك حكومة قومية إلا اذا مثلت كل الفعاليات السياسية فيها. وبموجب ذلك طرحنا برنامجاً يحدد اطر وهيكل تكوين الحكومة القومية والهيكلة حددناه بأحزاب الاتحادي الديمقراطي وحزب الامة والجبهة الاسلامية والاحزاب الجنوبية واليسار. وحدث ان رفض اليسار مشاركة الجبهة الاسلامية وكذلك رفضت الجبهة تمثيل اليسار بحجة ان ليس له تمثيل برلماني يسمح له بأن يمثل في الجهاز التنفيذي وهناك قضايا خلافية اخرى تتعلق بالبرنامج. النتيجة التي توصل لها الحزبان هي صغوية تكون حكومة قومية تلتزم بالهيكل المعلن والبرامج المطروحة.

★ العنصرية وهي من صميم واجباتك والسؤال الذي يتبادر لذهني ما هي خطواتكم في المعتمدية لضبط التزدي في الضمات وهجوم المعتمدية بصفة عامة؟..

— طبعاً الهجرة من الريف الى المدينة شأنا شأن كل دول العالم الثالث اضرت بالسودان واخذت

طابعاً مميزاً خاصة بعد ظروف الجفاف والتصحر وحرب الجنوب الآن، وتردى المرافق الخدمية في الاقاليم في العهد المباد كل ذلك أدى الى هجرة كبيرة للعاصمة والتي اصبح الآن ١٠٪ من مبانيتها عشوائياً وهذا يبين حجم المشكلة، فسكن عشوائى معناه العيش على هامش الحياة، ومعناه البطالة، ومعناه المشاكل الاجتماعية والصحية وهو بصفة شاملة «مشروع جريمة».

ويعد الانتفاضة في المعتمدية وغيرها ظهرت المشاكل بحجمها الطبيعي وهناك تقريبا مشكلة في كل شيء، المواصلات المرافق الصحية، المدارس، ونحن في المعتمدية نعمل لمصير هذه المشاكل ومواجهتها.

* ولكي هل يتم ذلك على ضوء استبيان سكاني ولحصالي للمعتمدية؟

- الحقيقة هذه هي المشكلة الاساسية فعدد سكان المعتمدية قليل انه مليونان ولكنه في التقدير يبلغ قرابة الخمسة ملايين نسمة، كل هذه الاعداد تعتمد على مرافق خدمات محدودة ومواقع للعمل محدودة ايضا لا يمكن ان تستوعبها كلها، بالاضافة الى ان هناك اعدادا كبيرة من الاجانب فقد وجدنا ان هناك مائة الف لاجيء دخلوا الخرطوم عن طريق اوراق ثبوتية. معنى هذا ان هناك اخضاعهم دخلوا دون اوراق. وفيما يخص هذه المسألة شرعنا قانونا محليا يلزم اى مواطن ييجر لاجئى ان يبلغ السلطات عنه بملعومات كافية. وفيما يخص الخدمات نحن في حالة استنفار في المعتمدية ومع المواطنين لتقديم خدمات افضل، فقد دعونا كل قطاعات الهندسة لبحث كل المشاكل المرتبطة بهذه المهنة ووضع تصور لها، وفى قضية الصرف الصحي وجدنا مشكلة ان عمل شبكة مجارى للعاصمة المثلثة يكلف ٣ بليون جنية سودانى وهي تكلفة كبيرة مع الحاجة لمثل هذه المشاريع، ولكنها فوق طاقة المعتمدية والسودان ولكننا نسمى لتذليل ذلك بما لدينا من علاقات مع بعض المدن العربية وغيرها وكمثال سمعنا لتوطيد العلاقات مع بلدية الكويت وتوصلنا لاتفاق في هذا المجال.

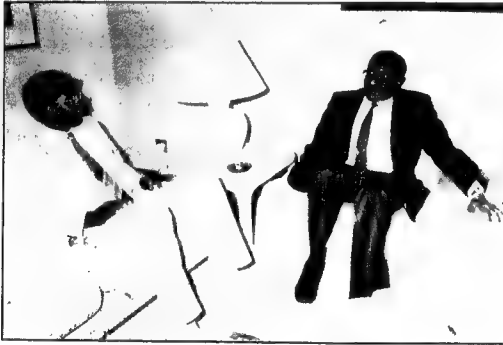
* المواطن يلاحظ ان حكومته التي ارتجى فيها تخفيف العبء المعيشى عنه. زاد هذا العبء بصورة او بالخرى. والمعتمدية يقع عليها عبء كبير خاصة في توزيع السلع التموينية، والمواطنون حينما التمسنا بزركون حجم المشاكل ولكنهم بالمقابل يريدون رؤية شيء من الجدية في حل مشاكلهم لما هو قولكم في المعتمدية؟

- في السودان هناك دائما اتهام للحكومة وقضية السودان الاساسية هي قضية الانتاج وهو المخرج الصادق لمعظم ازامتنا. والسودان كانت فيه مؤسسات شبه حكومية مثل قطاع السكة الحديد ومشروع الجزيرة وهي مشاريع كانت تساهم بقدر كبير في الميزانية العامة. المشاريع الان تدعمها الدولة وحاليا في اى مرفق في الدولة تجد في الميزانية ٩٠٪ منها موجه الى الفصل الاول، ولعلنى في ذكر ان القضية قضية انتاج اكون قد لخصت لك مشكلة هي بحجم التفاصيل عميقة ولا قرار لها ..

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية:
سيد احمد الحسين:

- بعض الجهات السياسية تحاول استقطاب القوات المسلحة وهذا عمل فاشل.
- قضية الكاسيت فرية ونوع من أنواع التآمر.
- إحتلال الكرمك سيضعف الحركة الشعبية لانها حركة عصابات.

الكويت ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧



* سبق والى فض الاتفاق بين الامة والاتحادى والى الذى لم يعلن اى شيء جديد بخصوص هذا التشكيل الوزارى فهل معنى ذلك ان القضايا الخلافية بين الحزبين ما زالت قائمة؟

- الواقع ان الحزبين الاتحادى والامة اتفقا معا فى ايام المعارضة وبخاصة معا من اجل اسقاط النظام المبادى حتى تحقق النصر وقد تم الالتقاء مجددا فى الوضع الديمقراطى فى اطار ذلك الهدف ولم تأبه لوضع اى مواقف او اسس تحكم تلك العلاقة فى بداية الامر لاننا نتفقد اننا مارنا فى طور النقاء الثورى وبعدما حدثت بعض الاشياء أدت الى فض الاتفاق.. وياتى التأكيد على سمعت انه بقرار الحزبين عاد الائتلاف مرة اخرى.. وان الحكومة تستمر فى تصريف اعمالها اما عن اعادة التشكيل كما تعلم ان الحكومة قائمة ولم يحدث اى نوع من التغيير ونحن فى زمن نحاول ما امكنا ان نناقش القضايا نقاشا مستفيضا لوضع الحلول. ثم نضع من الاسس ومن المواقف ما يجنبنا الاختلاف وان نضع من الاساليب والوسائل ما يمكننا من حل اى شيء يعترض مسيرتنا كذلك هناك بعض القضايا التى نحاول ان نجد لها الحلول اللازمة وقد لا يترتب على نهاية كل ذلك تغيير جذرى فى الحكومة الحالية. ان المصلحة القومية هى فوق كل الاعتبار وبهما حدث فلا معنى ذلك ان هناك هزة او ما شابه ذلك ولا اعتقد ان هناك تعديلا يمكن ان يذكر فى الوضع الحالى.

* بالرغم من ايماننا بانى الاتفاق (ملكته هذه الظروف التى ذكرت) إلا الله وفق ما نعلم فى القضايا الخلافية كبيرة فكيف يمكن التوفيق فى معالجة هذا الامر؟

- يجب ان نفرق بين اشياء كثيرة اولا الحكومة فى مسيرتها كحكومة لس هناك خلافات عليها لان نظرتنا كحكومة للامور الخارجية موحدة ونأتى لبعض الامور.. لعل التصريحات المتعددة والزيارات الخارجية لبعض المسؤولين المسئولين يستشف الناس منها اشياء توجهى بتباين فى وجهات النظر، لكن فى حقيقة الامر لو كان الخلاف كبيرا فعلا لما استمرت هذه العلاقة، نحن انتماء واتجاها ومصلحة ومصيرا مختلفون ياخواننا فى شمال الوادى وبالامة العربية وملتقنا بمصر هى من العمق بحيث لا يمكن ان يثال منها شيء. وهى ليست علاقة عاطفية انما هى علاقة فضال استمر اكثر من نصف قرن نجمت عنها علاقات اقتصادية ضخمة وايضا ثقافية واجتماعية.. اضيف الى ذلك امتداد شريان الحياة بينهما المتمثل فى نهر النيل. وفيما يتعلق بالعلاقة مع بعض دول الجوار المملكة السعودية بصفة خاصة او دول الخليج.. نحن نعتقد ان ما يجرى على الخارطة السودانية يؤثر سلبا وايجابا على امن كل دول المنطقة والعكس صحيح.. لذلك اساسا لا خلاف فى داخل الحكومة على موقفنا على ما يجرى فى كل هذه الدول وبالذات على ساحة الحرب الإيرانية العراقية.. وكما قلت نحن جميعا فى خندق واحد..

اعود لتفسير ما ذكرت فالديمقراطية الآن فى السودان واجهزة الاعلام على وجه الخصوص داخل السودان تضمخ كثيرا من الامور التى لا نرى ما يبررها ومن جراء هذا تبدل السياسة الخارجية السودانية ويوضع لا يمثل الحقيقة فى شيء.

* فى العلاقة المصرية السودانية وفق ما التمسنا ان هنالك قضيتين تشكلا مصدرا خلافا حادا بين طرفي الائتلاف الأولى كدوية وهى الثانية الدفاع المشترك والثانية ميثاق الأخاء؟

- اولا فى حقيقة الامر الحديث عن اتفاقية الدفاع المشترك وعن ميثاق الاخاء من اقصى الامور.. ان السودان لا يرفض اى تعاون أمنى مع مصر.. وفى العهد الجديد يجب ان يتم التنسيق وفقا للظروف الراهنة والسائدة.

* هل تستطيع ان تقول انه بعيدا عن نظرة الحزبين اى ميثاق الأخاء يمكن فى النهاية ان يمر عبر القناة الشعبية باعتبار اى تجربة التكامل مثلا رفضت لانها لواقعية؟

- الواقع ان تأطير العلاقة على اسس واضحة ومبينة على ارادة شعبية من الجانبين فى ظروف مختلفة تماما عن الفترة السابقة والذى كان فيها الشعب السودانى سلوب الارادة ولكن ما اريد تكييده ان المسائل الامنية بيننا ليس هناك مجال لاي حديث لاستبعادها كلية.

* ولما شاي اتفاقية الدفاع المشترك يذكر لاني ان الظروف الحالى الذى يمر به السودان يجعله يطلب اعمال هذه الاتفاقية بدلا من السنداد بالغناها او تجميدها؟

- لا.. فى واقع الامر ان اتفاقية الدفاع المشترك او اى اتفاقية لاحقة توضع موضع التنفيذ عندما يكون هناك اعتداء خارجى وابست للمشاكل الداخلية.. مثمما يجرى فى جنوب السودان.. ويرغم انها مسألة داخلية الا ان التطورات الاخيرة فى الكركم تبخلت فيها ايد اجنبية حيث ان الاثيوبيين تجاوزوا مسألة الدعم والتدريب والسلاح الذى يمدون به حركة التمرد الى ابعد من هذا.. حيث استعملت

الاسلحة الثقيلة من داخل اثيوبيا ويعناصر اثيوبية ويعناصر ايضا اجنبية.. فإتفاقية الدفاع المشترك أو أى إتفاقية أمنية مع الشقيقة مصر.. تزامنا لأنه فى الواقع كما ذكرت المصالح واحدة.. ما يهدد السودان يهدد مصر أيضا.

* تحديدا هل طلب السودان حاليا أى مساعدات عسكرية من مصر التى؟

- لإحتياجات كثيرة أرجو إغنائى من هذا السؤال.

* بعد سقوط الكركم أعطى السوداني لى ليه دلائل كافية على تورط اثيوبيا هل سيعتيم ثلاثة هذه القضية فى المحافل الدولية؟

- حقيقة لم نتقدم بشكوى رسمية سواء للأجهزة الإقليمية أو الدولية لأن الاعتداء لم يحدث فى تشابك مباشر فى أراضينا، ما حدث فى الكركم أن المدفعية انطلقت من داخل الاراضى الاثيوبية ولذلك دائما وأبدا التشكوى لهذه المحافل تحدث عندما تدخل فى أراضيك قوى اجنبية.

* وبماذا بخصوص مبادرة الوساطة المصرية؟

- بادر مصر عن طريق رئيس مجلس الوزراء الذى التقى السيد الصادق المهدي والرئيس منفسو ورتب لهما لقاء وحدث أن اتفقا على تشكيل لجان وزارية من الجانبين لدراسة هذه المواضيع والبحث فيها وبفعل أمس الاول ارسل منفسو تشكيل وفده وكذلك السودان وسيكون اللقاء فى يناير المقبل.

* هل تعتد ان سقوط الكركم اعطى الحركة الشعبية دعما معنويا كبيرا؟

- على الإطلاق أقول لا.. فإن لم تكن اضعفتها لايمكن ان تكون اعطتها أى نوع من الدعم.. فالحركة اساسا تقوم على حرب العصابات اما دخولها فى حرب مواجهة فهذا سيزيد من أعبائها ومشاكلها.. والحركة محكوم عليها بالفشل لانها حقيقة لاتمثل أى مبدأ.. فكيف تريد ان تحرر الشعب السودانى.. وممن؟ ففى واقع الأمر الحركة لا تملك زمام نفسها وما حدث فى الكركم ليس منها بقدر ما هو اثيوپى.. وهوان ويسم وأن يدفع الحركة بأى حال من الأحوال..

* فى جاذب الصراع بين الحركة والحكومة هل ما زالت تلتزم بالتفاهات والوعود والالتفايات الثنائية كبديل للحول لماذا لم تلتزم الحكومة فى هذا الصدد؟

- هذا كلام مردود عليها لأن الحركة عندما انشئت كان ذلك قبل قوانين سبتمبر والاتفاقيات التى تحدثوا عنها هذا كله حديث لا سند له ولا علاقة لكل هذا بما يجرى الآن.

* فى تقريرنا ان قوانين سبتمبر تمثل محكا اساسيا بين السلطة الشعبية والرسمية وتعلمون انما احدى شعارات الانتفاضة فلماذا هذا التهاطل فى الفالاهة؟

- نحن فى عهد ديمقراطى لا يملك شخص ان يلغى بجرة قلم أى شىء.. فنحن نتمك الى المؤسسات والعمل جار الآن على ان تعرض فى الجمعية التأسيسية.

* الموقف الموحى الذى إتخذه القيادات السياسية مؤخرا هل شكل حجر عثرة فى التفكير فى تشكيل جديد للحكومة؟

- السودان بل ديمقراطى وابتاء السودان يستطيعون وفقا للدستور ان يتحركوا حيثما شاؤوا وفقا للقوانين السارية وهذه الاحزاب التى قامت بتلك الاجتماعات قالت عنها انها لدفع عجلة السلام ونحن حقيقة لا نرفض أى مبادرة من أجل ذلك وان كنا نؤمن - أو هذا اعتقادى الشخصى - ان فيها الكثير من المناورات التى تهدف لادخال اطراف اخرى فى مثل هذه القضية وعلى اية حال مثل هذه المسائل تذهب عبر القنوات الديمقراطية. وموقف الاحزاب الجنوبية لم يكن عتبه فى تشكيل حكومة جديدة والحكومة القائمة الآن هى مكونة من كلا الطرفين.

* كانت مسألة تسليح القبائل اشبه بالقبائل المولودة. وهذا ما حدث لاحقا فهل تعتد ان الحكومة الانتقائية اورثكم هذا الصبغ؟ ام التكم تأيدون هذا الجراء؟

- الواقع ما حدث فى السودان خلال سنوات الدمار لا يمكن للحكومة الانتقالية اصلاحه بين عشية وضحاها ان فى عام واحد هو عمرها. على أى حال نحن لا نؤيد اجراء تسليح القبائل.

* ينكر دائما فى غرب السودان اصبح مسرحا لصراعات تشابكية لبيبة لما حقيقة ذلك؟

- نحن لا نسمح لأى وجود اجنبى ان يتواجد داخل اراضينا على الإطلاق وصحيح ان حدودنا شاسعة جدا ولكننا فى وزارة الداخلية لا نسمح بأى وجود عسكري غير مشروع على اراضينا سواء

الشرقية أم الغربية.

* كيف تستطيع ان تضمن حيده القوات المسلحة في وسط جو سيئس مضطرب او هكذا يبدو الامر في السودان؟

- في الواقع الجو السياسي ليس مضطربا على الاطلاق فاذا ما كانت الحرية والتعبير عن الرأي بالشكل الذي يحدث هو اضطراب فهذا كلام مربود ونحن في جو ديمقراطي والقوات المسلحة لا علاقة لها بالعمل السياسي.

* هل التمسك اى صناع تفغلفية في لوساط القوات المسلحة من اى جهة سياسية؟

- نحن كجهة سياسية تدبر اى عمل سياسي يحاول استقطاب القوات المسلحة وهذا امر مفروغ منه وفي الحقيقة لا توجد دلائل تشير الى ذلك.. وقد تكون هناك بعض الجهات السياسية التي تحاول استقطاب القوات المسلحة لكنه عمل مكتوب له الفشل.

* هل تعتقد ان ظروف السودان الحالية او بعد حين تؤهله لعقد المؤتمر الدستوري؟

- في اى وقت من الاوقات السودان مؤهل لهذا المؤتمر خاصة وان الحوار في ظل الديمقراطية هو السبيل الوحيد لحل مشاكلنا.

* ولكن قضية الجنوب هي حجر الزاوية في هذا المؤتمر؟

- كل ما ننتظره الان هو انتهاء هذه الحرب ومن ثم سيعقد المؤتمر الدستوري فاذا ما تخلى جون غرينق عن العمل العسكري، يكون ما نطمح اليه وان لم يتخل يحسم الموضوع ويتم عقد المؤتمر لحل مشاكل السودان.

الوضع اليفر اعلى والتشكيك فيه وروح البعض يتحدث عن المفارين العسكريين كيف يستقيم امر كهذا، في همومكم؟

- ليس هناك ادنى مسؤولية على العهد الديمقراطي وكل الامر ان التركة المثقلة والظروف التي تركها العهد المباد تفرض علينا كسودانيين ان نبني السودان من جديد وهذا البناء لا يمكن ان يتم الا على سواعد ابناء السودان. اما الحديث عن المفارين فالشعب السوداني هو قاهر المفارين وهو مازال يقظا وموجودا.. والمسألة الان هي مسألة حل مشاكل وينا.. فالذي يستطيع ان يحل المشاكل وان يبني السودان يستطيع ان يتقدم للشعب السوداني براهه هذا، وهو سيسنده وسيقف من خلفه.. اما المفارين فقد انتهى هذا العهد.

* الشريف زين العابدين الامين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي اختلى من الساحة السياسية وبشأنه انه لا اعتبارات خلافية بينه وبين الاتحادي والله يصنع تكوين جناح في الحزب؟

- الشريف زين العابدين مازال موجودا وهو ما يزال الامين العام ويعمل الان بكل ما اوتي من قوة في قيام المؤتمرات الاقليمية تمهيدا لقيام المؤتمر العام. والذي سيكون في شهر يناير أو فبراير ولا أساس من الصحة لما يشاع عن تكوين جناح في الحزب، لأن الاتحادي الديمقراطي من أكثر الاحزاب تماسكا، ولأنه ليست هناك وصاية فيه على أحد. وفيه حركة جماهيرية عريضة من حق أى عضو أن يعبر عن رأيه. ليست هناك أجنحة إنما هناك آراء تتصارع وهذه هي الديمقراطية.

* هل تجتمع ليكم اى جهود حول قضية الكليبت، التي أثارت جدلا طويلا؟

- هذه فرية ونوع من التامر على الحزب الاتحادي الديمقراطي. وقد تكونت لجنة للبحث في هذا الامر، وأثبتت أن هذا الحديث لا أساس له من الصحة. ولجنة التحقيق رفعت تقريرها الى المجلس. وقد تكون للجريدة التي نشرت ذلك دوافع أخرى. وقد تكون هي نفسها تخدم أغراض أخرى.

* يذكر المرابطون السياسيون ان وضعية قوانين الطوارئ في ظل النظام الديمقراطي هي وضعية شاذة فما (يكنم)؟

- السودان ليس فيه قوانين طوارئ ولا قيدت فيه الحريات العامة.. ونحن نقصد بالطوارئ محاربة اشياء معينة كالتهرب المسلح والتخزين والتهريب والسوق السوداء.. وليس بغرض تقييد الحريات العامة..

وزيرة الإغاثة الاجتماعية والإكاة
شيدة عبد الكريم

- مشاركة الجبهة الإسلامية في الحكم
ضرورية بعد فشل الائتلاف.
- توجهنا إسلامي وليس هناك خلاف مع القوى
التي تطرح ذلك.
- تصفية آثار مايو أصبحت معقدة لأننا إبتعدنا
عن الشرعية الثورية.

الكويت ٢٦ مارس ١٩٨٨



*** حاليا هناك أزمة سياسية وقد اعترف رئيس الوزراء بقصور أداء الائتلاف الحاكم في تقريرك ماهي مسببات هذا القصور؟**

— اعتقد ان اخفاق الحكومة في المجالات التي عهدها رئيس الوزراء تعزى في الغالب لاسباب غير موضوعية بين الحزبين المؤتلفين ذلك لأن الخلافات تحولت الى قضايا ذاتية مما أدى الى كثير من البطء في تنفيذ بل فشل القرارات المجازة من مجلس الوزراء وفعلنا الاسباب ذاتية وغير موضوعية فليس هناك خلاف حول البرامج او السياسات العامة..

*** هل هناك قناة حول ما يعرج حاليا حول مبدأ الحكومة الالهية كمخرج من الأزمة؟**

— انني اؤيد هذا الطرح بغض النظر عن التسمية وذلك لقناعتي لان الائتلاف بهذا الوضع لن يصل لنتيجة مرجوة.. وهي قناة تكونت منذ دخولي الوزارة حيث كان دخولي نتيجة لازمة تفجرت ادت الى تكوين حكومة جديدة وبعد شهر تفجرت أزمة أخرى وتوقعاتي الان قد حدثت في الأزمة الثالثة حيث وصل الحزبان لطريق مسدود وتعلم ان السودان اضافة لما ورث من وضع مترد ازداد الامر سوءا بكثير من العوامل سواء في الحرب او الجفاف وحاليا تبقى المسؤولية كبيرة بالنسبة للمزيين في فسخ هذا الائتلاف وتوسيع دائرة المشاركة..

*** في حينك ارجعت فشل الائتلاف لاسباب ذاتية في تقريرك لتوسيع دائرة المشاركة في الحكم هل يدع من هذه الاسباب؟**

— نعم الى حد كبير.. ويجب ان لا نعتقد ان الحزبين الكبارين هما نهاية المطاف وليست هناك بدائل اخرى واعتقد انه في توسيع دائرة المشاركة تسهل عملية المحاسبة..

*** بصورة اكثر وضوحا من المعلوم هنا اي تسمية الطرح القومي يعني بها دخول الجبهة الإسلامية فهل توافقون في حزب الامة على ذلك؟**

— اولاً.. قبل دخول الجبهة وانخراطها مع العهد الماضي كنا نؤمن معا كمعارضة بقضايا موحدة وهدف موحد ولكن تخاذلوا وانخرطوا في النظام البائد وهم يدروا بأنه نظام فاسد لا يصلح الحكم.. والثمن دفعناه جميعا بما فينا الجبهة وكنت اتصور ان تترك الجبهة ذلك في عامها الاول وليست لثمانية اعوام وكان ذلك مصدر دهشة وقد برروا هذا الامر بمبدأ التفويض من الداخل وطبعاً هذا نهج خاطئ.. على العموم.. اتصور ان هناك ضرورة لاشراك الجبهة في الحكم الان وهم لهم ثقل يمتد الثالث في الجمعية التأسيسية.. ومشاركتهم تأتي نسبة لعدم جدوى الخيارات الاخرى حيث ثبت فشل الائتلاف وكذلك لا يمكن لحزب الامة بنقله الكير الجلوس في المعارضة ومسألة تكوين حكومة اقلية ايضا ستاتي ضعيفة اذن انطلاقاً من المصلحة الوطنية الواقع يقتضي على الاحزاب حسب ثقلها البرلماني تشكيل حكومة موحدة..

*** جام في سياق حينك ان الجبهة الإسلامية ايضا تضررت من النظام العبد الى اي حد يمكن التامين على هذا القول؟**

— اعتقد ان ضرر النظام العبد لم يستثن قطاعاً في المجتمع السوداني نعم قد تكون الجبهة اقتصادياً وتنظيماً لم تتضرر لكن ماهو الكسب الذي كسبه الان.

*** الكسب ان هذه النواحي هي التي جلبت لها خسين مقدراً في الجمعية التأسيسية؟**

— نعم ايضا وافقت.. لكن اننا نظرت للمسألة في اطار السودان.. ماذا جنى السودان من ذلك..

*** هل نعتقد ان تلك هي لفظة مثالية لا تنطبق على الجبهة التي اصحابها تلوث الحقبة المظلمة؟**

— نعم.... مع تأكيدى أن الجبهة كتنظيم استقادت من وجوها ومشاركتها..

*** هل ترى اي هنالك خطوط تقارب بين الجبهة وبينكم في حزب الامة؟**

— الحقيقة ليس بين الامة والجبهة هنالك خطوط تقارب بين الامة وكثير من الاحزاب الإسلامية.. فليست هناك اختلافات أساسية وانما الخلاف في اشياء هامشية وحقيقة قد انعكست هذه الروح الوفاقية في الأزمة الاخيرة الان.

*** نعم قد تكون ليست هنالك خلافات فكرية جوهرية ولكن في التقرير اي هنالك خلافات مبدئية صلت الجبهة كآثر مايو وذلك كالي موضوعا في برنامج رئيس الوزراء الانتخابي.. من هذا المنطلق نستطيع القول ان دخول الجبهة في الحكم يعني لتقريب آثار مايو التي طالبت جماهير الانتفاضة بالانتماء.**

- طبعا هذا رأيي ولا أريد أن أكون متشائمة عندما نقول أنه بدخول الجبهة ستكون المعضلة قائمة.. وكما ذكرت أن القرارات اتعممت!!
* لكن كيف تزيين إزالة آثار مايو؟

- بعد الانتفاضة كانت هناك شرعية ثورية كان يقع على عاتقها تنفيذ هذا الشعار وكل السبلات لكن الامر اصبح معقدا الآن. فالامر الآن أنه لا شرعية يمكن أن تحل تلك السبلات في وسط أداء إنتفاضى ضعيف.. عموما فإن الامر يكون صعبا كلما ابتعدنا عن الشرعية الثورية..
* الحقيقة حد علمنا ان قطعا مؤثرا في لوب حزب الامة كان يلف ضد اتجاه مشاركة الجبهة فهل استجبت امور غيرت هذا المبدأ؟

- منذ الفترة الأولى في الازمة كان هناك قطاع في الحزب يرى ان تعطى أنفسنا فرصة في الائتلاف ولا داعي لدخول الجبهة ولكن بعد الممارسة وتراجع الائتلاف أصبحت هناك قناعة إنطلاقا من مصلحة الوطن بدخول الجبهة مع قلة تعارض ذلك.. والامر بصورة اوضح كان هؤلاء فيما مضى أكثرية واصبحوا الآن أقلية والاتجاه في حزب الامة الآن مع مبدأ توسيع المشاركة التي تعنى دخول الجبهة بأكملها البرلماني.

* مسألة تواجد قوات اجنبية في غرب السودان (ثارت لغطا شديدا واختلفت الآراء؟)

- اعتقد ان هذا الامر أحد المشاكل بين حزبي الامة والاتحادى الديمقراطى.. طبعا القوات الاجنبية ان وجدت فانها نتيجة لانها تسربت من جراء الحرب في الدول المجاورة ويصعب التحكم في حدود السودان، اذن الامر لم يكن طوعا واوضحنا وجهة نظرنا للطرفين المتنازعين، الامر الآخر ان اقليم دارفور هو مركز ثقل لحزب الامة فليس من مصلحته التكتم على ذلك.. عموما ليس هناك وجود اجنبى لأى قوات في غرب السودان..
* لكن وزير الداخلية أكد ذلك في الجمعية التأسيسية؟

- هذا يجب في خاتمة الخلافات الحزبية الذاتية التي تحدثنا عنها، وهذا يوضح لك صعوبة الحكم بتلك الصورة..

* في تصريح نشر لك ذكرت ان السودان مهدد بالمؤامرة الماركسية بوجاهة تفسير ذلك؟

- نعم.. نحن نعتقد ان حركة جون قرنق مدعومة من اثيوبيا وكذلك مسندو بتسليم من الدول الشرقية اضافة الى ان النشاطات الكنسية التي يشهري أحدث فتنا في السودان وحقيقة ان توجه السودان الديمقراطى والاسلامى مهدد من كثير من الدول التي لها مصلحة في عدم نجاح التجربة السودانية لأن نجاحها يجعلها مثلا لا كثير من دول العالم الثالث..
* في مسألة التامر هل هناك دلائل ملموسة بالنسبة للحكومة؟

- نعم.. ثبت ان هناك وجودا اجنيا كويا متورطا في حرب الجنوب اضافة الى نوعية الاسلحة..
* لاني لمألا لم تحتم الحكومة الى المحافل الدولية؟

- حقيقة انا شخصا اصبح ايماني ضعيفا بهذه المحافل وخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية.. وقناعتي ان اللعبة معروفة فهذه المحافل أصبحت اسيرة القوى العظمى التي تكون في مواقف كثيرة هي الخصم (الحكم).

وهذا الامر مع علاه نحن نعتقد اننا كسودانيين لا نريد تحول المشكلة لأننا قادرين على حلها بالاعتماد على أنفسنا.

وزير الطاقة والتعدين

بكرى عديل

- الجبهة الإسلامية شاركت فى حكومة الوفاق
بشروطنا..

- البترول المكتشف يمكن إستغلاله تجاريا

والحرب عطلت عمل الشركات.

- السودان بلد ديمقراطى تكثر فيه الاجتهادات
لكنها لا تقلق.

الكويت ٢٦ يونيو ١٩٨٨



✱ **ماهى طبيعة التطورات الجيدة التي حدثت مع الشركات المنقبة عن البترول في السودان؟**

— أساسا التنقيب عن البترول في السودان تقوم به منذ فترة شركة «شيفرون» ولها ترخيص بالتنقيب فى بقعة كبيرة جدا تمتد من اواسط غرب السودان الى جنوبيه وتمت استكشافات يكميات كبيرة فى الجنوب ويكميات اقل فى اواسط غرب السودان لكن بسبب الحرب الدائرة هناك توقف العمل.. وبعد الاتصالات مع شركة شيفرون وافقت على ان تبدأ فى اواسط غرب السودان ولكنها امنتعت من استئناف عملياتها فى جنوب السودان بدعى أن الوضع الامنى لا يسمح بذلك، وهى حجة واهية لأن الحكومة تستطيع توفير الامن والاستقرار فى تلك المناطق، فظروف السودان الاقتصادية الرأئنة وصعوبة الحصول على رأس المال الاجنبى الان للسير فى خطط التنمية والبناء هذه الظروف تدفعنا للاملاح والاصرار مع شركة شيفرون للاستفادة بما هو مكتشف فى الجنوب ومن جانبنا نتعهد بتوفير النواحي الامنية والاستقرار.

✱ **هل سعت الحكومة السودانية للبحث عن شركات اخرى كبدال؟**

— نعم هناك شركة اخرى هى صن اويل تبحث فى اواسط السودان فى منطقة الجزيرة وكل الدلائل تشير الى أنه هناك استكشافات مشجعة والان الشركة تعمل حسب البرنامج المتعلق عليه والامل كبير فى ان تستخرج البترول بكميات تجارية فان حدث هذا فذلك بالتأكيد يكون اضافة الى ما تم استكشافه من قبل.

✱ **فى الجانب السياسى من حولنا نيتدى بما يشغل الرأى العام.. فلاي نخول الجبهة الإسلامية فى الحكومة هو علامة استسلام كبرى نحن لسلكم من الدواخى السياسية والحزبية التي استمررت ذلك؟**

— ليس هناك دواع اطلاقا ولكن كانت هناك مبررات ملحة لتوحيد الكلمة، اى توحيد كلمة اهل السودان على اختلاف الوانهم السياسية ومن بين تلك المبررات اولا بعد تجربة عامين فى حكم الائتلاف كانت هناك قناعة بأن الائتلاف لم يحقق الغاية المطلوبة فكان لابد من توفير البديل.. وبديل كان فى رأينى لا يتم باسقاط الائتلاف مع الانتماءى الديمقراطى لتتحول مع الجبهة الاسلامية لكن البديل الذى اراه هو الدعوة الى وفاق قومى..

ثانيا: بعد تجربة عامين من الائتلاف رأينا ان مشاكل السودان اضعف من ان تعلق فى رقبة الائتلاف وحده فكان لابد من دعوة كافة الاطراف السياسية للمشاركة فى هذا العبء.. لانه فى ظل التجربة الماضية ثبت ان المعارضة كانت تعارض من اجل خلق المتاعب للائتلاف ولم تكن معارضتها موضوعية!! لذلك وجدنا ان القاسم الوحيد هو السودان.. ففى هذا الاطار رأينا تقديم دعوة الوفاق لكل الجهات الحزبية السياسية فاستجابت الجبهة الاسلامية والجنوبيون الا ان البعض أحجم فى اخر الامر.. ولقد توليت شخصيا امر الدعوة مع احزاب اليسار والحزب الشيوعى على وجه الخصوص لكن يبدو ان طبيعة الخلاف مع الجبهة الاسلامية كانت العائق فى احرار اى تقدم.. وما اريد قوله هو ان دعوة الوفاق لم تكن موجهة لحزب دون اخر بل لكل الاحزاب الموجودة فى الساحة السياسية.. وبالنسبة لى ما كنت لاقبل لو كان الامر ائتلافيا مع الجبهة الإسلامية دون غيرها..

✱ **اسمع لى فى هذه النقطة.. الرأى العام يحفظ لكم مقولة تاريخية -اي جاز التعبير- ذكرت فيها الله لا! اشتركت الجبهة فى الحكم فسوف تتحول الى ملحد المعارضة وها هى الجبهة قد اشتركت فى الحكم؟**

— نعم مارلت على رأينى، ولو كان الامر اشتركا الجبهة الإسلامية فى ائتلاف مع حزب الامة لمطل ذلك.. ولكن ما حدث هو أن الجبهة الاسلامية دخلت فى الحكم بشروطنا نحن..
✱ **اقبل لو كان الامر كذلك لماذا احجم الاخرين فى حزب الامة وعلى وجه الدقة اولئك الذين صنفوا فى حزب الامة كعالم ضط مضط لضل الجبهة الإسلامية وكنت احدثهم؟**

— ذكرت ان الجبهة الاسلامية دخلت فى الحكم بشروطنا، وإذا كان القصد هو دكتور مايبو فقد نفرغه للعمل الحزبى كأمين عام لحزب الامة وهو فى تقديرنا هو الاعم بل حتى لو طلب منى شخصيا للترغ لذلك لما ترددت. اما الاخرين كمثال دكتور بشير عمر هو حقيقة قد عرض عليه موقع اخر وما زال احتمال دخوله واردا وهناك البعض الذى له آراء الخاصة ولكن فى اطار الحزب نحن نحتكم للديمقراطية.
✱ **وماذا عن موقف البروفيسور محمد ابراهيم خليل؟**

— ذلك شئ اخر لا علاقة له بدخول الجبهة ويرجع موقفه لازع داخل الجمعية التأسيسية مع بعض

النواب: على العموم نحن في الحزب نتبع أسلوب الحوار.

* لكن لا نقصد ان دخول الجبهة الإسلامية في الحكم كان بمثابة صد الباب امام تحقيق امانى جماهير الانتفاضة التي فرضتهم تقنيا كقوة ساندة للنظام المبدى؟

- اولاً المشاكل فى السودان كبيرة كما ذكرت، ولا يمكن لفترة دون أخرى ان تنصدي لها فكان لابد من تناسي الخلافات السياسية والحزبية لمواجهة هذه المشاكل.. والجبهة الإسلامية شاركت في الحكم فى إطار قومي وقبيلت العمل مع الآخرين فى ميثاق حدد قضايا معينة ووقعت كل الأحزاب، وهناك برنامج محدد.. ثم لا ننسى انه يجب ان نتعامل مع واقع.. هذا الواقع يقول انه الجبهة الإسلامية تمتلك ٥٦ مقعداً فى الجمعية التأسيسية.. ثم ان هناك قضايا رئيسية فى السودان تتطلب توحيد الرؤية وخاصة فى حرب الجنوب السودانى والمشاكل الاقتصادية..

* يزعم دخوله في حكومة الوفاق الا ان موقف الاتحادى الديمقرالى مايزال غامضاً فهل توصلتم لمثل هذه القناعة فى دوائر حزبكم؟

- لا ادرى كيفية هذا الفموش.

* هذا الفموش الى تقديرات ناتج عن تبني الموقف بين قلمة الاتحادى الديمقرالى واهمته خاصة فى ما تم فى الانتخابات رئاسة الجمعية التأسيسية وفى الانتخابات الجهنية الأخيرة بل ذهب الناس الى اكثر من ذلك حينما قبل اتحادى الديمقرالى بوزارت هاشمية فى تسمية الوفاق ما يدل على انه اجهلا على كل تلك المواقف ان هنالك مؤلفاً سيحدث؟

- اولاً احب ان اوضح ان الوفاق لا يعنى تزوير حزب فى اخر. ثانياً لا ارى ان الاتحادى الديمقرالى نال وزارات هامشية فهو نال وزارة الخارجية وانت تعلم دور هذه الوزارة فى الوقت الراهن، وكذلك نال وزارة الاسكان وايضا انت تعلم أهمية هذه خاصة وان المسكن أصبح ملجأ لكثير من فئات الشعب.

* لكن بالمقابل او ان جاز التعبير فى الكلمة الأخرى فقد الاتحادى الديمقرالى منصب نيابة رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية ووزارة الاعلام؟

- لا بالعكس الوزارات التى نالها الاتحادى الديمقرالى هي وزارات مؤثرة.. ثم انه كانت هناك لجنة من هذه الأحزاب بحثت هذا الأمر ووصلت الى ما وصلت اليه.

* زويد ان تكون أكثر دقة، يدور الحديث همسا وعنا عن وجود اتفاقات سرية بين حزب الامة والجبهة الإسلامية ولربما ان صح هذا الأمر يكون لمؤلف الاتحادى الديمقرالى معنى، فماذا لك؟

- احب ان اؤكد انه لا توجد اى اتفاقيات سرية بين حزب الامة والجبهة الإسلامية فالأمر كله جرى فى إطار ما هو معلمان من اتفاق فى شأن الوفاق ولا أكثر من ذلك.

* تسمية الوفاق فى حد ذاتها تعتبر غير دقيقة طالما ان هنالك جهات سياسية لم تشارك فى هذا الأمر؟

- كما ذكرت بالنسبة لأحزاب اليسار جميعها دعيت لذلك وتوايت بنفسى أمر المفاوضات معها وكذلك تعلم طبيعة العلاقة بين اليسار والجبهة الإسلامية، وايضا بالنسبة للأخوان الجنوبيين كان هناك اعتقاد بأن مشاركة الجبهة ستدفع بالقوانين الإسلامية الى الامام ونتيجة ذلك التخوف أحجموا عن المشاركة.. * فى تقديرى الشخصى وموفقاً لظروف الحرب المستمرة فى الجنوب بل ونظراً للعلاقة بين الجبهة وتلك الأطراف الم يكن من المنطقي تجاوز الجبهة الإسلامية وجعلها معروفة فى مذكرات؟

- لقد قلت ان دعوة الوفاق ليست من أجل استقطاب حزب دون آخر والأمر محدد بمواثيق وأهداف مؤطرة ولا سبيل للتجاوزات. ونحن حينما قدمنا دعوة الوفاق ما كان القصد ان يتم فرز تلك الفئات ولكن لك حزب رؤاه الخاصة اما الرؤية التى توحدت لنا فى حزب الامة فهي كيفية مواجهة مشاكل السودان بمسؤولية شاملة تشارك فيها كل الأطراف السياسية.. وتلك المسؤولية جعلتنا نتجاوز خلافاتنا..

وناهيك عن الجبهة الإسلامية فنحن اليوم نتفاوض مع جون قرنق يرغم الحرب الدائرة فلا يمكن ان نقول انه نتيجة ذلك ونتيجة لازهاقه ارواح الابرياء وغيره لايمكن ان نقول اننا لا نتفاوض..

* ظهور تقسيمات عديدة للوزارات وفقاً لتسمية الوفاق وفى هذه الظروف الاقتصادية باللات كان وقعه سيئاً وادعى بأن المسألة جاءت لتكمية الرغبات والترضيات الحزبية، لرد معرفة وجهة نظر كل حول هذا الموضوع؟

- نعم قد تبدى الأمور كذلك وكان لابد من توضيح ما واعتقد كلنا متفقون فى مسألة الظروف

الاقتصادية لكن قسمة الازارات كان لابد منها حتى يأخذ الوفاق مجرى صححا..
* ذكرت في سياق حديثك الماضي ان الحكومة تتفاوض الان مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان ولكن ما تعلمه هو ان اعلان جونق قرنق قبل ايام التفاوض دون قيد او شرط قبول بعض البرود من قبل الحكومة وجاء ذلك على لسان الناطق الرسمي فكيف يستقيم هذا الامر؟

- اولا قيل الخوف في الاجابة اود ان انتقل عبر صحيفتكم اننا مستعدون للتفاوض مع قرنق بل اننتي على استعداد ان اغادر من هنا.. من الكويت الى اى بقعة يريدنا ولكن كل ذلك بشرط التزام الجدية وبشرط الوقف الحقيقي لاطلاق النار.. لانه لا يمكن ان تستوتق من نوايا هذه الدعوة والحرب ماتزال مشتعلة.. فقضية الجنوب هى شغلنا الشاغل وكل سودانى يريد ان تضع هذه الحرب اوزارها ليتسنى للسودان الانطلاق اكر مرة اخرى ان الحكومة مستعدة للتفاوض واننى كمسؤول فى الحكومة وكأمين فى حزب الامة مستعد للسفر الى اى جهة يعلنها قرنق للتفاوض فقط لايد من وقف القتال اولا ولايد من التماس الجنية.

* هل هناك مقياس لهذه الجنية؟

- نعم الاعلان عن التفاوض يجب الا يتم عبر وكالة اجنبية فهناك طرق يجب اتباعها لان الحكومة فى هذه الحالة تخشى ان تكون المسألة مجرد مناورة ذلك لان التجارب دلت مع قرنق انه كلما اعلن عن ذلك نسف المسألة بشىء ايشع كمالجث الطائرة المدنية مثلا او احتلال المدن، فمقياس الجنية عندنا هو الالتزام الحقيقي بوقف اطلاق النار وبعدما نحن مستعدون للتفاوض.
واحسب اننى لا اتيك سرا اذا ما قلت ان الحكومة السودانية ومنذ ان جاء الصادق المهدي على رأسها لم توقف المفاوضات يوما لايمانها بعميد السلام وذلك برغم المناورات التى يلجأ اليها قرنق والان ما اخشاه تماما ان تكون التغييرات التى حدثت فى القرن الافريقى هى من وراء ذلك الاعلان..
* كلر الحديث عن وجود قوات اجنبية فى غرب السودان ولاها مسألة خطيرة نرى الحكومة السودانية تتعامل بلبين اتجاه هذا الوضع؟

- لا توجد اى قوات اجنبية فى غرب السودان وما حدث هو نتيجة ظروف الحرب فى تشاد، والاحتلال بين الفصائل التشادية حيث تحدث عملية كز وفر الى داخل الحدود السودانية، ولا يخفى عليك التشابك العرقى فى تلك المنطقة لكن ما انفعيه تماما هو وجود اى قوات اجنبية فى تلك المنطقة..
* هناك مسألة نظرى هى من الطغورة بمكاني فالتردى فى التواشى الامنية انعكس اخيرا فى انفجارات الكريول والنادى البريطالى وهى لم تد لنا ما شهد السودان، نظرا لظغورة هذه المسألة لسنا لكم ان كانت الحكومة السودانية جمعت كل خطوط هذه القضية وبالتالي عرفت الجمات والاعتراف المتورطة؟

- هذه القضية عولمت بسرية نظرا لحساسيتها وهى الان تقف امام القضاء وحتى يأخذ العدل مجراه ليس من الحكمة التصريح فى هذا الامر طالما اننا ننق فى حيدة ونزاهة القضاء السودانى..
* التغييرات التى حدثت مؤخرا فى قطاع الشرطة والقوات المسلحة نسبة للتردد الذى ظهر بين اعضاء مجلس راس الدولة اوحى بان وراء الامر شيئا؟

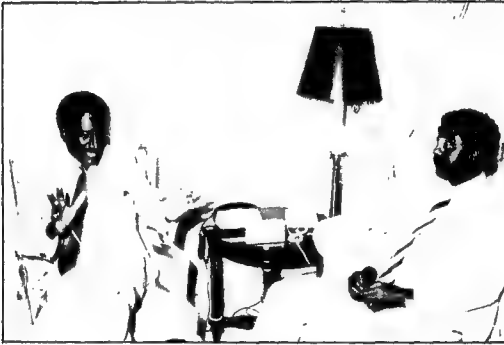
- ليس هناك شىء وراء هذا الموضوع لما حدث من تغييرات فى القوات المسلحة خضع للتصويت بين اعضاء المجلس وكان ذلك نسبة لانتهاه مدة الفريق اول فوزى الفاخمل ولايد من ترشيح احد آخر لاحتلال مكانه فالامر اكثر من عادى لكن تعلم ان السودان بلد ديمقراطى فمن الطبيعى ان تظهر اجتهادات هنا وهناك وان كان الامر لا يلقى كثيرا..
* وهل هناك لية فى ظل هذا الوفاق لاعادة النظر فى وضع ذلك الجهاز الدستوري المسمى راس الدولة او مجلس السيادة؟

- يبدى جدوا هذا وارد حتى يشمل الوفاق كل اوجه الحكم فى السودان لكن ليس للمسألة زمان معين..

وزير الخارجية السابق
د. مأمون سنيّة

- المكائد السياسية قائمة بين أحزاب الوفاق.
- هناك أولويات في السودان قبل القوانين
البديلة.
- إعلان الوحدة مع ليبيا « الناس في شنو
والحسانية في شنو ».

الكويت ٨ سبتمبر ١٩٨٨



* بعد انخراط الحزب الاتحادي الديمقراطي في حكومة الوفاق السودانية يتخذ على الحزب عدم اقتناعه بذلك بدليل بعض المواقف المتتالية في الساحة السياسية السودانية والتي فضحت هذا الأمر فهل هناك ظروف لا ندرى سببها أرغمت الحزب على المشاركة؟

- أولا ان الحزب الاتحادي هو حزب ديمقراطي واجهته المعنية ممثلة في الهيئة البرلمانية والمكتب السياسي هي التي اتخذت القرار بالدخول في حكومة الوفاق ووقعنا على الميثاق قبل الدخول في الحكومة واختارنا البعض ليمثلنا داخل مجلس الوزراء وذلك ليس هناك أي أرغام وانخراطنا في حكومة الوفاق تم بمحض اختيارنا وطوعنا وارادتنا. أما اذا كانت بعض الجهات لها رأى آخر فالحزب كما تعلم ضخم وله جماهيرية وسط الشعب السوداني ومن الصعب الاجماع على شيء فذلك من طبيعة البشر.. لكن المهم ان اجهزة اتخاذ القرار بالاغلبية وافقت على الدخول في الوفاق.

* السؤال ما يزال قائما هناك مواقف متباينة عكست عدم اقتناع الحزب بالوفاق على سبيل المثال اضرب مزارعي الجزيرة والمناقل والفضية المعتمنة والفضية الحكيم.. الخ

- بالنسبة لاضرب مزارعي الجزيرة والمناقل فالذي اضرب هو الاتحاد وليس الحزب فاذا ما كان للحزب اغلبية ساحقة من المزارعين فذلك موضوع آخر.
* لكي الحزب اتهم من قبل اطراف الوفاق لنفسها بأنه يلق وراء الاضرب؟

- هذا كلام غير صحيح وغير مسؤول وينخل في باب المكابدة الحزبية لا أكثر ولا أقل.
* بالنسبة لأخر المستجدات في الساحة السياسية السودانية وهي مسألة المهتمية.. وهي في تقديرى حصلت على حين غرة لاني الحزب الاتحادي الديمقراطي كان له موقف وعاطفا ردد قاداته انه اذا حسمت مسألة المهتمية للجهة الإسلامية فسوف ينسحب الحزب من الوفاق الشيء الذي لم يحدث؟

- للحزب ثلاثة اشخاص هم الذين يتحدثون باسمه.. زعيم الحزب محمد عثمان الميرغني وأمين عام الحزب الشريف زين العابدين الهندي وثانيه سيد احمد الصوين.. وبون ذلك اي شخص سواء كان وزيرا او عضوا في المكتب السياسي اذا ما صرح فانه يعبر عن رأيه الشخصي والخاص.
* اليس من الممكن ان يعكس ذلك سلبا على الحزبية؟

- اطلاقا.. فالذي يعرف الحزب الاتحادي بمختلف مسميات وعبر تاريخه يعرف كيف يتخذ القرار ويعرف الى أي حد هذا الحزب ديمقراطي.

* لكي حسب ما فكر ورد تعريخ في ذلك الخصوص على لسان زعيم الحزب نفسه؟

- السؤال يوجه الى محمد عثمان الميرغني فانا لا نتحدث نيابة عنه.

* اجمالا نحن نفترض ان يكون لله الحزب في مواقفه تجاه الوفاق سمعة للقلق في (إساعة قياداته)؟

- بالنسبة لنا كقادة في الحزب ونعرف كيف يعمل الحزب لا ارى سببا للقلق ولكن جماهيرنا ليس بالضرورة ان تنصاع دائما للقرار السياسي.. وعلى العموم نحن ملتزمون بميثاق الوفاق مادامنا اعضاء فيه.. ونحن مع الوفاق حتى يحدث الله امرا كان مفعولا.
* هل تأثرت السياسة الخارجية السودانية بامزجة احزاب الوفاق؟

- اذا ما اطلعنا على ميثاق الوفاق سنجد ان هناك نقاطا معينة تتعلق بالسياسة الخارجية وهي ليست مفصلة وتركت للحكومة امر ترجمة ما تم الاتفاق عليه في ميثاق الوفاق حول السياسة الخارجية ويشر من التفصيل ويبلغ على ان مجلس الوزراء السوداني شكل لجنة برئاسة رئيس الوزراء لاقرار السياسة الخارجية التي تنتهج في فترة الوفاق وما تبقى من عمر الجمعية التأسيسية. ووفق معلوماتي انه لم تقدم حتى الان ورقة السياسة الخارجية لمجلس الوزراء السوداني..

* في ظل الكوارث الأخيرة التي حصلت في السودان لوضع غياب الجهاز الحكومي إضافة الى توترات معاناة والضياع المذهبي وقد ولدت هذه الأشياء مجتمعة قناعة لدى رجل الشارع في عدم ايمان اطلاق عريض بالديمقراطية الحزبية كخروج للسوداني من مشاكله القائمة وهي حالة مسؤولية عنها الأحزاب التي لها هذا الرياسة؟

- أولا.. الكارثة التي حدثت مثل ما ذكر محمد عثمان فاقت توقعات اي انسان.. فما سقط في اسبوع واحد من الامطار يساوي ما سقط خلال الثلاث سنوات السابقة ولا يمكن توجيه اللوم الى الحكومة بنسبة ما في المائة لأن الناس كانوا يمانون من موجة الجفاف لكن ربنا سبحانه وتعالى شاء غير ذلك وحدث العكس ولا اعتقد ان الجماهير كرهت الديمقراطية لكن كالعادة يوجه اللوم هنا وهناك للجهاز الحكومي.. وعلى كل فان السودانيين تصدوا للكارثة بمختلف احزابهم وانتماءاتهم وشعروا عن ساعد الجد وشاؤوا انتقاد السودان ثم يتحاسبون فيما بعد لتحديد وجه التقصير.. والتقصير طبعاً في

الديمقراطية الناس تنتقد دائما هنا وهناك ويعد ان تنتهي من المعركة سيرغب الناس اين كانت الاخلاء ليصبحوها مستقيلا..

* حدثت ظواهر عديدة لا يمكن اغفالها لطلاب الكلاسة، فيبين الحين والآخر خرجت مظاهرات وكأي البعض منها للاسب يتأدي بعودة نميري؟!

- هؤلاء اثنان او ثلاثة اشخاص ولا يمكن ان نقول ان هؤلاء يشكلون مظاهرة.. ومع ذلك فان حرية التظاهر هي جزء من العملية الديمقراطية..

* المظاهرات لم تكن صغيرة وهي كما قلت ظاهرة لا يمكن اغفالها؟.

- اؤكد انها صغيرة.. طبعاً خرجت مظاهرات تبدي السخط والاحتجاج على ما حدث وكما ذكرت وسط أولئك تجد واحداً او اثنين هم الذين يرددون (عائذ عائذ يانميري).. ونميري لا مكان له في السودان فالناس تجاوزوه واصبح جزءاً من تاريخ يتعظ به..

* بهذه المنسية ذكرت ان نميري لا مكان له في السوداني ونحن نعتقد ان نظام مايو لم يكن نميري وحده ونعتقد ايضا ان القضية ليست لنميري في شخصه وانما قضية ذلك النظام بقوانينه ومؤسساته وغيرها وقد لاحظنا بالصلح تسلسل كثير من الوجوه المايوية الى صفوف المقدمة في الاحزاب مما يعني ان ذلك هو اتجاه نسبي هذا الامر او تناسيه الا توافقنا على هذا الرأي؟.

- حدد ميثاق حكومة الوفاق في أحد بنوده تصفية آثار مايو وهي ليست مجرد اشخاص انما قوانين ونظم ومؤسسات وبالنسبة للأفراد هناك شروط معينة من تطبيق عليه يبعد ولا تتاح له فرصة المشاركة في الحكم ولا اعتقد ان تلك الشروط تنطبق على أي واحد من الذين يشاركون الآن في الحكم * هل انت شخصيا مقتنع بالصورة التي تمت بها التصفية.. وكما نعلم فقد حوكم أربعة افراد فقط والخاص هو نميري ذلك يوحي بأن هذا النظام كأي مكون من خمسة اشخاص فقط الشيء الذي يجاهي الحقيقة؟.

- ذلك فيما يتعلق بالذين ارتكبوا جرائم فيها مخالفة للقانون العقوبات لكن ايضا الشخص يعتبر جزءا من النظام المايوي لانه ارتكب جرائم أخرى مما ينظر اليها خطأ في حق البلد وقد لا تكون جريمة.. على أي حال الحكومة ملزمة بنص ميثاق الوفاق بتصفية آثار مايو وعلى الحكومة تنفيذ ذلك.. والى الآن رئيس الوزراء متمسك بذلك وهو الذي رفع شعار دكتس آثار مايو واعتقد أنه سيحاسب اذا لم يتم ذلك. * بما انكم عضو اللجنة التي كونها الحزب في شأني القوانين البنية كما نعلم هناك عدة قوانين مطروحة وقد تلجأت اللجنة الإسلامية الاحزاب الأخرى بتقديم قوانينها للمناقشة ألا يشكل ذلك خرقا لتدابير الوفاق؟.

- عندما نقول البنية يعني ذلك ان هذه مسألة لا يجمع عليها الناس كلهم وانما لكل جماعة اجتهاد وكما ذكرت هناك ثلاثة اجتهادات.. الاول اجتهاد النائب العام د. حسن الترابي واجتهاد حزبي الأمة والائتدادي واجتهاد لجنة ميرغني النصري وقد عرضت الاجتهادات الثلاثة على مجلس الوزراء وكلف المجلس لجنة للخطر فيها والخروج برأي وفاقى.. والجميع قبل ذلك.. * برأيك الشخص هل الظروف حاليا مناسبة من جميع النواحي لمناقشة هذا الامر؟.

- يرى قطاع كبير من المواطنين ان على الحكومة اعادة النظر في اولوياتها فمشكلة الشعب السوداني الآن هي سوء آثار الكوارث وانقاذ ما يمكن انقاذه.

* لكننا فوجئنا في جلسة لمجلس الوزراء انعقدت ليست بمسألة الكوارث فوجئنا بأن النائب العام طلب مناقشة قوانينه؟.

- أنا ايضا سمعت.. ومداولات مجلس الوزراء سرية ولا يجوز الاطلاع عليها وأنا ليس لي علم أكثر من العام.. كان هناك طلب بمناقشة القوانين البنية. وقد قال وزير آخر الناس في شئون والحسنية في شئون. والان رجل الشارع العادي مشغول في لقمة عيشه ويعتقد ان الأولوية لذلك وليس في الأشياء الأخرى.

* قصة الصراع في غربي السوداني ودخول قوات تطاعية الى السوداني.. فكما تعلم ان هذا الموضوع مضى عليه فترة زمنية طويلة وتذكر انه خلال فترة الحكومة الائتلافية كأي موضوع شد وجذب بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية سيد احمد الحسين.. ما نريد قوله ان الصمت أضر على اساس ان هناك اطرافا حزبية على علاقة مصلحية مع الاطراف المتصارعة لما تولكم؟.

- اقول لك رأيي كوزير خارجية سابق اولاً نحن السودانيون لسنا طرفا فيما يدور بين ليبيا وتشاد ولا يسمح السودان ان تتخذ اراضيه كمنطلق لاحد الطرفين.. والحكومة بعد زيارة محمد عثمان الى دارفور

اتخذت قرارا بدعم قوات الامن الموجودة هناك وكانت النتيجة ان انخفضت الاحداث وقد تصدت قوات الامن اخيرا كما ذكر محمد عثمان الى قوات ابن عمر وجريتها من اسلحتها ومنع ابن عمر من دخول السودان عبر مطار الخرطوم ونحن في الحزب الاتحادي ضد استقلال السودان ولا نسمع بانتهاك حرمة اراضيه..

* عن الحدث الأخير حول اعلاي وثيقة ومهدية بين ليبيا والسوداني هل لذلك علاقة بما حدث في الجزء الغربي؟

- الحقيقة ايضا لا علم لي بهذه الوثيقة لانها اعلنت بعد مغادرتي الخرطوم وكل ذلك مفاجئة لي ومرة اخرى اقول الناس في شنوا والمسانية في شنوا!!

* بما انكم كنتم على راس وزارة الخارجية في السابق لست اكنم يشاي التصريح الذي يقول ان مصر طلبت من سلفنا في الخارج اطلاع الراي العام العالمي على حقيقة الكولث في السوداني الا يشكل ذلك خرقا لمبدأ السيادة؟

- لقد تناول محمد عثمان هذا الموضوع وذكر انه قابل الرئيس حسني مبارك وفي لقاءه معه، وكانت في ذلك الوقت الاتصالات مقطوعة من السودان لهذا جاء الطلب ولا يعني ذلك التحدث باسم السودان * ماهو طبيعة الدور المصري السابق في شاي العلاقة الليبية السودانية؟

- نحن نحمد لمصر هذا الدور ونحن شاكرين لهم انهم دبوا لقاء بين المهدي ومفتي هيلامريام بعد احتلال مدينة الكرمك السودانية حينما سادت العلاقة وخشي العالم كله ان يفتلق السودان واثيوبيا الى حرب مشتركة.. وحدث ان ارسل الرئيس المصري حسني مبارك رئيس الوزراء عاطف صدقي بينما كان في طريقه لاجتماع مؤتمر القمة الافريقي وجاء فعلا واجتمع الي القيادات وقد حضرت كلها وذكر انه يمكن التوسط اذا ما وافقنا على ذلك وحدث ما حدث... وافقنا على كميالا للمحادثات بيننا وبين الليبيين وذلك نحن نقدر للاخوة المصريين هذا الدور.

* طبعاً كما تعلم الحزب الاتحادي الديمقراطي لم يكن طرفا في التوقيع على وثيقة دوكادام، ضمن التوقي السياسية الأخرى وكان متحففا عليها ومع ذلك صرح قائده مخرجاً قبل الانقضاء لبداية الحركة الشعبية كيف يستقيم هذا الأمر؟

- في الواقع نحن لم نرفض الاتفاقية ولم نوافق عليها، كل ما قلناه اننا لسنا ملزمين بها لاننا لم تكن طرفا فيها.

* لكن القادة المناوئين قالوا يمكن..؟

- يمكن.. يمكن فالاتحادى كما ذكرت لم يوافق ولم يعترض.

* ماهي احتمالات لقاء الميرغني وزعيم المتمردين جوي تروق؟

- نحن نعتقد أنهم سيجمعون بعد تجهيز كل شيء وبعد الاتفاق لان المباحثات لا تعنى بالضرورة الاتفاق وإذا ما حدث سيتزوج لقاء محمد عثمان وجون تروق وهذا الموضوع يعلم الصادق المهدي..

* سألنا الأخير بعد جسم مسألة المعتمدية للجيعة الإسلامية هل تتوقع السحاب الحزب الاتحادي من الوفاق كما كان يصرح قدامه؟

- كما ذكرت لك، فان الحزب ليمقرطى وإذا ما أثر هذا الموضوع في الهيئة البرلمانية او المكتب السياسي ما يسفر عنه الاجتماع هو رأى الحزب وأى رأى ابيه فهو رأى فردى لكن حتى الان يبدو انه ليس هناك امتراض على ما تم لاننا لا نريد اقتتال المشاكل وأيلد تواجه بمشاكل ضخمة وفي رأىي ان الموضوع ليس بمشكلة قاتمة في الوقت الحالي.

* لكن طبعاً للمصالحة معناها المعنوي في تقليص دور الحزب؟

- طبعاً الناس تختلف في وجهة نظرها وعادة في الاحزاب او في الحكومات الائتلافية لا يجد الفرد ما يريد لكن عندما تجد الاغلبية وتتفرد بالحكم فيمكن ان تنال ما تشاء.

* لكن تنازلات الحزب هائلة جدا..؟

- بعض الناس يريد ذلك والبعض الآخر يريد العكس، بل أحياناً في داخل حزينا نسمع من اعضاء قولهم بالذهاب الى المعارضة وناقشنا الموضوع كثيرا لكن الاغلبية رأت ان تستمر في الحكم لمصلحة البلد وليس لمصلحة الاتحادى الديمقراطي ومن خلال مشاركتنا في الحكومة ضحيننا بأشياء كثيرة.

وزير المالية
د. عمر الملا الدائم

- استغنيانا عن القمح الأمريكي لتحرير إرادتنا
ولا مساعدات سائبة..
- الجنوب أصبح مسرحا لتدخلات أجنبية
ونرفض السلام المشروط.
- شريف التهامي مظلوم والمجموعة المايوية
انخرطت في الديمقراطية.

الكويت ١٦ فبراير ١٩٨٩



★ تبدأ حينئذ في حيث التفت إليه الأمور في الساحة الاقتصادية، ونفسي قرار الاستفتاء عن المساعدات والقرض الأمريكية في سلة القمح هل هذا القرار قرار سياسي أم اقتصادي؟

— الذي حدث اننا كنا ننتقي قروضا ميسرة من الولايات المتحدة في سلة القمح وكان على السودان التزام واجب السداد في حدود تسعة ملايين دولار وحسب قوانين الولايات المتحدة أصبح لابد من السداد وفي نفس الوقت منذ مؤتمر باريس الاقتصادي هناك توجه قررت فيه الحكومة الأمريكية ممارسة ضغوط على السودان واضحة جدا، وأصبح الموقف الأمريكي غير مؤيد لدعم السودان، وإنما ربط قضية المساعدات بمواقف هي في رأي تعبير عن السياسة الأمريكية خاصة بشأن الحرب في الجنوب وربطها بتفسيرات خاطئة. ولأن نحن وفرنا القمح لمدة سبعة أشهر مقبلة وقررنا الاستفتاء عن القمح الأمريكي وغيره. ونحن خططنا منذ العام الماضي لزراعة مساحات أوسع من القمح تصل إلى ٦٠٠ ألف فدان وأيضا من البدائل هناك دراسات في موضوع الذرة الشامي والبطاطس والأرز ونحن نقول «عيب» أن بلد مثل السودان في إنتاجية كبيرة جدا، ويتغير المزاج والذوق يمكن أن يعود الناس إلى بدائل أخرى وحدث منذ العام الماضي أن عاد الناس لاكل الكسرة والمأكولات الوطنية ونحن نأمل إذا ما نجحت خطة البرنامج الرياىي ألا نستغنى فقط وإنما نقوم بالتصدير أيضا وهذا وضعنا الطبيعي ولذلك فإن النتيجة الحالية حقيقية ونابع من تصميم وطني وامتقنا من الضغوط أيضا توجه حقيقي. ولعلنا أنه على الولايات المتحدة أن تساعدنا في التنمية لأننا لانريد مساعدات سائبة تقوى من عادات وتقاليد استهلاكية، لأنها في النهاية مسألة غير إيجابية..

★ ورد في حديثك عن البدائل زيادة المساحة المزروعة لصحاح، ولعتقد انه من المناسب سؤالك في هذا الاطار، خاصة وانك كنت في السابق وزيرا للزراعة، ما تعلمه ان هذه التمنية، لم تتحقق بصورة المرجوة وحدث نزاع بربرى بين وزارتي الزراعة والرى والاشق ان قرار الاستفتاء جرى ومخاطر فما هي ضمانات تأمينه؟ وانت كسياسي هل تعتقد ان ذلك قد يخلق توترا في العلاقات مع أمريكا مثلا؟

— صحيح انه لم تطرأ أى زيادة على الرقعة المزروعة قمحا.. لكن لا اعتقد ان ذلك قد يوتر العلاقات، القرض الأمريكي قرض ميسر لا علاقة له بذلك لكن ذكر الامريكان انهم سوف يمارسون ضغوطا على السودان حول موضوع الجنوب. ونحن من حقنا كنبلة تسمى الى تحرير ارادتها الا نقبل بأى نوع من الضغوط وهذا خط واضح في فوائد النظام الديمقراطي الذي حرر الارادة السودانية واعتقها من التبعية والذيلية، التي اجبرت جعفر نميرى على تهجير الفلاشا الى اسرائيل. ويقام الانتخابات الديمقراطية انتهت عهد التبعية ونحن اليوم صمدتنا قاعدة وهي تريد حرية السودان وكرامته وعدم اذلال شعبه وهذا هو ممكن الصراع، وهذه هي الخطورة في النظام الديمقراطي لأنه يأتي بأشخاص يمثلون قواعد شعبية، أما الانظمة الديكتاتورية والتابعة فهي تأتي من قبل السفارات الاجنبية، وهذا ماحدث لجعفر نميرى.. لذلك وعندما تعرض لاي ضغوط نبحث في الاساس عن مصلحة السودان وليس مصلحة الداعم وهنا اعتقد ان عددا كبيرا من الناس لم يستطيعوا ان يفهموا حركة التغيير الاساسى فالديمقراطية ليست حرية الرأى والمنابر وحديث «الميكروفونات» وإنما هي حرية القرار.. وهذه هي المشكلة عند قطاع كبير «جيل» على اساس ان هناك نظاما تابعا في السودان وهو الشكل الذي انتهى..

★ في ظروف كهذه لابد من جمع كل الضغوط ما لا يره ان وفدا من الكونغرس الامريكى زار السودان وعكس صورة الادارة الامريكى لها ما ان جنوب السودان أصبح منطقة كوارث، المجاعة والظروف غير الانسانية ولعتقد انه بموجب هذه الصورة ورد الحديث عن الضغوط وهو ما ذكرت؟

— «مقاطعا».. لا.. لا نحن في رأينا ان ما يحدث في جنوب السودان ليس سببه الشعب السودانى ولا الحكومة، ومعلوم ان الحركة السياسية السودانية بكل طيفها السياسى مؤيدة لقضية الحل السلمى وسلوكها سلوك دفاعى وليس عندما أى سلوك هجوى او عدائى بالنسبة لاي دولة من دول الحوار وقد فرضت علينا العرب ووجدت حركة التمرد التأييد من دول اجنبية وتجمعات الكناش واسرائيل، وحركة التمرد حركة غير مسؤولة خربت الجنوب بواسطة هذا السند وكان يفترض في الدول الداعمة لها ان تتخصصها بمجرد سقوط جعفر نميرى العودة للسودان، ولكن لان بعض الجهات لها توجهات وآراء في تحديد مستقبل السودان لهذا استغللت حركة التمرد ومثلتها بالسلام، وكل ذلك أدى الى تخريب الجنوب ونزوح الجنوبيين.. بل حتى المناطق التي ادعت تحريرها تركت المواطن فيها للموت والنزوح الى الشمال

لاعتقد الجنوبيين ان الامن والطمأنينة والاستقرار في الشمال. واعداد قليلة جدا نزحت الى اثيوبيا بحكم قرب الحدود. وذلك الصباح الذي تطلعت الصحافة الغربية سببه ذات القوى التي تمرت الجنوب وليس السودانيون.. وفي رأيي ان عددا كبيرا من السودانيين وايضا الاخوة العرب قد خلقت الدعاية العالمية، وضعا معكوسا بالنسبة لهم. واصبح السودان في وضع المعتدى وليس المعتدى عليه.. وفي مارس الماضي ذكر ان الجنرال موشيه اريئيل وزير خارجية اسرائيل التقى جون قرق في كيبوتا داخل السودان بعدما جاء عن طريق كينيا، لذلك فالمسؤولية لا تحمل للسودان وانما تحمل للعناصر المؤيدة والداعمة للحركة.. والتي خربت الجنوب وشردت امله..

* من الاشياء التي نعتقد ان لا جدال فيها ان الحركة الشعبية بعد مبادرة السلام اكتسبت بعدا اخر وزخما اكبر خارج السودان، فلها طرف اصلي في المبادرة، في حين انحصر الدور الحكومي هل تلتقي في ذلك ام لا؟

- جدا.. لان الطريقة التي جاءت بها مبادرة السلام ادت الى تصور خطأ، برغم ان فيها ايجابيات كاعتقاد المؤتمر الدستور، اما البنود الاخرى كرفع حالة الطوارئ ووقف الحرب واتفاقيات دول الجوار كل هذه مسائل خطيرة لا تقرضها حركة تتمرّد.. فالمفروض ان يكون لقاء الطرفين دون شروط وعندما عرضت في البرلمان ذكر محمد توفيق ان الاتفاقية اما ان تقبل جملة وتفصيلا او ترفض كما هي. والبرلمان قرر رفضها بموجب هذا التصور، فمن غير المعقول ان تقرض علينا حركة تتمرّد شروطا في الغاء اتفاقيات مع دول جوار. حتى لو كانت هذه الاتفاقيات موجودة، ذلك لانها حركة تتمرّد لا تملئ شروطها. وكان المفروض الاتفاق على بندين فقط المؤتمر الدستوري وقبول اللجنة ثم من بعد وقف اطلاق النار ويعدّها الطوارئ، لاننا لا يمكن الغاء حالة الطوارئ اذا لم نطمئن على حالة البلاد. وحاولت الاتفاقية اظهار ان هناك اشخاصا مع الحرب واشخاصا ضدها، وهذه ليست القضية لان الشعب السوداني بكل فصائله مع توجه السلام، بل حتى الجيش السوداني في حالة دفاع فقط. ومن اخطائنا التي نتخذها علينا اننا لم نقم بتعمية كاملة ونحن في ظروف الحرب، ولا يمكن ان نفاوض من منطلق ضعف. وبالتالي سقطت المرة الثالثة، وفي وقت الواقع «حلة» صغيرة.. ولا نبالغ بالقول انها مدينة، كأنها مدينة فيها High ways وكما قلت هذا هو السقوط الثالث، الاول كان في الفترة الانتقالية في خدمة الخطاب الذي ارسله الجزولي دفع الله، وكذلك في اواخر عام ١٩٨٦ احتلت الناصر واستردت، وهاليا يمكن استردادها، ومن مساوئ الاعلام انه اوحى بالامر كانها المرة الاولى.

* الناصر مدينة استراتيجة غير انه نعتقد ان السلميتر المربع هو كاميل مربع في سيادة الدولة، فلا يجوز التقليل من شأنه فبذلك نفهم؟

- هذا صحيح، لكن لايد من اعادة استردادها. وواضح ان حرب الجنوب مفروضة وفيها قوى اجنبية دخلت مباشرة.. إسرائيل.. كينيا.. الكنائس وليست الحركة بقدراتها الذاتية. وحاليا نحن بصدد الاتفاق مع اثيوبيا وفي خلال الاسابيع المقبلة ستتضح مسألة المؤتمر الدستوري، اما كينيا فبرأيي انها دولة هشة. وفي ايضا لها اطماع في «متكث اليومي» لان الادارة البريطانية سمحت لهم بادارته نيابة عن السودان وحاليا تريد استرداده وهذه مشكلة حدودية. فالقرارات يجب ان ألا تكون خطأ. ونحن في موضوع تحرير البلد مع التعية والحجبة سنحققها، والسودانيون يطعمهم مسالمون ونواباهم خيرة، لكن بعد التطورات الاخيرة المفروضة ان تكون المسألة جادة ونعمل مثلما حدث في بيارفا عندما قرر الشعب ان يصفي القضية فعل برغم ان اوجوكر من خلفه ديفول والبايا وغيره فإذا استمر هذا التدخل اعتقد ان الشعب السوداني ليست عنده خيارات عديدة، وفي رأيي ان الحركة اذا كان موضوعها موضوع مظالم، فمن الممكن مناقشة ذلك في اطار المؤتمر الدستوري، لكن اذا القضية قضية تحرير السودان، كما يدعون وتبني هوية البلد، فهذا حديث تجاوزناه بعد سقوط نميري، وهذه الحالة لا تملك خيارا الا المضي في طريق مواجهة التمرد حتى النهاية. والسلام لا يحدث الا في حالة واحدة، لكن هناك بعض الناس يقرأون المسألة خطأ.. مثلا السيد محمد عثمان قابل قرق هل معنى ذلك انه حدث سلام في البلد ولايد من النظر للقضية ببعبها الحقيقي وليس الدعائي، بل حتى اخواننا العرب في المنطقة لايد ان يفهموا القضية بهذه الصورة..

* ذكرت ان موشيه اريئيل قابل قرق بناء على انباء صحفية لكن يدور لسالك كمحسوس في الحكومة، هل تملكون اي ادلة توضح ذلك؟

— كتب ذلك الصحافي «كوبن ليجن» في صحيفة «الأيروزفر» في مارس الماضي وهو مهتم جدا بالانظمة العنصرية.. إسرائيل وجنوب افريقيا.. والمسألة مؤكدة وليست سرية.. وحركة التمرد لها علاقات واضحة مع إسرائيل والموضوع لا يحتاج لجهود من احد، والحركة لم تنكر ذلك. ولقرنق علاقات قوية مع إسرائيل وكلها حقائق متاحة.. وبعد سقوط الكرمك وقياسن حركوا المعركة لاتجاه اخر لتلقيهم مساعدات من كينيا وهناك تدخلت إسرائيل بحضور الجنرال اريئز قبل ان يصبح وزيرا للخارجية، ويكتب ذلك كوبن ليجن وحدها في تاريخ ١٤ مارس ١٩٨٨ .. ونؤكد ان هذه الحرب مفروضة بقوة اجنبية على أهل السودان..

* هل هنالك اتفاقيات عسكرية مع دول الجوار مثلما ذكر في مبادرة السلام؟

— كلا.. لا توجد أية اتفاقيات، والنظام الديمقراطي كما قلت لا يسمع، لا يوجد شيء اسمه اتفاقيات سرية..

* لقدص الاتفاقيات العسكرية السابقة خلال عهد نميري؟

— كانت بالطبع هناك اتفاقية الدفاع المشترك وعندما عملنا ميثاق الاخاء اعتبرنا هذا الميثاق جب ما قبله، وهي اتفاقية مبرمجة المفروض ان تكون فيها لقاءات دورية وهي حاليا سقطت مع جعفر نميري، وايضا هناك بروتوكول امدادات عسكرية مع ليبيا وهو عادي جدا لا يمكن الغاؤه وهو نفسه موجود مع مصر وايضا مع يوغوسلافيا والصين والعراق..

لكن هنالك راي يقول ان الاتفاقيات التي تعقد بين الدول تلغى بنفس الطريقة التي علنت بها، من هذا المنطلق لا يمكن ان تلغى الاتفاقية الدفاع المشترك بالتشبه بالنظام نميري؟..

— الموضوع ان نظام جعفر نميري لم يجيء بقانون وانما هو نظام فرض على الشعب السوداني، مثلا اتفاقياته مع الفلاشا لا علاقة لنا كشعب بذلك، ونظام نميري لم يكن مهتما بقضية السودان، لانه بدون شرعية وانما كان مهتما بوجوده وكل قدرات البلد ضاعت في تأمينه والحفاظ عليه، ونحن نرى ان طبيعة التغيير تفرض اوضاعا جديدة.. ويبقى موضوع الاتفاقيات موضوعا شكليا اما المضمون انتهى ونظام نميري اساسا عقد هذه الاتفاقية ضدنا نحن بعد هجوم ١٩٧٦ اي ضد الحكومة الموجودة اليوم ويسقط نميري اصبح الغاء الاتفاقية مسألة شكلية..

* قرر النائب العام مؤخرا اطلاق سراح د. شريف التهامي قبل اكتمال القضية وهذه مسألة اثارت جدلا، وهنالك من يري ان العلاقات الخاصة لعبت دورا في هذا الاتهام. ولم يسلم القزاز من الشكوك كيف ترى هذه القضية؟..

— اذا نظرنا الى محاكمات شخصيات مايو، فان شريف التهامي امضى اكثر من اربعة اعوام في السجن، ونحن لو قارنا الاتصاق بمايو وزعامات مايو، فسيكون التهامي اقل شخص ارتباطا بها، بمعنى انه وقعت أحداث وبعض الاتهامات وضعت في «الهيص دى» وانت لو نظرت حاليا لشخصيات نظام مايو تجدها كلها وقد اطلق سراحهم، والاتهامات التي وجهت لشريف التهامي جرى فيها تحقيقات كبيرة ظهر جزء منها ولم تكن الاتهامات بالنسبة له مباشرة.. وشريف التهامي مهما قيل فانه في رأيي الشخصى وقع عليه ظلم بالنسبة للمجموعة المايوية الموجودة حاليا في داخل وخارج السودان، بل حتى في رأيي ان نميري اسعد حالا والمجموعة المايوية كلها ما عدا مجموعة الاربعة، وجدد في ظل النظام الديمقراطي حريتها وإنخرطت فيه في اطار الجو الديمقراطي السائد حاليا في السودان..

وزير الدفاع
الواء مبارك رحمة

- قبل المذكرة كان يمكن للقوات المسلحة ان
تجمض الديمقراطية.
- لا نرى مبررا لمليشيات حزبية او غير
حزبية.
- تشاد تخطط لخلق بليلة ورصدنا علاقات
حبرى وقرنق.

الكويت ٢٢ يونيو ١٩٨٩



★ ما هو تقييمك العسكري والسياسي لمذكرة القوات المسلحة التي رفعت في وقت لم تكن فيه على رأس هذه القوات؟

- لم أكن في موقع المسؤولية عندما قدمت هذه المذكرة ولكنني قد أكون نتاج بعض الأشياء التي تحققت من خلال المذكرة وفي تقديري ان القوات المسلحة تمتاز بالانضباط والمسؤولية وقد تقدمت بالمذكرة حسب اعتقادي وهي تعلم ويترك جيدا ان الدستور يكفل للقوات المسلحة حماية الوضع الديمقراطي وعدم التفرغ في مكاسب الشعب والحكومة هذه طبعا جاءت بعد التوقيع على برنامج العمل المرحلي وانتشرف ياثنى توليت منصب وزير الدفاع في هذه الحكومة من منطلق قومي.

★ بما ان المذكرة والبرنامج مضت عليهما فترة ليست بالقصيرة هل تعتقد ان هناك انجازا تم لينودها؟

- اعتقد ذلك، فالمحكمة من أول جلسة لمجلس الوزراء أعلنت قبولها للبرنامج المرحلي كخطوة أولى. وأول قرار كان قبول مبادرة السلام رسميا وهو مطلب لمركبة جون قرنق. ثم تكونت غرفة عمليات لمتابعة هذا الامر يرأسه الأخ وزير الخارجية وبعض الوزراء الآخرين وشخصيات لها علاقة بقضية الجنوب. ويعد ذلك الذي رئيس الوزراء خطابا في الجمعية التأسيسية يؤيد هذا الاتجاه وعموما فإن الحكومة تسير نحو السلام سيرا حثيثا يجد ومسؤولية.

★ المذكرة ظاهرة فريدة بالنسبة لجيوش العالم الثالث وفي السودان تكررت مرتين وتبليغت ردود الفعل في تقييمها بين مؤيدين ومعارضين ولعل المعارضين خافوا اشتغال القوات المسلحة بالعمل السياسي هل تؤيد هذا الرأي؟

- لا خشية من ذلك وقلت في حديثي ان القوات المسلحة منضبطة ولا تتطلع الى عمل انقلابات كما يتبادر لأذهن البعض وما أنتجته مؤخرا بتقديري هو أسلوب حضاري وكان بإمكان القوات المسلحة ان تلجأ الى السلاح وسلك الدماء واجهاض الديمقراطية. لكن كما تعلم في بداية المذكرة اكدت القوات المسلحة أنها مع الشرعية الدستورية ومع الديمقراطية وحمايتها وهذا ينفي أي تصور مخالف.

★ في الدولة الأخيرة تكونت هيئات يدعو دعم القوات المسلحة وتعلمون ان هذه الهيئات تلف من وراءها جهات سياسية معينة فكيف تتصور في هذه المسألة؟

- أقول لك بكل الصدق ان القوات المسلحة جهاز قومي، وهي لا تتناثر سلبا بأي هيئات او كيانات فواجبها حماية الأرض والعرض والوطن وحماية التراب وهي قوات منضبطة لم تتناثر وإن تنأثر بأية أعمال سياسية وهي تسعى لتحقيق الأمن القومي، والقوات المسلحة بعيدة كل البعد عن أية هيئات سياسية لها مطامع وأغراض.

★ كثيرا ما يجري الحديث عن تسليح القبائل والتي يناقش ما يسمى بملف الدفاع الشعبي فهل لكم في القوات المسلحة رأي محدد في ذلك؟

- لقد ذكر البرنامج المرحلي انه لا بد من حل الميليشيات ووضعها تحت امرة القوات المسلحة في الاماكن التي يتهدها الخطر وطبعا سبق في مرحلة مضت ان سلحت القبائل للدفاع عن نفسها وحمايتها من الخطر لأن القوات المسلحة لا تستطيع ان تسيطر على كل شيء، وإذا ما أجاز قانون الدفاع الشعبي فلا بد من التفتين وتوضع الميليشيات تحت اشراف القوات المسلحة وهي قومية ليست لها محاور او انتماءات حزبية او سياسية وتستطيع القوات المسلحة وقتها ان توجهها للتوجيه الصحيح.

★ هل ترصد القوات المسلحة أية ميليشيات لأية جهات حزبية؟

- حقيقة نحن لا نعرف ولكن ما قصته انه اذا ثبت لنا هناك تواجد لأية ميليشيات حزبية او غير حزبية يجب ان تحمل وتشرف عليها القوات المسلحة، والاسلحة يجب ان تستولى عليها القوات المسلحة، وعموما نحن لا نرى أي مبرر لأن تكون هناك ميليشيات مسلحة حزبية او غير حزبية.

★ يعني ليست ليكم معلومات؟

- لا، ولكن اذا ثبت فالמיד واضح، وإذا قام الدفاع الشعبي بالقانون ستكون هناك خطوات حاسمة وهي حل كل الميليشيات القائمة وتجريدها من السلاح وتقنينها تحت اشراف القوات المسلحة وهذا يخفف الخطر.

★ قبل فترة كشفت صحيفة «الشرق» عن كليات من الاسلحة المتنوعة الكثيرة التي وجدت مخبأة في شواحي الخرطوم والموضع برز ثم خطورت له لم يزل مرة أخرى هل تولدت ليكم معلومات معينة في القوات

المسلحة وهل عنى الامر شيئا لكم؟

- والله يا اخي ان ما نكرنه جريده الخرطوم لا علم لي به.. لكن طبعاً اذا ثبت ذلك فلا يد من الحسم.
* بالطبع ثبت ذلك!

- طبعاً هذه مسؤولية وزاره الداخلية في المقام الأول ما لم يطلب من القوات المسلحة التدخل .
* بالنسبة للوضع في دارفور معلوم انه ينز بالفجار وشيك ما لم تتدارك الحكومة ذلك.. ليست للقوات المسلحة القدرة اللازمة للسيطرة على مناطق الصراع هذه؟

- الوضع في دارفور مأسوف والدولة حسب معلوماتي توليه اهتماما كبيرا، وفي الاحداث الاخيرة اوفدت وزير الداخلية ومدير عام الشرطة ونائب رئيس هيئة الركان وبعض المهتمين من اهل المنطقة من ثواب ووزراء الى منطقة الصراع لاحتواء الموقف وتهنئة للخواطر وكان لهذا التحرك اثره ثم بدأ مؤتمر الصلح بين القبائل العربية والفور وقد شاركت فيه وخاطبتنا ابناء المنطقة بضرورة الصلح وحسن الماء، ثم قررت الدولة ايفاد شخصية من مجلس رأس الدولة وهو الاستاذ ميرغني النصري بصفته المحايدة- لأنه كما تعلم الصراع تدخلت فيه التيارات القبلية والعنصرية - وذلك من اجل مؤتمر عام وذلك يعطى المؤتمر هيبة. هذا في الجانب السياسي وفي الجانب العسكري نحن ايضا دفعنا بما توفر لدينا من امكانيات. وهناك توجهات حاسمة للتصدي. لاي نوع لا نوع من التلازم بالامن حتى نعيد الاستقرار للمنطقة من جهة اخرى اعتقد انه كان هناك تدخل تشادي مخطط لخلق البلبلة في دارفور.

* ذكرت في سياق حديثك ان هناك مخططا تشاديا.. هل ثبت للحكومة هذا الامر؟

- التحقيق ما زال جاريا ونحن لا نستبعد تدخل عناصر اجنبية لتاجيع الصراع القبلي وهذا مقصود منه تشتيت جهود القوات المسلحة ونحن لدينا ما يؤكد ان هناك تنسيقا بين الرئيس التشادي حسين هيري وجون قرقن بكل اسف لخلق اضطرابات في غرب السودان بل لدينا معلومات ايضا عن اسلحة وعقاد عسكري يرسل من تشاد لقوات التمرد في الجنوب عبر بعض دول الجوار .
* سبق ان اتهمت تشاد السودان بأنه وراء أحداثها الأخيرة؟

- شئ غريب.. السودان يكتفي ما فيه من مشاكل واعتقد ان هذا الاتهام مريب وليس له مبرر. ونحن نذمي الاستقرار لتشاد واسأدا نخلق متاعب لتشاد!.. ليس هناك مبرر.

* الصحافة السودانية ذكرت قبل فترة ان للثلاث حسين جابوس، ومبارك الفاضل وزير الداخلية ذهبا معا الى ليبيا؟

- اول انفي هذا الكلام لأن حسين جابوس كما اعلم لا يزال موجوداً في تشاد.. هذا كذب واقتراء.
* ولكن لم يصدر نفي رسمي لذلك الخبر؟

- هذا سؤال يمكنك ان توجهه لوزير الداخلية وما اعرفه ان استقرار تشاد هو تامين لاستقرار السودان والعكس، بالعكس وائ اضطراب في دولة مجاورة ينعكس على السودان.
* افريقيا الوسطى طلعت علاقتها الدبلوماسية مع السوداني لأي مدى يمكن ان يؤثر ذلك على مصالحها؟

- ما حدث في الحقيقة هو حادث غير مقصود، فالطائرة التي كانت تقل رئيس جمهورية افريقيا الوسطى لتعبر اجواء السودان حادثة موقف في الطيران المدني وهو مختص بتصاريح العبور وعندما استفسر عن وجهة الطائرة قال انه يحمل شخصية هامة ويريد الذهاب الى اسرائيل وحدد مطارين بن غوريون واللد. وطبعاً الحكومة السودانية لا تستطيع ان تقبل والا لكانت تساهم على القضية الفلسطينية.. وهذا ما نرفضه مهما كان رد الفعل على السودان سواء من الناحية السياسية او الامنية او غيره. ونحن نرجو من الاخوة في افريقيا الوسطى ان يقدروا ذلك ونأمل ان يحاول الاخوة في وزارة الخارجية احتواء المشكلة دبلوماسياً ولا اعتقدان ذلك سبب يؤدي الى مشاكل بيننا فمعلقنا طيبة على الحدود.
* حوالتنا هذا يأتي في ظروف بالغة الدقة.. على مشارف اللقاء المثلث بين الحركة الشعبية والحكومة ممثلة بجنة السلام لعل تعتقد ان ادوات الحوار قد اكتملت بما يكفل نجاح هذه الخطوة؟

- نأمل ذلك وانا اتكلم من جانب الحكومة وارى انها جادة وقد سمعت منذ زمن لهذا اللقاء ولكننا امل في ان يتوصل الطرفان لقرارات تبشر بالسلام عبر الحوار وكل ما نتمناه ان تكون الحركة بذات الفهم

والمسؤولية للوصول الى سلام عادل يحقن الدماء ويعيد الاستقرار والأمن الى جنوب البلاد الحبيب.
* ما أقصده باستكمال أدوات الحوار هو التلصص الجزائية لتتلقح مبادرة السلام وقد علمنا ان هناك بنتين حولهما جدل كبير فما تعجيد القوانين الإسلامية بقرآن يخرج من الجمعية التأسيسية والاتفاقيات العسكرية مع دور الجوار؟

- اللقاء طبعاً يتم في إطار اتفاقية السلام بتوضيحاتها وربما في هذا اللقاء يتم حسم هذه الاسئلة التي تحتاج الى تفسير من أى طرف. وفي ما يتعلق بالاتفاقيات العسكرية فإن البروتوكول العسكري الليبي السوداني انتهى بانتهااء الفترة الانتقالية واتفاقية الدفاع المشترك لا تمس سيادة السودان ولكن الآن حسب ما أعلم هناك اجراءات تقوم بها الحكومة لالغاء هذه الاتفاقية فمجرد هذا يجب ان يفسره الطرف الآخر بأنه خطوات جادة.
* الطائرة الليبية التي هبطت في مصر... طالب السوداني بها ولكن كما تعلم لم يفرج عنها قايين وصل هذا الامر؟

- الطائرة مهداة للسودان وحقيقة هما طائرتان لا واحدة... اقلعتا من العيونات في طريقهما الى مطار دندقله وشاعت الظروف ان يلجا الطيار الليبي الى مصر وحدثت كثير من التصريحات في هذا الموضوع واكد رئيس الوزراء ان الطائرة مهداة للسودان وإنها كانت في طريقها الى السودان ونأمل ان لا تخلق هذه أزمة.

* هل حدثت مطالبة رسمية؟

- هذه مسؤولية ليبيا... لكن حدث اتصال من السودان بالاخوة في مصر لكي يفرجوا عنها لأننا في حاجة لها فعلا.
* ورفض الطلب؟

* لم نلق ردا لأنه قيل ان التحقيقات لا تزال مستمرة.

* تبني السودان مؤخرا جولا بين الفضائل الأثرية وتوجس بعض المراقبين السياسيين من مسألة مقايضة القضية كما يتروء دائما فما هو احترامكم لهذا الامر؟

- لا اعتقد ان هناك أية مساومة على القضية الأثرية وكل ما يقدمه السودان لدول الجوار من اجل استقرار المنطقة وما تم لا يخرج من هذا النطاق ولا اعتقد ان السودان يغامر بهذا الخصوص.
* ماذا عن العلاقات السودانية الامريكية؟

- متوازنة وليس هناك ما يدعو الى التساؤل.

* اميركا خفضت معوناتها العسكرية لبعض الدول الافريقية وهي بينها السودان؟

- القوات المسلحة السودانية تأثرت كثيرا بعدم الدعم الأمريكي في مجال التسليح وغيرها.

* معلوماتنا تشير الى ان التخفيض مرهون بطلب اسبيلات عسكرية في الاراضي السودانية؟

- هذا غير وارد ولم اسمع به فالسودان دولة ذات سيادة... وان نسمع بذلك.

* ماذا تعني التحركات الاعلامية الاخيرة لتمييز بالنسبة لكم؟

- ردود الفعل السياسية واضحة وحسب ما سمعت ان الموضوع احتوى سياسيا وقد تكون هناك اتصالات.

الباب الثالث

الفصل الاول الديكتاتورية الثالثة ومصنع الكذب !

«انتظر عند المصب فحتما سيحمل لك النهر جثة
عذوك».

(مها جبري)

إن الإشكاليات التي تواجه حركات الاسلام السياسي شتى، وأكبرها فيما يرى البعض هي اشكالية الديمقراطية، وهي من حيث أنها قيمة فكرية إنسانية وضعية تتعارض مع فهم فريقين من هذه الحركات. الأصولي الذي يرى أنها متضادة ومتقاطعة شكلا وموضوعا مع الفهم القطري العقائدي، والمستنير الذي يرى إمكانية مواضعها مع المفهوم الشورى ... والفريق الأول (نوغماني) يتوهم إمتلاك الحقيقة المطلقة والقول الفصل في المسائل الخلافية الفكرية والفلسفية، وهذا ما يفسر طبيعة العنف والبطش والارهاب التي يلجأ إليها في مواجهة الآخر تحت ذرائع الكفر والاماد والعلمانية. أما الفريق الثاني (براجماتي) تراوده مبدئية الحوار ويمارسها متظاهرا أو تلقفا أو خنوعا.

والوضوح في آراء الفريقين عبر عنه د. حسن الترابي بقوله (كان الحوار بين استراتيجية الاستيعاب الكامل أو القرار السريع، وبين الاستراتيجية التدرجية أو الفعل الحذر. أي بين أولئك الذين يعتقدون أن المنهج الصحيح للانتقال الاسلامي هو ما يجب على الحركة أن تكون متميزة ومستقلة وبديل مواز للنظام الجزبي التعددي ومواجهته وإجتنائه بالكامل ووراثة سياسيا، وأولئك الذين يرون أن نفس الهدف يمكن تحقيقه من خلال إجراء التغييرات تدريجيا والتي ستعلم الحركة وتجعلها مستعدة لاستلام المسؤوليات الضخمة(١)).

ما أريد أن أدخل فيه هو أن الديمقراطية كقيمة فكرية ليست في أولويات حركات الإسلام السياسي في شيء، وبكثيرا ما عبر قادة هذه الحركات عن ذلك ومع أنه فهم أزلى متأصل في فكرهم إلا أنهم يربطونه أحيانا بحالة معينة بغرض التغطية على سبيل المثال يقول د. حسن الترابي (بعد تجربة الديمقراطية في عهد أكتوبر قد تبينت الحركة الإسلامية مدى زيف الاشكال الديمقراطية في تمثيل إرادة الأمة ووقوعها تحت نفوذ الإرادة الأجنبية(٢)).

ولهذا تكون السلطة هي الغاية المبتغاه، ويتبع الفريق الأول طرقا ميكافيلية للوصول إليها ويجنح الفريق الآخر لمغازلة النظام القائم غزلا تفضحه المشاعر المكبوتة للهدف نفسه .. وباستعراض الواقع السوداني نجد أن حركة الإسلام السياسي والتي يمثل نموذجها الآن الجبهة القومية الإسلامية، قد مرت بمراحل مختلفة منذ نشوئها منتصف الاربعينيات، وفي ظل حيل تعددت فيها تجارب الحكم، ففي عهد الديمقراطية ينحصر جل اهتمامها على تقويض نظام الحكم، وفي عهد الديكتاتورية يحولها الجوء المباشر لهذه الانظمة لعدة أسباب منها أن النظم الديكتاتورية تدخل تلقائيا في عداوة مع كل التيارات الوطنية والديمقراطية، مما يتيح لها الاستفراد بالنظام واحتوائه. والنسبة الثاني هو ما عرف في أساليب الانظمة الديكتاتورية حينما تغمض عين الرقابة وتفتح عين الغفلة مع حلفائها، فيفتن المليف فرصة ترتيب أوضاعه تنظيميا وماليا، والمعروف أن هذا المطلب يكون غالي المثال في العهود الديمقراطية(٣). وبالنظر لهذه الاستراتيجية يكون (الإسلاميون يمشون عن العاجلة في الأمور وفي هذا مقتلهم فكريا وسياسيا).

يرغم وضوح استراتيجية حركة (الاخوان المسلمين) في السودان إلا أن القوى السياسية لم تعمل على مجابهتها بنفس ألياتها واكتفت بالحد الأدنى العاجز في تفهم منطلقاتها ايدولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ذلك لأن القوى السياسية التقليدية التي هيمنت على الحكم الديمقراطي بعد الاستقلال واجهت مازق توافق الخطاب ايدولوجي مع تيار الاخوان المسلمين، ويستطيع هؤلاء بدعائية شديدة إستعداد قواع القوى التقليدية إن يابرت بمحاربتهم. بل حتى في الجانب الآخر (المحاولات

القليلة التي قام بها الشيوعيون والجمهوريون تمكن الإسلاميون من تفرغها من مضمونها بآليات تجديدها الحركة الإسلامية(٥).

هذه العوامل والمنطلقات المختلفة تساهم إلى حد ما في تفسير ظاهرة وصول الجبهة الإسلامية للحكم. ومن الخطأ الإرتكان إلى الفهم السائد في أن انقلاب الجبهة الإسلامية كان في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، فالصحيح أن الحركة جاءت تنفيذاً لأجندة إنقلابية بديلة وضعت منذ زمن وهذا ما نسعى لتوضيحه مع الاعتراف بأن ولادة حكومة الوحدة الوطنية كانت محرضاً لبروز هذه البدائل.

سأل السيد محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني الفريق عمر البشير عن بداية التفكير في تكوين تنظيم إسلامي داخل القوات المسلحة فاجابه (كان ذلك عام ١٩٧٨ بعد أن نفذ الشيوعيون إنقلابهم بقيادة الرائد هاشم العطا.. كنت عندما حدث الانقلاب في الفاشر ومعى زميلى فيصل على أبوصالح (كان وزيراً للداخلية وعضواً في مجلس الانتفاذ وإستقال إستقالة مسببة) وكنا إسلاميين ومتدينين وفكرنا كثيراً وسألنا أنفسنا هاهم الشيوعيون ينظمون أنفسهم داخل الجيش ويفخرون النظام لمصلحتهم فلماذا لا نعمل نحن(٦). مع شكى في هذه الرواية إلا أنها زادت من قناعتي في إحتياجى عن قائد الحركة الإنقلابية الفريق البشير.. فهو إنتهازى مفضوح.. طموحات واسعة وأفكاره ممدودة.. يقول عنه بعض زملائه أن أكبر عيوبه الكتب.. وهى إحدى خصائص المناققين.. وقد نحى بعض علماء النفس منحى آخر في ربط هذه الصفات بعوامل نقص بايولوجية كسيفمون فرويد، وآخرون ربطوا بالعرق كغوستاف لوبون.. هذه الصفات جعلته مؤهلاً للعب دور (المغفل النافع) أكثر من كونه كادراً ملتزماً بالاطر التي تتبعها الجبهة الإسلامية. وقد يكون بالضرورة الالتزام جاء لاحقاً وليس قبلاً. كثير من المصلين ثبثوا الأهداف الكبرى لانقلاب يونيو وأهمها قطع الطريق أمام مبادرة السلام التي كان من المأمّل تنفيذ بنودها في الأسبوع الأول من يوليو ١٩٨٩ وهذا تحليل منطقي لأن في السلام تحجيماً لتفانياء دور الجبهة الإسلامية في الشارع، بعدما إعتاشت كثيراً من مائدة حرب الجنوب..

ولأنها الطرف الوحيد الذي كان يقف بعيداً عن إجماع القوى السياسية، ذلك حفز الشارع السودانى في تلبس الانقلابيين وطاقيّة الجبهة الإسلامية. إضافة إلى أن البيان الأول حمل كل المظاهر المعادية للديمقراطية مما يتناسب وقولنا السابق في عداة حركات الإسلام السياسى للديمقراطية.

* حل جميع الأحزاب (الجمعية التأسيسية، مجلس السيادة، مجلس الوزراء، إلغاء الدستور الانتقالي لعام ١٩٨٦).

* حل جميع النقابات والمنظمات والجمعيات والاتحادات (عدا تلك التي لها إرتباط باطنى بحزب الجبهة الإسلامية مثال منظمة الدعوة الإسلامية، إتحاد طلاب جامعة الخرطوم).

* تعطيل كافة الصحف والمجلات والوريات.

* إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال (هذا البند مالايزال قائماً رغم دخول النظام عامه الرابع وبعض البيانات مالايزال مرابطة في أماكنها).

ويعد ذلك جاءت الإجراءات (التجميعية) المعروفة كزج الآلاف من رموز العمل السياسى والنقابى في السجون وممارسة اقسى أنواع التعذيب والتنكيل بهم (البعض إعتقل فقط لمجارته بعداء الجبهة الإسلامية في عهد الديمقراطية).

وقوات مسور المراسيم التي يهدف بها السيطرة على كل الاجهزة الضرورية لتسيير أى نظام سياسى. فتم من خلال المرسوم الثالث إحكام القبضة على القضاء وديوان النائب العام ولجنة الخدمة المدنية حيث تم تشريد جماعى للعاملين الذين لا يعملون هوية الجبهة الإسلامية أو الذين لا يرغبى منهم تعاون.

كان إنقلاب ٣٠ يونيو ٨٩ مستغزاً في ترقيقه وآليات تنفيذه (٢٠٠ جندي وضابط وإبدياتان). ساعد في نجاحه خديعة الانقلابيين عندما زجوا باسم القيادة العامة للتمويه. كما كان رد الفعل الجماهيرى غريباً، فقد بهت الشارع السودانى وتنازعت مشاعر المقت الموروث للأظمة العسكرية الديكتاتورية، وفي الوقت نفسه عجز وإحباطات النظام الديمقراطي كل هذه المشاعر كيكلة وجعلته لا يتحرك قيد أنملة للدفاع عن النظام. بدأ كأنما إنتهج طريق الحياد.. لا هو حزين على مضى.. ولا فرح بما هو آتيا.

وكان هذا التحفظ مثيراً لأعصاب الانقلابيين الذين ظنوا أن الجموع ستتقاطر عليهم في الشوارع وتهتف بحياتهم وثورتهم؛ بل فجعوا أكثر عندما حاولوا تسيير مظاهرة تأييدية، فلم يخرج إلا قلة مما حدا

بهم يوضح التبريرات التي لا تستقيم مع عقله، لكن في الوقت نفسه بدأ أكثر سعادة في عدم تنفيذ ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، واعتقد أن هذه المايليات هي التي دفعت بأخفاء هوية الانقلاب. مستقيدة من غير وعظماة انقلاب ١٩٧١ الذي أسفر عن واجهته الشيوعية.. وعندما بدأت راحة الجبهة الإسلامية تزكم أنوف الشعب، شغل الانقلابيون أنفسهم بالنفي تارة ونفي النفي تارة أخرى. ولم لا يجد ذلك لجأ إلى بعض وسائل التعمية ومنها:-

• اعتقال د. حسن الترابي وبعض أعضاء المكتب السياسي للجبهة الإسلامية.
• تأكيد قائد الانقلاب وزمرته في كل وسائل الإعلام بأن قوانين الشريعة الإسلامية (قوانين سبتمبر ١٩٨٢) ستعرض في استفتاء عام.

• ترويع بعض الأخبار في صحفهم نرا للرماد.. حيث أوردت الصحف تقرير لجنة حصر ممتلكات الأحزاب (كشف العميد مكي محمد أحمد الكنانى رئيس لجنة حصر ممتلكات الأحزاب المحلولة معلومات خطيرة عن تورط الجبهة الإسلامية في التلاعب بأموال السودانيين العاملين بالخارج مما أضر بالاقتصاد الوطني وقال أنه تم الكشف على عدة مكاتب تعمل في مجال الاستثمار لصالح الجبهة، مشيراً إلى أن هذه المكاتب توجد في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض دول الخليج واليمن، بالإضافة إلى ٢٥ دولة أخرى. كما تم الكشف على عدة إستثمارات محلية للجبهة المذكورة مع بعض الشركات داخل السودان إضافة إلى الإستثمارات القومية الخاصة بالمغتربين السودانيين في الخارج. وأوضح أن هذه الأموال كانت تدخل السودان كسيولة تقنية وعمليات حرة ويتم تسليمها للأمن العام للجبهة الإسلامية د. حسن الترابي وأن ٦٠٪ من عائد هذه الاستثمارات كان يستخدم لتمويل الحزب(٧).

بالطبع هذا تقرير خطير على حد تعبير صحيفة الانقلابيين، ولابد أن يتساءل المرء عن مصير كل هذا لاسيما وأن الشهاده لم تأت من خصوم حتى يقال عنها أنها مكابدة سياسية..

الآن وبعد مرور ما يقارب الأربعة أعوام على النظام في السلطة لا يشغل السودانيون أنفسهم كثيراً حول ما إذا كان هذا النظام هو من صنع الجبهة الإسلامية أم لا. فذلك حقيقة أصبح الجميع يتعاطاها كما المامو الهوا.

وليس التساؤل الآن إن كان طاقم الانقلاب هم من كوادر الجبهة الإسلامية أم لا.. فقد تكون هناك بعض العناصر فيه مغيبي بوعي أو دونه.. والحديث بعد مرور كل هذه السنوات ليس عن ذلك. وإنما عن السياسات التي تتبعها السلطة والتي تمثل في مجملها البرنامج الأساسى للجبهة الإسلامية، وهذه بعض ملامحها.

• العمل على إقرار المسائل الخلافية الكبرى وحسمها لصالح الجبهة الإسلامية كتثبيت قوانين الشريعة (سبتمبر ١٩٨٢).

• إستيعاب كل كوادر الجبهة الإسلامية في المواقع القيادية وأجهزة الخدمة المدنية والقوات النظامية بإتباع سياسة الإحلال.

• إقرار سياسة الجبهة الإسلامية في المجال الاقتصادى والإعلامى (الصحف التي تصدر الآن تغيرت أسماؤها فقط بعد سيطرة الكادر الجبهوى عليها).

• إنشاء عدة أجهزة أمنية تتبع مركزيا الحزب تحت عدة مسميات..

• إنشاء تنظيمات موازية للقوات المسلحة كقوات النفاق الشعبي.

• إبتداء ما يسمى بالجلان الشعبية، بفرض إحكام القبضة على القرى والأحياء والمدن من قبل كوادر الجبهة الإسلامية.

• سيطرة رجال الجبهة الإسلامية على قطاع المال عن طريق إتباع سياسة بيع القطاع العام، (المفسدون الذين كانت لهم قضايا ماثلة أما المحاكم في العهد الديمقراطي ولو مناصب رفيعة مثل الدكتور على الحاج صاحب القصر العشوائى وشركة الرازى للمبيدات وهو الآن رئيس الهيئة العامة للإستثمار بدرجة وزير دولة).

لقد كان الانحياز الكامل لمعسكر مايسمى بالاسلاميين المؤيدين لصادم حسين إبان أزمة الخليج والتسنيق الكامل مع هذه الحركات في مصر وتونس والجزائر والأردن، هو قمة السفور في كشف هوية النظام في الخرطوم. علاوة على تلميع عمل هذه الحركات في مؤتمر سمي بالمؤتمر الشعبى العربى الإسلامى والذي عقدت أعماله في الخرطوم أيريل ١٩٩١ وانتخب فيه الدكتور حسن الترابي أمينا عاما.

وعودا على يده إستكمالا لاستراتيجية الجبهة الإسلامية في الحكم ترى من الضروري إلقاء الضوء على الوسائل التي مهدت من خلالها الجبهة الإسلامية لانقلاب ٢٠ يونيو.

بعد خروج الجبهة الإسلامية من حكومة الوفاق وتكوين حكومة الوحدة الوطنية أرجأت الجمعية التأسيسية مناقشة القانون الجنائي - أو قانون الترابي كما تسميه الصحافة- حتى قيام المؤتمر الدستوري الذي نصت عليه مبادرة السلام، وفي الأسبوع الأول من أبريل تحدث د. حسن الترابي في ندوة أقيمت في جامعة الخرطوم وأعلن الجهاد ضد ما أسماه بحكومة الشتات والردة وقال في ذات الندوة أن (رأيات الجهاد سترتفع لأن هذه الحكومة مرتبطة بكفر الملة الخارجية). (٨) فبدأت الجبهة الإسلامية تسير مظاهرات سميت «بمظاهرات الليل»-نسبة لأنها تنظم بعد إفطار رمضان- تحت عدة شعارات... ثورة المساجد تارة وثورة المصاحف تارة أخرى، وسيطر القلق على الشارع السوداني بعدما أخذت المظاهرات شكلا هستيريا وخشى أن يؤدي ذلك إلى إشعال نار فتنة دينية يصعب إطفائها.

فقد خطب محمد عثمان مكي عضو المكتب السياسي للجبهة في إحدى المظاهرات وقال أن رفض أعضاء الجمعية التأسيسية للقانون الجنائي هو (إساءة الأئمة أمام الله) (٩).

وقال على الحاج عضو المكتب السياسي بوزير التجارة السابق (خرجت الجماهير المسلمة تستعمل ثورة القرآن في رمضان، كما نعلم أن الشريعة لا تأتي إلا بالدم وليس هناك طريق غير الاستشهاد) (١٠).

ووصف إبراهيم السنوسي أمين التنظيم قرار الجمعية التأسيسية بأنه خروج على الشريعة الدينية والدستورية وقال (إن يكون حوارنا بعد اليوم إلا بلفة السلطة التي تعرقها وهي لغة القوة) (١١)

وفي يوم ١٩٨٩/٤/٢٢ زاد قلق الخائفين من وقوع السودان في براثن فتنة دينية بعدما حدث اشتباك بين عناصر تتبع للجبهة الإسلامية وبعض المسيحيين الجنوبيين الذين يعيشون على أطراف الحارة ٢٦ لمدينة الثورة بأمدردمان (١٢) وقد وقع الاشتباك أثر حديث لامام مسجد الحارة في خطبة الجمعة التي سبقت وأعزى فيه ضعف المسلمين إلى وجود كنيسة قرب المسجد. وعقب الصلاة تفرش أعضاء الجبهة الإسلامية بإدارة المجمع المسيحي وأشعلوا النار في الكنيسة ووقع الاشتباك الذي أدى إلى جرح الكثيرين بينهم الدكتور سوارا ماريا جورج وهي أجنبية مشرفة على المجمع. كما عثرت الشرطة على جثة قتيل يدعى عبدالله، وفي مساء نفس اليوم تجمع المواطنون الجنوبيون وقاموا بحرق خيمة ملحق بها شخافذة وأزوى لتندثر القنار وهما تابعتان لمنظمة الدعوة الإسلامية ويسمي بمسكن الاعتصام والذي أنشئ إبان كارثة السيول والفيضانات. ثم هاجموا المصلين بمسجد الحارة وحصبوهم بالحجارة. وكان هناك اشتباك آخر على النسق نفسه سبق حادث الثورة (١٣) ووقع يوم ٤/١٩ في حي «اللاباب» جنوب الخرطوم جرح فيه مواطنان وقتل آخر يدعى الرميح عبد المحمود. يطلق ناري..

بينما الأمور تأخذ طورا التزم كان قادة الجبهة الإسلامية يزيرون في نيران الفتنة.

وفي الجانب الآخر أصدر مجلس الكنائس بيانا أهاب فيه بالمسيحيين أن (يصلوا من أجل السلام) (١٤).

وعزمت القوى السياسية الموقعة على البرنامج المرحلي وهي المؤيدة لاتفاقية السلام تسير مسيرة لتخفيض السلطة في المضي قدما في عملية السلام. وكان ذلك يوم الأحد ١٩٨٩/٤/٢٢ فطلعت السلطات لإغاثتها خوف حدوث إحتكاكات بعدما أصدر أحمد حاج نور أمام مسجد الخرطوم ورئيس هيئة شوري الجبهة الإسلامية بالعاصمة فتوى في خطبة الجمعة ١٩٨٩/٤/٢٠ تدعو إلى (تكفير من يخرج في مسيرة الأحد) (١٥).

وقال إنها دعت لها الكنائس وإستجاب لها الحزب الشيوعي والامتداديين وذكر مهيدا (إن من ولاهم فهو منهم وإن كان صائما، وليس له حاجة في أن يدع طعامه ويترابه إذا كان يخرج مؤيدا لتعطيل شرع الله ومناصرة للعدو الكافر) (١٦).. بينما الواقع كذلك كان صحف الجبهة الإسلامية تبرز التعاون التي يقسم لها الدين (الكنائس تقرر التصديق للشريعة الإسلامية) (قوى الردة تعطل شرع الله) (الشريعة لا تأتي إلا عن طريق الدم) (١٧)..

وأصبح من المألوف أن يقرأ الناس عبارات الكفر والالحاد والردة في صحافة الجبهة الإسلامية، واصفين بها كل من يخالفهم الرأي في إرجاء مناقشة قانون الترابي. وفي يوم ١٩٨٩/٥/٤ أصدرت الأمانة العامة بالعاصمة بيانا تنادى فيه (بإستهزاء الهمم لانتقاد البلاد من وضعها المزري ومن عار الردة والنكوص عن شرع الله الذي أن ينحى إلا بسلاح الجهاد والاستشهاد أعداء الله هم الحاكمون وزعمائنا في غيهم سادرون وإن يسمو عار الردة إلا لسنة الماضية.. الجهاد في سبيل الله) (١٨). وعلى

النمط نفسه يصدر المشير عبد الرحمن سوار الذهب بعد أن رأس منظمة تسمى «القوى الشعبية للدفاع عن العقيدة والوطن» بيانا يوم ١٩٨٩/٥/٢٠ إلى الشعب السوداني يشير فيه إلى (أن تعاون الحكومة في تعاملها مع حركة التمرد هي سبب كل ذلك) (١٩) ..

وعقدت هيئة شوري الجبهة الإسلامية إجتماعها الدوري لعام ٨٩ وفيه (فوضت القيادة التنفيذية للجبهة الإسلامية إعلان الجهاد بالوسائل المناسبة للدفاع عن الوطن والعقيدة) (٢٠) .. وجاء في افتتاحية لجريدة ألوان - إحدى صحف الجبهة الإسلامية- الإشارة إلى الموعد المحدد لتنفيذ الانقلاب (عزيزي محمد عثمان أن مناسبة النشر بريئة جدا فقد بقي من ٢٠ يونيو أيام وما أشبه الليلة بالبارحة) (٢١) والمقصود بالطبع السيد محمد عثمان الميرغني، وقال الترايب قبل يومين من حدوث الانقلاب (أن السودان يواجه احتمالات إنقلابات عسكرية) (٢٢). وفي الوقت نفسه تمنى أن لا يكون ذلك من النوع الدموي.

من خلال هذه الاستراتيجية التي اوردها يتضح أن الجبهة الإسلامية تبعت عدة مراحل قبل أن تصل يوم ٢٠ يونيو.. وقد كُتبت في صحيفة الوطن ١٠ مايو ١٩٨٩ تحليل إخباريا لخص في ثلاثة محاور أسباب تحريك الجبهة الإسلامية لرياح الفتنة الدينية وكانت كالتالي.

المحور الأول: خلق جو من الاضطراب والفوضى الأمنية حتى لا تعمل الحكومة على إلغاء قانون الطوارئ، لأن إلغاء هذا القانون يقع ضمن بنود مبادرة السلام الموقعة بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي أجازها مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية..

المحور الثاني: محاولة إيهام الرأي العام بأنها الجهة الوحيدة المريضة على إعلان كلمة الإسلام ولكن هذه تحركات فضحتها الممارسات المشبوهة لبعض قادة الجبهة الإسلامية (كعثمان خالد مضوى ود.. على الحاج) ..

المحور الثالث: محاولة كسر طوق العزلة السياسية والشعبية التي حاصرتها بعد مشاركتها في حكومة الوفاق وظهورها بمظهر العاجز في القضايا التي كانت تتحدث عنها وهي في المعارضة. وبعد ذلك نشوزها عن الإجماع الوطني في قضية السلام. فيما يبدو الآن وبعد مرور مايقارب الأربع سنوات على إنقلاب يونيو أن الأمور تشرح نفسها ببساطة شديدة.. بعد الدمار الذي لحق بالسودان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبعد أن إتضحت طموحات النظام في تصدير نموذجه إلى أقطار شقيقة.. إننا لو أردنا تفصيل كل ذلك فإننا سنكتشف حقيقة واحدة وهي أن قادة هذا النظام برعوا وأنجزوا شيئا واحدا وهو الكذب..

لقد أقاموا وأسسوا مصنعا كبيرا للكذب! وقوده إنكار ما تراه العين ونفى ما تسمعه الأذان وفي ذراع الحقائق وذلك ما سيلمسه القارئ بسهولة في الحوارات التالية]-

الهوامش:

- (١) إستناداً إلى دراسة محكمة الدكتور إبراهيم كرسني (الأصولية والمشاركة السياسية) قدمت في ورشة العمل التي نظمتها المنظمة السودانية لحقوق الإنسان القاهرة ١٦-١٨/١١/١٩٩٢
- (٢) الحركة الإسلامية في السودان التطور المكسب المنهج من ٢٥٢ د. حسن الترابي
- (٣) لمزيد من الاستزادة أنظر الفصل الثاني (مضمون وآليات التنظيم الإسلامي): أزمة الإسلام السياسي د. حيدر إبراهيم
- (٤) المصدر السابق ص ١٢٠
- (٥) المصدر السابق ص ١٢١
- (٦) حيثيات لقاء بين البشير ونقد نشرت تفاصيله جريدة الشرق الأوسط ١٩٨٩/٧/٦
- (٧) جريدة الانتفاذ الوطني ٨٩/١٠/١٧
- (٨) من (٨) إلى (١٧) مقتطفات من تقرير إخباري لصحيفة الوطن الكويتية من الخرطوم ٨٩/٥/٣
- (١٨) إستناداً إلى وحد وتوثيق دقيق للدكتور مختار عجوييه في دراسة بعنوان (الديمقراطية مأزق الحركة الإسلامية في السودان) يونيو ١٩٩٠ (على الآلة الكاتبة).
- (١٩) المصدر السابق
- (٢٠) جريدة الأسبوع ٨٩/٦/٦
- (٢١) جريدة ألوان ٨٩/٦/٢٥
- (٢٢) جريدة الشرق الأوسط ٨٩/٦/٢٨

رئيس المجلس العسكري:

الغزالي عمر البشير

- تشكل تنظيمنا بعد فشل إنقلاب يوليو ١٩٧١.

- أطلقنا سراح قادة مايو لانهم قاموا بإنقلاب مثلنا.

- عندهما نجد البديل سنلغي قوانين سبتمبر.

الخرطوم ٢٥ يوليو ١٩٨٩



★ **المستقرى للوضع الراهن** لابد وان يرجع بذاكرته للمذكرة التي رفعها القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩،
سؤالنا ماذا كان يعني تأييدكم لها علما بانكم لم تكونوا ضمن المولعين عليها وعلما بان التخطيط لهذا الانقلاب
كان قبل ذلك بمراحل كثيرة؟

- هذا يضطرني الى الفترة التي سبقت المذكرة. فالاسباب التي جعلت الناس تنظم هي الشعور
بالخطر عموما. فمقدم حدث انقلاب ١٩٧٦ الناس دخلت في محنة حقيقية، والسودان دخل محور ضيق
جدا بعد استيلاء حزب عقائدي ذي توجهات متطرفة بعيدة عن معتقدات وأهداف الأمة. قلنا لأنفسنا
الذين نعتبرهم قوى غير وطنية نظموا أنفسهم وضحوا هذه التضحيات من أجل أهداف بعيدة عن هموم
الوطن «أشعثنا» الضباط البولنديين لا ينظموا أنفسهم ويجهزوها من أجل حماية هذا البلد. أي بمعنى
الهدف في ذلك الوقت حماية البلد وليس الاستيلاء على السلطة. واستمرت الفكرة تتبلور في أذهان
الناس بلقاءات ومشاورات ثنائية، حتى أخذت شكل الخلايا، والتي بدأت تكبر، واحتمال أن كل فئة في
أثناء بحثها عن توسيع خليتها، تصادف خلية لها نفس التوجهات، واستمر ذلك حتى السنين الأخيرة من
نظام مايو حيث شعر الناس أن الوضع سائر في اتجاه خطا وأنه يجب تصحيح المسار. فاستمروا في
التحضير وبهيئة الظرف إلى أن جاءت الانتفاضة، حيث تمت الاستفادة من الترابط والتنظيم في خلق
رأي عام دال الجيش يرفض حالة الطوارئ، وفعلنا استجابات القوات المسلحة لهذا الاتجاه نتيجة ضغط
من الأشياء التي قمنا نحن لإيقافها الآن لأن الصورة شبيهة بالوضع قبل الانتفاضة. بعد حدوث الانتفاضة
كان رأينا في تنظيمنا نحن أن الأحزاب هي الأصلح لقيادة مسيرة البلاد لما لها من تجارب سابقة وفترة
معارضة إجمعت لسنة عشر عاما، واعتقدنا أنها مؤهلة، لكن قوشتنا أن الممارسات العزبية لم ترتفع
 للمستوى المطلوب وكان الأمل أن تحققي بعد فترة الانتخابات ويظهر التوجه المطلوب لكن هذا لم يحدث
 وشعرنا أن الأحزاب كل يوم وآخر تثبت فشلها بدليل حل الحكومات المتكرر. وعند المذكرة نحن أيدناها
 من منطلق أن القوات المسلحة تريد أن تأخذ دورا لكي ما تحافظ على مسار البلد، ووضعت نقاط معينة
 نحن بموجبها أيدنا المذكرة. لكن هذه النقاط لم تنفذ والقيادة العامة إدمت عكس ذلك، والنقاط مثل
 تحديد مسار الدولة وتغيير نظام الحكم والسياسة الخارجية.. الخ.. وفي السياسة الخارجية بالذات قبل
 المذكرة كان للسودان علاقة جيدة مع دولة واحدة هي ليبيا وبعدها العلاقة مع الدول الأخرى ظلت كما
 هي بين العلاقة مع ليبيا تتناقصت وإنقطعت في آخر الأيام. وبعد المذكرة الحكومة أصبحت أكثر عزلة
 وأكثر عزلة وأكثر ضعفا، خصوصا تجاه المفاوضات مع المتربين، فإنجاح المفاوضات لا يتم بتقويم
 التنازلات وإنما تعرف كيف تكون «شاطر» بمعنى أن تأخذ حقه بون أن تعطى كثيرا، وهم كانوا يعطون
 بون أن يأخذوا. وهذه مهينة جدا، ونحن كقوات مسلحة لانقبل الإهانة، صمبح فقدنا معركة أومركين لكن
 لم ننهزم ولم نشعر بلأننا إنهزمنا حتى تكون الحكومة في الموقع الاستسلامي والضعيف، ومفاوضات
 السلام نفسها شعرنا بأنها مناورات حزبية، وأنها لعبه دخلت الحركة وخرجت منها رابحة. بمعنى أن
 الكسب الذي نالته الحركة من المناورات الحزبية منذ تاريخ ١٦ نوفمبر وحتى تاريخ قيامنا. لم تكسبه منذ
 ال ١٧ عاما أو حتى ال ١٨ أعوام الأخيرة. وبذلك أخذت بعدا دوليا كبيرا وكذلك أخذت بعدا إقليميا سيطرت
 فيه على دول الجوار بدرجة مائة بالمائة. داخلها خلقت قاعدة كبيرة فأصبح لها صحفها التي تتكلم عنها
 وتدافع عن أطروحتها كأنها هي حزب حاكم داخل الحكومة. ثم التردى شمل كل شيء الفساد طغى..
 وخص وأراضى وأغاثا ونهب.. والساحة كان بها أكثر من ثلاثين جريدة سياسية عندما تقرأ واحدة أو
 اثنتين تشعر «بالقرف». والحالة الأمنية تردت في دارفور ووصلت مرحلة خطيرة والمشكلة أساسا خلقتها
 الأحزاب بين القبائل. حتى في الخرطوم لا توجد تسعيرة في السوق.. وعندما جئنا لنعمل تسعيرة وجدنا
 أسعمار قبل خمسة أو ست سنوات بمعنى لم تكن واقعية.. مثلا لسنة البيض كانت مسعرة بأربعة
 جنيهات ونصف في الوقت الذي لا تقل تكلفتها عن عشرة جنيهات. عموما لم تكن هناك حكومة لذلك كان
 يجب أن نتخذ القرار حماية للسودان بأن نستلم السلطة.

★ **بالطبع** معروف دور القوات المسلحة في حماية البلاد والستور والأهداف العليا لكن سؤالنا هي هذا
الخصوص.. المذكرة نصت نصا صريحا على تأكيد وحماية الشرعية الديمقراطية ومن هذا المنطلق يمكن أن نلؤل
 أن الانقلاب كخرق لمفكرة القوات المسلحة هذا إذا لم نقف أن نقول إنها خرق للنظام الديمقراطي بما زدكم؟

- الحكومات خلقت من أجل خدمة المواطن، فإذا كانت الحكومة لا تخدم المواطن فيكون على كل
مواطن أن يعيش بطريقته مثل الغاية، والناس تدفع الضرائب من أجل أن توفر لها أشياء معينة، وإذا لم

تتوفر هذه الأشياء يكون النظام فقد شرعيته.

* القوات المسلحة تجاربا مبررة في الشارع السوداني مما خلق حلجا نفسيا بيننا وبين الجماهير هل وضعتم عاملا كهذا في حسابكم قبل التفكير في هذا الانقلاب؟

- هذه فكرنا فيها .. والعامل النفسي هذا نماء الناس المتسلقون والمطالبون .. فالفئة من هؤلاء التي تلتف حواك وتتسلق وتتطيل ويمتدح الشعور بلك «حاجة كبيرة كده» وأكبر من مستوى الشعب. بمعنى تفصلك من الشعب وهذا ما وقع فيه جعفر نميري، وجعفر نميري أساسا جاء من حي شعبي ملقا تماما، وكان مواطنا بسيطا جدا، لكنه جمع حوله «شلة» من الحرامية والمطيلين، لذلك نحن نقادينا هذا الموضوع. ومن الأول قررنا أن أي «زول» يجيء ويؤيد ويطلب نعله تماما. لذلك المسؤولين الذين إختارناهم تجددهم تفاجئنا عندما نتصل بهم ونقول لهم نحن نريد تعيينكم في الموقع القلاني.. والوزارة بالكامل لم يكن هناك أي وزير أيد أو يارك حتى ولو بالإشارة، كذلك الحكام حتى العسكريين منهم، تجد بعضهم فصلناهم وأحلناهم للتقاعد في نفس اليوم الذي إستلمنا فيه السلطة وبعد عدة أيام يفاجأ بأننا إستدعيناه لتعيينه في موقع آخر. فالخطأ الذي وقع فيه نميري وجعله ينزل من الجيش والشعب تقادينا تماما ..

* إني من حق الجماهير أن تتسلم أي الضمائل التي تجعلكم لا تكونوا وجهاء آخر نميري خاصة وإن ما أقدمتم عليه حتى الآن لا يبرر بذلك؟

- تدخل العقيد حسن ضحوي وقال .. الجماهير دي وين؟
* جماهير الشارع السوداني؟

- هذا التحوف موجود. خطا جعفر نميري حل المجلس وعين نفسه رئيسا، لكن نحن ال ١٥ حل مجلسنا سيكون بنهايتنا جميعا .. يعني عندما نحل المجلس نخرج كلنا .. لكن نميري في الأول حل المجلس الذي أوصله للسلطة وكانوا من الأساس معه ثم عين نفسه رئيسا، ونحن سوف نبعد من هذه. وعندما نبعد سوف تترك القوات المسلحة بإذن الله نظيفة، لأنها هي الحامية للنظام والدستور وسوف نمنحها الحق الشرعي في أن تتدخل وتنتهي الحكم الموجود وتقامم الوضع وترجع الأمور لنصابها. * تحدثتم عن عشق الشعب السوداني للديمقراطية فما هي حدود الفصل عنكم بين الديمقراطية كمنهج واسلوب حكم وبين الممارسة الحزبية التي كانت؟

- أولا الحزبية يشكلها الطائفي الذي كان موجودا، كان الهدف منها حماية مصالح البيتين. فمنذ إتفاق السيد علي والسيد عبد الرحمن المعروف باتفاق السيدين لم يلتق هؤلاء السيدان من أجل مصلحة السودان، لأن مصلحة السودان كانت في الحكومة الوطنية التي كانت قائمة لأنها حققت إنجازات ضخمة في فترة وجيزة أكثر مما كان مطلوب منها. فقد كان المطلوب منها الجلاء والسودنة والاستفتاء، فأتجرت كل هذا بجانب الاستقلال، الذي اختصرت به الزمن، لذلك كان لها شعبية كبيرة أثرت على شعبية البيتين، لذلك إتفق البيتان ولأول مرة في تاريخهم - لأن تاريخهم عدائي منذ قيام الثورة المهدية - على مصالح البيتين وإنهات الديمقراطية الأولى بسبب الإصرار على تقديم مصالح البيتين على مصالح الشعب. وجاءت الديمقراطية الثانية وتكرر نفس الشيء، والثالثة كانت مصالح البيتين هي الأساس. فلو كشفنا عن أروستهم كاشخاص قبل الانتفاضة واليوم لوحنناها تضاعفت آلاف المرات. فواضح أن هذه ليست الديمقراطية التي يريدها الشعب السوداني، ونحن نريد ديمقراطية نظيفة وممارسة نظيفة أن يختار الشعب ممثليه وهم الذين يقررون. ونحن الآن سوف نعمل هذين البيتين ونحس القانون. * من خلال حديثك واضح أن هناك نمطا معينا من الديمقراطية يدور في رؤوسكم هل لنا أن نعرفه؟

- بالطبع هناك شيء .. لكن كما ذكرت أن التجارب السابقة كلها من أحزاب وطائفة وعقائدية وإحتاد إشتراكى مرفوضة .. ولأن الشعب السوداني يعشق الحرية الشكل الذي يدور في آذاننا لم يتبلور بعد. وأولا تنتهي من المشاكل التي أمامنا ومن ثم سوف نطرح ذلك في حوار من خلال الصحف وأجهزة الإعلام حتى يشارك الناس برأيهم .. لأن رأينا ليس نهائيا في هذا الموضوع، ربما يكون لدينا شكل عام نريد فيه رأيا نهائيا وتفاصيل أدق، ومن خلال النقاش سوف يتبلور هذا الاتجاه. * هل صحيح أنكم بدأت حوارا مع المعتقدات السياسية التي في السجن؟

- في الحقيقة لم نفتح حوارا على الإطلاق .. وإنما هناك واحد نزل لنا رأيا منهم .. ووضحنا له نحن رأينا ووضحنا له ماذا سنقبل بهم وماذا سيكون مصيرهم ..

سيكون هناك تحقيق، وهناك محاكمات ويعدّها الذي سيرأى يذهب لبيت والذى سيحاكم يذهب للسجن، والبريء ليس هناك مانع من مشاركته في الحياة السياسية كمواطن.
* لكن من بين المعتقلين من هو معتقل ولم يتّوا أي منصب في الحكومة السابقة؟

— نعم .. البعض يحكم مواقعهم ويحكم معلوماتنا نحن هناك خطورة في وجودهم في الخارج. وهناك من تباوأ مناصب وزارية عليا ولم تمتقله لأنه ليست هناك خطورة منهم.. وهناك البعض الذي لم يكن في السلطة لكنه مارس بعض الأخطاء والفساد وهؤلاء أيضا اعتقلناهم. وانت لو نظرت لعدد المعتقلين الآن لوجدته أقل من عدد الأحزاب التي كانت في الساحة.

* لكن في التاريخ السوداني الغريب هناك بعض المفارقات التي تتماثل التي.. فتعيرى أراد محو الأحزاب من الخارطة السياسية السودانية وبعد محاولات ١٦ عاما ظهرت الأحزاب للوجود مرة ثانية هل ندرتم شيئا كهذا؟

— طبعاً.. أولاً الاتحاد الاشتراكي لم يكن بديلاً لأن ليس فيه ممارسة ديمقراطية.. حتى على مستوى الوحدات الأساسية. وعملية التصعيد كذلك، مع إنه هناك بعض الاشكال الديمقراطية في انتخابات المناطق وحتى اللجنة المركزية التي كانت جزءاً بالتعيين وجزءاً بالانتخاب.. لكن في الامانة العامة والمكتب السياسي تتعبد الديمقراطية لأنهما كانا يتكونان من ستين عضواً.. هؤلاء الستون هناك ثلاثون ينص القانون يقوم الرئيس بتعيينهم .. والثلاثون الباقيون يتم اختيارهم من قائمة يقدمها الرئيس، بمعنى في النهاية هؤلاء الستون يقوم الرئيس بإختيارهم. «زى ما بقولوا ليك هاك البامية دى وانتخب بامنه أكلها» — ضحك الفريق بصورة مفرجة — كذلك جاره في الضحك العقيد ضحوى وأنا برغم إننى لم أفهم ما قال!!.

* في مسألة الحوار الوطنى هل صحيح إنكم طرحتم فترة إنتقائية للحكم؟

— كما ذكرت لم يكن هناك حوار ولا حديث عن فترة إنتقالية نحن الآن بنجهز ونظف الاجهزة. ونحاول أن نحل المشاكل الاقتصادية القائمة، ونحل مشكلة الجنوب وبعد ذلك سوف نأتى لممارسة الديمقراطية التي نريدها نحن. ونقتنع بها نحن .. ونرى أنها الافيد للشعب السودانى.. وأنا قرأت في جريدة تقول إننا سوف نقوم بحل مشكلة الجنوب والمشكلة الاقتصادية ونلغى قوانين سبتمبر وبعدين نسلّمها الأحزاب مرة ثانية.. «يعنى علشان يخبروها من جديد».. (ضحك متواصلاً)..
أساساً إذا هم صالحين للحكم ما كان «شلناهم».. ويأرانتنا نحن لن يأتوا.. إلا إذا حدث شيء خارج إرادتنا ..

* في مثل هذا الجو يصعب معرفة القبول الجماهيري بالنسبة لكم فما هو معياركم لهذه المسألة؟

— معياراً أن كل الأحزاب والنقابات وأيضا القوات المسلحة كانوا موقعين على ميثاق حماية الديمقراطية، فإذا كان هناك رفض لنا كان طبق هذا الميثاق.. ومجرد نحن ما أعلننا إذاعة البيان الأول كان المفترض أن يفل كل شيء في الدولة لكن حدث العكس.. وعندما جئنا كان مزارعو الجزيرة والرهد في إضراب ويمجرد إستلامنا إنتهى الإضراب ونزل العاملون فهذا قبول.
* دعنا نفترض تطبيق هذا الميثاق هل تصورتهم ماذا سيكون الوضع بالنسبة لكم؟

— أنا أقول لك أولاً نحن جزء من الشعب السودانى ونعيش فيه وننفاعل معه، فلو لم تتأكد من أن هناك ما يحتم مجيئنا لما جئنا، ولم يكن إقتناعنا نحن فقط، وإنما الجيش والشارع بل العالم كله مقتنع بأنه يجب أن يحدث تغيير في السودان..

«تدخل العقيد ضحوى وقال حتى الأمريكان وقادة العالم كله قالوا إنهم كانوا يتوقعون ذلك من زمان»..

.. وأصل البشير .. والمسؤول الأمريكى الذى جاء أمس قال لنا رغم أن القانون ١٣ لا يجيز التعاون معنا لكنهم يصعد البحث عن مخرج لهذه المادة لأنهم مقتنعون بأن الوضع المالى أفضل من الماضى الذى كان يجب أن يذهب..

* لكن على صعيد العالم العربى مثلاً هناك إجهاد في عديد من الدول بالتمتع الديمقراطية الحزبية مما يعنى ان القلائك لما الله سير في الاتجاه العكسى ماهو ريثاق؟

— في الحقيقة كل الدول المجاورة لنا لم تمر بتجربة حزبية أو ديمقراطية بالطريقة التي كانت في السودان، وكما قلت لك نحن في السابق كنا نتطلع لهذه الأحزاب ونحن الذين أتينا بها.. ومع ذلك وصلنا لقناعة بأن هذه الأحزاب غير صالحة.. ربما هذه الدولة في مرحلة التجربة للأحزاب منهم يجربوا، نحن

جربنا وإنتهينا..

* هناك نقطة مهمة جدا في مسألة الخطاب السياسي للنظام فقد لاحظت خلال وجودي هنا بعض القسوة وهي مسألة خفيته بالنسبة للشعب كاشعب السوداني الذي يتميز بحس سياسي عال.

— أنا ما عارف القسوة في شئو..

* في الخطاب السياسي على سبيل المثال سمعت بيانا بالتهديد والوعيد يقول من «إزاد اني تلكه امه، فهذا شيء خطير بالنسبة لشعب له حس سياسي مرفه كما تعلمون؟؟»

— قد يكون حدث نوع من اللبس ما بين التوجيه الذي صدر من المسؤول والصياغة التي تمت وأدبعت، لكن هذا لا يمنع.. نحن جئنا وهناك ممارسات فاسده، ونحن ثورة ضد الفساد، وحتى الآن لم نعمل أي شيء لا في خطابتنا السياسي ولا في ممارستنا.. يعني لسه الحاجة الفتي رأسنا ما إطبقت.. فكل من أكل مال هذا الشعب وكل من ساهم في تدمير السودان واقتصاده وإهانة المواطن السوداني ذو الحس المرفه «زى ما أنت بتقول».. ونحن خاطبنا المفسدين وتجار السوق الاسود وهؤلاء سوف نعاملهم بكل القسوة ويدون رحمة لأنهم دمروا البلد. ونحن كبدا من ناحية الموارد الطبيعية ليس هناك بلد أفضل منا.. ومقارنه ربما نكون بعد أمريكا مباشرة وإنسال لماذا كل هذه البلدان تطورت ونحن مازلنا، هذا بسبب ممارسات بعض الناس.. وهؤلاء سوف نكون قاسيين جدا معهم من أجل المواطن المرفه هذا.. لأن هؤلاء ليس لديهم رحمة.. نهبوا أموال الشعب، ووصلوها مزارع خاصة يوظفون فيها أخلاق البنات وأخلاق الموظفين وأخلاقيات السياسيين.. ونحن في نفس اليوم الذي جئنا فيه كان هناك سياسيون «مساهرين» في مناطق ومعاهم بنات وخمرة مهريه.. وهو كمنسول كان من المفترض أن يسأل من أين جاءت هذه الخمرة.. لكن بدلا عن ذلك يشربها في مزرعة يمتلكها واحد طفيلي..

* الثورات التي بلغت في وجدان الجماهير على الأقل في المنطقة العربية هي الثورات التي حملت فكرة وفلسفة معينة بالنسبة للثورة هذه هل تبلور حتى الآن فكر أو فلسفة معينة؟..

— نحن فكرنا الشعب السوداني وفلسفتنا الشعب السوداني.. ونحن جئنا من أجل خدمة هذا المواطن وإيقاظه ورفعته إلى مستوى معين.. ونحن لو حققنا هذا الهدف لا اعتقد أن الشعب السوداني سوف ينسانا.. وإذا إنتشلتنا هذا المواطن من الوهدة فسوف ينكرنا وإذا لم نحقق هذا فنحن سنذهب والتاريخ سينسانا مثل ما نسي غيرنا..

* أظلمتم سراج الأربعة الذين حوكموا كرموز لنظام مليو ما هي المبررات؟

— نحن إتحذنا القانون كبير لإطلاق سراح هؤلاء.. وأصدرنا قرارا في حق كل من حوكم بسبب خرق المادة ٩٦ من قانون العقوبات «إعلان الحرب على الدولة والتمرد» أو المادة ٢١ الخاصة بالتمرد.. هذا تسقط عنه الإدانة.. لأننا نحن بتحركنا خرقنا هاتين المادتين.. فمن هذا المنطلق ومنطلق أخلاقي أيضا فنحن طالما خرقنا هذه المواد لا نقبل أن يحاكم بها شخص قبلنا..

* ماذا عن المحاكمات التي لقم لها سجون فورية وحتى الآن لم يقدم أي رمز لمحاكمة؟..

— المحاكمة فورية لا تعني أن تأتي بالشخص ونحاكمه لأنه كان رئيس وزراء.. وإنما لأنه فعل كذا وكذا وكذا.. هذه المحادثات يجب إثباتها أولا بالتحقيق وعندما تكتمل البيانات يقدم الشخص للمحاكمة..

* ماذا عن اعتقال مبارك الفاضل المهدي؟

— مبارك الفاضل هرب إلى ليبيا وكانت هذه أول معلومة تلحق لصحيفة عن هروب السيد مبارك المهدي..

* هناك مظاهرات تؤكد أن السفير المصري طلب مقابلته السيد محمد علي الميرغني مرتين إلا أن الأخير رفض.. فبلا شك مثل هذا الطلب نما تحت علمكم؟

— هذا الطلب لم يحدث على الإطلاق «ولا جابوا لينا سيرته أما أيه رأيك»..

* المهم الفتي أو الأثبات؟

— أولا بالنسبة للطلب لم يحدث إطلاقا.. ولا في مقابلاتي المتعددة مع السفير المصري.. ولا مقابلاتي الثلاث مع حسني مبارك أن تطرق حتى بالكلام عن محمد عثمان الميرغني.. فكل الذي جانا أن أحمد الميرغني طلب حق اللجوء في مصر.. ووصل إلى القاهرة..

* إنني هل نستطيعون الفني خارج السودان؟

— لا.. منطلقا القبلى وعرفنا السائد عندما يلجأ إليك أحد ويحتمي بك فيجب حمايته..

★ ماذا عما يقال عن ارتباطكم بالجيعة الإسلامية؟..

— هذا كلام قيل كثيرا ونحن سوف نتجاوز به بالعمل..

★ بما انكم تملكون سلاح القوة لماذا لم تفلحوا في سبتمبر؟..

— لأننا لم نجد البديل حتى الآن .. وعندما نقرر البديل سوف نلغيها .. (تضايق الفريق وقال لي بحزم «يا أخى أنت مالك كلامك كثير كده» فطلبت منه أن يتسم صدره لسؤالين آخرين).

★ حول قضية الجنوب لا تزال رؤيتكم غامضة حولها؟..

— ليس غامضا .. ونحن لا نريد أن نقول كل الكلام لأن هناك مفاوضات ستجرى.. وأرائنا سنطرحها

في المفاوضات .. فالمساجلات الإعلامية تضر بالقضية..

★ لكنكم الفيتيم كل الاتفاقيات السابقة لم تجدوا فيها أى شيء إيجابي؟..

— فيها نقطة واحدة إيجابية وهي وقف إطلاق النار ونحن أعلننا ذلك.

★ إني ماذا عن المؤتمر الدستوري؟..

— المؤتمر الدستوري كان من أجل جمع شتات التنظيمات الموجودة في الشمال .. واليوم هذه

التنظيمات إنتهت وبقوت فقط مفاوضات بين الحكومة والحركة..

★ ماذا إذا تمسكت الحركة بالاتفاقيات السابقة؟..

— نحن إشتغلنا عدم وجود أى شروط سابقة وأبست هناك حلول مجزأة.

★ هل تعودون على مصر في التفاوض مع الحركة الشعبية؟؟..

— مصر لها علاقات مع الحركة.. وإستمرنا نحن ذلك في تقريب وجهات النظر والجلوس في

مفاوضات..

★ المراقبيون السياسيون يهددون عن إفتقار مجلس الوزراء للخبرة السياسية والادارية إذا صح هذا القول

كيف يقول عليه في حل مشاكل البلاد الشائكة؟..

— نحن نرى أنهم مؤهلون جدا جدا .. وعندما إختارناهم بناء على مؤهلاتهم فلم نظرت لأى وزير ستجد

أنه مؤهل في مجاله مائة في المائة..

★ سؤالى الأخير .. هل كنت تنتظر يوما أن تحكم السودان؟..

— أبدا !!..

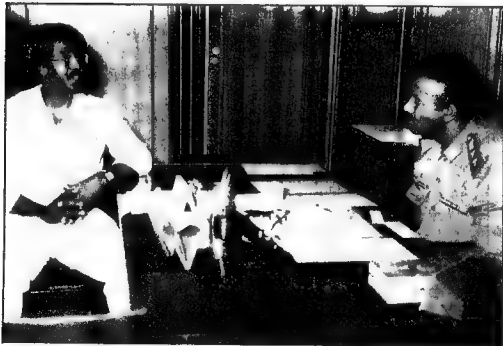
عضو المجلس العسكري
العقيد سليمان محمد سليمان

- أطروحاتنا تختلف عن أطروحات الجبهة
الإسلامية.

- المعتقلون السياسيون لا يزيدون عن الثلاثين
فقط

- نحن لا نحاكم الناس بإنتمائهم الحزبي
والسودانيون كلهم حزبيون.

الخرطوم ٢٠ يوليو ١٩٨٩



★ أعلنت فتح الباب لمسألة الحوار الوطني وقتئذ أي ما يتخلف عنه الحوار من صيغ يمكن أي تحكيم السودان مستقبلاً بناء عليه هل يمكن أن نقول أي فترتكم هذه الثقيلة؟؟

— وضعنا برنامجاً مرحلياً في رأينا أنه على الأقل في الفترة القادمة قادر أن يضع اللبنات الأساسية للحكم وأن يجعل السودان يتأهب لمرحلة الانطلاق. وهي المرحلة التالية التي تستدعي مشاركة الجميع. ونحن نسلطة جديدة في السودان طرحنا البرنامج المرحلي وإن نحدد عنه.
★ هل في ذهنكم فترة زمنية محددة؟

— قد تكون قصيرة جداً، لأن النجاح الذي حققناه في هذا الشهر منذ إندلاع الثورة يعد كبيراً، فإذا ما سرنا بنفس هذا الحماس فنحن متأكدون بأن البرنامج سيكون قصير جداً.
★ لكنكم لم تواجهوا القضايا الكبيرة في السوداني حتى الآن؟

— القضايا الكبيرة في السودان كالجبل المدفون تحت باطن الأرض. ونحن حالياً نتلمس جوانب هذا الجبل لنصل إلى العمق. وهي تحتاج لتكاتف الجهود كلها ولكن بدأنا بداية سليمة وتامسنا في كل مجال أين يكون الخلل.

★ في تقديرك لماذا الشارع السوداني مسكون بهاجس إحيائكم لجهة سياسية معينة رغم فيكم؟

— الشارع السياسي لم تلمس منه أننا متحازون، بل دليل أنه يؤيدنا. كل قطاعات الشعب السوداني بما فيها القوات المسلحة مستبشرة بنا. حتى إننا لم نضطر للتدخل في أي وحدة بعملية عسكرية.. فكل الوحدات أبدتنا بالبرقيات والتهاني والمسيرات الشعبية لدرجة إننا منعناها. لكن في سؤالك إذا كنت ترى السكن لأن ليس هناك مسيرات فنحن منعناها كما قلت، لأننا نرى أن الضجيج الكثير لن ينفذ منه الشعب السوداني شيئاً والجماعات تريدنا أننا نعمل ولا نتكلم كثيراً.
★ هناك مسيرة واحدة نظمت منذ مجيئكم؟

— فعلاً نظمنا مسيرة واحدة في الأسبوع الأول لأنه كانت هناك ضغوط كثيرة من جهات تريد ذلك.
★ لكن يصريح العبارة لم يكن الألبال في هذه المسيرة الوحيدة جيداً فملاً لا يكون هذا السبب يقف من وراء منعكم للمسيرات؟

— الإقبال كان فيها جيداً بشهادة جميع المصورين الأجانب. قد يبدو أن التلفزيون السوداني لم يتمكن من تغطيتها بالكامل لأنه يملك كاميرا واحدة. كذلك صادفت المسيرة أزمة في المواصلات ولم نحشد لها كالنظم السابقة القطارات واللواري والحافلات لجلب الناس من الأقاليم وأطراف العاصمة، كانت مسيرة منظمة من عدة جهات ونحن سمعنا لها بذلك لكن يبدو أنها لم تتمكن من تنظيمها جيداً لكن في رأينا أنها كانت ناجحة. وبكفي أن كل من نزورهم في مواقع عملهم يثنون على منعنا المسيرات.
★ الذين يقولون بمواثيقكم للجهة الإسلامية يستندون في رأيهم هذا إلى أمرين أولهما أن المجلس العسكري والإزاري فيما حشد من كوادر الجهة الإسلامية والثاني أنكم دريم أم لم تدروا قائم تبنيون منهج الجهة الإسلامية حتى الآن في معالجة قضايا السودان فيما ولده؟

— دعني أبدأ بالجزء الأخير في شهادة الكثيرين أن الأطروحات التي طرحناها كلها بما فيها مشكلة الجنوب ومعالجة القوانين الإسلامية والعلاقات مع الدول الخارجية تختلف ١٨٠ درجة عن أطروحات الجبهة الإسلامية المنحلة. ونحن كمسكرين الجميع يشهد بأن المسكرين لا يعملون بالسياسة. وحتى إذا كان فيهم شخص كان يميل إلى جهة لا يسمع له عمله بأن يظهر كجزء، لأن هذا ممنوع، لذلك من الصعب أن تحكم على أحد بإنصافه لحزب معين، ونحن ١٥ عضواً إلتفقتنا وأبينا القسم ووضح إلى الآن من أفعالنا إننا متحازون للوطن. إشاعة إحيائنا للجبهة الإسلامية هي الثالثة والأولى كانت تقول أن هذا الانقلاب أو هذه الحركة هي من صنع وتجهيز مصر. والثانية أصابت برشاشها حزب البعث العراقي الشقيق. فهذه الإشاعات تكلفنا كثيراً لذلك لا نلجأ للرد وإنما نرد عليها.

★ هناك لجان كونها المجلس العسكري كاللجنة الإعلامية التي تأسست أنت سمعك عن جدواها في ظل وزارة متخصصة هي الثقافة والإعلام؟

— اللجنة الإعلامية لو أرادت مقارنتها فهي تشبه نور المشرف السياسي للإقليم. لأن هناك حالياً حاكماً لأقليم معين وفي نفس الوقت هناك مشرف سياسي فما جدواها. إذن. فالعملية تنسيقية، كذلك بالنسبة للجان فهي عملية إشراف وتوجيه سياسية إعلامية جاءت بها الثورة وهذه السياسة تنفذ بواسطة الوزارة.

★ مسألة (١) لمصر دورا في هذا الانقلاب لثت عنها إشاعة ولكن كل وسائل الإعلام العالمية تتحدث عن سر الغموض في هذه العلاقة فهل توضح لنا ذلك؟

— علاقة غامضة كيف؟ لا أعتقد أن هناك علاقة غامضة بمعنى سؤالك، فهي واضحة كل الوضوح تقوم على الإخاء والمحبة، والنظام السابق خرب علاقتنا مع كل دول الجوار وعاث فسادا في كل العلاقات الخارجية، والأخوة في مصر رحبوا بنظامنا على أساس أننا سنسعى جميعا لإصلاح العلاقة المخربة.

★ لماذا كثرت الاعتقالات السياسية هذه الأيام؟

— اعتقالات سياسية.. مثل من تقصد..

★ هناك موجة اعتقالات في أوساط الحزبيين والناشطين؟

— قد لا تعلم أن المعتقلين حاليا لا يتعدون العشرين أو الثلاثين فردا. وفي بداية الثورة كانوا بين ستمين أو خمسين تناقص العدد لأننا في كل يوم نطلق سراح واحدا أو اثنين.

★ هناك عملية تصفيات شديدة في القطاعين النقابى والمدنى قبل اننا إبعاد لثلاثين وقيل انها تخفيات لإرضاء البنك الدولى قايين الحقيقة؟

— البنك الدولى لم نعلم منه حتى الآن إشارة بعمل سئى، ونحن لا نقبل إلا ما فيه مصلحة البلد، وهى ليست تصفيات كما ذكرت ولكن لأننا ورثنا أنظمة متهاكة متداعية وأتضح ذلك فى جهاز الخدمة المدنية على وجه الخصوص، وأنت شخصا كمفرب إذا قدمت للسودان لقضاء حاجة فلن تستطيع إلا إذا دفعت رشاوى وتملقت المسؤولين، ونحن لا ندعى أن كل الخدمة المدنية ملوثة لكنها إلى حد ما وصلها التلوث الحزبى والفساد، ونحن بصدد إعادة هبة السلطة والتركيبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهى ليست تصفية ولكننا نبعد بعض الافراد الذين نرى أنهم موقوفون وفاسدون.

★ ماذا عن المعيار الحزبى؟

— نحن قلنا أن الخمسة وعشرين مليون سودانى مارسوا الحزبية فإذا كان هذا هو المعيار فمعنى ذلك ستكون كل النواثر والمصالح الحكومية خالية، ونحن لن نتهاون مع من يخرب أب فبسد وهذا هو مطلقنا ونحن لا نحاكم الناس بانتمائهم الحزبى لأنه كان حق بحكم القانون لكل المواطنين.

★ هناك العديد من القوانين والتشريعات المايوية ظهرت إلى الساحة إذا والفتنا (١) ألا يجعلكم ذلك نسخة مكررة من نظام سابق؟

— لا أدرى ماذا تقصد بالتشريعات المايوية. ولكن الشيء الواحد الذى عمل به نظام مايو وحكومات الاحزاب وصنعا به هو قانون الطوارئ، ويعمل به عندما تكون هناك حاجة له وهو ليس حكرا لنظام معين، فهو قانون عام يستخدم لدرء الكوارث والفيضانات وحوادث الأمن والعلميات، ونحن نستخدمه الآن لأن الحالة الأمنية تستعصى ذلك.

★ على سبيل المثال التشريعات فى قوانين الرقابة وضبط الاسواق النووى الادارية كلها منسوبة الى قوانين ١٩٧٨؟

— لا أدرى إن كانت منسوبة لهذه القوانين أم لا.. ولكن نحن بصدد تنظيم الإجراءات بحيث يكون السوق والشارع والمصلحة والاندية والصحف كلها منضبطة لذلك لابد من قانون يكفل النظام العام وبهية السلطة وإحترامها، ونحن نجعلنا فى ذلك بغض النظر عن من استخدم هذا القانون، ونحن نراعى مصلحة المواطن وإن يضار إلا من كان فاسدا أو لديه النوايا لزعزعة الأمن مثلا.

★ فى الراء العملى إنى كانى يمكن إلغاء قوانين سيمبر؟

— مسألة القوانين هذه هى مسألة حساسة للغاية وورثها الحزبيون وورثها نظامنا الحالى.. ولم نستطع من جاء فى المرحلة الانتقالية ولا الاحزاب أن يفعل فيها شيئا. لأن هذه القوى كانت تتعامل بكثير من المحاذير وكثير من الكيد لبعضها، ومسألة القوانين هذه لها حساسيتها المفرطة بالنسبة لأخواننا الجنوبيين والشماليين، والتسرع فى مثل هذه الاشياء يعطى نتائج قد يدفع ثمنها أجيالنا القادمة، وهذه القوانين كما قلنا سنتناقش ونحاور فيها كل الاطراف وإذا نجحنا فأهلا وسهلا وإذا لم ننجح فسندرح فى إستفتاء كما قال الفريق عمر. ونحن لا نقبل أن تستخدم جهة معينة «القيوة» فى رفض هذا وقبول ذلك.

★ هل صحيح أنها طرحت فى إستفتاء داخل مجلسكم؟

— لا ...

★ ما هو موقفكم من الاتفاقيات مع دول الجوار كاتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والبرتوكول العسكرى مع

ليبيا؟

– السودان في طور نهضة إقتصادية وزراعية وسياسية واجتماعية وهي نهضة تحتاج لعمل الاشقاء والاصدقاء. ونحن نرحب دائماً بالإخوة الصائقة الحق..

★ السؤال قادم عما إذا كان لكم موقف محدد من هذه الانقلابات؟

– الاتفاقية الدفاعية مصر لم تلغها. والبروتوكول الليبي كما قلت لك نحن يصدد الاستفادة من دعم كل الاشقاء..

★ إني أتم ضد الإفلال؟

– ما فيه مصلحة السودان يهتما بالتكيد.

★ حول قضية الجنوب طرحتم الحوار غير المشروط لكني إذا ما بدأت مفاوضات بينكم والحركة الشعبية هل ترى أي هناك خطوط إنقاذ؟

– نحن لم نضع شروطاً وكذلك الحركة ولا نقبل أن يضع أي واحد منا شروطاً. ونحن نريد أن نجلس كأخوان متصافين. وإذا كانت هناك أي نقاط خلاف أو شروط يرى أي منا تطبيقها سنجلس في طاولة واحدة ونحدث، وهذا هو الأسلوب الأمثل، لأن وضع الشروط المسبقة أسلوب تعجيزي لا أكثر ولا أقل.

★ ألم تجدوا أي إيجابيات في مبادرات السلام السابقة؟

– وجدنا إيجابيات كثيرة وليس كل ما يعرف يعلن. ونحن والحركة الآن متقدمون للأمام نحو الهدف الواحد.

★ لكن فعلاً هناك سكون.. لا اتصالات ولا أي شيء معني في هذا الوقت؟ البعض يقول إن الحركة الشعبية لم يتبلور رأيها فيكم حتى الآن؟

– السكون وعدم الإعلان لا يعني أنه ليس هناك عمل، وبالعكس كلما سكتنا وقل كلامنا كلما كان عملنا أكثر، ومحرك قياس ذلك بالاستماع إلى الأذاعات المختلفة خاصة إذاعة الأخوة في الحركة وستكتشف أن لهجة التحرش والهجوم توقفت وليست هناك اتهامات متبادلة وهذا يعطي انطباعاً بأننا على الطريق السليم.

★ هل صحيح أن دولة معينة توسعت لإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين؟

– لا..

★ المعتقلون السياسيون من غير النوبي تبولوا مناصب حكومية هل ستقدمونهم لمحاكم؟

– كل من عاث في الأرض مفسداً سيحاسب إن شاء الله. وإذا ثبتت براءته سنطلق سراحه فوراً.

★ يضاع أي تعذيب يجري للمعتقلين في داخل السجون؟

– أنا أنفي ذلك.

★ لكن ما يتردد لوي في الشارع، والإعلام الخارجي يتحدث أيضاً..

– هذه بطاقة مني للجنة الأمن لتذهب أنت وتزورهم وترى بنفسك الطريقة التي نعامل بها هؤلاء الأخوة حتى لا تتقل شيئاً غير صحيح..

★★★★★

كان إصراري في النقطة الأخيرة مع العقيد سليمان مرده للرجبة في دخول سجن كوير لرؤية أحوال المعتقلين السياسيين.. فاحضت البطاقة وذهبت إلى العقيد بكري حسن صالح رئيس لجنة الأمن، حسب التوجيه المذكور فيها، فوجدت معه عقيد طيار وعرفت فيما بعد أنه فيصل مدني، ودار هذا الحوار:-

– قلت: للعقيد بكري بعد أن تسلم البطاقة وقرأ محتواها، أن زميلك أبلغني أنك يمكن أن توفر لي فرصة لدخول سجن كوير.

– قال: أحب أن أطمئنك أن الأحوال جيدة. وأؤكد على ما قاله زميلي في عدم تعذيب أي معتقل..

– قلت: قد يكون ذلك صحيح ولكن هل لي أن أرى بعيني حتى أكون صادقاً فيما أكتب.

– قال: وإماداً لا تكلف عني وتكتب.

– قلت: هذه وجهة نظر واحدة.

(وهنا تدخل العقيد مدني بجدة وقال لي إذا أنت عايز تمشي أمشي لاهلهم يقولوا ليك نحن بنعاملهم كيف)..

-- قلت: طالما كنت صريحاً معي.. ساكون صريحاً معك.. هل تعتقد إذا ما كانوا قد تعرضوا للتعذيب وأخبروا أهلهم.. هل سيخبرني أهلهم بذلك؟! (لاذ بالصمت واستدار كئتما الحديث لا يعنيه)..
* قال العقيد بكري: إنت مش سودانى.

-- قلت: نعم.

* قال: حتى لو إفترضنا نحن بنعمتهم أعتقد إنك ما ممكن تكذب ذلك طالما إنت سودانى.

-- قلت: ولكن يا سيادة العقيد لى أخلاق مهنة.. ولكن طالما إنتو بتعاملوهم كويس.. سوف اعكس ذلك بالأمانة نفسها وأكون عندئذ خدمت نظامكم..

* قال: السودانيون ما ينشروا غسيلهم فى الخارج.. لكن أوكى لك بأتنا جئنا قبل شويه من سجن كوبر وكان معى السفراء الأمريكى والفرنسى والهولندى.. وانيسطوا جدا من أحوال المعتقلين زيادة على إني صدقت على شيك بثلاثين ألف جنيه عشان يجيبوا ليهم كتب ويراد ما «ثلاجة».. وبالمناسبة الصادق المهدي بقرا ساكت^١

-- قلت: إذا سمحت لى السفراء سينقلوا وجهات نظرهم إلى إداراتهم وأنا أنقل ما أراء لجمهور القراء..

* قال: (على كل حال.. نحن أسه عندنا لجان تحقيق ويمكن زيارتك تريك ذلك.. فتعال مرة ثانية)..
(ذهبت وفى حقيقة الأمر جئت أكثر من ثلاثة مرات وكان العذر الأخير نفسه لأنه فيما أعتقد أنه مقنع).

النائب العام
حسن البليلى :

- لى فكر محدد و.اتجاهاتى الاسلاميه
معروفة.
- لا امانع فى تطهير الديوان بايد من خارجه.
- المحاكم العسكريه الخاصه إستوجبتهما
ضرورة المرحله.

الخرطوم ١ اغسطس ١٩٨٩



★ أولاً لئلا نعرف كيف تم اختيارك لهذا المنصب؟

- الحقيقة لا أعرف كيف تم اختياري، لكن أعرف أن الاسس التي وضعها مجلس قيادة الثورة في اختيار المتعاملين معه من أهل الخبرة الذين توقع أن يكونوا سندا له، كانت هناك قواعد اعتقد أنها وضعت بعناية لانتقاء رجال تتوفر فيهم المعرفة والجدية والاستقامة، وأن لا تشوب ما عرف عنهم من أداء لأصالحهم أي شائبة.. غرض أو تحزب أو ما يمس ب نزاهة الموقف، والذين اختيروا في هذه الحكومة الجديدة كلهم تقريبا ممن عرفوا في العمل العام وخدموا في الخدمة المدنية وكنت واحدا من رجال الخدمة المدنية حيث عملت قاضيا ثم انتقلت إلى القوات المسلحة مستشارا وبعدها عملت في بنك السودان مستشارا أيضا وخييرا في الصندوق السعودي للتنمية. وطوال هذه المدة كنت ألتزم بالالتزام صارما بضوابط العمل في الخدمة المدنية. وأقول لك لي فكر محدد واتجاهاتي الإسلامية معروفة وليس لي من سبيل في جو الأسرة الذي عشت فيه، أن أعيش بعيدا عن التشكيل الذي قمت عليه. وأعتقد أن الطريقة التي بحث بها الأخوة في مجلس قيادة الثورة عن من يتعاونون معهم أخذت في الاعتبار خلفيات المختارين، ولا أعرف كيف وصل إسمي من ضمن المقترحين، ولكن عندما طلب مني التعاون قبلت هذا التحدي باعتياري أن ما قام به هؤلاء الأخوة كان لابد منه لانتشال البلاد من وهنتها.

★ أنا أشكرك على ما تفضلت به وبسالك صراحة في مسألة التشكيل الإسلامي الذي فكرته هل كان الاختيار على أساس التمسك للجهة الإسلامية أو أنك لا تألّب إليها بلما فكرت؟

- فكرى الإسلامى يعننى أقرب إلى كثير من أصدقائى فى الجبهة الإسلامية، لكنى لم أكن يوما ملتزما حزبيا أو عضوا فى أى تنظيم خاص بالجبهة الإسلامية أو التنظيم الذى سبقها وهو جبهة السيقاق الإسلامى أو غيرهما، لكن لى نشاطى الإسلامى الواسع وكنت أصردأنا على أننى أتمدت من موقف الداعية غير الملتزم بحزب سياسى. كنت أظهر فى مجال الدعوة للشريعة الإسلامية ولكن من منطلق المسلم الحاد فى الالتزام بمبادئه. ومنذ تعيينى قاضيا فى العام ١٩٦٢ لم ألتزم حزبيا على الإطلاق. وظللت أحافظ على هذه الاستقلالية وكنتى ملتزمة بالفكر الإسلامى، سواء التعاون مع الجبهة الإسلامية أو الاتحادى الديمقراطى أو الأمة. ولى أصدقائى من كل الاتجاهات.

★ مع هذا التوضيح الذى ذكرت لكنى ألق رأى الشارع السودانى، فما سمعته كثيرا، يقول لى الناس إننا قد نطقت لى كل شيء إلا مسألة لى حسن الببلى كاذب من كواكب الجبهة الإسلامية؟

- نوبهم الجبهة الإسلامية فهى لها تنظيم محدد ومشكل فلها مكتب تنفيذى وآخر سياسى ومجلس شورى وهو أوسع الأجهزة، فليبحثوا عن إسمى فى هذه المجالس وليبحثوا عنى متحدثا فى أية ليلة سياسية كانت للجبهة الإسلامية أبان الحملة الانتخابية. أنا إسلامى ملتزم ولى صدأقائى الواسعة جدا مع الأخوة فى الجبهة الإسلامية بحكم تفكيرى. وأنعاون معهم فى منظمة الدعوة الإسلامية التى نشأت قبل تنظيم الجبهة الإسلامية. وكنت عضوا فى هيئة الرقابة الشرعية فى بنك فيصل الإسلامى بحلم بنك السودان وبما فاقته للاستفادة من خبراتى فى المجال المصرفى لمساعدة الأخوة فى هيئة الرقابة الشرعية فى المسائل المتعلقة بين الفكر الوضعى فى المصارف والفكر الشرعى.

★ لكن بما تعلم أن منظمة الدعوة رافد من روافد الجبهة الإسلامية؟

- كيف تكون رافدا وقد تكونت فى عام ١٩٨٠ والجبهة الإسلامية تكونت بعد الانتفاضة.

★ ليس بالضرورة.. فسهل الاحتواء وإردة النقل يعلم أن هذه المنظمة أو منظمات أخرى كمنظمة الشباب والبناء مثلا كلها روافد للجبهة الإسلامية؟

- كيف يكون هناك احتواء.. أسأل أنت عن منظمة الدعوة الإسلامية.. فهى منظمة عالمية إسلامية، لها مجالس أمميا يجتمع سنويا وهو يضم السودانيين وغير السودانيين وهو الذى يحدد سياساتها. ولها مدير تنفيذى وإدارات تتبعه.. أبحث عن هذه الإدارات وأبحث عن المنضويين للجبهة.. كلهم إسلاميون ممن نذروا أنفسهم للعمل الإسلامى. وكنت مستشارا لها ومتبرعا منذ عودتى للسودان من السعودية.

★ دعنا نأخذ موقفا آخر.. قضيا الفلسة التى شغلت الرأى العام إبان فترة الديمقراطية كان معظمها موجها للجبهة الإسلامية وحتى الآن مضى أكثر من شهر ولم تظهر أى من هذه القضايا فما السبب؟

- عن أى قضايا نتحدث.

★ على سبيل المثال قضية للاستيدة الكيميائية المتمم فيها دع على الحاج عضو المكتب السياسى للجبهة الإسلامية؟

- من الذي يثيرها، هل تريد أنت أن يذهب الديوان ويكتب في قضايا فساد الاتحادى الديمقراطى أو الجبهة الإسلامية أو حزب الأمة.

* أنا أتحدث عن الاستمرارية في القضايا؟

- هل سمعت بأى قضايا أوقفها النائب العام ومتعلقة بأى شخص.

* أنا لم أسمع لكى كمرآب الأول بما إننا كانت لأعلى صوتا في عهد الديمقراطية (و ليس من المنطق ان تكون الأعلى صوتا الآن؟).

- ومن الذى قال لك إننا أصدرنا قائمة بالقضايا الأعلى صوتا والقضايا الأخفت صوتا، أنت سألتنى عن القضايا الموجودة وقلت لك إننى أمرت بتحديد كل القضايا المتعلقة والمستعصية. وقد حضرت إلى هذا الديوان ولم أكمل شهرا. فالاحاطة وتصنيف هذه القضايا ان يتم إلا بتحريك هذه الأجهزة. وكما تعلم أن قوة الديوان كلها محصورة في التفتيش، ولم تصدر أى أوامر بإيقاف أو تعطيل أى قضية. وهذه عملية مستمرة فإذا كانت لديك أى معلومة أو أى إجراء تم عن أى قضية فأسألتنى عنها وابن أكنيك القول.

* وما موقفكم من القضايا التي تم التحفظ عليها. هناك قضايا شغلت الإري العام مثل قضية هيئة المعارض وقضية هيئة الموائى وقضية التفتيات الذرية وقضية شريف التهامى. فأي حد علمنا في بعضها تم التحفظ عليها؟.

- أية قضية يثبت أنها كانت ينبغي أن تعالج بطريقة غير التي عولجت بها، أو أن هناك جريمة تم التستر عليها. فليس هناك ما يمنع النائب في البحث عنها وإعادة النظر فيها. لكن حتى الآن لم تصلنى معلومات تبرر إعادة النظر في أية قراوات صدرت. أما الجهات الأمنية فقد يكون لها الآن وسائلها في البحث والتأكد عما يدور من حيث مبرراته أو عزمها. فإن وجدت المبررات سننظر بعدالة في كل ما يستجد. وكل ظلم جاق بالمال العام أو الدولة أثبتته الأجهزة الأمنية لن نتأخر في تصحيحه.

* ومن منظور آخر.. تولى د. الترابى ديوان النائب العام فترة من الزمن وقيل انه تحفظ على قضايا سألته في فترته تلك، بصفة خاصة (سألك عن قانونية ذلك؟).

- ليست لى معرفة خاصة بالفترة التي تولى فيها الدكتور الترابى مقاليد النائب العام أكثر من معرفتى بالفترات الأخرى. لقد كنت أعمل وإقتهما في بنك السودان ووصلتى بالبيان محدودة في المسائل المتعلقة بالبنوك وقضاياها، ولست لى أى معلومات خاصة بفترة الترابى. وإذا ثبت أن هناك أى إخلال بالقانون فلن ننظر إلى من كان صاحب الفترة وإنما ننظر إلى الفعل الذى تم. وحتى الآن لم تتوفر لى أى معلومات من جهات أمنية قادرة من أى نائب عام كان يعمل بالقانون أو يخالفه.

* فيما يخص ديوان النائب العام علمنا في هناك تطهيرا على أى أسس يستند هذا التطهير؟.

- من تم تجرى عملية التطهير هذه .. أى ما علمنا.

* علمنا من مصادر خاصة؟.

- أنا لا علم لى.

* يعنى ليس صحيحا؟.

- أنا لا أقول ليس صحيحا.. لكن لا علم لى.. حتى الآن أنا قلت أنني أسعى لهزة في الأداء. ولأن لا نستطيع أن أقول عن مرة في الأشخاص، لأنه لا علم لى بهم. لكن إذا ما كانت هناك جهات أمنية لها معرفة، أو أن هناك خطة عامة للدولة في أن تجتث الفساد من المؤسسات العامة، فهذه قد تكون إجراءات متعلقة بالأمن، بمعنى أن هناك معلومات توفرت لدى جهات أمنية ويديرها أوصلتها لمجلس قيادة الثورة، الذى رأى أن هناك من يستحق لأن يفصل لأسباب يراها المجلس.

* لكى بما اتكم على راس جهاز النائب العام كيف نلعب مثل هذا التطهير بأي من خارج الجهاز دون علمكم؟.

- إذا كانت توفرت لتلك الجهات معلومة لم تتوفر لى عما يستوجب مثل هذه الإزاحة فلا مانع لدى. فأنا لأن لم تتوفر لى معرفة الأشخاص، والأداء والسلوك، لكن إذا ما توفرت مبررات لهذه الجهات فلا مانع لدى. ونحن من خلال التجربة سنستج من المتقاس أو الأمين أو غير الجاد أو غير البصير الذى لا يعلم واجباته، فهذه قواعد سنضع الضوابط إن شاء الله للتأكد من إستمرارية مراقبة الناس وأدائهم، وأن لا يبقى فى هذه المؤسسة إلا الأمين الحريص على مصالح الناس.

* هناك معلومات تؤكد في المستشار الدكتور يسر عمر يوسف إيجز على الاستقالة هل هذا صحيح؟

المستشار المذكور (أحد كوادر الجبهة الإسلامية)؟

— الأستاذ يسمن عمر استقال قبل حضورى وكانت استقالته أمام مجلس رأس الدولة ثم كررها أمامى واستقال بناء على طلبه.. بعد وصولى لهذا المنصب.
* هل هى استقاله مسببة؟
— قال إنها لأسباب شخصية ويمكنك أن تسأله عن ذلك،
* أنا حقيقة أوزعت السؤال لاني هناك اتهامات تدور حوله فإذا ما كان الأمر كذلك لماذا لم يقدم لمحكمة قبل قبول استقالته؟

— ماهى هذه التهم هل لديك دليلك بهذه التهم.
* حسب ما علمت؟

— كيف علمت؟

* من مصادر خاصة؟

— أذنت رجل فى موقف الأمين، وأذنت سودانى فإذا كان لديك معلومات تقدم بها، فهذا الرجل كان يشغل وظيفة فى الخدمة العامة فإذا كانت لديك أية معلومات قدمها، وإذا صحت سيجد جزاءه، وإذا كنت أذنت ظلمت فستجد جزاءك،
* من الأتباء التى تثير خلا فى الشارع السودانى فى ظل النظام الجيد مفهوم المحاكم الخاصة نود أن نعرف رؤية ديوان النائب فى هذا الخصوص؟

— أولا المحاكم الخاصة نشأت بقانون، وهذا شيء طبيعى فى مثل هذا الوضع. وثانيا الفساد تجذر بصورة لن يكون معها سودان وإن يكون معها وجود لدولة، مالم نجته. كان من الطبيعى أن يلجأ الجراح إلى العمليات الشاقة هذه وهى محاولة البتر فى ظروف إستثنائية.
فالمحاكم العسكرية المسخرة لمحكمة المدنيين ليست هى العادة وليست المطلوبة فى الأوضاع العادية، لكن عندما تكون الأوضاع غير عادية فلا بد من مثل هذه الإجراءات. ونحن فى إرثنا التاريخي كانت هناك مثل هذه الأنواع من الظروف الاستثنائية، فلو تفحصت تاريخ القضاء فى الإسلام مثلا.. كنا نعرف نظام القاضى وهو مجتهد يختاره الحاكم ويؤكل إليه أمر القضاء، يقوم بالأمر وينفذ أحكامه. لكن عندما اتسعت الدولة الإسلامية وبدأ عجز القاضى فى تنفيذ أمره، كان هناك نظام جديد وهو والى المظالم وهو الذى يأتى بسطوة الدولة لينفذ ما عجز عنه القاضى. وهناك القاضى المحتسب وهو الذى يباشر المهام اليومية فى مراقبة الناس وما ينبغى أن يكون عليه الشارع هن ضبط. وفى بعض الأحيان كان الحاكم المسلم أو أمير المؤمنين يتولى بنفسه النظر فى المظالم، فهذه ظروف استثنائية. ونسعى جاهدين الآن فى العواسة بين نواعى مثل هذه المحاكم الخاصة وبين متطلبات تحقيق العدل للناس.
* يستند فى شركك لدواعى المحاكم الخاصة إلى الفقه الإسلامى لكن ملاحظته أن هذه المحاكم تتكون من بعض العسكريين هل يعنى أنهم ملومون بالجوانب القانونية مثلا؟

— أولا إننى لم أقل قائمة على الفقه الإسلامى ولكننى قلت إن هناك من تاريخنا ما يسند وجود مثل هذه الظروف التى تستدعى وجود محاكم خاصة. وقلت أن والى المظالم جاء سندا لمحكمة القاضى الذى يحكم. ثانيا المحاكم الخاصة الآن يراعى فى تشكيلها أن يكون من بين قضاتها العسكريين أحد رجال القانون. ولما أتلفها يوجد من يحمل شهادة فى القانون. ولأن لمزيد من تحقيق العدل فى هذه المحاكم صدر أمر بأن تمكن المحكمة من تعيين نائب للإحكام وهو فى الغالب إما أن يكون قاضيا أو من رجال النائب العام.

* هذا بالطبع يقودنا إلى مسألة إستقلالية القضاء. فمن المعروف أن المرسوم الدستوري الثالث فيه تقسيم سلطة القضاء.. والمحاكم الخاصة بما تضمنت به من رأى إلا أنه فى تقريرنا سلبت الديوان بعض مهامه. بجانب أن نقابة المحامين اتفقت كسائر النقابات فسادنا كيف نرعى إستقلالية القضاء فى مثل هذه الظروف؟

— ليس صحيحا أن المرسوم الثالث سلب القضاء إستقلاله. بالعكس المرسوم الثالث كمل الأداء القانونى فى أن يكون هناك إستقلال للقضاء، ونص على طريقة تعيين رئيس القضاء والقضاة، والقانون الذى سمح بالمحاكم الخاصة صدر بإذاع قانونى، فلو كان هناك مساس بإستقلال القضاء لما كانت هناك قوانين أو حاجة لقانون لتشكيل المحاكم الخاصة. وكما قلت فإنها ظروف خاصة قد يكون الداعى الأول لها أن هناك قضايا تكاثرت لم يتمكن القضاء من النظر فيها إما لظروف مالية أو لظروف عدم

التعاون معه من جهات الضبط الأخرى أو أي أسباب أخرى. فهذه المحاكم لمساعدة القضاء وأيسر سلباً لحقوقه. وفي ما يتعلق بنقابة المحامين والقول في أن إلغائها إلغاء للعدالة هذا ليس صحيحاً. فهذه المحاكم الخاصة لا تمنع المحامين من الظهور أمامها. بل أن المحاكم التي تمت وعوقب فيها بعض الأشخاص كان المحامي موجوداً أما تعطيل النقابة والنقابات الأخرى فهي قاعدة عامة. ولكن نقابة المحامين الآن فيما يتعلق بالحفاظ على حق الناس في التقاضي والظهور أمام المحاكم فهو حق مكفول. والمحامين يباشرون الآن هذه المهمة.

* لكن بعض المحاكم لم يتوفر فيها محام كما ذكرت؟

- لأن المحامي لم يطلب المثل. ولم أسمع بأن محكمة رفضت ظهور المحامي. وهو لا يظهر لأنه لا يريد أن يظهر. ولا حيلة لنا في أن نلزمه بالظهور. لكن الآن نحن استعصينا عن عدم ظهور المحامي لأي سبب بنائب الأحكام وهو مهتم بالتأكد من سلامة الإجراءات القانونية وعدالة الإجراءات القضائية.

* بالنسبة للمحامين لتأجيلهم قضية خاصة لا تخضعها للحل بأي معرفة رأيكم؟

- أنا على يقين أن النقابة وضعا خاصا بنص قانون المحاماة. فلمم وضعية خاصة تتعلق بكيفية إختيار المحامين وإدارة أموال الضمان الاجتماعي ومعالجة موضوع أسر المحامين وممثلين بموجب قانون السلطة القضائية في مجلس القضاء العالي. لكن عندما تحل هذه النقابة يكون السؤال كيف تمالج مثل هذه المواضيع؟ وهي ليست مستعصية على الحل. فقد قابلني بعض الأخوة من المحامين ونقلت طلباً منهم للسيد الرئيس وحدد لهم موعداً.

* هل نفهم أن لك رأياً داعماً في خصوصية نقابة المحامين؟

- هناك أمور في قانون نقابة المحامين لا بد لها من علاج. وهذه لا بد أن نوضع لها أداة قانونية. مثل كيف أن يكون هناك من يمثل النقابة في مجلس القضاء العالي وفي منح شهادات رخص المحاماة. والآن هذا الموضوع موضع نقاش بين النقابة والسيد الرئيس. وحتى لو كانت النقابة ملغاة، فهناك طرق لإيجاد وسيلة قانونية تضمن إستمرارية هذا العمل، وأن لا يضار شخص من المنتفعين بما نص عليه القانون.

* الاعتقالات السليسية الجارية الآن هل ليؤاىي التلب العام أي رأي فيها؟

- حتى الآن الاعتقالات تتم ولا علاقة للديوان بها.

* لكن هل هناك وجهة نظر معينة للديوان في مسألة الحريات العامة وحقوق الانساي؟

- نحن مع الحريات العامة. لكن إذا إقتضت دواعي الأمن أن تكون هناك إجراءات معينة لحماية الأمن والنظام في البلاد فهذه كما قلت أمور غير عادية وتخضع لتقديرات ليس الديوان هو الجهة الوحيدة التي تقدرها.

* ما رأيك في تقديم بعض البنوك المطالبة للمحاكمات؟

- هذه القضية الآن تخضع للفحص والمراقبة وكما تعلم سبق وأن قدمت هذه البنوك وأرجعتها المحاكم لمزيد من الاستقصاء والتمحي، وإن يتردد الديوان في تقديم أي بنك للمحاكمة إذا استوجب ذلك.

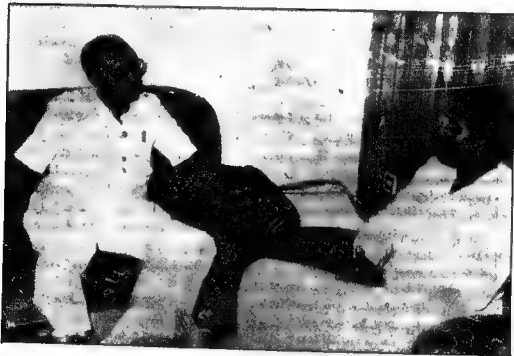
* أنت كنت ضمي لجنة ثلاثية شكلت في السابق للنظر في مخالفات البنوك فهل كانت وجهة النظر السابقة هي نفسها وجهة نظركم الآن؟

- اللجنة التي شكلت كان يرأسها وكيل النائب العام والمحامي العام وكانت الثلاث. وهذه اللجنة قدمت توصياتها لوزير العدل السابق وكان الدكتور الترابي. والتوصية كانت بتشكيل لجنة من بعض الاقتصاديين المرموقين ممن عملوا في مجال وزارة المالية أو محافظ بنك السودان وأن يكون مهها إستقصاء دور بنك السودان في ما يتعلق بهذه القضية. وقضية البنوك أساساً قائمة على أساس تجاوز السقوف الائتمانية في حدها الأعلى فهل سئل بنك السودان؟ والذي إكتشفناه أن بنك السودان لم يسأل عن هذا الأمر. والسؤال الآخر الذي كنا نبحث عنه هو تخطي البنوك للسقوف الائتمانية جريمة تعاقب عليها أم أنها جريمة إدارية. وبالطبع هناك مخالفات واضحة للقانون، لكن الأساس كان تجاوز السقوف بما رأت اللجنة في النهاية بأنه يمكن أن يكون مدعاة لمحاكمتها تحت المادة ٩٨ من قانون العقوبات وهي تخريب الاقتصاد. والدكتور الترابي لم يقرر في توصيات لجنتنا لكن عندما تولى الأستاذ عثمان عمر أخذ من توصيتنا أن يسأل بعض أهل الخبرة دون أن تكون هنالك لجنة. وبدأ بالفعل في ذلك.

وزير الثقافة والاعلام
على شمو

- لا يمكن إستقرار الحكم إلا بمشاركة كافة القوى السياسية.
- نحن حريصون على الديمقراطية لاننا نعرف سيكولوجية السودانيين.
- لماذا تسمون الانقلاب العسكرى ثورة؟ لان الشعب يؤيدنا !!

الخرطوم ١ سبتمبر ١٩٨٩



★ في ظل الانظمة الشمولية يتساءل المرء عن الكيفية التي تتيح للجماهير لحد من المشاركة في الحكم فهل تبلور لدى النظام الجديد أي معنى من معاني المشاركة؟.

- الحديث عن شكل المشاركة الديمقراطية الى الان لم يظهر وذلك لأسباب موضوعية منها عمر الثورة. فموضوع شكل الحكم من المواضيع العلمية والفكرية وعندما يستولى الناس على السلطة لابد ان يجلسوا ويتفكروا ويطلعوا على التجارب الماضية منذ الاستقلال وحتى ٢٠ يونيو فينبغي ان تدرس وتحدد اسباب الفشل. وكما نعلم ان الديمقراطية أصبحت خيار أي شعب ولكننا نتحدث الان عن الممارسة والاشكال فقد ظللنا نحن في العالم الثالث أسرى قوالب معينة صنعها الغير الديمقراطية البرلمانية بأشكالها الثلاث المجلس الرئاسي والبرلماني المتعدد الاحزاب. وهي ما جربناه. وكل المعايير التي يضعها العالم في تعامله معنا منطلقة منها كما انها جريت في بلدان ظروفها غير ظروفنا اقتصاديا واجتماعيا. لذلك اقول حان الوقت بالنسبة لنا كعرب ومسلمين ان نستطيع وسائلكا ونسميها ما نسميها وحتى لو قبلنا كلمة ديمقراطية فالمفروض ان نضع الاطر بانفسنا. ومثلا الاتحاد السوفياتي يسمى دولته بالديمقراطية وكل دول الشرق وكثير من الانظمة الشمولية كذلك وحان الوقت لأن نتفق في ممارسة الديمقراطية هل من طريق احزاب وعن طريق قوى حديثة او قوى شعبية لكن في النهاية مثلكا المواطن في المملكة المتحدة او امريكا يمارس ديمقراطيته بطريقته المفروض ان نمارس نحن ديمقراطيتنا باختيارنا ونتفق على الشكل..

★ معلوم ان السوداني في تاريخه السياسي جرب الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية الحزبية وتجربة الاتحاد الاشتراكي المشوهة التي قيل عنها ديمقراطية موجهة فهل ياتري يدور تفكيركم حول هذين النمطين ام ان هناك شيئا آخر لا نعلمه؟.

- هذان النمطان خضعا لتجربة. ونعتقد ايضا ان الديمقراطية في السودان في مراحلها الثلاث كانت بمرطبة برلمانية حزبية متعددة الاشكال، كذلك في الحكم الشمولي كما ذكرت نجد ان فترة عيود مختلفة من فترة نميري التي كانت طويلة وفيها نماذج كثيرة الى ان انتهت الى نقطة معينة، كانت هي نقطة انطلاق الانتفاضة، وبعدها الفترة الانتقالية ونجد انها فترة غير محسوبة لأنها فترة انتقال لشكل آخر عموما نجد ان الممارسة الديمقراطية في تاريخ السودان كانت مختلفة والممارسة الشمولية ايضا كانت مختلفة. وكل هذا يجب ان يوضع في الاعتبار عند دراستنا وتقويمنا لكل انماط الحكم ونحاول كسودانيين ان نصل للوسيلة التي تضمن لنا الاستمرار بمعنى الاتي احزاب وتقصد والناس بعدها تفكر في عسكري حتى يدبر انقلابا ويحكم الناس، او يكون حكما عسكريا والناس تفكر في عصيان مدني وثورة شعبية لاسقاط النظام.

★ التجربة هذه التي نتحدث عنها هل هي مسألة خاضعة للزمن ام ان هناك قوتها معينة لهما؟.

- نعم انها خاضعة للزمن والاسبقيات معلومة وهذا الامر خاضع للجنة السياسية التي بدأت دراسات اولية في شكل مقابلات مع الناس من مستويات ثقافية وفكرية مختلفة والغرض من كل هذا استقاء تجارب الماضي، وهذا الحوار سيساهم في وضع رصيد من الافكار التي يمكن ان تبلور وتستظهر التوجهات في الشكل المقترح للنظام الجديد. ولا أريد ان اقول لك اننا في عجلة من امرنا الناس حاليا مشغولون بأشياء عاجلة وملحة..

★ اني هل يمكن ان نعتبر الفترة الحالية بناء على عراحتك فترة انتقالية؟.

- لا اقدر ان اسميها كذلك لأن الفترة الانتقالية دائما تكون محددة بزمن معين -فمثلا ثورة يوليو المصرية في بداياتها لم تسم بفترة انتقالية بل حاليا لا يدور التفكير في ان عبد الناصر كان «يكياشي» في الجيش ولا في مصر القذافي كسلازم ايضا بل يجري التفكير فيهما كقادة ثوريين لهم تفكيرهم وتصورهم، وانا لا احب التفكير بما درج عليه الناس في ان عساكر استولوا على السلطة لذلك يعتبر هذا وضعا مؤقتا ليأتي وضعت تال» لأن هذا الوضع قد يعتبر هو الوضع التالي من باب التطوير..

★ على ذكر ذلك بصريح العبارة لماذا تطلقون على حركة ٣٠ يونيو لفظ ثورة في حين انها انقلاب عسكري ليس إلا؟.

- حقيقة اننا استعمل الادب السياسي الموجود والناس عادة يقولون ان الانقلاب او الاستيلاء على السلطة اذا وجد التأييد الشعبي يسمى ثورة.

* لذا علينا ذلك مجازاً برغم عدم اتفاقنا لكي سؤالي بصورة أخرى، الثورات التي رُسخت في وجداني الجماهير هي التي جعلت فكرنا معنا وفلسفة معينة.. ترى ما فلسفة وفكر ثورة الانقاذ؟

— فكر وفلسفة الثورة بسيط جداً وكما تعلم أن الثورات لا تأتي وهي تحمل رأياً ثورياً كاملاً لكن ذلك يتكون عبر الممارسات والطرح، وبالنسبة لثورة الانقاذ وأضحى جداً من أدب البيان الأول أنها جاءت ضد الطائفية السياسية وضد الحزبية بصورتها التي عرفناها إضافة إلى موضوعات التنمية والانتاج والانضباط كلها مفاهيم تدخل في أدب الثورة وكلها تحتاج لفلسفة عملية وهي ما يمكن أن تتطور لأفكار راسخة..

* لذا كان هناك إيهابي بالديمقراطية وهناك فصل بينها والممارسة الحزبية كما ذكرت فلماذا لا تجسدون ذلك من خلال أجهزة الإعلام حتى لا يخبث أي ليس في نفس شعب عشق الديمقراطية؟

— أنا اتفق معك في أن ثورتنا حقيقة يكمن في التفريق بين الديمقراطية كمنهج وبين الممارسة لأنني أعتقد أنه لا أحد في الدنيا يقول أن الديمقراطية سيئة وبيننا وتقاليدنا كلها قائمة على الديمقراطية بمعنى حرية التعبير والمقيدة والمشاورة والمشاركة في اختيار من يحكم، وذلك كله غير مرفوض أما المرفوض هو الممارسة السيئة باسم الديمقراطية، وأنا أعتقد لو أن النظام الحزبي السابق وفر للناس الخبز والأمن والضروريات هل كان سقماً؟ فلماذا سقماً؟ المفروض أن تسأل الناس هذا السؤال... فكل مواطن يريد من الديمقراطية أن توفر له ضرورياته، أدن العيب كان في الممارسة وحتى عندما نتحدث عن الطائفية فنحن نتحدث عن الطائفية السياسية ونحاول أن نرغب الناس في الديمقراطية..

* الواضح أن هناك تركيزاً على الطائفية السياسية هل تعتقد أنه لو استثنينا ذلك من التجربة الديمقراطية الماضية هل كان يمكن أن تكون مثلاً؟

— طبعاً هذا سؤال افتراضي، لأن الأحزاب الثانية نحن لم نجربها حتى نحكم عليها والناحية الثانية أن هذه الأحزاب كلها أحزاب عقائدية قد تكون نجحت في بلدانها، لذلك لا يمكن الإجابة بلو كان حكموا لأنه أساساً ما كانوا يمكن أن يحكموا وهذا سبب أساسي في مشكلتنا..

* لذا انتقلنا إلى جانب آخر من الحوار نسأل عن مفهومكم للرأي الآخر؟

— مقدس.. واعتقد أن لأي إنسان الحق في أن يبدي رأيه بمنطق الرأي الآخر..

* حقيقة أنا أورت سؤالي على ضوء المراسيم الدستورية الأولى التي عطلت منبر الرأي الآخر؟

— مثل ما ذا..

* الأحزاب.. النقابات.. الصحف.. وكلها أدوات للرأي الآخر؟

— إذا لاحظت الظروف التي تعطل فيها ذلك.. كما هو معلوم إذا كان هناك نظام سائد كامل وتأتي سلطة أخرى سوف توقف كل ذلك لتعيد تنظيمها، مثلاً النقابات والاتحادات حلت وحالياً يجري النظر في أمر تكوينها بقانون جديد والصحف أيضاً كانت أداة في ما حدث وبعضها كان حزبياً والبعض الآخر مستقل محترم وهذه توقفت من أجل إصدار قانون جديد ينظم الصحافة ويتيح مذابر للتعبير الصادق والأمين وحالياً نحن في مرحلة إعادة التنظيم..

* في هذه المرحلة التي تحدثت عنها وعلمنا أن الشعب السوداني يشق الحرية في الممكن جداً أن يبحث عن وسائل أخرى للتعبير وغالباً ما تكون وسائل معارضة.. ما رأيك؟

— القانون أن يطول أمده وإن شاء الله في وقت قريب يصدر.. وأنا اتفق معك بأن الإنسان السوداني حالياً يقرأ صمغتين بل أحياناً يسمع ما يقرؤه فيهما في الإذاعة والتلفزيون.. فذلك من الطبيعي أن يحس بأنه بحاجة لأخبار أخرى جديدة وصحیح هذا أستمّر الأمر كذلك سوف يحدث فراغ عند الناس لذلك نحن حرصون لأننا نعرف سيكولوجية الشعب السوداني..

* بعض أجزاء العالم العربي تسودها حالياً موجة عودة الأحزاب للصاحبة بما يعني ضمناً انزاعاً بدور هام وبالفعلكم الأحزاب يعني أن تقول إن ذلك سباحة ضد التيار؟

— وإماداً لا يكون تياراً نحن هو الصمغ في السودان، لأنه يختلف تكويننا عن أي بلد عربي آخر.. فالذين يريدون أرجاع الأحزاب تجد أنهم لا يعيشون ظروفنا..

* ما ضمانات استقرار الحكم بعد الغاء دور الأحزاب والنقابات والمعروف أنها مع المؤسسة العسكرية يشكّلان مثل الاستقرار التسمي فما ضماناتكم؟

- نعم أي حكم في السودان لن يستقر إلا إذا شاركت كل القوى السياسية وما قصدت بالمشاركة أن تتولى إعلاء السلطة التنفيذية وغيرها.. وهناك صيغ كثيرة ومثلا مجلس الثورة ليس هو السلطة الحاكمة. فهناك مجلس مدني.. وإذا ما كنت تتحدث أنت عن استمرارية هيكل السلطة وإدارة شؤون البلاد. تستطيع أن أقول لك أن هذا الهيكل سوف يكتمل.. وسوف تكون هناك نقابات واتحادات وتكاملها الهيكل لا يعني بالضرورة مشاركتها في الحكم اما بالنسبة للأحزاب السياسية كما نكرت فتجربتنا كانت غير سليمة والانسان لا يدري ماذا يستقر تجارب المستقبل بالنسبة لأصبح مشاركة الناس في اختيار حكومة أو اختيار السلطة التي سوف تمكهم..

* هل هناك أي زلقة على أي متطلبات تأتي من الخارج؟

- أبدا.. الرقابة تتم دائما بعد قراءة الصحف ومعرفة مآلاتها..

* هناك لجنة إعلامية برئاسة العقيد سليمان محمد سليمان والملاحق أي تسيير دفة الاعلام يفتح عليها على هذه اللجنة بالرغم من انكم وزير للإعلام ألا ترى أي تضارب في الاختصاصات؟

- لا.. وأنا طبعاً عضو في اللجنة وهذه اللجنة كانت قبل التشكيل الوزاري وبعده تولى الوزير سلطات في وزارة الاعلام وأصبح دور اللجنة في وضع السياسات أما الوزارة فنحن نديرها.
* لاحظت أيضاً أن استقرز الإعلام وبخاصة التلفزيوني سخر لتسيير كابل الثورة الانقلاب وأهدافها.. الخ .. وربي أي في ذلك تعطيل لمطالقات مبدعة لشريحة من شرائح الشعب السوداني؟

- ثورة الانقلاب وأهدافها هي من أجل السودان والشعب السوداني وأنا حقيقة لا أرى خلافاً في ذلك. ويرغم كل هذا هل تعلم بأننا لم نسلم وكثير من أخواننا يعتقدون أننا مقصرون بمثل الثورة بالرغم مما تقول.. وهذا وضع طبيعي لأن الثورة جديدة ونحن نحاول أن نؤسس فيها، لكن مع هذا.. فإن ذلك الوضع لن يستمر كثيراً..

* من الأشياء التي لاحظتها أيضاً في دورك كمناطق رسمي للحكومة يتبادلها لغزوني هل ذلك من باب الطوية أم مبالاة؟

- هناك ناطقون رسميون، أنا والعقيد سليمان محمد سليمان الناطق الرسمي باسم مجلس قيادة الثورة ولا اعتقد أن هناك تضارب في الاختصاصات.
* كما تعلم جري الحديث كثيراً عن موالاة المجلس العسكري للجبهة الإسلامية فبرغم أنني لم أسمع من النفي إعلامياً وتجسونه في التلفزيوني مثلاً؟

- أولاً هذه شائعة تتجدد كل يوم ونحن كإجهزة اعلام شعرنا بأننا امطينا هذا الموضوع أكثر مما يجب وقلنا للناس، الانسان إذا أراد الحكم على النظام فلا يحكم عليه بشائعة وإنما من خلال دراسة الوثائق الموجودة واعتقد أن هذه حركة لا تستأهل منا كل هذا الجهد.
* بما انكم الناطق الرسمي للحكومة هل صحيح لك تمت مناقشة قوانين سبتمبر في المجلس وخضع النقاش لتصويت؟

- هذا غير صحيح..

* لأنني هل مستخضع لاستفتاء كما فكر البعض؟

- قوانين الشريعة الإسلامية لو قوانين سيتمير كما يسميها البعض هذه قوانين سارية بقانون ولكنها مجمدة وهو نفس الوضع الذي واجه الحكومة السابقة، وجرى الحديث في ما مضى ولم يتم الاتفاق على تعديل معين وليس هناك انسان يلغي شيئاً نون توفر البديل والقضية سواء كانت قضية سياسية بالنسبة للأخوة الخوارج هذا ليس بوارد لأن الاتفاق أن يخضع كل هذا للامتحانات..
* قبل أن أحجم الفساد كغيرنا ظاهراً في الأمر كذلك لماذا لم تتشروه في لجيزة الاعلام لآتي صراحة أقول أي ما كشف حتى الآن عن الفساد بالنسبة لثانته قد لا يرقى لمستوى الحدث وهو اعلامي الثورة فما رأيك؟

- كمية الفساد والوثائق المتوفرة كمية رهيبه جداً لكن بما أنه شكلت لجان تحقيق وخوفاً من التعارض معها لم ننشر الاسماء..

* تجدي أني حركة فصل في اوساط الخدمة المدنية والحركة ضخمة فعلى أي سس استندتم في ذلك؟

- بحكم موقعي اتصلت ببعض الاخوة المسؤولين ونقلت لهم تساؤلات الناس فكانت الاجابة ان هناك حيثيات للفصل وإن الفرصة متاحة لأي شخص متظلم.

* هل هذه الحيليات حربية؟

- تحدثوا ذكر الاسباب لأن الاسباب مختلفة والخوض فيها قد يجرح، ويعد الفصل قد يعرف الانسان لماذا فصل.

* سيأتي الاخير. انت شخصيا عملت في ظل نظاميين شعوبيين فهل يمكن تقييمهما من منطلق ذاتي؟

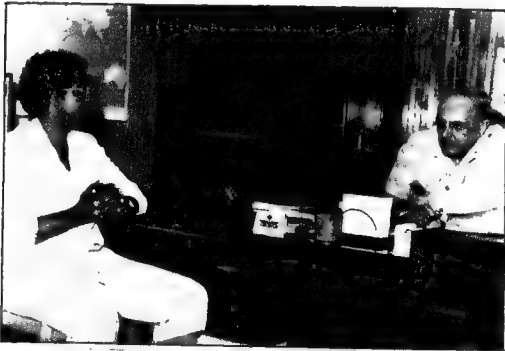
- الظروف في ظل النظامين مختلفة.. فتجربة مايو تجربة طويلة مرت بمنعرجات كثيرة يمين ويسار ووسط الى ان انتهت بالانتفاضة، اما هذه التجربة فقد جاءت في اعقاب تغير ظروف سياسية نتيجة فشل في ادارة البلاد.. ويكل الصدق والامانة ما استطيع قوله انني الان لا استطيع ان اعقد مقارنة علمية لان ثورة يونيو لم يمض عليها وقت طويل لكن من اول وهلة مثلا مايو في اوائل ايامها ويونيو في اوائل ايامها تشعر بان الناس مختلفون..

وقادة يونيو الان اكثر نضوجا واغلبهم رتب كبيرة في الجيش وسنهم كبير وتجاربيهم ثرة لانهم عاشوا حقبا متفرقة واغلبهم حصل على كورسات عسكرية واكاديمية وعموما هم اناس جاهزون لذلك تشعر بان تصرفهم ليس تصرف انسان مبتدىء وربما كان هذا الانطباع الاولى لكن كتجربة تحتاج الى وقت اضافة الى ان الانسان الموجود داخل التجربة ليس مؤهلا للحديث عنها..

وزير الخارجية :
على احمد سحابيل :

- ليست لدينا علاقات خاصة مع أي دولة ولا نرغب الدخول في محورية!.
- إيران وصفتنا بالعمالة ولهذا استدعينا السفير.
- التعيينات الجديدة لأن الثورة تريد نوعية محددة لخدمتها.

الخرطوم ١٢ سبتمبر ١٩٨٩



★ البليان الأول ذكر أن من ضمن أسباب قيام هذا الانقلاب الاختلال في علاقات السودان الخارجية بعد مرور هذه الفترة الزمنية القصيرة إلى أي مدى يمكن أن نقول انكم تجاوزتم لذلك؟

— العلاقات بين الدول ليست مريوحة بغضب زمني، وهي مسألة تنمو مع الوقت والاتصالات المستمرة والتشاور وبناء الثقة بين الدول وقياداتها. وما حدث بعد قيام الثورة كانت هناك زيارات متعددة قام بها رئيس مجلس قيادة الثورة والاعضاء لعدد من الدول الشقيقة. وأعتقد على الأقل في المرحلة الأولى كانت نتائج ذلك حدوث نوع من التفاهم لأن السودان مقبل على عهد جديد يتميز بالجدية والقدرة على حسم الأمور. ووضع حد للتسيب الإداري والسياسي الذي كان في الفترة الماضية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى بناء ثقة والتعاون في مختلف المجالات ونحن سائررون على الطريق الصحيح.

★ لكن من الواضح أن هناك نوع من المحورية في العلاقات؟

— هذا موضوع سنحاول معالجته بكل الطرق. لأننا لا نرغب في الدخول في عمليات محورية ولأننا لا نملك القدرة على ذلك، ولأننا دولة لها مشاكلها الخاصة، لذلك كان دائماً تركيزنا في الزيارات التي تمت أن نؤكد للجميع بأننا سننأى كل النأى عن المحورية، وأن علاقتنا ستكون متساوية مع الجميع. وأعتقد أنهم تفهموا هذه الرسالة. وليست لنا أي علاقات خاصة مع أي دولة.

★ هل جرى الحديث في الاتفاقيات التي كانت قائمة مع دول الجوار؟

— أي اتفاقيات تقصد.

★ الدفاع المشترك مع مصر والبروتوكول العسكري مع ليبيا؟

— لا.. لم تكن هناك مناسبة لإثارة هذا الموضوع أولاً اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر كانت جزء من عملية التكامل وهو موضوع المناقشة فيه غير وأردت وفي الظروف الحالية.. أما البروتوكول مع ليبيا فهذا شيء كان في الماضي. والبروتوكولات هذه دائماً أجلها محدود، وأعتقد أن مدته انتهت منذ زمن. فأى تعاون بيننا وبين الدولتين المذكورتين قائم على أساس عقود وإرباطات جديدة. ولا أدري لماذا الزويدة في هذا الموضوع.

★ لآلما من الأشياء المطروحة في الصراع مع الحركة الشعبية؟

— أنا لا أدري هل إصرار الحركة على هذه الموضوعات هو تكتيكي القصد منه إثارة أكبر عدد من الموضوعات التي تعتبر موضع نزاع من الحكومة أم أنهم فعلاً يعتقدون أن هناك اتفاقيات وحسب علمي لا أعرف إتفاقية نافذة المفعول لا مع مصر ولا مع ليبيا.

★ إتفاقية مع مصر نافذة المفعول لآل مدتها الزمنية ٢٥ عاماً. وعد علمي حلها لا يأتي مع جانب طرف واحد؟

— الحكومات السابقة منذ الانتفاضة وحتى ثورة الإنقاذ تؤكد أن الاتفاقية من جانب السودان انتهت، وحتى في عهد الحكومة الأخيرة قبل الثورة كانت هناك رسالة سلمت للأخوة في مصر تؤكد رغبتنا في إنهاء الاتفاقية. ونحن الآن في الحكومة الجديدة لم يحدث أى إجراء ينفي ذلك. لكن ما قيل أننا لا نحب أن يفرض علينا إلغاء أو الدخول في اتفاقية جديدة من قبل أى جهة، لأننا دولة لها استقلالها وسيادتها.

★ قبل أيام خلعت قفتم بإستماع سفير السودان في إيران. الأسباب التي تكررت هل تستوجب هذا الإجراء أم لا هناك ملاسيات أخرى؟

— نحن لم نعمل في إيران سبباً في هجومنا، بالعكس ربما ذلك عرضنا لبعض المؤامرات من الأخوة العرب في إننا لم نأخذ موقفاً واضحاً في الصراع بين العراق وإيران. ومع ذلك تعرضنا لهجوم من أجهزة الإعلام الإيرانية. ومثل هذا في نظرنا الموقف الرسمي لإيران تجاه هذه الحكومة. ولا توجد حكومة أو نظام يقبل لنفسه أن يوصف بالعمالة. علماً بأن لنا سفارة في طهران. وإيران منذ نشأت العلاقات مع السودان لم تعين سفيراً في الخرطوم بل كان لديها قائماً بالأعمال وعندما إنتهت مدته ذهب ولم يعوض بشخص بذات المستوى وإنما عين واحد على مستوى صغير. فإذا ما كان هذا هو رأيهم فينا رغم وجود سفير لنا في طهران إذن بالضرورة ليس هناك داع في وجوده. لذلك الإجراء استوجب الحدث. ونحن منذ زمن كنا نشعر بعدم التوازن في العلاقات.

★ هل لآلما لم نحل آخر قبل إجراء إستماع السفير؟

— في الأساس إحتجت سفارتنا. وكان الرد أقيع من الذنب. حيث قالوا أن أجهزة الإعلام عندهم

حرة في إبداء الرأي. وأعتقد أن هذا الرد غير مقبول. وحتى لو جاء ذلك من دولة غربية فيها مؤسسات ديمقراطية، فما بالك وقد جاء ذلك من إيران التي نعرف طبيعة النظام القائم فيها.

* هناك قضية حدودية نعتقد أنها ظلت لأزمة فترة من الزمن وهي قضية مثلث اليمس المتنازع عليه مع كينيا هل تتوى حكومتكم إثارة هذا الموضوع؟

— الحقيقة هذا الموضوع قديم منذ عهد الحكم البريطاني. وهذا المثلث كان يدار من قبل الحكومة الكينية مقابل رسوم تدفعها حكومة السودان لقاء هذه الخدمة. وكان الزعم في هذا الاجراء هو أن المنطقة صعب الوصول إليها من داخل السودان بينما يسهل ذلك من كينيا، وبعد الاستقلال لم ينتبه الناس لهذه المشكلة واستمرت حكومة السودان تدفع الرسوم للحكومة الكينية. لذلك عندما جاء وقت مطالبتنا بدأت حكومة كينيا في إصدار خرائط ضمن هذه المنطقة. وبهذا ظهرت خرائط اضعفت لها منطقة أخرى جديدة، فمساحة اليمس هي حوالي ٦ آلاف كيلومتر تقريبا. والمنطقة الجديدة التي أضافوها بحود ١٠ آلاف كيلومتر مربع. وليس هناك مبرر لكل ذلك، ومن هنا خاطبنا الان حكومة كينيا بذكره وأبدينا الرغبة في تسوية هذا الموضوع. فبدأت تخرج تصريحات في نيويورك تهمل الصفة الهجومية وإسطر القائم بالأعمال آنذاك لمقد مؤتمر صحفي. وكان النتيجة طرده وشخص آخر من السفارة وردت حكومة السودان بالمطل، وبعد كل هذا جاءت ثورة الانقاذ الوطني وقتلنا أولا خلق الجو المناسب بتطبيع العلاقات وإعادةنا إلى سابق عهدها وبهذا تناقض هذا الموضوع بدهود. وهذا هو الاتجاه الذي نسير فيه الآن.

* في الشأن الداخلي لوزارة الخارجية الكل يعلم ان مسألة التعيينات السياسية التي تمت خلال عهد نيمري شوهت السلك الدبلوماسي. ومن الغريب اني في الصورة نفسها عانت هما الهزات في ذلك؟.

— أولا موضوع التعيين السياسي لؤكد أن الخارجية كوزارة لها موقف منه، والناحية إيان وجودها كان لها موقف أكثر قوة وهو أن يتم التعيين على أساس الاحتراف، وهذه من النظرة الفنية، ولكنها لم تكن مقبولة منذ أول حكومة جاءت في السودان وليست محصورة في عهد معين. والنقاش استمر وفي الحكومة السابقة عندما كنا نحضر لقانون جديد للسلك الدبلوماسي اختلفت وجهات النظر بين الوزارة والسلطة السياسية، إلى أن وصلنا لنوع من التفاهم وكان حلا وسطا وهو إذا كان لايد من التعيين فليكن في اضيق الحدود وأن يكون على مستوى السفير فقط. والآن في عهد الثورة إذا لاحظت أن التعيينات لم تزد عن ثلاثة أو أربعة. وحتى هذه تمت في مواقع محددة تركز عليها الثورة لأهميتها ولأنها تريد فيها نوعية محددة من الناس يخدموا الصلة المباشرة بين قيادة الثورة وبين هذه الدول. على كل هذه بالنسبة لنا مرحلة اقتضتها الظروف التي تمر بها البلاد. وأملنا في المستقبل أن يظل السلك الدبلوماسي حصرا على المحترفين والمتخصصين.

* جرت بعض التنقلات في أوساط السفراء بعد الانقلاب مباشرة هل لهذه الخطوة أي بعدا سياسيا؟

— هذا الموضوع حساس بعض الشيء. فالتنقلات حتى في عهد الحكومة السابقة كانت واردة وكثيرا ما اوقفناها الصراعات السياسية. وكانت هناك بعض الممارسات التي يجب تقييدها. وما تم الآن هو تصحيح لوضع كان يجب تصحيحه من قبل. وأنا أعلم أن بعض الأوساط أعطته الصيغة السياسية. بل حتى أعلنوا البعض صفة سياسية أن ذلك باتهم لا يتمتعون بها أبدا.

* ماذا عن الاعتراف الأمريكي بالوضع الجديد؟

— أنا لا أرى ضرورة في وضع جديد ينشأ في البلد، وعلى الفور نطالب بإعترافات به. وأذكر أن أحد السفراء الغربيين قال لي مرة نحن نعرف بالنولة وإذا حدث تغيير في الحكومات فهذا شأن داخلي. وقال نحن نتعامل مع أي حكومة نجدها في السلطة.

* أنا أوردت السؤال لأن مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية هيرمان كوهين قال في القرار ٥١٣ بلف عليه في شأن الاعتراف بكم؟ والحقيقة حتى الآن لم يعلن الاعتراف صراحة. والاعتراف الصريح كما تعلم تتبنى على أشياء معينة كأنهم مثلا؟.

— لا أعتقد بالضرورة أن يكون هناك إعتراف علني لكي تتبنى عليه مستقبل العلاقات بين البلدين وهذا ليس هو الغم الذي علمناه من مساعد وزير الخارجية. وكوهين في زيارته لنا كان ينشد قهوا وأصحا في

بعض الاشياء والتفسيرات التي قدمناها كانت بالنسبة له مرضية. وقال أن هذه الحكومة جادة في تطوير علاقاتها على أسس الاحترام المتبادل وفي نظرتها لقضاياها الداخلية. وهذه هي الاشياء التي تهم أمريكا.

* في العلاقات مع إثيوبيا كثيرا ما جرى الحديث عن مساندة بعض الفصائل الارتيرية لها صحة ذلك؟.

- لعلني إننا لا نساند أي فصيل. وأنا لا أعرف ما حدث في الماضي البعيد لكن حتى في الماضي القريب لا أعرف إن كانت هناك جهات سودانية تساند فصائل معينة. وإنما كان مسمي السودان الجمع بين هذه الفصائل حتى تستطيع التحدث مع الحكومة الاثيوبية للوصول إلى حل توفيقي في إطار أثيوبيا الموحدة. وبهنا أن يكون هناك استقرار فيها.

* وهل تعتقدون في مساندة إثيوبيا للحركة الشعبية؟.

- تحدث رؤساء البلدين وكان هناك إتفاق بأن مشاكل القرن الأفريقي عامة يجب أن تحل كلها حتى يحدث الاستقرار في المنطقة، والاثيوبيون وعدوا بتنظيم كل مساعدة ممكنة في حوارنا مع الحركة وذلك تأكيداً لنفس الروح التي أبديناها نحن في وحدة الأراضي الاثيوبية.

* ماذا عن علاقتكم مع تشاد؟.

- وصلت الان إلى مستوى العلاقات الطبيعية وأصبحت هناك ثقة في انضمامنا أن الوضع الجديد في السودان لا يوافق على أي مظهر من مظاهر التدخل في شؤونها الداخلية. وزيرة الرئيس حبري السودان جاءت من باب التأكيد.

* سؤالي الأخير شخصي كيف قبلت هذا المنصب؟.

- هذا المنصب كان تكليف بالنسبة لي. وإذا كان مجلس قيادة الثورة وضع ثقته في على أن أقوم بهذه المهمة، سأتحاول القيام بها على الوجه الأكمل. ونحن كلنا من المفترض أن نكون جنوداً في خدمة البلد بقدر ما نستطيع أن نقوم.

* مع قصر الفترة الزمنية لسالك صراحة هل شعرت بأن هناك أي تدخل في أعمال الوزارة من جهات خارجها؟.

- لا .. وأقول لك صادقاً بأن الأخ البشير سلمنا هذه الوزارة وقال أنتم مسؤولين عن السياسة الخارجية.. وهذا لا يعني أن أتصرف على هواي. لأنني أحياناً أذهب إليه وأقول له مثلاً لفظ سياسي في موضوع ما كذا وكذا. وإنما ما يأخذ رأينا بترحاب. وأعتقد أن هذه هي العلاقة التي يجب أن تكون بين الوزير والسلطة السياسية العليا..

العقيد يوسف عبد الفتاح

- ليست قوانين سبتمبر وإنما قوانين الشريعة
ونحن جنأنا لتثبيتهما

- الدول تحاصرنا بسبب توجهات الثورة.

والجبهة الإسلامية أيدتنا فهل نقول لا؟!

- يهددونا بال تلفونات كثيرا وهذا لا يهمننا ..

وانا كل يوم بتشهد الصباح لاني يتوقع كل

شيء!

- سرعة الاعدامات لمنع تدخل الواسطات لان

الشعب السوداني طيب!

بغداد ٩ مايو ١٩٩٠

* نعتقد انكم قيمتم حركة الشارع السوداني والتستمع مدى قبولكم او رفضكم لها هي القلعة التي يستند عليها نظامكم؟.

- لم أفهم ماذا تقصد بالقاعدة.

* اعني من هم الذين يؤيدونكم.. هل جماهير الشعب السوداني ككل.. ام فصيل سياسي معين.. (م ان هناك معارضة لفصائل اخرى.. باختصار ما مدى قبولكم لدى الجماهير؟.

- اعتقد اننا وجدنا ايجابية شديدة جدا ويرجع ذلك الى انه في الفترة الاخيرة من عهد الاحزاب او من بدايتها ان الشعب السوداني مسلم ستم الاحزاب مبنية على الولاء والكسب الرخيص وعلى بيوتات معينة.. وانفردت عند السلطة وهيبتها مما ادى الى خلل أمني كبير والبلد كانت تنذر بحرب أهلية وقيام الثورة تقال الناس كثيرا وتجاوزوا مع الثورة جميع قطاعاتها ولكن لان الثورة عندما توجهات وافكار وخط معين وهناك اناس كثيرون.. هذا الخط لا يقدم مصالحهم واذا كان في الماضي يمارسون اعمال هامشية او مسخرة او يعملون في السوق السوداء فهؤلاء شيء طبيعي ان تضرب مصالحهم ولا يقبلون الوضع الجديد وايضا بعض الاحزاب الطائفية التي لها ولايات معينة.. ولايات كلها.. وهي ولايات من الصعب التحرر منها او التخلي عنها وعموما التجارب كثيرة.. ومشكلة الاقتصاد هي مشكلة كبيرة جدا بالطبع حقتغريب ايه التي دخل التجارب في الاقتصاد.. فالبالد كانت تحت القاع ونحن الان ننشلها حتى تصل مستوى القاع. لكي تنفث برثة طيبة. وشيء طبيعي ان الناس كانت تتوقع انجازات بايقاع اكبر وبالذات في المسائل الخاصة بالمواد التموينية وهي مسألة لها جذور وخلفيات. وباعتقادي ان توجهات الثورة الحالية جعلت بعض الدول توقف مساعداتها كشبه حصار ونحن اخترنا هذا الطريق.

* الحركة الانقلابية الأخيرة.. من هم الذين يبروه.. ومن الذي وراءها؟ وكيف تم اجهاضها؟.

- اعتقد ان التطوير الذي قاله السيد الرئيس في هذا الخصوص فيه أشياء شاملة وواضحة.. والحركة قامت بها مجموعة معزولة في القوات المسلحة تميل الى اليسار أكثر واعتقد كانت النوايا كثيرة منها الشخصية لان فيهم كثيرين قبل وبعد الثورة احياء للمعاش أي ٤٠٪ او ٥٠٪ منهم، يتم اجهاضها لانها حركة معزولة عن الجيش يسولكم الشفصى ومعاملاتهم وتقاريرهم وان لم يكن كلهم فالأغلبية. وديتنا الحنيف يقولوا انكروا محاسن موتاكم والحركة في اجهاضها كانت بالنسبة لنا واضحة لكن سامة الصفر كانت خافية. وقبل قيامها نادى الاخ الرئيس على من يناظره في الرتب في مكتبة واخبرهم بأن الحركة مرصودة وليس المهم القتال على السلطة او الكرسي انما المهم البلد لانه الخاسر. وكذلك الاخ العقيد بكري رئيس لجنة الامن استدمى اكثر من واحد منهم واخبرهم بأن الحركة خاسرة ومرصودة ويرغم ذلك كانوا مصريين على التنفيذ. واعتقدوا ان الثورة ضعيفة واستغلوا الطيبة والهمةء السودانية. لكن هذا كان عفوا عند المقدرة. وكان هناك حركة قبلها لها علاقة كبيرة بها ولم يحاكموا بالسرعة المطلوبة لانها لم تدخل مرحلة التنفيذ. والحركة الاخيرة حسمت بالصورة الطبيعية العادية ويحاسبك عدالة جدا لاعتراهم الشخصى والقوات المسلحة نفسها لم تكن راغبة في هذه الحركة لانه ليس هناك ما يستمدى وانا لا أؤكد النظام لكنه يسعى الان في تطهير البلاد وفي وضع اسس وقيم انسانية بمعنى اننا لم نفشل.. والانظمة لا يحميها جيش ولا أمن وانما تمعى نفسها ببرامجها والقنوة الحسنة والحركة بدأت كائنها فغنت من اجل الكرسي او خدمة افكار معينة وليس من اجل تراب الوطن وعموما نوافع الحركة والفرص منها واختيار الوقت غير المناسب كل ذلك من اسباب عدم تجاوب الشارع وقد خدعوا القوات المسلحة في التطوير لانهم اوهمو الافراد بانهم يقومون بتأمين المواقع لان هناك خطرا على ثورة الانتاخذ. والحركة كما قلت لم تكن عندها نوافع قوية يل حتى بعض منهم لم يقوموا بالتنفيذ وبعضهم لم يأتى من منازلهم حتى لتتوير بعض الوحدات العسكرية وفي مسألة الخدمة التي ذكرتها انكر ان العقيد بكري رئيس لجنة الامن عندما حضر شهر عليه بعض الجنود بنادقهم فحاطبهم وطلب منهم ان يضعوا سلاحهم ارضا فقالوا له لقد اخبرونا بأن هناك خطر عليكم وبمعدها اماد للجنود بنادقهم وبدخل الوحدة فوجد ٩ ضباط اعتقلهم بدون مقاومة..

* من خلال حديثك هل معنى ذلك ان الضباط الذين نزلوا الحركة هم تسعة فقط؟.

- لا أكثر بكثير عند قيام التنفيذ.

* جزى في حديثك الي اليسار خلف هذه المحاولة من هم في اليسار تحيد؟.

- اليسار «يس الشيوعيين».

* بمعنى انه لم تكن هناك اي جهات سياسية غير هؤلاء؟

- لا ...

* حزب الامة ، الاتحادى ، او البعثيون؟

- لا ...

* لكن بعضهم كانوا ينتمون لحزب البعث السوداني؟

- لا .. لا اعتقد وهم فى الحقيقة يخدمون افكار هؤلاء الناس .. فمثلا من حزب الامة كحزب وفكر لا يوجد لكن تجد بعض الناس واجهته حزب الامة اما افكاره من ناحية عقائدية وتوجهات تجدها شيوعية او يسارية.

* لاني ما الاتهام الذى وجه للضباط اللتي قاموا بهذه المحاولة؟

- الاتهام هو التمرد .. وهناك مادة فى قانون القوات المسلحة تقول ان أى شخص يتحرك ضد السلطة بالسلاح والتنفيذ يحاكم بالاعدام وهى تدرس فى الكلية الحربية وللجنود هأتى شخص يحصل سلاحا على السلطة الرئيسية او الدستورية فى الدولة بغرض تغيير النظام دون علم قيادة الجيش كتنظيمات ضد العدو هذا الشخص يحاكم بالاعدام فورا.

* فلنكن اكثر صراحة .. لاني ما الفرق بينكم وبينهم .. هم تمردوا على سلطة عسكرية وانتم تمردتم على سلطة ديمقراطية والقاسم هو التمرد بمعنى انكم لستم بغض ما قاموا به هم؟

- الفرق الاساسي اننا جئنا بأهداف معينة .. ولو كانت السلطة الديمقراطية سارت بالبلاد للامام لكن نحن اكثر الناس تأييدا لها وانا شخصيا كنت ضد نميري .. فمن الكلية الحربية عندما قال قائد الكلية نؤيد نظام نميري قلت له نحن لا نؤيد لأن الشعب رفض نظام نميري وتحركنا بمدرعات من الكلية والاخ عمر كان ضد نظام نميري وكنا أكثر الناس سعادة بالسلطة الديمقراطية لأن الديمقراطية هي الأنسب للشعب لكي يمارس من خلال مؤسسات اختياره الأفضل. وانا قبل يومين من ٣٠ يونيو وتعيدا يوم الثلاثاء فى اجتماع عام للجيش قلت لمهدي بابو نمر رئيس الأركان نحن لا نريد ان يستلم الجيش الحكم لان تجربة نميري ١٦ سنة كانت فاشلة وان الجيش ليس هو الذى يحكم وانا الديمقراطية هي الأفضل لكن النظام القائم هو نظام للكسب الرخيص والولاء لطوائف معينة وهو نظام ان يقدم البلد لان فاقد الشيء لا يعطيه وقلت له اذهب لوزير الداخلية وكان مبارك الفاضل وهو رجل ردىء يعطى الرخص للبنات ولم تكن هناك القدرة الرشيدة .. وكانت الحرب فى الجنوب فى ازدياد والقوات المسلحة فى تراجع ونحن كنا فى الجنوب لمدة سنتين وهذا كان دافعا للاشتراك فى هذه الثورة وقد جئنا لكي نغير هذه السلطة ونهين المذاق لاناس آخرين ليستلموا السلطة عبر مؤسسات دستورية ولم نأت من أجل السلطة لأن السلطة فى السودان مشكلة بكل المقاييس، وانا فى حدود معايشتمنى للسلطة فى العاصمة القومية اعتقد انها موت .. السوق منهار وكل الينيات الاساسية منهارة اقتصاديا وهناك خراب كامل فى النفوس لانها تربت تربية خاطئة .. فالمجتمع اصبح زهيبا جدا ونحن جئنا لكي نضع مجتمع الكفاية والعدل والنقى والطهارة لذلك كان الانقلابيون (يدونا فرصة) وانا شخصيا أؤيد أى انسان يعمل انقلابا فى اى لحظة على شرط ان يعطى النظام فرصة .. ثلاثة .. اربعة سنوات .. بل حتى الحكومة الديمقراطية اعطوها فرصة .. ونحن اولى لاننا زملاء سلاح .. فاذا لم تقدم البلاد للامام «نمشى على طول» والثورة تخطى خطى عزيزة لذلك لم يأت الانقلابيون فى الوقت المناسب ..

* قلت ان الضباط اللتي اعتمدوا وجهت لهم تهمة التمرد او لدر وفشلات حركة ٣٠ يوليو هل تعتقد انه يمكن ان تواجهمكم نفس الظروف؟

- جدا .. وهذا القانون يتساقى فيه كل الناس ولا انرى ماهى المادة بالضبط. تسبل احد الضباط من الذين يحضرون الحوار وينسى خنجر (أحد الذين نفذوا الاعدامات وفق ما عرف فيما بعد) وقال المادة ٤٧ (د) وتنص على ان اى شخص يتحرك ضد السلطة بحمل السلاح او وجوده او بالتعرض او حتى اذا لم يتحرك لايقاف تمرد ما فهو يخضع الى هذه المادة ..

* ولماذا اعدت المحاكمات والاعدامات على عجل؟

- هي لم تكن على عجل والمحاكمات الابجائية الميدانية تختلف فى اجرائاتها وتكوينها عن

المحاكمات الأخرى التي تحتاج الى مجلس تحقيق و خلاصة بيانات.
* الأامر كله تم في خلال ساعتين؟

- السرعة جاءت من الاعتراف الشخصي وهذا ساعد في التنفيذ . وبعض الضباط كانوا خارج الخدمة في المشاي ومع ذلك يرتدون الزي العسكري ويتواجدون في الساحة العسكرية. أما بعض المحاكمات فكانت الأمور غامضة لأن هؤلاء الضباط علاقات واتصالات ومحاكماتهم مازال جارية.. وبعض منهم كان في التنظيم لكنه لم يتحرك وهؤلاء أيضا محاكماتهم جارية حتى هذه اللحظة.
* المحاكمات نفسها هل جرت بصورة سرية؟

- بمعنى ..

* بمعنى هل حضرها ضباط وجنود على الأقل وعلى مرمى من الجميع بصورة عفوية؟

- عفوية بمعنى «يجوا الناس يتفرجوا فيها» المحاكمات جرت في وحدة من الوحدات.

* على الأقل هل تم إعلان أسماء العسكريين الذين تولوا رئاسة المحاكم؟

- لا .. لم يتم إعلانهم.. تدخل الضابط خنجر مرة ثانية وقال « لم يتم إعلان الأسماء نسبة لطبيعة المحاكمات وحسب إستطلاع الناس والتدخلات».

* بعض الأخبار تحدثت عن أن إقرار الادعاءات نفذ في بعض الضباط قبل المحاكمات المذكورة؟

- لا .. معقول يا أخى «تدخل الضابط خنجر مرة ثالثة» وقال (كانت هناك ساعات طويلة بين الحكم وتنفيذ القرار.. أكثر من ثلاثة أربعة ساعات بين فترة الحكم وفترة الإعدام!!).
* نسبة لسلاحيات المجتمع السوداني وطبيعته التي ترفض العنف والدناء ومع هذا لابد ان لكم حكمة من وراء تنفيذ الحكم في شهر رمضان المبارك وقيل يومين من العيد فهل فعلا هناك حكمة؟

- اعتقد يا أخى أن الموضوع كان في حاجة سرعة البت.. والقرار السريع لانه كما ذكرت لك ان الناس اعتقدت ان المعوق عند المقبرة هو ضئف فكان لابد وان تكون هناك احكام كهذه حتى تكون شافية ولا نعلمي فرصة لدول كي تتدخل..

* السؤال مازال قائما الادعاءات تمت في شهر فضيل عند السودانيين والمسلمين عموما وبانظر لهذا لابد وان لها اثر سلبى فيما الحكمة؟

- الحكمة في سرعة البت كما ذكرت.. وكان لابد أن يكون هناك حسم وأنا أقول تصورى الشخصى نحن كشعب طيبين جدا لكن بعد «شوية» تدخل الواسطات والملاقات وكما ذكرت هناك أناس قبلهم تردوا ولم يعالجوا بالصورة السريعة مما أعطى الفرصة لضغفاء النفوس ان يتحركوا!!
* ورد في حديثك أكثر من مرة مسألة الوسطات وعدم اعطاء فرصة ادول كي تتدخل هل هذا ينطبق على تجربة د. مأمون محمد حسين الذى حكم عليه بالإعدام والفرج عنه مؤخرًا؟

- لم تتأثر بدول «شفيت الشيطان ما يقدر يؤثر فينا» ولاننا دولة اصبحنا نملك قرارنا .. «ومله في دولة تعطينا قمح.. مش زى زمان الزر يكون في أمريكا واللعبه في السودان». فمسألة مأمون مسألة تقديرية وفي الاسلام الملة والعبرة تحكم وملائقه، تكون متواجدة لكى تشهد الحدث.. ومسألة مأمون في وقتها كانت تحتاج ذلك لأن البلد تريد أن تدخل في اضطرابات وعصيان مدنى وضغفاء النفوس من اليسار وبالأذات الشيوعيون كانوا يريدون ان يخلقوا بلبله فكان لابد من قرارات حاسمة وعندما تبطلت الاسباب وفشل الاضراب بقى أن القضية ليست مأمون كشخص أو كشيوعى أو يسارى انما كانت القضية ماذا وراء مأمون..

* نلقا لاني عند الادعاءات كاني كبير ا دالر حيث في ان الموضوع هو تصفية حسابات بين هؤلاء الضباط ولتأير الجبهة الإسلامية لا سيما وان بعض هؤلاء الضباط موقفا معينا منذ الانتفاضة إبريل ١٩٨٥م؟

- ليس هذا صحيحا إذ ان محاكمة هؤلاء الضباط قد تمت وفق القانون العسكرى الذى ينص فى مادته (٤٧) «د» على أن أى شخص عسكرى يحمل أسلحة ضد السلطة أو يتمرّد عليها أو يجرّس على التمرد فهو يتعدى الإعدام وهذا هو الذى حدث..
* لماذا كل هذه المغامرة ألا تعلمون بان احكاما بهذه القسوة يمكن ان تحظكم فى موضوع ثارات خاصة ان هؤلاء الضباط ملانهم وعلاقاتهم بغض النظر عن الموقف الشعبى العام؟

- المحاكمات تمت وفق القانون واننا لا نخشى ردود الفعل وما قمنا به كان قانونيا ولا نخشى فى

الحق لومة لأثم (وأنا يوسف عبد الفتاح متوقع كل شيء.. أنا كل صباح لما أطلع من البيت بتشهد.. وبالمناسبة يتجنبنا تلفونات تهديد كثيرة لكن ده ما يثنيها عن زمانا)..

* هل مازالت هنالك بنية لأحكام جديدة؟

- نعم.. المحاكم تواصل عملها وتستصدر أحكامها العادلة وفق القانون..

* في خلال عشرة أشهر لحكمكم حدثت حركتي القلايتي.. باستغادي ذلك مؤشر لضغط سيظركم على الجيش ما رأيك؟

- الحقيقة غير ما اشبرت، ذلك ان فشل المحاولتين يدل على مدى ولاء قوات شعبنا المسلحة لثورة الانقاذ الوطني.

* يجري الحديث عن تخفيض المجلس العسكري بحيث ينحصر العند في الموالين للجبهة الإسلامية تماماً؟

- لم وأن يحدث ذلك..

* لنت من أكثر الذين يوجه لهم اتهام الجبهة الإسلامية؟

- ما درجت على الرد في ما يوجه الي من اتهامات باطلة..

* استقبال د. عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية في مصر بالصورة التي تمت وسكانه في فيلا في حي كوبر اليس فيه حرج بالنسبة لكم كتنظيم وخرج بالنسبة لعلاقتكم مع مصر؟

- لا علم لي بهذا الموضوع.

* تدخل مدير مكتبه وقال أنا كنت حاضر الموضوع.. الرجل ده فعلا سكن في حي كوبر ولكن ليس في فيلا كما ذكرت وإنما في منزل عادي وهو منزل صادق عبد الله عبد الماجد وهو صديقه..

* اتضح ان د. علي فضل مات من اثر تطليب تعرض له في السجن فلماذا كل هذا العنف مع المعارضين الشيء الذي لا يتسق وسلوكيات المجتمع السوداني؟

- هذا المواطن توفي الى رحمة الله نتيجة اصابته بمرض الملاريا ولقد فحصه الطبيب الشرعي وثبت انه كان مصابا بالملاريا مما ينفي أى اتهام بالتعذيب ولا أستطيع ان اسمى هذا خبرا لانه يقع في دائرة الاشاعات التي درجت اجهزة الاعلام الغربية على ترويجهها ضد السودان وضد كثير من الانظمة العربية بقصد تشويه صورة العرب لدى الرأي العام الاوروبي والعالمي وللأسف فان بعض صحفنا واجهزة إعلامنا العربية تأخذ اخبارها عن اجهزة الاعلام الغربي..

* طالما نلغيتم دائما بموضوع الانتهاء للجبهة الإسلامية لماذا لم تقوموا بخطوة عملية تكفي لوالين سبتمبر؟

- ولماذا نلغيها نحن جئنا من اجل ان نثبت هذه القوانين.. وهي قوانين الشريعة الاسلامية وليست قوانين سبتمبر كما يقولون.. وأنا يوسف عبد الفتاح حدود علاقتي مع المجلس هذه القوانين وقلت ذلك لليشير وللأخوان في المجلس..

* اني لماذا اخطأ هوية المجلس.. لابد من تثبيت الحقائق.. دائما ما تنفون اتهام المجلس للجبهة..؟

- يا أخى نحن الغينا كل الاحزاب بما في ذلك الجبهة الإسلامية.. لكن بحقائق التاريخ أكون صريحا معك ان أى ثورة في الدنيا لابد لها من تأييد.. عبد الناصر في ثورة يوايو نميري وغيرهم ونحن لما جئنا في ٣٠ يونيو الجبهة الإسلامية أيدتنا وساندتنا نقول لهم لا!

* لماذا انقلبتم سراخ بهاء الدين محمد لزيبي وهو السارق للاتصاف السوداني في عهد نميري؟

- الرجل قضى خمس سنوات في السجن وهذا يكفي.. وأنا قرأت في الصحف انه قال سيدفع عشرة ملايين جنيه!!

* سؤالي الأخير.. من الاشياء الملفتة لنظر العراقيين ان الجماعة التي دبرت انقلاب مايو وحكم عليها بالسجن في العهد البعثي قُسم باطلاق سراحهم والجماعة التي دبروا انقلاب رمضان الأخير ان ناس الاتهام بفرقتهم قُسم بإعادتهم كيف يستقيم هذا الامر؟

- «قال غاشيا» (يا أخى مافى مجال للمقارنة. ديل ناس حاكمهم في الفترة الديمقراطية وزي ما قلت عندنا رأى في الديمقراطية والمجموعة الثانية حوكموا بواسطة محاكم عسكرية إيجازية تتطلب السرعة والحسم علشان كده مافى مجال للمقارنة)..

الباب الرابع

الفصل الأول

التجمع الوطنى الديمقراطى .. الإطار والصورة!

(* است عليه بمسيطر *)

(الغاشية آية ٢٢)

بم تتحدد المعارضة؟ الاجابة البديهية : تتحدد المعارضة بالسلطة، ولكى نعرف مفهوم المعارضة يجب فى الاساس التعريف بماغية السلطة، من حيث مستوى تقدم المجتمع أو تأخره، أى مدى نمو مؤسسات المجتمع المدنى أو ضمورها، ومن حيث إجماع أو إنعزال المجتمع الدولى عنها، ومن حيث نسبة القوى السياسية والاجتماعية المشاركة فيها. وبملا أن هذه العناصر مجتمعة هى التى تتحدد فهم السلطة، كذلك تحدد فهم المعارضة فى جزئية منها. ويقدر ما تمتلك المعارضة وعيا بهذه المسؤوليات ترتقى إلى مستوى المعارضة العقلانية والحديثة.

وقد رأينا فى فصول ماضية أين تقع سلطة الجبهة القومية الاسلامية من هذه المسؤوليات.. وسنحاول أن نوضح فهم المعارضة التى تأطرت فى صيغة التجمع الوطنى الديمقراطى لهذه المسؤوليات. إذا خصصنا سؤال البداية.. طالما أن هناك سلطة حاكمة فى الخرطوم تتفد فى برنامج الدولة الثيوقراطية.. يكون من المنطقى أن تمتلك المعارضة برنامجا مناهضا لبرنامج السلطة، ولا تتفقد المعارضة خصائصها.

من المعروف أن المعارضة الحديثة أو العقلانية فى النظم الديمقراطية هى التى تؤمن بالتداول السلمى للسلطة، على ضمان أن تقبل فى تداول السلطة السياسية إذا ما دالت وولاتها، ولكن فى مواجهة سلطة وشمولية غاصبية ونمطية وغمائية لا تقبل المعارضة إنذة؟ فى هذه الحالة لابد وأن تكون أمام خيارين.. (إما أن تفتار أسلوب السلطة ذاته.. فتتفها كما نفثها وتنتج خطايا متواترا، هو أقرب إلى الهجاء منه إلى لغة السياسة، ويؤدى فى الغالب إلى ضرب من العصاب السياسى، ويسترضى هذا الخطاب الخيال الاجتماعى لجمهور المقومعين، من دون أن يضيف هذا الروى إلى الجمهور شيئا، أى أنه يوقد فيه نزع العنف الغريزية ويمثل هذه المعارضة على إختلاف الأسماء ليست سوى مشروع سلطه استبدادية قمعية، أو أن تفتار المعارضة خيارا آخر هو خيار العقلانية، وتغيير المجتمع رانيكاليا، فتعمل على تأسيس وعى بماغية السلطة وأساليب عملها وتناقضاتها الداخلية، على أن يكون لهذه المعارضة وعى يرسالتها التاريخية، ويدورها التاريخى المشتق من اسمها. وتوجه جل نضالها السياسى فى مجرى النضال القومى الديمقراطى نحو تجسيد إتحاد القول بالعمل، وربط الفكر بالممارسة وتحديث المجتمع(١).

أى أن مشروع المعارضة الديمقراطى النهضوى يكون مضادا لمشروع السلطة الاستبدادية. وهذا المشروع يترتب عليه أعياء ومهمات معقدة تعقد الوصول للسلطة نفسه، وفى السؤال أين يقع التجمع الوطنى الديمقراطى بين هذه الخيارات، يمكن القول أنه يمثل حالة وسطية ذلك لعدم وضوح كثير من الأشياء فى مشروعه من جانب والتعقد تجربة السلطة نفسها من جانب آخر. تتميز المعارضة الحالية (التجمع الوطنى) عن تجمعات معارضة سبقت فى ظل الانظمة العسكرية الدكتاتورية بعدة مميزات منها:-

أولا: الاتفاق على شعار الديمقراطى كهدف وغاية يمكن تطبيقه إثر إنهيار مشروع السلطة الشمولى العقائدى، مع أن الخوض فى تفريعات الهدف (الديمقراطية) من شأنه أن يكون عامل فرقة وليس وحدة.. ولكن القوى السياسية عقلت ذلك كله على المشجب السحرى المسمى المؤتمر الدستورى.. ووجدت بعض القوى التى تقف موقفا مترددا من شعار السودان الديمقراطى العلمانى فى ذلك المشجب متنفسا تضع عليه عجزها..

بمعنى تأجيل الصراع وليست مواجهته وحسمه.. لكن المهم إقرار مبدأ الديمقراطية التعددية، مع أن النقص السابق يبعد عنها صفة المعارضة العقلانية..

ثانيا: تتلاقى الاربعتين الشمالية والجنوبية في مواجهة مشروع السلطة الاستبدادي (إعلاء الأمم أصداق اليوم).. ولكن طالما أن التلاقى نظريا أكثر منه عمليا، ذلك أيضا يبعد صفة المعارضة العقلانية. ثالثا: إعداد المعارضة لبرامج وميثاق وإعداد الدستور المقترح لفترة الانتقال وعدد من القوانين التي تختص بالمصاحفة وتنظيم الأحزاب والمناصب الدستورية وأوراق تتلحق بالسياسة الخارجية والإصلاح الاقتصادي.. فذلك تميز ينعكس المعارضة صفة العقلانية فيه نفحة تغيير المجتمع راديكاليا، وهي إضافة جديدة مقارنة بتجارب سابقة كانت القوى تقع فيها أسيرة (الفراغ السياسي) حالما يسقط النظام. وفي المقابل يمكن إستعراض بعض العوامل التي جعلت من المعارضة (التجمع الوطني) حالة وسطية لم ترق إلى حالة المعارضة العقلانية أو سمحه للدرك المعارضة القمعية الاستبدادية..

أولا: تحول العمل النضالي السياسي إلى عمل دعائي وتحريضي ملزوم، جعل من الكيان كيانا تخبريا معزولا عن تطورات الجماهير..

ثانيا: الافتقار إلى الروح التعاضدية الجماعية، أدى إلى تلخر تحويل مشروع الصيغة الجامعة من الإطار النظري إلى الحيز العملي فحينما تصبح التضحية الحزبية أرفع شأننا وأعلى مقاما يفقد العمل التضالي سوغه الجماعي المتحد؛

ثالثا: مفتاح بناء المعارضة العقلانية يكون بتوسيع رقعة النقد والنقد الذاتي بأسلوب علمي.. والهيكل القائم أخذ معيار نصف الآية.. تمدد في النقد والسلطة.. وضمور في النقد الذاتي للحزب أفكارا ومفاهيم وبرامج وبنية تنظيمية واختيارات إيدولوجية وسياسية.. فحينما يجعل الحزب من نقد السلطة مداراة لسوءاته في الأسس المذكورة يكون النقد الذاتي تجريما وخيانة.. بمنطق نغم السلطة، ما الذي يجعل (نبيل كينوك) زعيم حزب العمل البريطاني يقدم إستقالته لمجرد وعد لم يتحقق لناخبي حزبه، في حين أن الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد بإقامة مؤتمره العام منذ عهد الديمقراطية الثانية ولم يتجنّب بعده حتى الآن؟

رابعا: الخلل في ميزان الحقوق والواجبات ينتج واقعا مشوها. ويؤدي إلى تضخيم مبرر للذات (الكيان) ويكون المردود النضالي بائسا (مناسباتي).. ذلك ما يهدر الطاقات.. ويضيع الوقت.. وأنتد تسعد السلطة به ولا تنياه.

خامسا: التناقص عن تحقيق التناغم المطلوب بين الأهداف والمناهج.. فالهدف في مجمله نبيل (سقوط الديكتاتورية الفاشستية العنصرية) أما المنهج فتقليدي متخلف يفتقر إلى الروح الإبداعية والمسامات الفئانه. كما أن السياسية العقلانية لا تعنى تبرير الهدف بالوسيلة.. فهذه ميكافيلية رديئة.. تبعد المسافة بين المعارضة والسلطة.. ولكن إتساق الأهداف والمناهج يقربها..

سادسا: عدم مواكبة الأحزاب لأساليب المعاصرة والتطور ينعكس سلبا على الكيان الجامع (التجمع الوطني).. هل هناك برامج لبعض الأحزاب الكيان وإذا ما كانت ما مدى إقناعها لقضايا الحاضر.. الحزب في المعارضة العقلانية هو الذي يمتلك حسا جدليا ووعيا مستقبليا بالتاريخ، وهو المدافع عن القيم العليا التي يعبر إليها عبر خطه السياسي وبرنامج.. ليس مناطا بأحزاب التجمع إدارة الأزمة بقدر ما المطلوب إقتحام الأزمة بوعي وإقناع ودفاع حقيقي عن تلك القيم العليا..

سابعا: تضال الكادر المؤهل الذي يتقهم مسؤوليات المعارضة العقلانية وفق مكايينزم عصري حضاري (متى وكيف ولماذا التحرك الدبلوماسي - استعمال سحر الكلمة في قواعد المنطق والإقناع - القراءة الصحيحة للحدث - الحركة النشطة الدوية).. في مقابل التضال تمدد الكادر المصلحي النفقي المتاجر بالقيم والمبادئ (أصحاب المناكب العريضة) الذين لا ينظرون إلى العمل بمعيار الأداء والعطاء والتجود، وإنما كبقرة حلون يحددون جوعاتهم بالمسافة التي تبعدهم أو تقربهم من (الضرع)..

ثامنا: التسليم المطلق بما تم إنجازه في نورات (القاهرة مارس ١٩٩٠) (أنيس أبايا ١٩٩٠) (لندن فبراير ١٩٩٢) والإبقاء بأن ذلك قمة ما وصل إليه الفكر السياسي المعارض ذلك يولد كسلا ذهني.. فإذا ما كانت تلك هي القمة.. ماذا يريد من وصل للقمة؟

تاسعا: تداخل المسؤوليات نتيجة (تعيين) أجهزة نمطية بيروقراطية لا تمي من دورها شيئا.. وهي أجهزة ورقية أكثر منها واقعية.. إذ أن صدقية العمل المؤسساتي.. تفرض الانضباط المنهجي.. (هل الشتات المكناني جعل من الاجتماعات الدورية محض صدفة)..

عاشرا: الصلة بين الأصل (الداخل) والفرع (الخارج) صلة يوهيمة أصبحت مرضة للتأويل.. ليس

لغروب القمع والبطش (الداخل) وحدها وإنما للتباين.. فالأصل يتحدث ببطنه.. والفرع يتحدث بلمها. إذا ما توغلنا أكثر يصبح لاستعراض العوامل التي يمكن بها تفعيل التجمع الوطني الديمقراطي ضرورية.. حتى يأخذ بزمام المعارضة العقلانية التي تعي دورها التاريخي وتحمل تبعاته ومهامها ومسؤولياتها بوجوه وطنية.

(١) في ندوة بوايو ١٩٩٠ يأسيس أبايا أقر التجمع الوطني الآتي (إدراكا لتكامل وسائل النضال السياسي والكفاح المسلح وضرورة التقائهما لتحقيق السودان الجديد قرر التجمع الوطني الآتي (١) يمكن لكل القوى السياسية للتجمع تقديم إسهاماتها في مجال العمل الشعبي المسلح لتحقيق أهداف الميثاق (٢) التزمت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بتقديم خبرتهما في هذا المجال مما يوفر من موارد لكل من يحتاجها من فصائل التجمع). تبعا لذلك أعلنت القيادة الشعبية للقوات المسلحة عن تكوين (أنا السودان) في أكتوبر ١٩٩٠ ووقعت على بيان مشترك مع الحركة الشعبية حول تنسيق العمل العسكري والسياسي في إجتاع لهما داخل الأراضي المحررة في ديسمبر ١٩٩٠ وأرسل حزب الأمة (١٢ فردا) لتدريبهم (تم سبهم في مايو الماضي إلى مدينة نيروبي بعد اشتداد ضراوة المعارك). ثم جاء إجتاع لندن في فبراير ١٩٩٢ والذي أجز في الميثاق بصورة نهائية وأعلن مجددا في برناسج الفضال اليومي المباشر الفقرة السادسة (تصعيد النضال الشعبي، السياسي والمسلح، خطوة إثر خطوة لهزيمة السلطة والإطاحة بها) (٢).

يجب برغم هذا الوضع الاعتراف أن قوى التجمع عجزت تماما عن دعم هذا الخط واستمرت المقاومة العسكرية وفقا على الحركة الشعبية في الجنوب.. ذلك لأن الموافقة عليه في الأساس لم تنطلق من قناعه ولأن بعض القوى الحزبية تستنكف العمل العسكري ويكون المسك الحقيقي هنا في تطابق القول والفعل.. وفي الكيفية التي يأخذ بها هذا المبدأ شكلا عمليا وإبداعيا خلاقا، وذلك ما يقود إلى تحديد دور واضح للقيادة الشعبية وضرورة تجاوز الالتزام اللفظي إلى دعم فعلي بصورة قاطعة.. هذا الوعاء من شأنه أن يرفع الحرج عن تلك القوى التي تستنكف العمل العسكري.. (ب) قضية الدين والدولة تعرضت لمزايدات موقفة.. ليس الآن فقط بل حتى في العهد الديمقراطي حيث تراجعت المواقف، يرفض حزب الأمة (قوانين سبتمبر) وي طرح نهج (الصمود الإسلامية).. يشارك في مؤتمر كوكادام ١٩٨٦ ويلتزم بمقرراته فيعتقل السيد مبارك الفاضل وزير الداخلية المشاركين في ندوة (أمبو) بتهمة الخيانة العظمى.. يقاطع الاتحاد الديمقراطي مؤتمر كوكادام ويعقد إتفاقا مع الحركة الشعبية (مبادرة السلام ١٩٨٨) والتي تنص على تجسيد تلك القوانين حتى المؤتمر الدستوري.. فيتحفظ حزب الأمة ويصر على (توضيحاتها).

وبعد الانقلاب العسكري تتفاقم عجلة المزايدات في قضية الدين والدولة ونه وشرح للمواقف المبدئية.. فبينما يصر الاتحاد الديمقراطي في مؤتمر لندن ١٩٩٢ على ضرورة النص في الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، يوافق حزب الأمة على إحالة الأمر للمؤتمر الدستوري، وبينما يؤكد حزب الأمة على النص (تعامل الدولة معتنقى الأديان السماوية وأصحاب كرم المعتقدات الروحية دون تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحررياتهم المكفولة) (٢).. لا يرى الحزب الاتحادية ضرورة الاصرار على ذلك، وأثر تداخيات محادثات أبوجا بين وفد الحكومة والحركة الشعبية وطرح مسالتي الانفصال بحق تقرير المصير يصدر التجمع بيانا سمي «إعلان القاهرة» في نوفمبر ١٩٩٢ ويعلن فيه موقفه من قضية الدين والسياسة ورفض الدولة الثيوقراطية (الدين لله والوطن للجميع) يوافق الاتحاد الديمقراطي على ذلك ويوافق حزب الأمة..

كان لتبني هذه المواقف دور في ما أصاب الحركة الشعبية من إنشقاقات.. وعدم وضوح رؤى الحليف من الممكن أن تدفع بالأمور إلى ما هو أسوأ. وتأكيدا لحديث البداية المعارضة تعني في تعريفها البسيط تقديم مشروع مناهض لمشروع السلطة.. وإلا فما دعوى المعارضة.

إن تطورات الأحداث بعد إنشقاق الحركة الشعبية وتصعيد الحرب بواسطة عناصر الدفاع الشعبي (إعلان الجهاد) كلها عوامل تجعل من البت في موضوع الدين والدولة أمرا ملحا. وإن تأجيل حسم الصراع حتى إنقضاء المؤتمر الدستوري يعني زرع قنبلة موقوتة تجل حسم الصراع دون مير مقبول خاصة وأن المنعطف أصبح خطيرا. كما أن الذي يحسم المؤتمر الدستور لا يعني نهاية المشاكل، فالسلام مشاكلة وتكلفت التي لا تقل عن تكلفة الحرب، وإذا ما كانت قوى التجمع جادة في مسماها

فعلها حسم الأمور وإحراز زمن المؤتمر الدستوري..

(ج) بناء كيانات هيكلية تنظيمية فاعلة للعمل الإعلامي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي. ذلك من شأنه أن يكسر حلقة الانغلاق وينهى صفة الانكفاء على الذات ويوقف حدة التخوف من المواجهة.. كل ذلك في مناخ صحي بعيدا عن التهم والتشكيك وإطلاق القول على عواهنه، فالحديث عن إستثمار السلطة لأفراقات النقد الذاتي حديث مردود، لأنه بانس ينهج نفس نهج المزايمة السياسية، ويعنى إستمراء لوضعية التجمع يتقويه لمجرد الحفاظ على صيغة الإجماع.

(د) من الأهمية بمكان في طرق تفعيل التجمع تنقيح الخطاب الإعلامي والسياسي فصيح المبالغة أحيانا تأتي بمرود سلبى.. كما أن أسلوب الاستهانة بقدرات السلطة أسلوب ماحق يضع المعارضة في الزاوية الحرجة.. فبدلا من ترديد عبارة (النظام النيكيتاتوري المعزول داخليا وخارجيا) يجب البحث والنظر والتأمل في الكيفية التي دخل بها هذا المعزول عامه الرابع مع أن الخطاب بدأ منذ العام الأول.. أما بالنسبة لقضايا المستقبل، صحيح أن إستقرار النظام السياسي في السودان يعتمد على تمثيل الثالث المعروف (الأحزاب، النقابات، القوات المسلحة).. مع أن الشيء الطبيعي أن لا تكون القوات المسلحة أو النقابات مشاركة في الحكم.. وصيغة التجمع هي صيغة تحالفية مرحلية فينبغي النظر إلى كل هذه المسائل بموضوعية لعل الفكر السياسي السوداني يفرز شيئا آخر.. فقد إستفز البعض الغبن الذي لازم عدم تمثيل القوى الحديثة.. وأصبح يميل إلى تكوين حزب سياسي جديد.. وفي دعوة حق وفق ما أرى.. ومن الممكن إذا ما نهضت على أسس سليمة أن تكون مخرج صدق لأزمة مزمنة..

المستشار السيلسي والبله ملسى للحركة الشعبية

د. منصور خالد

- يجب أن لا نخرج إتقافية أديس أبابا من إطارها التاريخى.
- لماذا تحتوى أمريكا الحركة الشعبية وهى القادرة على إحتواء السودان كله.
- لست عميلا فى السى أى آيه ولا تاجرا للسلاح.

أديس أبابا ٢ أغسطس ١٩٨٩



* في تقريرنا إلى الحركة ارتكبت خطأ تاريخيا بعدم المشاركة بعد الانتفاضة بمعنى أي مشاركة كما كانت يمكن أن تغير من مجريات الواقع السياسي والتركيبية البرلمانية. وموافقت الحركة انضمت الديمقراطية إنما ما حدثت ما حدثت فماذا؟

- في واقع الأمر أكثر ما أظن أن هذه النظرة قد تجاوزتها الأحداث وأربما أدرك الناس بعد ما وقع أن الحديث عن رجوع جون قرنق للخرطوم في أبريل كان حديثاً خاطئاً لأنه كان سينتهي كما انتهى كل الناس والحركة كانت تنتهي مثل ما انتهت كل القوى الوطنية والديمقراطية. وفي واقع الأمر أن الذي كان معروفاً آنذاك هو دعوة قرنق والحركة للانخراط في ما كان يدور ولم يكن هناك أحد على استعداد لأن يقبل الأطروحات الأساسية للحركة بدليل أننا لو نظرنا إلى ميثاق أبريل وهو يمثل قمة ما وصل إليه الفكر السياسي السوداني في ذلك الوقت لم يكن يختلف مطلقاً عن النظرة السودانية الشمالية التقليدية للقضية التي نتحدث عنها. وهي نظرة مشدودة إلى الماضي لأنها تتحدث عن مشكلة الجنوب في إطار اتفاقية أبوس أبابا وكان طرحنا هو أن القضية ليست قضية إقليم بعينه وإنما هي قضية أقاليم مهمة. قضية هيمنة الوسط على التخوم النائية في السودان، قضية تنمية اقتصادية توافرت ظروف مختلفة في تجميعها وكانت هذه التنمية لخدمة فئات معينة في إقليم معين وهو الأقاليم الشمالي النيلي في حين أن بعضه متخلف وكذلك في الشرق والغرب والجنوب. الخلاصة إذن أن الدعوة كانت لقرنق للحمول ليقبى جزءاً من كل الكرنفال الذي كان موجوداً وتحصل انتخابات بالاطر السياسية القديمة وبالرؤى السياسية القديمة وهذا لم يكن مبعدياً لأنها الحرب لأن المشاكل باقية وكانت ستفارق وتتفارقها سيؤدي إلى عجز النظام المدني الذي سيؤدي إلى خلق فراغ يملأه العسكريون.

* كانت هناك أيضاً بعض القوى التي تفتونها حليفة لكم لمبت لمن الدعوة لماذا كنتم سلبين تجاهها؟

- هذه القوى أضعها في موقع آخر لقد بدأ حوار مع هذه القوى وقاد إلى شيء هام وهو إعلان كوكادام الذي تم في مارس ١٩٨٦ أي قبل انقضاء الفترة الانتقالية وفي ذلك الإعلان تم طرح قضايا عديدة وأساسية وتوجه معين لحلها يتمثل في أنه لا بد من مؤتمر قومي دستوري يتناول القضايا التي ظل أهل السودان يختلفون حولها منذ الاستقلال كقضية الهوية، الدين والسياسة والتنمية ونظام الحكم، وإن هناك أشياء إجرائية لا بد أن تتم لكي يصل الناس إلى المؤتمر ومن أهم الأشياء التي تمت أيضاً هو أن هذه القوى الحليفة بجانب كل الأحزاب الاقليمية القاعدية وبجانب القوى الديمقراطية انتقلت كل مبدأ تأجيل الانتخابات إلى أن يتم عقد المؤتمر. وهذا الأمر رفضته الأحزاب وكان واضحاً أنها متعجلة للحكم وأجهضت الفكرة.

* النظام الجديد أعلن رفضه لاية الاتفاقيات السابقة وبما كنتم طرفاً بصورة أو أخرى في هذه الاتفاقيات ما هو موقفكم من ذلك؟

- لكننا ليس فقط التزامنا بالاتفاقيات السابقة بل إن أي حديث عن السلام لا بد وأن يبدأ من حيث انتهت تلك الاتفاقيات.

* هل تعتقد أن اتفاقية نيس أبابا يمكن أن تصلح كإطار تفاوضي جديد لا ما انضمت إليها بعض المستجندات؟

- اتفاقية أبوس أبابا يجب أن لا يخرجها الناس من إطارها التاريخي. فذلك الاتفاقية جاءت نتيجة حرب كانت تدور في جنوب السودان ويقوم بها جنوبيون وإبوابهم كلها أنهم يريدون المزيد من السلطات والحريات للجنوب ويريدون مكاناً تحت الشمس ومن الجانبين كان واضحاً أن القضية التي تعالج هي قضية محدودة. ومن الناحية الثانية عندما أقبلنا لحل تلك المشكلة لم نقبل على ذلك ونحن نطلق من فراغ بمعنى أن بيان ٩ يونيو كان بلا شك يمثل الأطار النظري للحل وهو الاعتراف بالقوميات والخصائص الثقافية للمجموعات العرقية وكان هذا يمثل طغوة متقدمة في التفكير السياسي نحو هذه القضية. ومن الجانب الإجرائي اعتمدنا اعتماداً كاملاً على مقررات لجنة الاثني عشر ومقررات مؤتمر المائدة المستديرة وهو طبعاً مؤتمر شاركت فيه كل القوى السياسية من الشمال والجنوب وبالتالي نحن جئنا بكل الميراث الموجود وبإجماع وطني. وهذا غير حاصل الآن بل في واقع الأمر بدأوا بإلغاء هذا الميراث. هذا من الجانب الشكلي ومن جانب المحتوى فإن الحركة التي قامت وأطلقت من الجنوب لأسباب جغرافية تحدثت منذ اليوم الأول في ميثاقها عن أنها حركة قومية لا تريد الانفصال أولاً وتري أن مشاكل الجنوب ليست وفقاً على الجنوب وإنما هي مشاكل تتكرر وتتناسخ في أقاليم أخرى وإن حل هذا كله لا بد أن يبدأ بإعادة النظر في هيكل الحكم في الشمال لأن هناك هيمنة لمجموعات معينة على الحكم في السودان عبر الحكم في

الخرطوم. اذن يصبح الحديث عن العودة لاتفاقية انيس اياها غير ذي موضوع.
* هناك راي يقول ان الحركة الشعبية في توقيعهامبادرة السلام مع الاتحادى الديمقراطى استجابات للمبادرات الحزبية ويستند اهل هذا الرأى إلى أنه كان يمكن تطوير اتفاق كوكادام لانه وقع مع لوى اكثر فما رايك؟.

- هذا النقد اشك في أنه يجيئ من الحركة الديمقراطية. لأن اتفاق كوكادام مع القوى الديمقراطية مازال هو الاطار. وهو اشمل لأنه يتحدث عن أجندة المؤتمر وأهدافه وإجراءاته. لكن الذى حدث أن الحزب الاتحادى كان غائبا عن كوكادام وبرزوا غيابهم لأسباب لا صلة لها بقضية الحرب والسلام، بقدر ما كان انعكاس للصراع الذى كان موجودا آنذاك فى التجمع الوطنى. لكنهم اكثروا رغبتهم فى السلام ودخلوا فى حوار معنا. ولا أعتقد أن هناك شيء يمكن أن نسميه تنازل من جانبنا إلا إذا أشرنا إلى موضوع الشريعة، لأن فى كوكادام كان الرأى يقضى بإلغائها فى حين أننا فى مبادرة السلام قبلنا بتجميد الحدود والنص كان واضحا فى الاتفاقية وقلنا فيه درعية منا فى دفع عملية السلام. وبالنسبة لنا الموقف الذى وقفه الميرغنى موقف ثورى ونكرنا ذلك لوحد الحكومة الذى فاوضنا. ومع كل هذا كما نكرت إتفاق كوكادام يمثل الاطار الاساسى فى الحوار. ومع هذا لم يقف الحوار مع هذه القوى عند كوكادام ومبادرة السلام، لأنه كانت هناك لقاءات عديدة من بينها لقاء «أميو» الذى كان هاما أيضا.
* من الانتقادات أيضا التي وجهت لمبادرة الميرغنى- قولنا انها لم تحت مظلة رعاية خارجية وتحميدها مصرية لما مدى صحة ذلك؟

- لا .. هذا فيه الكثير من المبالغة وعلما هناك حديث عن دور مصر لكن الشيء الذى يجب أن نسأله لماذا يحتاج الميرغنى لضغط من مصر عليه لكي يدعو للسلام فى السودان.... فهو زعيم سياسى سودانى يرى ببلاده تكتوى بنار الحرب ويتمزق وتتدهور. وقد ودعن الميرغنى أن بعض العناصر فى حزبه تحدثت عن الشريعة وكان رده عليهم هو «إذا امررت على هذا الموقف فلن تكون هناك شريعة وان يكون هناك سودان ولا أهتم ولا أنا». وهناك الاسباب الموضوعية التى تدعو الميرغنى بدون ضغط خارجى ليتخذ هذا الموقف.

* ما الذى جعل السلام مهيا لذلك ومستعصيا فى السنوات الاخيرة؟.

- كما نكرت انا لا اعتقد ان السلام مستعصى الان لكن السلام كان سهلا آنذاك لأكثر من سبب الأول كما ذكرت محدودية القضية فهى قضية اقليم واحد وبالتالي كان الحوار مع الممثلين الحقيقيين لذلك الاقليم كفيلا بأن يقود الناس إلى وفاق هذا من جانب ، ومن الجانب الاخر طبيعة النظام الذى كان موجودا فى الشمال فقد كان نظاما له وحدانية فى الرؤية والقدرة على صنع القرار والشيء الثالث كان هناك طرح ليست هناك جهة فى الشمال ترفضه، كانت تلك هى الظروف الداخلية أما الخارجية فهى اليوم افضل مما كانت فى الماضى باستثناء الدول الافريقية التى كانت تتعاطف مع الجنوب وبالتالي كانت حريصة على دعم أى سلام فى السودان نجد ان بقية الدول العربية كان لها موقف ومنها مصر وليبيا وقضينا وقتا طويلا لاقناع تلك الدول بصمة الطل الوضع الان ليس مستعصيا بل ان المشكلة الوحيدة والمستعصية هى قوة سياسية واحدة هم الاخوان المسلمون بدليل ان جميع القوى السياسية وصلت الى اتفاق وفى اعتقادى ان هذا الاتفاق هو الوحيد الذى سيحقق السلام الدائم فى السودان أكثر مما فعلت اتفاقية انيس اياها لأنه يتناول قضايا جندرية وإذا استطعنا ان نصل الى حلول لهذه القضايا بما فى ذلك قضية الديمقراطية تكون قد حققنا انتصارا تاريخيا.

* لكم تصلات مباشرة مع مصر هل تستر البيجية السلام فى السودانى دخل فى ذلك ام لكم تعولون عليها فى هذا الامر؟.

- الحركة لها اتصالات مع كل دول العالم وهى بدأت محاصرة بلا شك وذلك لطبيعة أى حركة مناوئة لنظام قائم وظلت الحركة تبدل كل الجهود لتنتقل وجهة نظرها للدول المختلفة وكانت نقطة الضعف هى الدول العربية ليس لأن الحركة غير راضية فى الاتصال بها ولكن لأن لها موقفا ثابتا، تأييد حكومة الخرطوم ايا كان الوضع ولكن باستثناء البعض فليبيا كانت لها علاقات مع الحركة قبل سقوط نميرى وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بعد ذلك فإن الحركة لم تتخذ موقفا عدائيا من النظام الليبى، أما مصر فكان هناك اتصال غير مباشر معها وهذا الاتصال اصبح مباشرا وبصورة واضحة و. حين قرنتك اجتماع الرئيس مبارك فى اجتماع القمة الافريقية الاخير وبلا شك ان مصر من الدول ذات الوزن فى المنطقة

ويمكن أن تلعب دورا هاما وخلال فترة حكومة المهدي ظل الموقف المصري يدعو للسلام والآن بحكم العلاقة والتأييد الذي تمنحه مصر للنظام القا ثم يمكن أن تستمر مصر في لعب هذا الدور.

* لماذا تدعم إثيوبيا الحركة الشعبية وهل لكم برأي آخر غير الإثيوبي؟

- إثيوبيا وبلاشك تقدم مساعدات للحركة. لكن الحركة ليست في حاجة إلى ارض اجنبية لعملها العسكري بدليل أنها اليوم تسيطر على المنطقة التي تقع جنوبي نهر السوايل وشرقي نهر النيل. وعندما مركز انطلاق داخلي وعندما مواقع ارتكاز ومنافذ خارجية.

فتأييد إثيوبيا لا بد وأن يأخذها الإنسان في الاطار الجغرافي السياسي في المنطقة وتاريخيا عندما تكون هناك خلافات بين بلدين فإنها تنعكس على العلاقات الثنائية ويستغل كل بلد نقاط ضعف الآخر.

* يجري الحديث عن دعم ومساندة امريكية للحركة بل حتى إلقاء عندما بدأ جولاته الخارجية المعلنة اتجه غربا الى امريكا وكذلك يجري الحديث عن دعم مجلس الكنائس العالمي لكم؟

- النظريات السائدة هذه تعبير عن كسل عقلي بمعنى عدم قدرة الانسان على تحليل الواقع وخاصة عندما تكون لهذا الواقع قنوات للمسلمات، فما الذي يريده مجلس الكنائس من الحركة؟ هل يريد مثلا أن يجعلها رأس رمح لنشر المسيحية في السودان او لايقات المد الإسلامي، فطبعاً... إذا ما كان هذا هو الحال فلننظر المراء الى اطروحات الحركة فهي لا تبتني ديناً معيناً ولا تدافع عن المسيحية ولا تتهاجم الإسلام وتتحدى دولة علمانية. من الجانب الآخر قد تكون هناك مؤسسات كنسية تقدم امعلا انسانية في المناطق التي تسيطر عليها الحركة. وهنا من واجب الذي يصدر حكما بناء على ذلك أن يصدر ذات الحكم على شمال السودان لأنها أيضا تعمل هناك وقد تولت الاغاثة في دارفور ومناطق البجا ومازالت مراكزها الرئيسية في الخرطوم. أما عن امريكا فهذا أيضا حديث لا يخلو من السخف وهذا السؤال أثير كثيرا بل اتهمت بتقديم الحركة للأمريكان لكن السؤال المطروح أيضا ما الذي تريده امريكا من الحركة وما الذي تصنعه الحركة الآن لخدمة هذه المصالح وإماداً مثلا تسعى امريكا لاحتواء حركة في الوقت الذي يمكنها أن تحتوي السودان وحكومته؟ هناك تناقض غريب في أن تتهم الحركة التي تدعو إلى إعادة النظر في كل هذه السياسات بأنها تعالي امريكا فليس لهذا الكلام معنى.

* أنت متهم بأنك عميل للمخابرات الامريكية اليس أي آية لها قولك؟

- ماذا أتوقع أن اقول في الرد على هذا السؤال؟ كثير من الناس عندما يجابههم موقف يعجزون عن تحليل عقلانيا تجدهم يوجهون الاتهامات السائبة لسببين، الأول أنهم لا يريدون الاعتراف بمجزهم عن التحليل العقلاني والسبب الثاني وهذا يأتي فيه عنصر الحسد وهو اذا ما اتجه شخص انجازا معيناً وهجزوا عن تحقيق هذا الانجاز فلا بد أن يكون هناك عنصر شرير، مكنه هو وبالتالي أنت الرجل الطاهر الذي لا يمس الشر ولا يمسه الشر لا يمكن أن تقدم على مثل هذا العمل. من الناحية الثانية بحكم علاقاتي واتصلااتي التي تصل في امريكا إلى حد صناع القرار. ولي صداقات عديدة، فعلى الأقل أتوقع أن يشرفني انسان في أن يقول إنني شخص مؤثر في تخطيط السياسات العليا في امريكا وليس في المستويات الدنيا هذه.

* أنت أيضا متهم بتفسير الحركة الشعبية ويقال ذلك لإلغادام الديمقراطية في الحركة نفسها؟

- هذا الحديث كثيرا ما يجيء من إخواننا في الشمال، وهو ينم عن نظرة الاستعلاء التي مازالت تسود، لأن هناك عدم اعتراف حقيقي بأن الجنوبي قادر على التفكير والتفكير وبناء موقف مستقل، وأنه دائما في حاجة إلى نخاس شمالي، وهذا فهم خطأ. فالحركة في تركيبتها وبالذات الذين يرتدون البزة العسكرية هؤلاء ليسوا بمسكرين فقط، ففهم المهندس والطبيب والقاضي انخرطوا في هذه الحركة وقبلوا على أنفسهم كل هذا العناء. والشخص الذي يفعل ذلك لا بد وأن يكون منطلقا من منطلق إيمان. الشيء الثاني لو كان الذين يرتدون هذا الحديث يملكون الحد الأدنى من الامانة العلمية فليأتوا بقائمة تحتوي على مائة قيادي من الحركة الشعبية ويقارنوه بمائة من أي حزب سياسي نون استثناء. سيدعوا أن هؤلاء الناس أكثر تعلما وأكثر تضحية فلماذا عدم الانصاف؟

* جرت محاولة لاعتقالك في بريطانيا هل كانت تلك عملية تعاليمية أم (إنها حقيقة)؟

- حدث هذا في الفترة التي نشر فيها كتابي «السودان والنق المظلم» والذي كشف بعض الوقائع في أشياء كانت معروضة على المحاكم في الخرطوم أثناء الفترة الانتقالية. وإعتقادي والذي كان هو إعتقاد الشرطة البريطانية أيضا أن الجهة التي فعلت ذلك كانت تريد إما الحصول على معلومات من

وثائق ظنت أنها موجودة في يدى ويمكن ان تقع في يد السلطة. أو أنها عناصر كانت تريد أن تعمل عمل انتقاسي. وقد طلبت منى الشرطة بعد الحادث أن تعمل إعلان وإذاعة في الرايوي واعتترضت لأنني ما اردت ان اخلق نعرا بالنسبة للصديقاني وأهلي. وهذا لم يكن عملا سليما لأن حسب حديث الشرطة أن الإعلان يساعدهم في إلقاء القبض على الجناة. والحقيقة بعد ذلك تركت لندن ولم أتابع القضية.

* يقال ان د. منصور خالد هو تاجر سلاح؟

- هذه لأول مرة اسمعها... ولكن الذي قرأ ما كتبت عن تجارة السلاح او عن عدنان خاشقجي وغيره ان يجرؤ على ترديد مثل هذا الاتهام.

* هل الحركة راي في مسألة الاسلام كيني لغالبية اهل السوداني وهل الحركة ايضا راي في مسألة اللغة العربية كلفة غالبية اهل السودان؟

- عنى ارد على السؤال الثاني فيما يتعلق باللغة العربية.. هذه اللغة ليست اللغة الغالبة فحسب بل هي اللغة التي قبلها اهل السودان من العرب وغير العرب كلغة تواصل فليست هناك اطلاقا اى مشكلة في هذا الموضوع والحركة في كل ادبياتها تؤكد أنها اللغة الرسمية. وفيما يتعلق بالاسلام فموقف الحركة واضح هناك قضيتان الاولى تتعلق بالقوانين الإسلامية والحركة تعتبرها من ميراث نميري والسودان كان بلدا مسلما قبل نميري وكثير من القوى السياسية الشمالية تقف نفس الموقف مع الحركة. والقضية الثانية ان السودان كبلد متعدد الأديان لا يمكن ان يحكم إلا في إطار دستوري علماني كالدساتير التي ظل يحكم بها منذ الاستقلال فلم تكن في السودان قضية اسمها اسلام اهل السودان فما الذي استجد اليوم، الاحساس الذي يبذره الاخوان المسلمون او دعاة الدولة الاسلامية يجعلك تظن ان الاسلام نزل الان على اهل السودان وبالتالي لا بد ان يطبق. مثالا في المغرب عدد المسلمين حوالي ٩٩٪ ومع ذلك لم يطبق قانون كهذا. وفي السنغال عدد المسلمين فيه كذلك اكثر من ٩٠٪ ومع ذلك لا تطبق القوانين الاسلامية. ويصدق هذا على الجزائر وتونس.

وفي الحديث عن الاغلبية المسلمة تجد ان السودان هو الدولة رقم ٢٢ سبقتها ٢٦ دولة إذا استثنينا المملكة العربية السعودية وإيران وربما الباكستان منهم ان تجد دولة واحدة تطبق هذه القوانين بالصورة التي يريد الاخوان المسلمين تطبيقها في السودان. كل هذه الاستلة يجب أن تسأل ونحن أجبنا عليها في أنه لو كانت هناك رغبة صادقة في الاستقرار والتعايش بين اهل السودان فيجب أن تزال الاسباب التي ادت إلى عدم الاستقرار وعلى رأسها التعصب الديني.

* اسألك عن قول لك تحطه ذاكرتي بعد الانتفاضة واثر مغادرته لثني قلت انا ذاهب للسوداني لأمراض دوري التيشيري، لماذا كنت تهاجرا؟

- تفكيري كان وما زال هو العمل بالكتابة والنشر وكانت قضية الساعة آنذاك في ذهني هي ما يسمى بالصحة الإسلامية ونشرت أشياء في هذا الخصوص. لكن تطور الأحداث في الخرطوم جعلني لاكتفي بهذا الدور وإنما ألعب دور أكثر فعالية في وسط الحركة الشعبية.

* هل يعني ذلك مزاج البندقية والقلم وهل تعتقد ان الاولى هذه الاعلى صوتا لا؟

- لا .. ولكن أنت في حاجة لها لماذا؟! دعنا نكون واقعيين، إذا نحن نتكلم عن سودان جديد فهذا بالضرورة يعني أن السودان القديم غير صالح وهو غير صالح لأن هناك قوى ظلت تهيم على القرار. وهذه القوى هي نوعان الأول القوى التقليدية والثانية القوى الحديثه والتي أعني بها الشرائع الهيمنة على السلطة أو التي ظلت تهيم عليها من غير الطريق الديمقراطي وهي المعتمدة على الجيش. وظل الحكم في السودان يتراوح بين ديكتاتورية طائفية أو ديكتاتورية عسكرية أو شبه عسكرية.

وإذا أردت كسر هذا الطوق فلا بد من قوى نظيره تمهيدا. ومن الواضح لنا الآن ما الذي يجعل الديكتاتورية العسكرية الحاكمة في الخرطوم تتحاور مع الحركة في الوقت الذي تخد فيه أي صوت دونها في بقية أنحاء القطر؟ الاجابة ببساطة لأن الحركة الشعبية تملك البندقية. فانت لا تستطيع أن تلغي البندقية طالما هناك بندقية موجهة إليك.

هذه هي خالدة (١١)

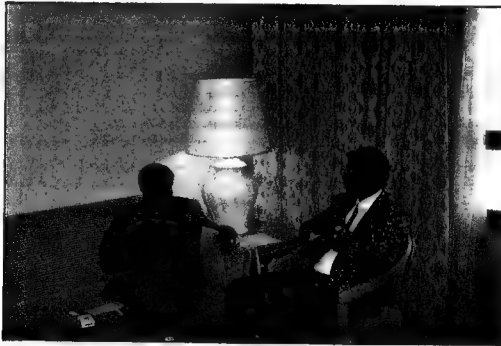
مقترحات كوهين حول جوابا عبارة عن تنويع
جديد في نغم قديم.

العلاقة بين النظام الليبي والسوداني زواج
متعة!

لست أمريكي الهوى ولكنى معجب بحضارة
الغرب.

- لو كانت الشعوب تمنح بقدر تضحياتها
لاستحق شعب السودان الفردوس جزاء.

القاهرة ١٥ يوليو ١٩٩١



* كيف تلقيم اداء المعارضة؟ *

— من الناحية الاجرائية سارت الامور على نحو صحيح من حيث اتفاق الجميع على ميثاق موحد ولكن المسائل لا تحلق بالانوايا الجيدة فثمة كثير من الاشياء في حاجة لمزيد من الجهد والعمل والمشكلة الحقيقية في اداء المعارضة في تقديري هو ان هناك فصيل في المعارضة يصلح السلاح ضد هذا النظام ومازال الناس اسرى لمفاهيم قديمة حول العلاقة بين الشمال والجنوب أو بين القوى السياسية في الشمال وحركة تتطلق من الجنوب ويتصدى لقيادتها جنوبيون وهذه مشكلة واقعية رغم قناعتي أنها سليمة للغاية، اضافة إلى أن قوى كثيرة في الشمال تستنكف الجانب العسكري في عمل الحركة الشعبية وهذا في تقديري عين التناقض إذا امركتا طبيعة النظام واقتنعنا بعدم مجابته إلا بنفس سلاحه وعليه يكون من الطبيعي الانحياز لعمل الحركة وإيس نفعه. وفي تقديري أن أولئك لا يريدون الانحياز لأنهم مشدودون إلى الماضي ولو كانت هذه الحركة تتطلق من كورنغان أو الجزيرة لكان الموقف مختلف تماما وهذه حقيقة يجب أن يجابهها السودانيون خاصة المتعلمون منهم ويحاولوا إزالة هذا التنازع الداخلي. من جانب آخر أعتقد أن عمل المعارضة الذي تم حتى الآن فيه أشياء إيجابية كالميثاق الذي حوى توجهها سليما في حديثه عن التعددية واحترام حقوق الانسان والاشراك الفاعل للقوى الحديث وضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد والحكم بصورة عامة والاسس التي تكفل سلام دائم في السودان وكانت الحركة الشعبية قد أبدت جملة ملاحظات هدفت الى سد الفجوات وتوصل الناس إلى مياغة مشتركة ولكن الحركة طالبت بشيء آخر هو ضرورة خروج الناس من مرحلة الشعارات الى مرحلة وضع برامج تفصيلية لتنفيذ الشعارات في امد زمني محدد هو الفترة الانتقالية وهذا يمثل عمل متقدم. أكثر مما حدث في ميثاق أكتوبر ١٩٦٤ وميثاق ابريل ١٩٨٥ اللذين كانا فيهما تخريجات كثيرة ادت الى اجهاشهما ونحاول الآن تفادي ذلك بالاتفاق المسبق قبل سقوط النظام وإيس بعده.

* بمنطق الواقع المتكرر في السوداني دعنا لنفترض عودة الامور مثلما كانت بعد القلاضة (ابريل ١٩٨٥) ما موقف الحركة الآن؟

— الحركة ظلت تكرر في أنها ليست ضد النظام في الخرطوم لأنه نظام العشير وإنما ضد أي نظام يفكره وتخطيطه ومطامحه يريد الإبقاء على السودان القديم، ونحن نريد سودانا جديدا لكن إذا كان المفترض هو العودة الى ٢٩ يونيو ١٩٨٩ فالحركة لن تكون جزءا من ذلك النظام.

* ولكني أتذكر أنك كانت لكم خطوات متقدمة خاصة في موضوع السلام وفق مبادرة ١٩٨٨.

— عندما أقول ٢٩ يونيو ٨٩ فأنا أتحدث عن قيم معينة كانت تسود الحكم ولا أنكلم من مبادرة السلام مطلقا وأعتقد أن ما حدث في هذه المبادرة كان نتيجة صراع لعبت الحركة الشعبية فيه دورا وكذلك النقابات وكل القوى الراغبة في السلام لذلك الصراخ يجب ان يستمر.

* بصورة أخرى لو تصورنا ان الامور سارت وفقا لمنطوق برنامج التجميع الوطني الديمقراطي هل ستتحول الحركة الشعبية إلى حزب في الفترة الانتقالية؟

— الحركة الشعبية هي في الأساس حركة سياسية حملت السلاح لتحقيق اهدافها وعندما يكون الجو مناسباً لتحقيق هذه الاهداف بالصورة اليعينية الكاملة لن يكون هناك معنى لأن تبقى الحركة على السلاح. وفي الواقع الحديث في الفترة الانتقالية سيدور عن إعادة هيكلة الجيش وضرورة بناء جيش جديد من الجيش الشعبي والجيش الوطني.

* بعد التطورات التي حدثت في منظومة الدول الاشتراكية هل يمكنك ان يكون بمبدأ للحركة الشعبية تحرير شعب السوداني في إعادة النظر في برنامجها، مانفستو ١٩٨٢؟

— أولا الذي حدث في شرق أوروبا شيئا الاقتناع بأن هيفة الحزب الواحد وديكتاتورية الطبقة الحاكمة لم تعد الصيغة الملائمة وانتقل الناس الى مرحلة التعددية وقيام اشتراكية وديمقراطية ذات وجه إنساني والجانب الآخر هو سقوط مسلمات النظرية الماركسية وفي المائتين هذا الانطباع على الحركة الشعبية لأنها لم تدعى في المانفستو بل تدعى للماركسية ولانظام الحزب الواحد. وفي الواقع أنه كلما كان يسار دكتور جون قرون عن أيديولوجية الحركة الشعبية كان رده الدائم أيديولوجيتنا سودانية، بمعنى أنه لايد من خلق وطن ينتمي إليه جميع السوانيين. الشيء الثاني في موضوع التعددية قلنا أن مستقبل السودان لايمكن أن تحدهه الحركة لوحدها ولكن لايد من أن يتم ذلك في ظل مؤتمر قومي دستوري

تشارك فيه كل القوى بما في ذلك القوات المسلحة لإعادة صياغة الحياة في السودان والذي يدعو لمثل ذلك لا يمكن أن يفرض وجهة نظره على الآخرين.

* ما عندك على الحركة الشعبية تقتل إلى الديمقراطية وهل للحركة أي مؤسسات تضمن ديمقراطية الحوار؟

— الذين يريدون هذا يريدون بدون علم عن كيف تدار الأمور وتتخذ القرارات في الحركة. في الواقع للحركة شقين سياسى وصكرى وبينهما تداخل في التعامل مع الشق الصكرى لاتستطيع التعاون في موضوع النظام صحيح أنه جرى حوار ولكن إذا أقرت الأغلبية شيء وأصرت الأقلية على موقفها لابد من التعامل معها كما تتعامل مع أى شخص يخرج عن الطاعة في ظل جيش وهذا حدث في أول حوار دار في الحركة في موضوع وحدة السودان أو الانفصال فالعناصر التي أعترضت على موضوع وحدة السودان هزمت أولاً بديمقراطياً بالحوار وعند إصرارها هزمت فقتل مع قتل بعضهم تسلسل وأنضم إلى الجيش الحكومى وسموا أنفسهم بالقوات الصديقة «أثانياً ٢» أما على المستوى السياسى هناك قيادة تجتمع بصورة دورية وتمثل كل ألوان الحليف السياسى والقرار خاضع للمبدأ الديمقراطى وهذا هو السبب في أن الحركة تتأخر أحياناً في إتخاذ القرار كموضوع التعامل مع حكومة البشير لم يصدر بيان حول الانقلاب إلا بعد مرور شهر بسبب الحوار الذي كان دائراً ونفس الشيء بالنسبة لميثاق التجمع الوطنى.

* ما رأى الحركة الشعبية في مقترحات ميرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية بشأن مدينة جوبا؟

— حديث كوهين هو عبارة عن تنوع جديد في نغم قديم وهى مقترحات قام بها من قبل وإنهتت الأمور إلى طريق مسدود. وكان من ضمنها فك الاشتباك لكنه يضيف الإن شيئاً جديداً حول مدينة جوبا وهذا مرتبط إلى حد كبير بموضوع الاغاثه. ثم أن الحديث دار في ندوة فكرية كان كوهين ممثلاً فيها بصفة شخصية ولكن عندما يعرض بصفة رسمية سيناقش على ضوء ما يستجد من أمور.

* إذا جابت هذه المقترحات عبر الأطر الرسمية هل ترى أنها تمثل ممكناً لكلا الطرفين في قبول تنازلات جديده؟

— في اعتقادى أن الحديث عن فك الاشتباك ووقف إطلاق النار هو حديث سابق لأوانه قبل أن يتفق الناس على المقدمات الأساسية. وأنت تذكر في مفاوضات كوكادام ومبادرة الميرغنى جاء موضوع وقف إطلاق النار وما ترتب عليه في أسفل القائمة. وهناك أشياء لابد من توافقها أولاً كاتفاق الطرفان على مبادئ معينة وإتخاذ قرارات معينة لتنفيذ ما إتفق عليه الطرفين ثم يجيئ من بعد وقف إطلاق النار. * في ظل النظام الحالي جمعت الظروف مؤمراً فريقيين متناقضين في مؤثر هم دعاة الفكر الأصولي الإسلامى اليميني المتطرف والفكر القومى العربى اليسارى كيف تفسر ذلك؟ وبصورة عامة لماذا إتخذ الفريقان مؤلفاً مؤيداً للرئيس صدام حسين في إحتلاله للكويت؟

— هذا المؤتمر فضح نوايا الإسلاميين لأنه يكشف أن هذه الحركة التى تدعى أن تكون مركز إنطلاق لصبورة إسلامية عبر العالم في واقع الأمر هذه حركة تنتشر براء الإسلام للإستيلاء على السلطة وفي سبيل هذا هي على استعداد للتخالف مع أى جهة وأوضع من هذا المؤتمر نشيخان الأول ماذكرت هو أن الحركة هي حركة سياسية وايسست نيتية بدليل أنها تتخالف مع عناصر كل فلسفاتها تقف ضد قيام الدولة الدينية سواء أصحاب النظريات القومية الدهرية أو أصحاب النظريات اليسارية الماركسية الذين تتعارض رؤاهم أساساً مع الرؤية الدينية الإسلامية أو غير إسلامية والشيء الثانى الذى كشفه المؤتمر وهو الغرض الاساسى وأغنى زعزعة الأمن في البلاد العربية لأن هذه الحركات تعتقد أنها يمكن السيطرة على هذه البلدان خاصة الفنية ومن ثم تجعل من السودان مركزاً وربما عن للكثير حسن الترابى أنه سيكون عبد الرحمن الداخلى الجديد الذى سيفوز الاندلس من المغرب وفي هذا الاطار أقهم تعاونهم مع صدام ولا أظن أنهم تعاونوا لأنهم يؤمنون بالفكر صدام لأنهم يعرفون أن افكاره تقيضه لهم، بل أن البعثيين كانوا أكثر قسوة مع الأصولية الإسلامية ولكنهم توهموا أنه سيدخل المعركة ويتصمر ولن يستطيع بحكم توجهه وفلسفته أن يكون البديل للأنظمة المقوضة ومن ثم سيكونون هم الورة وكما تذكرت من قبل هذه استراتيجية ساذجة وقاصرة لأنهم يظنون بأنهم الوحيدين في الساحة. ولم استغرب تصرف

صدام في الكويت ولكن الذي يدعو للعجب كيف يعني لرجل مثل لكتور الترابي بكل تعليمه وإنكاه وهو في بلد غير قادر على توفير لقمة لمواطنيه أن ينتقل برسائله هذه خارج السودان وهذا الموقف ليس فيه سذاجه فقط ولكن يتسم بعدم الحياء لأن الذين يساعدون في الجياح الآن هم الجماعات المسيحية والمنظمات وهذا يفترض أن لا يعترف داعية إسلامية.

* بعد التطورات التي حدثت في أثيوبيا يرى كثير من المراقبين ان الحركة الشعبية ظلت موقفا إستراتيجيا مما سيؤثر على إنفاذها هل ترى الأمر كذلك؟.

- هذا التساؤل جاء نتيجة فهم مغلوط لطبيعة العلاقة بين الحركة والنظام الاثيوبي ونتيجة أوهام ليست لدى الحاكمين فحسب وإنما المتقنون وبعض القوى السياسية وهم الذين يريدون أن الحركة معارضة خارجية. والحركة الآن تسيطر على ثلثي جنوب السودان في وقت لا تسيطر فيه أي قوة أخرى على إقليم واحد داخل السودان ومع ذلك يسمون عمل الحركة معارضة من الخارج لأن الداخل في أنفاسهم هي الخرطوم. والمعلوم أن العلاقة بين الحركة والنظام السابق في أثيوبيا كانت علاقة حميمة مكنت الحركة سهولة العمل وكما مكن لغيرها أشياء عديدة فنحن لاننسى أن أنطلاقة الشريك حسين الهندي ضد نظام نميري بدأت من أثيوبيا والمصادق المهدي كان له مقرا وإتفاق كوكادام ومبادرة الميرغسي وإعلام التجمع الوطنى كلهم إنطلقوا من أثيوبيا وبالتالي النظرة الجزئية للحركة والنظام الاثيوبي غير صحيحة ويرغم كل ذلك استطاع أن أقول أن تحركا كالسابق أصبح غير موجود وهذا يمثل شيئا سلبيا للحركة الشعبية ولكن ليس له أي إنعكاس على العمل العسكري لأن الحركة تسيطر على مناطق في حدود السودان مع يوغندا وكينيا وزائير وأفريقيا الوسطى.. وبالتالي الإبتهاج الذي أبداه نظام الخرطوم يعد سقوط منفسه هو إبتهاج زائف. من الجانب الآخر ربما استغل نظام الخرطوم النظام العالي في أثيوبيا للقيام بعمليات عسكرية عبر أثيوبيا وهذا في تقديري تفكير فيه قصور وغرور ومصدر القصور هو أن أثيوبيا الآن لديها مشاكلها الخاصة. وإيس هناك أي نظام حتى الآن في أثيوبيا وإنما سلطة أمر واقع مازالت تتحاور مع القوى السياسية المختلفة. وهذا ليس الجو المناسب لتحقيق أي أهداف والشئ الثاني في مبحث الغرور هو أن نظام الخرطوم لا يريد أن يترك يأنه لاعب صغير وللمع أكبر منه بدليل أن القوة الكبرى التي ترتب الأمور في أثيوبيا الآن هي الولايات المتحدة الأمريكية وهذا كله يؤكد أن إبتهاج نظام الخرطوم لا مبرر له.

* أعود مرة أخرى للملاحظات من الواضح جدا ان أمريكا تريد ان تلعب دورا بين نظام الخرطوم والحركة الشعبية هل نفهم ذلك ضمن إطار مبدأ التكريس في القرن الأفريقي أم ان هناك أسبابا أخرى في تقدير ذلك؟.

كما قلت ليست هذه المرة الأولى التي تتحدث فيها أمريكا عن السلام في السودان ولكن النظام الأمريكي يتعرض لضغوط أيضا فصنع القرار في أمريكا ليس كصنع القرار في بعض دول العالم الأخرى، لا يتحكم فيه شخصا واحدا يكون الجالس في القمة ونذكر أن حرب الخليج وجدت معارضة عالية الصوت من قبل الكونجرس، وأحد أسباب وسائل الضغط التي يتعرض لها النظام الأمريكي سواء في السودان أو الصومال أو أثيوبيا هي المجموعات التي تهتم بحقوق الإنسان وقضايا الجوع واللاجئين وهذه منظمات فاعلة لها أثرا كبيرا على اللجان التخصصية في الكونجرس كلجنة الجوع في مجلس النواب ولجنة حقوق الإنسان في مجلس الشيوخ. وبالطبع قد يظن أحد أن في حديثي هذا سذاجه لأن هناك إعتبارات إستراتيجية والذين يتحدثون عن هذا أرى أنهم غير مستوعبين لأهمية التغيير الذي حدث فأممية القرن الأفريقي اليوم ليست كما كانت عليه قبل عشر سنوات ليس للتطور التكنولوجي الذي حدث ولكن لأن إحتمال استغلال الصراعات الموجودة من جانب قوى أخرى مناهضة لأمريكا لم يعد واردا وبالتالي فأمريكا تعتبر سيده الموقف وإذا تحركت أي قوى تهدد مصالحها ستعامل معها كما تعاملت مع صدام حسين. من الجانب الآخر يهمها أن يكون هناك استقرار في بعض دول يهيمها أمرها أكثر من غيرها فمثلا لا يمكن أن تسمح لنظام يقوم في السودان ويهدد مصالح مصر الكبرى أو المملكة السعودية وألمح الأهم وهذا عامل إستراتيجي لا بد من أخذه في الإعتبار.

* هناك تقاربا مدهش بين النظام الليبي والنظام الخرطوم كيف تظنون لذلك؟.

- الذي يدور بين النظام الليبي والنظام الخرطومى هو في الواقع زواج ممتعة. نظام الخرطوم معزول ولا سبيل لفك عزلة إلا بالتعاون بضمن مع أي قوة ومطالبه محدوده لأنه كما ذكرت لا يعنيه موت الناس

من الجوع وإيبيلا لا تستطيع توفير الغذاء لثلاثة ملايين سوداني. ولكن ليبيا تستطيع أن توفر له السلاح للإستمرار في الحرب وتوفر له ضخقات من البترول تساعد في تسير عجلة الحرب وإسكات مجموعة المدينة وفي المقابل ظل اللذانفي يدع من زمن الوحدة العربية ويظن أنها تبدأ من مصر وإيبيلا والسودان وذلك هاجسة وأي نظام يقدم له ذلك في طبق يستطيع أن يتعامل معه. ونحن نعرف أن موقف اللذانفي حول الاصوليين موقف واضح ولا يسمح لهم بالعمل داخل ليبيا ومن هناك استغرب ومصدر الغرابة واضح. برغم ما يمثلته تهديد هذه الاصولية على ليبيا نفسها ودول الجوار.

* بصورة أضمل هل توافقنا الرأي في الله في الوقت الذي تهدد فيه الاصولية الإسلامية المتطرفة دول شمال القارة الأفريقية وبعض الأنظار الأخرى برز تهديد الاصولية المسيحية في كثير من دول العالم لاسيما الأفريقية؟.

- في واقع الأمر ليست هناك أصولية مسيحية في القارة الأفريقية الآن ولكن هناك أصولية مسيحية برزت في أوروبا وفي أمريكا بصورة أكبر كرد فعل على التطور المادي وكل المظاهر غير المعافاة في المجتمع الاستهلاكي ونذكر أن هذه المجموعات لعبت دورا هاما في حكومة الرئيس ريفان مثلا وكان يعتمد عليها. لكن في أفريقيا الكنيسة تلعب دورا فعالا في عملية التحرير مثلا جنوب أفريقيا دور القس ديمزيموند توتو ومجلس الكنائس الأفريقي في روينسيا في الماضي والمستمرات البرتغالية ودور الكنيسة الأولى في قضية حقوق الإنسان في أفريقيا فالأصولية في الجزء المسلم من أفريقيا هي عبارة عن رد فعل على الهزيمة السياسية والفكرية في الوطن العربي وكل رد الفعل تنسم بالجانائيسلاي لانها تسيطر عليها رفض الجديد دون تقديم البديل برغم أن الاسلام لو فهم فيها صحيحا وترجم ترجمة صحيحة يمثل إضافة ثقافية وحضارية هامة والأصولية في المنطقة العربية تمثلت بشقين الأول هو العنف والذي يأخذ أشكالا كثيرة وشهدنا ذلك في مصر والمغرب العربي والسودان والمظهر الثاني نظرتها في الرد على التعريب هو الانكفاء على الذات وإنكار أي دور الحضارة الغربية وهو موقف به نفاق لأنه متناقض مع سلوكياتهم بل أن الاسلاميين أكثر الناس استفراقا في الحضارة الغربية فهم يضمنون أموالهم في المصارف الغربية ويعلمون لولادهم هناك ويتعاجون أيضا هناك... ويجب أن لا ننسى أن هذا الغرب هو الذي إستغله آية الله الخميني في الوصول للحكم وأكثر الإسلاميين الآن يتحركون في أوروبا وفيسرون ذلك بأنه للضرورة أحكام لكن في هذا السلوك مغالطة للنفس..

* في ظل هذا التطرف الذي يكثف الواقع السوداني كيف السبيل الى تعاضل أهل الديانات المختلفة والمعتقدات في المستقبل؟.

- هذا التطرف ظاهرة جديدة جاء مع الاخوان المسلمين وأجندتهم لا شأن لها بالاسلام السوداني والذي هو إلى حد كبير شبيه بالاسلام الأفريقي من حيث التزاوج مع العادات والتقاليد التي وجدنا والذي ساعد في ذلك هي المجموعات الصوفية وهناك تقاليد كثيرة الآن مورثة من المجتمع السوداني القديم بكل ما فيه من رثية سواء في عهد مملكة النوبة أو غيره وتعايش السودانيون مع الديانات الأخرى دون أن يكون لاختلاف الأديان أي أثر في حياتهم الاجتماعية وبالتالي في الحياة السياسية. وهناك دولة إسلامية أكثر من السودان كالسنغال حيث تبلغ نسبة المسلمين أكثر من ٩٠٪ من السكان. هذا المجتمع قبل طوال ربع قرن من الزمان أن يرأسه رئيس مسيحي هو سنغور ذلك يعود للتعاضل والتسامح وفي السودان هذه الظاهرة كانت موجودة ذلك لأنه كان يحكم بدستور يفصل بين الدين والسياسة ولا أقول دستور علماني لأن هذه الكلمة عهت بالاستعمال الخاطي. وفي ظل ذلك الدستور كان يرعى الحكم في السودان أكبر زعيمين دينيين هما علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي وتعايش السودانيون تحت ظل هذا الدستور ولهذا عندما يكون حديث الآن عن أن الدستور العلماني ضد طبيعة الشعب السوداني هذا الحديث لا معنى له لأن الواقع أكد شيء آخر. ولا أظن أن النهج الذي ينتهجه الاخوان المسلمون الآن سيمحق من مفهوم الدين بل سيكره الناس في الدين وسيقول كثير من الناس إذا كان هذا هو الإسلام فلا شأن لنا به!!

* سؤال شخصي ربي يكتو متاخرا بعض الشيء كيف والمذا إنضيمت للحركة الشعبية؟.

- إنضيمت للحركة في ظروف كهذه .. وكان ذلك عام ١٩٨٤ عندما دار الحديث عن ميثاق تجمع علي كل القوى السياسية قبل سقوط نظام نميري.. والميثاق الذي تحدث عنه هو ميثاق أعد في الكويت ولعب فيه الأداة السودانيين في الكويت دورا هاما في إعداده بل أن الذين جاوا به إلى لندن حيث كتبت

أقيم هما الاستاذان محمد ابراهيم خليل ومحمد يسن عبد المال وكان هناك حوارا مع القوى السياسية المختلفة حول هذا الميثاق والذي كان أكثر تفصيلا من الميثاق الذي صدر قبيل سقوط نميري والذي كان قد أعد بليل، ومشاركات لندن شارك فيها عناصر من الحزب الشيوعي مما عزز الدين على عامر ومصطفى خوجلي وعناصر من الاتحاديين انكر محمد الحسن عبد الله يسن ومبارك شداد وحزب الأمة ممثلا في محمد ابراهيم خليل وسارة المهدي وحدث في تلك المرحلة حوار مع الحركة الشعبية قام به نيابة عن التجمع محمد ابراهيم خليل وجون لوك وتركز الحوار في الفترة بعد سقوط نميري لأن السقوط ليس هدفا نهائيا وهنا حدث خلاف في ما يكون عليه الحال في المستقبل خاصة بالنسبة الى القضايا الاقليمية والذكر أن طرح الميثاق القضية القومية في السودان وكذلك ميثاق أبريل كان طرحا يقوم على أساس العودة لاتفاقية أنيس ابايا ولم تكن هناك نظره مطلقة لضرورة المراجعة الجزئية للوضع السياسي في السودان وإعادة هيكلته كما تطالب الحركة والتي ظلت تطالب بهذا منذ قيامها بمشروع المؤتمر القومي الدستوري والحديث الذي يتردد الآن في كل الانبيات السودانية حول هذا المؤتمر كان مصدره الحركة الشعبية. وفي ظل هذه الظروف على المستوى الشخصي شعرت أن الحركة الشعبية ربما كانت أكثر جدية من غيرها في تصورها لما يجب أن يكون عليه الحال في السودان ومن الأسباب الشخصية أيضا أعتقد أن أكبر إنجاز قمت به خلال نظام نميري هو اتفاقية أنيس ابايا ١٩٧٢ والذي أتحدث من عدم صلاحيته الآن ولذلك شعرت أن استخدام الحركة الشعبية للسلاح أمرا طبعيا أو ليس هناك ما يجعلني أؤمن أن استلكت هذا الاتجاه.

★ (سألك سراحة في إتمام قد تكون سمعته من قبل وهو ان مكتوب منصور خالد (أمريكي الهوى).

— أنا لست أمريكي الهوى أو استرالي الهوى ولكني سوداني الهوى.. إنني متقشف سوداني تلاكحت فيه عناصر الحضارة الغربية مع بنيائيه الاسلامية العربية وحقيقة أنا معجب بحضارة الغرب وثقافته والتقنية المتطورة وأتمنى كمكتشف سوداني أن انقل كل هذا إلى بلدي وبعدها فليقولوا عنى أمريكي الهوى أو استرالي الهوى أو سوداني الهوى.

★ أنت في الساحة السودانية منذ أكثر من ربع قرن مؤلفا فكريا، ومشاركا سياسيا، ومعارضاً في فترات بعد كل هذه التجزئة أسألك بتجرد كيف ترى مستقبل السودان؟.

— يطبعني لست متشائما وفتنى كبيره في شعب السودان وأعتقد لو كانت الشعوب تمنح يقدر تضيقاتها لاستحق شعب السودان الفردوس جزاءا... لأنني لا أعرف شعبا من الشعوب استطاع تحمل أربا أنواع الحكومات بكثير من التسامح والصبر مثلما فعل شعب السودان ولا أعتقد أن هذا الموضوع يعكس ضعف الشعب السودان وجنبه بدليل أنه استطاع تقويض نظامين ديكتاتوريين عن طريق سلمى، لكن محنة الشعب السوداني أن الذين يتصدون لاموره تغلب عليهم النظرة الاقطاعية أو الطائفية أو الاقليمية والسبب في هذا هو أن المتصلدين ليسوا بفاعدي الوطنية ولكن لأن الوطنية السودانية نفسها لم تكتمل ذلك لأن الارتباطات العرقية والاقليمية والطائفية ماتزال هي الأكثر طغيانا على القيادات وبالتالي لم يتمكن من القضاء على هذه العناصر المفرقة والتي تقود إلى التمزق يصعب علينا الخروج من هذه الازمة والذي يبعث على التفاؤل أن هذه النظرة بدأت تسود الآن.

جبلات المهدى

- لاءات الصادق المهدى الثلاث.. لا تفاوض ..
لا مساومة .. ولا مشاركة!
- أهمية علاقاتى الشخصية بكل قيادات
الجبهة الاسلامية لانهم خونه.
- الانقلاب وآثاره لم تكن كلها سرا فثمة
دروس مستفادة

٢ أغسطس ١٩٩١

*** برغم العزلة الداخلية والخارجية لنظام الجبهة الإسلامية يتساءل المرء القوي لماذا لم يسقط أو هل هناك ما ينبغي عمله؟**

- يجب ألا ننسى أن النظام نظام قمعي عسكري يستند الى دعم ومساندة جهة عقائدية لها قدراتها التنظيمية والمالية ويعتمد العنف والقهر للبقاء في مواجهة شعب أعزل وبالتالي عملية التغيير ستأخذ مداهما وقد تمكن الشعب السوداني من عزل هذا النظام داخليا وخارجيا ويمكن من اجهاض كل سياساته الاقتصادية والأمنية بصورة يخلج ويرتاجع عن ممارساته وعملية المواجهة والصراع مستمرة وإقراض الاحوال تؤكد ان الانتصار للعالية الشعب وأن النظام في انحصار ولم يتبق له سوى عنصر القهر والقوة وإى نظام يعتمد على العنف هو الى زوال خاصة في ظروف انفتاح العالم الآن على الحرية والديمقراطية والقناعة الدولية بفشل الانظمة الشمولية والديكتاتورية. وفي تقديرى أن المسألة مسألة وقت وفي سياق المعركة اسقطت القوى الديمقراطية في الجامعات والمدارس الثانوية رموز الجبهة الإسلامية والآن النظام غير قادر على تسيير العام الدراسي وهناك مظاهرات في الاحياء وهذه كلها مؤشرات تنبئ بسقوط النظام والذي هو حاليا في تقديرى يشبه شخصا مريضا في حالة احتضار وغيوبة ويعيش بوسائل صناعية ولا يستطيع الحراك والحديث ولكن مازالت الحياة تدب في اوصاله فلا هو مات واستراح وارتاح الآخرون، ولا هو عاش ووقف على قدميه وبأشراحه... والاحتضار هذا بالنسبة للأنسان قد يطول وقد يقصر وبالنسبة للنظام أقول ان عملية الاحتضار قد طالت بسبب اعتماد النظام على حزب عقائدى وثانيا بسبب العنف والقهر المبالغ فيه والذي هو فى النهاية سيكون له عواقب وخيمة عليه لان هذه الوسائل تمنحه عمرا وفعما ولكن فى الواقع فيها نهايته.

*** فى مسألة تقييم اداء التجمع الوطنى الديمقراطى داخليا وخارجيا على المستوى الداخلى ظهرت بوادر الانفصالية والنزاع بفساد عن دور التجمع الوطنى فى ذلك وعلى المستوى الخارجى ايضا التنازع حول من يمثل استكمال التجمع لفرض العزلة الدولية التى تطوق النظام وإمكانيات تغيير ذلك لصالحه؟**

- اعتقد ان دور التجمع فى الداخل هو التنسيق بين القوى السياسية وتقصيد النضال ومنازلة نظام الجبهة الإسلامية فى مختلف مجالات العمل السياسى والنقابى وكشف سياساتها الداخلى ومحاصرتها وهذا فى تقديرى تحقق فى كثير من الاوقات مثلا هزيمة كواثر الجبهة فى الانتخابات الطلانية وكذلك فشل السياسات الاقتصادية وفى المجال الامنى اجهضت كل مخططات النظام والتجمع فى الداخل رغم ظروف القهر ما يزال يهذى دورا ملموسا اما بالنسبة لاداء التجمع الوطنى فى الخارج والذي هو فى اعتقادى يقوم بدور السفارات او وزارة الخارجية ووزارة الاعلام ومن هذا المنظور قام التجمع بمجهود كبير والشاهد ان ٩٥٪ من ظروف العزلة الدولية التى يعيشها النظام لعب التجمع فيها دورا رائدا كذلك من خلال المنابر والمنظمات والهيئات الدولية واصبح الجميع الآن على قناعة بسوء نظام الجبهة الإسلامية ولا شك ان الامر برمتى ينعكس على مستقبل الديمقراطية فى السودان والتي هى من مميم اجتهادات واهداف التجمع الوطنى والتجسير واضمح من خلال تعدد فروع التجمع والمناخ الذى يعمل فيه كل فرع.

*** دعنا نخصص الامر فى ليبيا وهى معروفة بانها ثانى اثنين لهما صلات طيبة ودعم مع النظام فى السودان هل قام التجمع الوطنى بآى جهد فى تبصير النظام الليبي بخطورة توجه النظام لتسيما وقد كانت تلك علاقات طيبة مع ليبيا على مستوى الحزب؟**

- نحن لم ندخر جهدا فى هذه المسألة وقمنا بعدة خطوات كان اخرها مذكرة بعد اجتماع اديس ابابا الذى عقده التجمع فى مارس ٩٦ وكذلك ارسل التجمع فى الداخل مذكرتين كان لذلك الجهد اثر مؤقت حتى مارس ٩٠ حيث رفع النظام تطبيق النظام الجماهيرى وجروا وراء هذه الشعارات فتحت ليبيا ابوابها امام النظام ويداننا ترى الدعم المادى والعسكرى وذلك من الصعب حقيقة عمل أكثر مما عمل والان نحن نواجه موقفا ترى فيه ليبيا ان النظام الموجود فى السودان يبتئى شعاراتها ويعمل استعادة لتطبيق نظرية الكتاب الاخضر واصبح الامر بالنسبة لليبيا قضية متعلقة بتصدير اول محاولة للفكر الجماهير الليبى الى دولة بها نسبة عالية من المثقفين وعلى قدر كبير من الوعي السياسى وهنا يصعب جدا محاولة الاقتناع بخطورة التوجه والحل هو ان تجرب ليبيا بنفسها وتصل الى النتيجة الحتمية وهى ان النظام السودانى بانتهازته يريد الاستفادة من القدرات الليبية لتثبيت اركانه وسيترك النظام الليبي ان النظام السودانى يشكل الخطر الاساسى عليه. باعتبار ان المعارضة الاساسية فى ليبيا هى من تنظيم

الأخوان المسلمين وهذا التنظيم كان له وجود في السودان وتعاملات مع الجبهة الإسلامية بقيادة الترابي في ظل نظام نميري حيث تم تدريب العديد من كوادر هذا التنظيم في السودان وكانت لهم أذاعة تبث من الأراضي السودانية وعملية التسلسل التي تمت بضرب باب العريزية مقر القيادة الليبية في الثمانينات تمت بتسليم من السودان وجوازات سفر سودانية وكانت الجبهة الإسلامية مشرفة على هذه العمليات باعتبار أن تنظيم الأخوان المسلمين في ليبيا هو تنظيم شقيق وبالتالي تدعم نظاما بشكل خطرا على الأمن القومي العربي ككل. وبدأ يظهر هذا الخطر في احتضان النظام السوداني لعناصر تنظيم الجهاد المصرية وتذكية نار الفتنة في الجزائر وتونس ومختلف الدول العربية والإسلامية.

★ لجمال أزام كل ما عرضناه. أي الأساليب ترجع التي الحوار لم السلاج في مواجهة نظام بالصورة التي ذكرت؟

— أرى أنه ليست هناك أرضية للحوار وفي هذا المجال الخيار واحد إذا أراد هؤلاء أن يسلموا شخصيا في أنفسهم هناك حل واحد هو أن يحلوا نظامهم ويسلموا السلطة إلى الشعب السوداني حقنا للدماء ووفقا للدمار والانهيار المستمر في كل مرافق الحياة في السودان ولكن بالطبع في غياب ذلك ستستمر المواجهة السياسية والعسكرية مع النظام وستتصاعد إلى أن يسقط وهذا قد يكلف الكثير من الأرواح والوقت ويؤدي إلى مزيد من الخراب والدمار ولكن هم ارادوا ذلك وفي الواقع أن هذا النظام جاء لتحويل مؤسسات الدولة القومية إلى مؤسسات حزبية على النمط الإيراني والنمط البعثي العراقي وتحويل الخدمة المدنية أيضا والسلك الدبلوماسي والسيطرة على الاقتصاد من قبل طغمة الجبهة لمصلحة الحزب ومع هذا النتيجة وهذا المخطط لا يمكن التراجع عنه وستكون المواجهة على جميع الأصعدة وبكل الوسائل المتاحة لتخليص السودان من هذه السيطرة الاضطهادية التي تخطط لها الجبهة عبر هذا النظام.

★ في السؤال السابق كانت هناك ظروف مماثلة إلى حد ما بالظروف الحالية وعمدت المعارضة ذلك إلى تجريب النضال المسلح كما في عام ١٩٧٦ ما قصد تحديدا هل يشهد مستقبل إعادة مثل هذا العمل لاسميا أي الأمر منصوص عليه في ميثاق التجميع؟

— ميثاق التجميع أجاز النضال السياسي والعسكري المسلح والقوى السياسية ظلت تركز على الشق الأول ولكن مع انضمام الحركة الشعبية أصبح النضال العسكري يسير جنبا إلى جنب مع النضال السياسي لذلك فإن الخيار العسكري مفتوح ولأن القيادة الشرعية للقوات المسلحة لها تنظيماتها وتخطيطاتها والحركة الشعبية تعمل بكل ثقلا السياسي والعسكري ويمكن توسيع قاعدة العمل المسلح. وذلك قد لا يعني الولوج فيه الآن ومع ذلك نرى في غرب السودان مواجهات يومية بين المواطنين والسلطة.

★ حدثت تطورات جارية في ليبيا ما تأثير ذلك على أداء المعارضة بشكل عام وهل لكم أي علاقات مع الفصائل الليبية المختلفة وبخاصة الجبهة الثورية لشعوب ليبيا؟

— لا اعتقد أن التأثيرات دائمة بل هي وقتية والمعارضة كانت تتمتع ببعض التسهيلات في اثيوبيا وفقدتها لكن هذا لا يعني أن المعارضة ضعفت لانها فقدت ذلك وداشما هناك قدرة على تعويض هذه التسهيلات مادام النظام السوداني محاصرا ومكروها إقليميا ودوليا وبالنسبة للعلاقة المعروفة أن القوى السياسية الاثيوبية عاشت في السودان على مختلف المهود والانظمة وصانف أن حققت انتصارها في ظل الحكم القائم في الخرطوم وهناك بعض العلاقات القائمة الآن بين الخرطوم واديس ابابا ويبدو أنها واقعة تحت تأثير المساعدات التي قدمتها حكومة الخرطوم لها في مرحلة الهجوم الأخير ومع ذلك أقول أن العلاقة في شهر حسل مؤقت وكما اتجه النظام في اثيوبيا نحو الديمقراطية انقطعت علاقاته مع السودان. كما أن النظام في اثيوبيا مستقبلي في العلاقات مع امريكا ودول أوروبا ومادام الأمر كذلك فإنه رافع راية الحرية والديمقراطية والانتخابات العامة والمشاركة الموسعة، كل هذه عوامل تباعد بينه وبين النظام في السودان وبالنسبة للعلاقة معنا لنا صلاتنا مع كل القوى السياسية وهناك أكثر من ١٥ فصيلا مثل عدد كبير منها في المجلس الوطني.

وكما قلت هذه الفصائل عاشت في السودان وتعاملت مع القوى السياسية السودانية على مستوى عام وشخصي وهي تعلم جيدا الصراعات الدائرة في السودان والجبهة الثورية لشعوب اثيوبيا التي

تتصدر الواجهة لاقت معارضة شديدة من الفصائل الأخرى فيما يختص بالسياسة تجاه السودان خاصة عندما حدث الهجوم على معسكرات اللاجئين في اثيوبيا بواسطة الطائرات السودانية ووجهة الارومو. مما اضطر الجبهة الثورية ان تعمل ايضا حاث في مؤتمر عقد في لندن يوم ١٩٩١/٧/٢٩ وذكرت انها ليست ضد المعارضة السودانية وليست مع النظام الحالي ورحبت بممثلين للمعارضة في اثيوبيا. واجملا كانت القضية السودانية مسار نقاش بين القوى السياسية الاثيوبية وهذا يعود بالدرجة الأولى الى العلاقة مع القوى السياسية السودانية ومؤخرا اصدر النظام الاثيوبي ميثاقا ينظم السياسة الخارجية وفي ظل هذا الميثاق رحبوا باستقبال اللاجئين والقوى السياسية المعارضة من الدول المجاورة وسما السودان على وجه الخصوص انراكا منهم على عدم قطع الجسور. وهناك حقيقة لا نتجاهلها هي ان الحدود كلها مع اثيوبيا تسيطر عليها الحركة الشعبية لذلك لا بد من التعامل الذي يفرضه الواقع.

*** ماهي وضعية الصديق المهدى الان؟ وبمظنورك الخاص ماهي فرص تهيئه او رفضه لمحاورة النظام في الخرطوم؟.**

- السيد الصادق المهدى صحيح هو زعيم الانتصار ورئيس حزب الامة وله وزنه في الساحة السياسية السودانية ولكنه يتعامل في اطار مؤسسات ديمقراطية للحزب، وبالتالي هو خاضع لتقائنا لرأى هذه المؤسسات وحزب الامة منذ اول يوم اعلن معارضته لهذا النظام واعلن رفضه لاي نظام عسكري في السودان والسيد الصادق المهدى اكد ذلك في مذكرة بتاريخ ٨٩/٧/٣ موجهة للنظام واعلن فيها التزامه بميثاق النفاذ عن الديمقراطية والتزامه بنقض ماحدث في الانقلاب العسكري وهذا الموقف استمر وبالتالي استمر اعتقاله لانه رفض اى نوع من المساومة والتنازلات والى الان ملتزم بذلك وصرح بهذا لبريدة الحياة الثنية اواخر الشهر الماضى وقال صراحة لا تفاوض ولا مساومة ولا مشاركة وانه فقط يرغب ضمن الزيتون ويناشد الحكومة القائمة ان تعمل على تسوية مشاكل السودان سلميا في اطار التنازل عن السلطة وفتح المجال لمؤتمر يضم كافة القوى السياسية لتحديد مستقبل الحكم وهذا من شأنه ان يمنع العنف والعنف المضاد وتحويل الصراع القائم الى صراع اكثر محسوبة وهذا موقف الصادق المهدى وموقف حزب الامة كطرف موقع على الميثاق الوطني للتجمع وكان سباقا في عقد اول تحالف مع الحركة الشعبية وقدمها للتجمع وبالتالي فهو حزب مؤسس للمعارضة وموقف كل كواهر الالتزام بهذا الخط وى عنصر خالف هذا التوجه يكون موقفه شخصيا خاضعا للسقوط من المسيرة وهذا ما حدث لبعض الافراد وذلك شىء طبيعي فى اى مؤسسة هناك من يضعف ولا يستطيع تحمل ظروف النضال وله قابلية في الاستجابة للاغراءات وبالتالي تنتهى صلتهم بالتنظيم.

*** بخصوص هؤلاء الافراد الذين سقطوا وشاركوا هل يكون فصلهم تلقائيا ام الله فصل مؤسس؟.**

- الفصل تلقائى ومؤسس بمعنى ان الحزب اعلن ان اى انسان يخرج عن الخط يكون تلقائيا قد خرج من المؤسسة لانه يجوز للفرد الاختلاف فى داخل المؤسسة وفى النهاية يكون الالتزام برأى الاغلبية وفى حالة الذين خرجوا حدث فصل تلقائى لهم وفصل مؤسسى باعلان فصلهم عن الحزب واعتقد ان نسبة الافراد الحزبيين الذى سقطوا نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز اصابع اليد الواحدة كما ان النظام فشل فى تحقيق اهدافه المرجوة من الاستقطاب لان المستقطبين بدلا من ان يضيفوا شيئا للنظام اصبحوا عبئا عليه ولانهم انزعوا عن الساحة ومجتمعهم وعبر عن هذا من حضرة المجلس العسكري الذى تسرب واستقال فيه العضوان فيصل ابو صالح وعثمان احمد الحسن وقالوا ان الذين شاركوا كان من المنتظر ان يضيفوا شيئا ولكنهم اصبحوا عبئا على النظام.

*** نعرفك متحدثا باسم حزب الامة ويسلم رئيس الحزب السيد الصادق المهدى ولكي في حوار صحفي للمهدى قال عبارة هي في التقدير مسار جدل حيث ذكر صراحة انه لى يتحدث احد باسمه بعد الاتى ما تفسيرك لهذه العبارة؟.**

- بالطبع اعتقال السيد الصادق المهدى كان المقصود منه دفن شخصيته سياسيا واذك من منطلق الحزب المضادة كان لا بد لى كتمل الحزب ان ابرز اسم قيادة الحزب مادام هناك مخطط لاغتياله سياسيا ولهذا عملنا على نشر كتابه الذى الفه فى السجن والتحدث باسمه وابقاء لوره ومساومته فى الساحة العربية والوالية. وبعد اطلاق سراحه اصبح باستطاعته ان يعبر عن نفسه بمختلف الوسائط حتى

لوكان هناك تكيم للأقواء ومنع النشر وبمكته الادلاء باحاديث صحفية والالتقاء برؤساء البعثات الدبلوماسية والظهور في مناسبات سياسية واجتماعية والصفقات الاجتماعية في السفارات كان اخرها حضوره الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي وكان مسار اهتمام الدبلوماسيين ومختلف الحضور وكذلك شارك في احتفال السفارة المصرية بثورة ٢٢ يوليو وسط تصفيق وترحيب حار من قبل المصريين والحضور فاصبح الامر بالنسبة لنا أنه لم يعد هناك حاجة للتركيز على هذه الناحية. وحاليا هو اقدر على التعبير عن رؤاه بصورة متوازنة تراعى ظروف القهر في الداخل، اما بالنسبة لنشاطنا فنحن نتحدث باسم المؤسسة وهي تشمل الجميع ولا يفوتك ان القصد من السؤال الموجه للسيد الصادق والذي وجهه نقيب الصحفيين المعين والمتعاون مع أجهزة الامن كان يقصد بسؤاله الربط الجنائي بين تحركاتنا وتحرك السيد الصادق لاجراجه في اعلان تقييده او نفيه لتحركاتنا في الخارج مما يشكل فعلا حرجا جنائيا.

★ في تلغري ذلك كنت في خلال فترة الديمقراطية تعد من اصحاب الحلول التوفيقية خاصة مع الجبهة الإسلامية حتى شاء ذلك رجل الجبهة الإسلامية في حزب الأمة ما تعيظك على ذلك بعد هذه التجربة المريرة؟.

- بالطبع أنا كسياسي أؤمن بالديمقراطية وبالتعددية كأساس للحكم في السودان. وكنت أعمل من خلال نظام ديمقراطي وفي إطار مؤسسة حزبية وناقش آرائي من خلال أجهزة الحزب والتزمت بتوجهات وقرارات الحزب وأعمل على انجاحها وتزكيته حتى لو كان رأيي الشخصي يختلف معها طالما هي قرار اغلبي والجبهة الإسلامية كتت التعامل معها في إطار النظام الديمقراطي كحزب ثالث في السلطة وأتمر بقرارات الحزب والتي كانت تقضي توسيع قاعدة المشاركة وكنت قد كلفت ككيادي مع آخرين للتفاوض مع الجبهة الإسلامية لدخولها الحكومة وقت يواجي في هذا المجال على أكمل وجه وجعلت الجبهة الإسلامية تدخل بشروط وبرنامج حزب الأمة ولكن من لم يعجبهم نجاحي في هذا المجال لمعارضتهم المبدأ نفسه بدأوا يشيعوا عبر الصحف هذه التسميات متجاوزين الحقيقة الواقعة في ان القرار هو قرار حزب ومؤسسات وليس مزاج شخصي ومعلما فلوضت الجبهة الإسلامية شاركت في كل المفاوضات التي تمت بين حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى في تشكيل الحكومات المختلفة. ولان الموقف أساسا نابع من مؤسسات ديمقراطية لم أجد صعوبة في التعامل مع المتغيرات عندما إنقلابت الجبهة الإسلامية وبالتالي كنت من أشرس وأول المصاميين والمواجهين فالقضية بالنسبة لى هي قضية مبدأ وأنا ملتزم لمبادئ حزب الأمة والديمقراطية التعددية وبالتالي تلقائيا أجد نفسي في مواجهة أى جماعة أو نظام يدعو لمصادرة حقوق المواطنين وإقامة نظام ديكتاتورى تعسفى وفي إطار هذه المواجهة أنهيت كل علاقاتي الشخصية مع قيادات الجبهة الإسلامية بإعتبار أنهم خونة وأنا أرى أن العلاقة الشخصية لا بد أن تقرم على الصدق والأمانة طالما أنعدمت المصداقية والأمانة بالتالى تسقط الاعتبارات الشخصية بمنذ يوليو ٨٩ وفضت رفضا باتا مقابلة أيا من قيادات الجبهة الإسلامية التي إتصلت بى فى الخرطوم قبل خروجي وفي طرابلس وفي لندن وغيرهما.

★ بالضرورة بعد مرور كل هذا الوقت انى نعالك عن قصة خروجك من السودان؟.

- خروجي سهلت مصادفة عدم إعتقالي في اللحظات الأولى وقد قلت من الاعتقال لظروف خاصة حيث كنت في دعوة خارج المنزل وعندما أتت قوة لاعتقالي آنذاك تمكن بعض أفراد الأسرة من تنبيهي وقالوا أن هناك إنقلابا عسكريا لذلك لم أعد للمنزل وبعدها بحاستي الأمنية تمكنت من الاختفاء والتنقل داخل العاصمة لمدة شهر رغم التكثيف الأمنى لمختلف الأحياء وبعدها خططت لخروجي عبر الصحراء نحو الحدود الليبية وكانت رحلة شاقة وخظيرة قطعت فيها حوالي ١٦٠٠ كيلومتر إستغرقت ٤ أيام وإيال وفي يوم ٢٨ يوليو وصلت الحدود الليبية.

★ ختاماً بزيك ما هي الدروس المستفادة من هذه التجربة؟.

- أنا أرى أن الانقلاب وإثاره لم تكن كلها شر على السودان فثمة دروس حتما ستعين في التجربة القادمة بإذن الله. ولابد للقرى السياسية من مراجعة نفسها وأن تتوحد والانقلاب مكن القوى السياسية فى الفضل أن تتلاحم مع الحركة الشعبية ويتبنى جسورا من الثقة ما كان يمكن أن تكون في ظل المواجهة. والانقلاب قوى إيمان مختلف القوى السياسية وعامة الناس في السودان بختيار الديمقراطية باعتباره المنفذ والحل الأفضل والمناسب لحكم السودان. أيضا مكن الناس ان يتلقوا درسا عمليا فى الاستهتار

بالحرية والديمقراطية ونفاذ الصبر في الديمقراطية لاسيما وأن القرار معروف في النظام الديمقراطي ببطئه لأنه يتم من خلال مؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة بالرأى وهناك ندروس وعبر كثيرة تجعل الانسان يتفامل بالديمقراطية القائمة كما ان المجموعات السياسية المختلفة خاصة مجموعة المثقفين والاحزاب والفتابات ستكون أكثر مسؤولية في التعامل مع الحرية المتاحة. .

التجاني الطيب:

- نرفض النظرية الانقلابية والعمل الشعبى هو الأساس.
- الجبهة الإسلامية تتحول من حزب إلى دولة مما يعقد التغيير.
- إستشعرنا الانقلاب ولم نعرف تاريخه وهو مسؤوليه الجميع.

القاهرة ٨ سبتمبر ١٩٩١



★ كما هو معروف، العنف يولد عنفا مضادا والنظام الحالي في السودان اتبع عنفا حل محل الحوار الذي كان يميز صراخ القوى السياسية في السلطة السودانية ما هو تذكير لكل هذا؟.

- التجمع الوطني في اجتماعه الأخير في اديس ابابا لدورة مارس ١٩٩١ تطرق لهذه النقطة ووضع لدون أي ليس ضرورة المزيد من العمل العسكري لأنه لا يستقيم عقلا أن ينفخ الشعب وهو أعزل الآن في مظاهرات لمواجهة حزب مسلح في السلطة وهذا كائما تدفع جماهيرنا للتوكة ولذلك لابد من عمل مسلح يردع القوة المسلحة لنظام الجبهة الإسلامية وهذه مسألة ضرورية، يقول بعض الناس ليس هناك داع لخروج المظاهرات وأنه يجب اللجوء مباشرة الى العمل المسلح وربما البعض أيضا يقول يجب تنظيم انقلاب مثما هم جاؤوا بانقلاب... واعتقادي أن هناك رفضا عاما للنظرية الانقلابية في اوساط التجمع الوطني كذلك هناك رفض أن يكون العمل المسلح فقط ويترك الناس العمل السياسي الذي تدرس فيه الشعب السوداني... واري أن العمل الشعبي سيستمر لأنه الأساس بمعنى أن يكون الشعب السوداني هو صاحب قرار الاطاحة بالسلطة القائمة لأنه بتضحياته سيستطيع المحافظة على السلطة الجديدة في حين فرصة هذه المحافظة ضئيلة في أي عمل انقلابي، فلذلك من استمرار العمل الشعبي وهذا بالطبع لا يلغي دور القوى المسلحة المتمثلة في التجمع الوطني وهي القيادة الشرعية للقوات المسلحة وحركة تحرير شعب السودان فلا بد من تضاف كل الجهود.

★ هناك بعض المفاهيم التي نريد ان نعطيها حازنا هذا سفة الثبات أو النضال هل الجبهة الإسلامية دخلت لانقلاب اللائقي من يونيو ٨٩ أم انها طوّقه بعد نجاحه في الاستيلاء على السلطة؟.

- الجبهة الإسلامية دخلت لهذا الانقلاب وجرته ونفذته بواسطة عناصرها داخل القوات المسلحة ومعروف أنه في فبراير ٨٩ استقر رأي الجبهة الإسلامية على عمل انقلاب ولي اتبع للناس ان تقرأ ما كتبناه في صحيفة الميدان حيث تحدثنا باستمرار عن التكتيكات الانقلابية وهذه مسألة واضحة لكن المشكلة أننا لم نكن نعرف تاريخا محددا، لكن كل يوم بعض كان يقرب الانقلاب بأقول إن نجاح الجبهة الإسلامية في هذا الانقلاب هو مسئولية كافة القوى السياسية ويقع على عاتق الأحزاب خصوصا وأنه كان يمكن عمل شيء كالجمعية الجماهيرية والتنظيمية في الشوارع ذلك من شأنه أن يحيط المخطط الانقلابي أو حتى بعد الانقلاب كان المفترض أن تدعى الأحزاب جماهيرها لتنفيذ ميثاق الدفاع عن الديمقراطية واعتقد أن عدم تنفيذ ذلك يعود في الأساس لعاملين الأول استبعاد الناس لأن عمل انقلابي والثاني أن عددا كبيرا من الناس كانوا محبطين من عدم تنفيذ أهداف الانتفاضة ورغم كل ذلك عند حدوث الانقلاب الجماهير عزلته تماما بدليل فشله في تسيير أي مواكب لتأييده..

★ ورد في حديثك أن هناك استفسارا بحدوث انقلاب قلت ان نجاح الانقلاب يقع على عاتق كل القوى السياسية فهل المسؤولية الوطنية بالنسبة لكم كحزب حثت عليكم إشعار السلطة القائمة بذلك أو حتى لتدعيم ادلة تعلق الشك باليمين؟.

- أولا أنا لا أعني الحزب الشيوعي من المسؤولية وعلى العكس تماما اضح المسؤولية عليه أكثر من أي حزب آخر باعتباره المتضرر الأكبر وباستمرار من مسألة الانقلابات العسكرية لكن الحزب لم يكن يملك معلومات محددة لتدعيمها للسلطة ولكننا بذلنا جهدنا الكامل في جهتين الأولى تأكيدنا المستمر لضرورة تصفية آثار ماير لأن ذلك هو السبيل الوحيد لمنع أي انقلابات عسكرية وحدثت رد بل حتى أواخر عهد الديمقراطية قلنا أنه لو جاء نميري عائدنا لوجد كل قوانينه ومؤسساته قائمة لأن مثلا جهاز أمن الدولة لو كان على الوجه الصحيح لاستطاع كشف أي حركة انقلابية والشيء الثاني توضيحنا بأنه يجري الترتيب لانقلاب يشك من خلال متابعة النشاط العملي اليومي للجبهة الإسلامية لكننا لم نكن نملك معلومات كافية لتحديد تاريخ قاطع للانقلاب.

★ كما هو معروف العبرة في السياسات وليس في الافراد والسياسات التي يتبناها النظام الان هي سياسات الجبهة الإسلامية ولكن هل تعتقد ان كل الكوادر الموجودة في أجهزة الحكم سواء في المجلس العسكري أو الوزاري هي كوادر للجبهة الإسلامية؟.

- ليس في الأمر اسرار.. والسودانيون بحسبهم السياسي المتميز استطاعوا من اول وهله معرفة كوادر الجبهة الإسلامية.. فبعد إعلان أي اسم ستجد ألف من يعرفه لأن المجتمع السوداني مترابط صحيح ان الناس لا تملك قوائم لحزب الجبهة لكن يملأهم اهتمامهم واتصالهم وتجاربهم استطاعوا ان يثبتوا ان

الذين يديرون النظام الآن هم كوادز الجبهة الإسلامية وحتى الذين استمالوهم من الأحزاب كانوا مؤسسين في حركة الاتجاه الإسلامي والمسألة واضحة أن الجبهة الإسلامية ليست حزبا أيد النظام وإنما هي حزب صنع النظام وهي الآن تحول نفسها من حزب إلى دولة وذلك بوضع كل كوادرها في أجهزة الدولة الوزراء والكلاء والمديرين وخلق جيش مواز للجيش الرسمي وفي الأجهزة الإعلامية والقضائية.. الخ وهذه شيء جديد في تاريخ السودان لأنه عندما كان الشعب السوداني يحارب نظام عبود فهو في الواقع كان يحارب عبود وزمرته العسكرية من أعضاء المجلس لكن باقي جهاز الدولة هو الجهاز العادي ولذلك عندما قامت ثورة أكتوبر ٦٤ قامت وسط جهاز الدولة وكذلك أبريل ٨٥ والان شيء مختلف ولذلك عندما يفكر الناس في انتفاضة سيواجهون بحزب متغلغل في أوساط جهاز الدولة..

* قدر لك أن تعالج حقا سياسية مختلفة وهذه الحقيقة تميزت بتطرف النظام الحالي أولا إلى أي شيء تعزى هذا التطرف وما هي إمكانية معيشة أهل المعتقدات الدينية والفكرية المختلفة في السودان؟.

- التطرف الحالي لنظام الجبهة الإسلامية لم يكن وابد اللحظة فقد وضع بصورة جلية بعد ثورة أكتوبر حيث انقلبوا على ميثاق أكتوبر وانقلبوا على الدستور في حظر الحزب الشيوعي ورفض التعددية والديمقراطية والفترة التي أعقبت كل هذا تميزت بالتعصب والتطرف الشديد من جانب النصارى المسلمين وإذا قدر لك أن تقرأ جريدة الميثاق في تلك الفترة لوجدت عناوين كـ: الشيوعيون والنصارى يفعلون كذا وكذا.. وكانت تلك محاولات لتصوير السودان كأنه مجموعة من المسلمين ومجموعة من الملحدين والنصارى وكانت تلك أشكال ملموسة للتطرف وكانت نتائجها محاولات وضع دستور لدولة دينية كالدستور الذي يسمون لوضعه الآن وهو لا يعبر عن حقيقة المجتمع السوداني وفي فترة مشاركتهم لنظام مايو خصوصا بعد عام ١٩٨٢ تميزت أيضا بالتعصب والتطرف في القضية الدينية وإقامة دولة إسلامية وتوكل أعدام محمود محمد طه..

وبعد انتفاضة أبريل بدأت تظهر الأشكال السافرة لتلك المفاهيم وكانت التحالفات التي تلجأ لها مع الأحزاب الأخرى تنبئ على أساس أنها تقود التوجه لإقامة دولة دينية وكنا نوضح باستمرار أن أي انسان لا يمكن أن يزايد مع الجبهة الإسلامية على موضوع الاسلام وإقامة الدولة الدينية أي انسان يزايد على ذلك فهو في النهاية سيجري تحت عاية الجبهة الإسلامية ولذلك كنا نقول يجب الحزم في موضوع قوانين سبتمبر والانقلاب حول مفهوم الدولة الديمقراطية والطمانية في إطار المفهوم ليس ناتجا من أن هناك خطرا على الدين الاسلامي وإنما ناتج عن أن هناك خوفا من الديمقراطية والانقلاب الأخير هذا دليل على ذلك.

* بعد أزمة الخليج بدأت تتكشف أدوار الاصولية الإسلامية سواء في السوداني أو دول المغرب العربي هل تعتقد البداية الضخمة؟.

- أولا في تقديري أن لفظ الاصولية الإسلامية بصورته الشاملة فيه ظلم لبعضهم فليس كلهم من «صنف واحد» وأنا أتحدث عن الأحزاب التي قامت على الاصولية وتسعى لاستلام السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية.. وأنا لا أستطيع أن أقول أن كل الاصوليين منهجهم انقلابي وعلى هذا الأساس أقول يجب محاربة الذين يسمعون للسلطة بطرق غير ديمقراطية وإذا كان كل الاصوليين سلوكا مسلكا حسن الترابي موضوعيا سينتهون واستطيع أن أقول سنتنتهي هذه العينة من الاصولية وهي التي نشأت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات وإذا قلنا أنه من الممكن أن يكون هناك اصوليون ديمقراطيون فالذين نواجههم الآن في السودان هم اصوليون ديكتاتوريون واعتقد أن هناك عددا كبيرا من الاصوليين رافضين تماما توجه الجبهة الإسلامية في السودان..

* ما رأيك فيما يقال أن الحزب الشيوعي السوداني قد سقط من منحنى هيلابرام حليا استراتيجيا؟

- علاقتنا من منحنى في إطار الأشياء المشتركة كانت علاقة جيدة ولكن رغم ذلك كنا من أكبر منتقدي نظامه وقلنا إذا كانت الثورة الاثيوبية تنشد التطور فيجب الابتعاد عن الديكتاتورية ويجب عليها توفير الديمقراطية ويصفه خاضعة في علاقاتها مع القوميات المختلفة وحذرناهم من ملية اتباع منهج الانقلابات العسكرية في البلدان العربية ولكن يجب ألا يفهم أن علاقتنا معه كانت في إطار تقديم مساعدات أو أي أشياء من هذا القبيل وإنما في إطار الأشياء المشتركة كما ذكرت.

* ما حدث في الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية ما تأثيره على الحزب الشيوعي السوداني؟.

- في الحقيقة تأثرنا بما تأثرت به الحركة الشيوعية ككل وبناء الاشتراكية على نمط معين كشف عن عيوب أساسية كثيرة وهذا بالطبع يترك تأثيراً ولكن هناك أشياء لا تمس إطلاقاً مثل تأثير ثورة أكتوبر العالمي باعتبارها عبرت عن نزوع أساسي للانعتاق من الرأسمالية أنها استطاعت أن تحقق هذا بالفعل وأن تقيم دولة مستقلة عن الرأسمالية العالمية وهذا شيء ثابت في حياة العالم وإن ينتهي، فالرأسمالية مازالت هي الرأسمالية التي تستغل وتغتر الشعب ويكون المطلوب هو إيجاد شكل للثورة على هذا النظام الاجتماعي وإقامة نظام اجتماعي خال من استغلال الإنسان للإنسان وخال من اضطهاد شعب أو أمة لأمة أخرى، وإن يكون هناك سلام وتقدم، وإذًا سيظل الحلم الاشتراكي موجوداً، للتوصل إلى نظرية ثورية جديدة تضع في الاعتبار رصيد العمل الثوري الذي خاضته بعض الشعوب عبر عشرات السنين ويكون أيضاً مصدر لنظرية ثورية لحزب جديد يقود كل الذين يريدون الانعتاق من الرأسمالية إلى نظام جديد، وبالنسبة لنا أن أتبع وأقول أن الحزب الشيوعي السوداني كان باستمرار يحاول الاستغلاية في تفكيره وارتكبنا أخطاء بناء على النظرية العامة واعترفنا بذلك ولكن الآن نحن ندرس ونعيد النظر في كل منهجنا من أجل التوصل إلى صيغة بنظرية الثورة السودانية..

* ذكرت إعادة النظر في المنهج هل يعني ذلك بالضرورة إعادة النظر في المضمون أيضاً على غرار ما حدث لبعض الأحزاب الشيوعية؟

- المعروف نحن حينما بدأنا باسم الحركة السودانية للتححر الوطني وأصبحنا الحزب الشيوعي السوداني وفي مرات أخرى بحثنا عن أشكال أخرى للانعتاق من الشعب السوداني فكانت هناك الجبهة العمالية للاستعمار ومحاوله لعمل حزب العمال والمزارعين في منتصف الخمسينات وأيضاً درسنا إقامة الحزب الاشتراكي في أواخر الستينات وقبل الانتفاضة تحدثنا عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وبعد الانتفاضة تكلمنا عن التحالف الوطني الديمقراطي كنظام جديد فنحن لم نكف عن البحث عن صيغة لحزب ثوري يقود الثورة السودانية ولكن ما يميز بحثنا الجديد أننا لا نذكر في حزب في إطار النظرية القديمة وإنما في إطار نظرية جديدة للثورة السودانية..

* من المفارقات في تركيبة الحزب الشيوعي السوداني أنه يستقطب المثقفين وصورة المجتمع في حين أنه يفترض أن يكون حزب الطبقات الكادحة فكيف تفسر هذه المفارقة؟

- ليست هناك مفارقة مثلاً الحزب من مؤسسيه أربعة من العمال الذين تركوا بصمات لن تزل وهم الشفيق أحمد الشيخ وقاسم أمين وإبراهيم زكريا والجزولي سعيد وإلى جانبهم كوكبة حقيقية من العمال الذين شاركوا في وضع النظرية والتنظيم والعمل السياسي ونحن لم نشأ أن نكشف كل شيء لأنه في الظروف التي نشأت بعد الانتفاضة كان الحديث باستمرار عن انقلاب عسكري ومازال حزينا يضم العمال والمزارعين والتكنيكات القومية المختلفة أكثر من أي حزب آخر صحيح أننا اجتمعنا المثقفين لكن لا اعتقد أن هذا سيبطل من قيمة أننا حزب كادحين كما نحن الحزب الوحيد الذي يسمح بأن يتبنى هؤلاء الكادحون مناصب أساسية في قيادته والحزب سواء في الشمال أو الجنوب أو الوسط أو الشرق تركبته كما هي نأخذ مثلاً جوزيف قرق أصبح عضواً في الحزب الشيوعي وبخل اللجنة المركزية ومن ثم المكتب السياسي ليس لأنه جنوبي ولكن بجدارته واستحقاقه.. هذا مالم يحدث في حزب آخر أن يأتى جنوبي ويتصعد بجدارته وليس لأنه جنوبي مثلاً تفعل الجبهة الإسلامية وأحزاب أخرى وكذلك العمال انضمو وبعضهم وصل إلى مراكز قيادية في الحزب..

* ذكرت لكم لم تقبلوا كثيراً من الأوزار بعد الانتفاضة واعتقد أن الحزب الشيوعي كان مفترضا فيه أن ينجح أكثر في فترة الديمقراطية الشيء الذي لم يحدث هذا وذلك ألا تعتقد أنه بعد أسباب ضعف الديمقراطية الثالثة؟

- لا أدري على أي أساس بنيت حكمك، فالحزب الشيوعي في الفترة الديمقراطية الثالثة هو أول حزب يصدر جريدة يومية على عكس الجبهة الإسلامية التي أصدرت صحيفة أسبوعية وأمدت طويلة وبعدنا تحولت إلى يومية.. فإذا كان هناك قصور مثلاً في بناء مقر وغيره.. فهذا يرجع للإمكانات المادية وكنا نؤكد الاستفادة من كل ذرة في الديمقراطية وصحيح أنه لم تذكر أعضاء اللجنة المركزية لأن النتيجة معناها كشفهم ومع ذلك نحن على استعداد لمواجهة أي قصور يوجه لنا في هذه الناحية..

*** في تقديرنا بعد مسيرة ما يقارب نصف القرن في الساحة السودانية هذا لضاف الحزب الشيوعي السوداني؟**

- ان الحديث عن اضافة الحزب الشيوعي انا اهيلك الى السيد الصادق المهدي في مؤلفة الاخير فقد ذكر عدة اضافات في حركة التضامن العالمي والسلام والجانب الاجتماعي والتكتلات السياسية وهذه اشياء اساسية واذا نحن وضعنا الجانب الاجتماعي كشيء مهم في الحياة السياسية السودانية فالاستقلال يجب أن يترجم الى برنامج ثقافي اجتماعي واقتصادي وهذا ما فعلناه فليس المقصود هو رفع العلم فقط...

كذلك وحدة التضامن العالمي وضعناها بمفهومها المتجرد وليس مثلاً وحدة وادي النيل.. وفي مسيرتنا لم نسنلم السلطة ولكن اقتربنا منها كثيراً ربما قصوراً أو تعسفا وطالما نحن موجودون فهذا دليل على اننا حققنا شيئاً فما نزال قوة اساسية في الساحة السياسية السودانية..

*** هذه هي المرة الاولى التي تخرج فيها خارج السودان وفي ظروف ماضية كنت تفضل للاختلاء والعمل في الداخل ما هي دواعي خروجك الان هل هو قرار حزبي مثلاً؟**

- نعم كانت قراراً حزبياً لانني في مثل هذه المسائل لا اخضع المسألة لمزاج شخصي وكان القرار بناء على مفاضلة بين ان اكون في متناول يد السلطة الفاشية مما سيعرضني للتصفية الجسدية او طرق سبيل اخر فكان الخروج والذي جاء بناء على اسباب عائلية علاوة على ان ظروف العمل في الخارج قد تحتاجني...

- فلوق ابوعيسى
- الميثاق ليس كتابا منزلا والاحزاب لا يضيرها الانتقاد.
 - لهذا الاسباب انما اردت الديمقراطية الثالثة في السودان.
 - التغيير ياتى من الداخل وللمعارضة دور لا ينفصل في الخارج.

القاهرة ١٣ ديسمبر ١٩٩١



✱ في الايام الاخيرة تناهت بعض الاصوات بضرورة إعادة النظر في ميثاق التجمع الوطني هل تعتقدون ان هناك تصورا فيه يحتاج الي معالجة؟

- دعنا أولا نتفق ان الميثاق ليس كتابا منزلا وانما هو برنامج عمل اتفق عليه الجميع في ظروف خاصة وهي بدايات الانقلاب العسكري بما يجعل التفكير في إعادة النظر فيه أمرا ممكنا بل ومطلوبا بشرط ان تكون إعادة النظر أو التعديل هادفا للتطوير الى الاحسن والافضل والرفع الى الامام وليس بهدف النكوص أو التراجع الى الخلف. هذا وقد اثبتت المقترحات التي تقدمت بها الحركة الشعبية ل تحرير السودان في القاهرة في مارس ١٩٩٠ عندما اعلنت انضمامها للتجمع الوطني الديمقراطي ووقعت على ميثاقه عندئذ وثبتت من قيادة التجمع والخارج اثبتت حتمية التطوير وقبول الميثاق لمراد التغيير. وعليه فليس شذوذا ان يكون طرف هنا او هناك كان قد قبل ووقع على اشيء في البداية ويرى فيما بعد ضرورة إعادة النظر فيها. بهدف تطويرها واعلها اكثر ملائمة لمقتضيات التطور الديمقراطي للسودان..

وهنا اقول لك صراحة على سبيل المثال هناك محاولة من بعض الجهات لإلغاء الجزء الناقد للحزب السياسية والحكومات المتعاقبة خلال المسيرة الديمقراطية للسودان فشل هذه الاحزاب او القوى لفترات متقطعة في الحفاظ على الديمقراطية، مما اوقع البلاد في براثن الطغاة الشريرة كما يسمونها - ديمقراطية فانقلابا فانتفاضة- وهكذا.. وفي تقديري الخاص لا يضير الاحزاب كثيرا ان تنتقد تقاديا لهذه الدائرة الشريرة بل المطلوب منها وقفة مع النفس تنتقد فيها حالها وتراجع سابق لحوالها بهدف تجاوز كل سلبيات الماضي ربما يفرز المسار الديمقراطي .. وهذا امر لا يعيب الاحزاب ولا مؤسسات النظام الديمقراطي الاخرى ولا يقلل من قدر احد طالما كنا فعلا جادين في ارساء نظام ديمقراطي ثابت يمتزم فيه الرأي والرأي الآخر وتطورايات حقوق الانسان.

✱ بدا لي في سياق حديثك انك من انصار النقد الذاتي وذلك بلودنا الى الراي القائل بان الميثاق لم يعالج هذه المسألة بالدر الذي يستحق لقطع كبير في السودان بان الديمقراطية الربعة قد تاتي بمرة من العيوب الماضية هل لري الامر كذلك؟

- بالطبع نعم.. وهذا النقد الذاتي الذي نتحدث عنه مطالبه به كل القوى السياسية والقابلية وليس حزبا بعينه او نقابة بذاتها، فكل الحركة السياسية السودانية مطالبة الان وبالحاح بمراجعة وتقييم مسيرتها منذ الاستقلال والى الان.. صحيح ان هناك ايجابيات ولكنه صحيح ايضا ان هناك سلبيات كثيرة جعلت مجمل عائدتنا الوطني في التقدم والتطور منذ الاستقلال وحتى الان تافه لا يذكر ولا يتناسب مع امكانيات السودان الموهلة ولا مع عطاء الشعب. وعليه اعتقد اننا إذا ما كنا حريصين فعلا على اقناع الشعب هذه المره بالاتفاف حول التجربة الديمقراطية القادمة وتأمينها ضد الانقلابات وعلى اقناعه قبل ذلك بالاتفاف حول التجمع الوطن الديمقراطي بجديته وتكرار ذات.. من اجل اسقاط وتصفية النظام العسكري الحالي للجهة الإسلامية، علينا جميعا مراجعة ادائنا الماضي بجرأة من اجل تجديد المتطلقات وتحسين الاداء بجديته واستقامته وليس نرا للرماد في العيون، واعتقد هنا تأتي وفي الدرجة الاولى قضية الديمقراطية داخل الاحزاب حيث تظهر ضروره مراجعتها بما يكفل للمضو مشاركة حقيقيه في تنظيم وحراك الحزب اليومي لان الذي يؤمن النظام الديمقراطي الجاد هي الاحزاب والنقابات ذات الطابع الديمقراطي في برامجها وفي أدائها.. وهذه القضايا تطرح الآن يشده هنا وهناك مع أنها ليست من شأن الميثاق، وعلى أي حال فهي ظاهرة صحيحة بشرط ان لا تدخل بوجده التجمع الديمقراطي الديمقراطي ولا تشتت جهوده من اجل مهمته الاولى في اقتلاع نظام الجبهة الإسلامية العسكرية.. ✱ إلى من توجه اصحاب الاهتمام في نهيار الديمقراطية الثالثة؟

- أنا لا أريد أن أكون ضمن «الزفة» التي تردد مقولة أن الحزبين الكبيرين هما المسئولان عن ذلك تماما، لان هذا أمر يسهل ترديده كما انني بإقراره ان تكون قد اضعفت جديدا لهذا الاتهام القديم المتجدد.. وأنا اعتقد ان الذي فوض الديمقراطية الثالثة هو اسباب عديدة متداخلة ليس اقلها اهمية انفراد بعض القيادات باتخاذ القرار والانتقال من هذا الموقف الى نقيضه يوما تعاليل عقلاني يقلل الباب امام التراجع غير المقبول في الممارسة واتخاذ المواقف المضطربة. فزعيم الحزب أو سكرتيره أو امينه العام أو النقيب أو رئيس النقابة كثيرا ما كان بعضهم يتوهم أنه المالك الأوحد لهذه أو تلك

المؤسسة وانهم مبرأون من الخطأ وبالتالي من النقد والمراجعة، اما قضية التداول في قيادة الاحزاب فهي مسألة لا تقبلها تركيبة تلك الاحزاب ابداً.. ناهيك عن ممارستها وان كانت تجرير النقابات في هذا المضمار غنية نسبياً ويمكن التعلم منها، ان تجربتنا الديمقراطية كلها هي والبياناتها محتاجة للمراجعة بهدف التطوير وفتح الثغرات، فالاصرار على نقل النموذج الديمقراطي الغربي بحرفياته كمؤسسة متكاملة لا تقبل التغيير هو احد مقلتها على ارضنا.. وحتى عندما نقلنا التجربة الغربية حرصنا على الشكل اكثر من المضمون، فلم نستخدم كل ايجابياتها، فجميعنا يعلم مثلاً كيف تنظم الاحزاب في بريطانيا وكيف تدار.. مؤتمرات سنوية وانتخابات وتداول في القيادة فلا زعامات مخلدة، والمواقع متداولة.. ارجع واقل انه من السهل توجيه اصابع التقصير للحزبين الكبيرين وهذا صحيح الى حد ما في مظهره ولكنه عندما تنمو نحو العمق تجد الكثير من المتشابهات.. ما الذي دعا الحزبين الكبيرين الى ممارسة ذات السلوك دونما تعديل او تبديل يذكر منذ الاستقلال وحتى الان؟! صحيح هناك تأثيرات التركيب الطائفي والقبلي والعشائري لمجتمعنا.. وقد يقول قائل هذه هي المسألة ولكنه يجد من يعلق بأن هذه الاحزاب الطائفية نفسها هي التي ناضلت مع باقي القوى ضد الاستعمار فاسهمت اسهاماً حقيقياً في تحقيق الاستقلال الوطني.. انن هناك الجانب الايجابي والمشرق وكان بالامكان وما زال تطوير كل ذلك.. وفي الجانب الاخر هذه احزاب وطنية.. قامت بانوار هامة في تاريخ السودان ومازال اسمها الكثير وهذا امر لاشك فيه ولكن ما يجب ان يدركه البعض ايضا هو ان المؤسسة الطائفية لا يمكن ان تكون قاعدة لحزب مفترض به ان يتطور مع الزمن لان الحزب مؤسسة عصرية حديثة تقوم على الديمقراطية والتداول بعكس الطائفة فهي مؤسسة عتيقة لا تعرف الديمقراطية بل وتقوم على التوارث. والخطأ عذري في هذا وذاك هو ان اليات العمل القبلي والعشائري والطائفي نقلت كما هي لتخدم حركة المؤسسة الحزبية وهذا ما يسبب هذه الاحزاب في مقتل ويجعلها محتاجة دائماً للمراجعة والتشذيب الى ان يتم الفصل الكامل بين المؤسستين فصلاً يسمح للمؤسسة الحزبية التي تنمو وتتطور في جو ديمقراطي حديث ومعاصر..

* يبدو لي ان من المقتنعين بديمقراطية دستمستر، بعلاتها او لنقل بقلة المجتمع السوداني اذواها.

لكن من منظور لوزمة النقابات فهي تشكل تميزاً هاماً في الساحة السودانية.. كيف تزي الظاهرة لسيما والله من سبب هذا الجسم؟

- النقابات والمنظمات الديمقراطية الاخرى انتهجت منهاجاً حقيقياً في الممارسة الديمقراطية شكل عنصر جذب هام لمضويتها.. فللنقابة جمعية صومية تجتمع دورياً بغضوية محددة ملتزمة وتداول في القيادة يتم دورياً من خلال انتخابات نزيهة والمنافسة فيها شديدة سواء كانت لا تخلو من تسييس- وكانت المنافسة تصل اشدها على مركز النقيب والمرشحين معه في النقابة المهنية ورئيس النقابة ومجموعته من المرشحين في النقابة العمالية وكذا المنظمات الديمقراطية الاخرى. وهكذا لم نر نقبياً أو رئيس نقابة خلد هنا أو هناك فالمناصب متداول ومفتوح للجميع وعلى سبيل المثال في نقابة المحامين كان هناك محمد احمد محجوب، وعابدين اسماعيل، وعقيل احمد عقيل، وامين الشبلي وعيرغني النصري وعبد الله الحسن وهذه صورة للممارسة الديمقراطية لتجدد في الاحزاب السياسية، فالايه والممارسة الديمقراطية في النقابات متقدمة وبنودها كثيرة عنها في الاحزاب السياسية هذا علاوة على ان النقابات كانت هي الموائع التي تحتوي الصراع الاجتماعي في المجتمع وآليات الدفاع الاولى عن المصالح الاجتماعية والقوية والاقتصادية وحيانا الثقافية فيه وهذه بدورها حالة لا تجددها في الاحزاب لانها غالباً ما تقتصر الى نوع البرامج التي تجعل المرء يتقرب الارتباط بها.. وهذه الاسباب وغيرها ازدهرت حركة النقابات وستبقى مؤثرة لزمان طويل الى ان تصبح الاحزاب السياسية اوسع عصرية حديثة تحتوي على برامج اقتصادية واجتماعية وثقافية جذابة تلبي طموحات الانسان السوداني.. وفي ظل تطور كذا يمكن للنقابات عندما ان تلعب ادواراً اخرى غير الادوار التي عرفت بها على الساحة السودانية، اما قبل ذلك فسيبقى للقوى الحديثة وحركة النقابات في السودان دور تاريخي وهام تلعبه في صنع القرار بمستوياته التشريعي والتنفيذي وفي ادارة شئون البلاد والعباد فيها، وان اقصاها عنه وحرمانها منه فسرها بواسطة مواقف بعض الاحزاب والقوى السياسية في الماضي كان يشكل احد اسباب أزمة الحكم في السودان وبقاء الوطن طيلة الفترة الماضية اللاحقة لتحقيق الاستقلال الوطني في يناير ١٩٥٦ داخل دائرة الانقلابات الشريرة والمباعدة بينه وبين الاستقرار والانطلاق نحو التنمية والتقدم والازدهار وهذا

بالضبط ما انتبه اليه المثاق الوطني الديمقراطي ليشكل ولأول مرة أجماعاً قومياً عالى المستوى (ولو نظرياً) يتجاوز إحدى عقبات التطور وسبباً رئيسياً من أسباب أزمة الحكم في البلاد.. وعليه يتوقف تغلب الوطن على عقبة كدلاء طالما حالت دون انطلاقة على مدى جدية الجميع في أسفاح مساحه حقيقيه وواقعية للقوى الحديثة في مواقع السلطة وفي إدارة شئون البلاد. يوماً لف أو دوران أو تحاليل أو جعل المشاركة مجرد مشاركة شكلية بعيدة عن المشاركة الفعلية في صنع القرار.. كما حدث في مرات سابقة.. وهكذا فإن حقيقة التجريد السودانية أثبتت أنه لا يمكن إلغاء دور النقابات في العمل العام أو إحتزاله في حدود مفتعلة كما يقول الصديق الشريف زين العابدين الهندي حينما ينادي بإختزال دورها وتبعيةها للحزب وهو قول خاطيء ومخالف للواقع وغير قابل للتنفيذ إذ كثيراً ما وقعت محاولات هنا وهناك من أجل تصفية أو إضعاف استقلال النقابات وإتباعها للحاكم مرات أو أسطورة هذا الحزب أو ذاك مرات أخرى ولكن كانت جميعها محاولات فاشلة وبقي استقلال الحركة النقابية في السودان ثروته قومية تحمي شعبنا ووطننا عند الملمات.

* الجزئية الثانية هي مصطلح القوى الحديثة بديلاً لتحدثنا عن التفاضل بين دورها الريادي دائماً في التصدي للأنظمة البعثية والاحتصار هذا الدور في الأزمنة البعثية.

— صحيح أن القوى الحديثة لم تجد لها مكاناً لائقاً ومؤثراً في الأحزاب فكانت في الهوامش والاطراف مما جعل تأثيرها في إدارة الأحزاب وحياتها الیومية ضعيفاً أن لم يكن متعدياً وذلك على عكس أوضاعها في النقابات واعتقد أن هذا الوضع سيستمر لدى الغالبية منها ما لم تحدث ديمقراطية حقيقية في حياة هذه الأحزاب الداخلية ليقوم بينها تنافس حقيقي في القدرة على جذب العضوية والمحافظة عليها نشطة وفاعلة، والنقطة الأخرى هي أن انتماء القطاعات الحديثة في المجتمع للأحزاب انتماء لفظي وموسمي، لهذه الأسباب نجد أن دور الأحزاب كمؤسسات فاعلة يتضائل كثيراً أن - يفتت تماماً في الأزمات ولحظات التغيير مقارناً بدور النقابات. ولهذه الأسباب ذاتها كانت القوى الحديثة مبتدعة سلاح الأحزاب السياسي والمفذه له في كل من عامي ١٩٦٤ و ١٩٨٥ من خلال حركة النقابات وذلك بالرغم من أن النقابيين في مجموعهم ممن اطلعوا بهذه المهام التاريخية لانجاز كل من الثورة والانتفاضه لم يفلحوا هوياتهم وإنتمائهم الحزبي بل وجدوا في النقابات آليات أكثر فاعلية وأكبر قدرة في إنجاز تلك المهام الوطنية. وكما جاء في سؤالك أحسنت هذه القوى بإنها دائماً تصنع التغيير ويختفي أي دور لها عند توزيع السلطة والتي دائماً ما تذهب لتلقائياً إلى عناصر في قيادة الأحزاب (ولا أقول إلى الأحزاب كمؤسسات). وكانت الأحزاب كثيراً ما تكون خالية الوفاض من أية رؤية مؤسسية أو برنامج محدد واضح وتعتمد في ادائها للحكم فقط على اجتهادات ومبادرات فردية من هنا وهناك.. وهذا بالطبع خلق تصادماً في كل الحقب الديمقراطية مع طموحات ورغبات الناس المشروعة والمتواضعة مما أدى إلى نفورها شيئاً فشيئاً عن الأحزاب وبالتالي إلى عدم حماسها إلى الممارسة الديمقراطية من خلال الأحزاب مما كان يفرى العسكر ويسهل عمليات الانقضاض عليها عسكرياً من خلال الانقلابات.. ذلك صاحب القوى الحديثة إحساس دائماً بالغبين واعتقد أن الأمر لن يتوقف عند الإحساس وحده وإنما سيتطور الأمر إلى اجتهادات وضعيه تكفل لهذه القوى المكان اللائق والمناسب.

وقفا لنورها في عمليات التغيير والبناء الوطني. وأنت تعلم أن هذا هو بالضبط ما أشار إليه ونادى به الخبير الهندي سوكمارسي منذ استقلال السودان كضرورة تقتضيها تضاريس أهل السودان وقمائزاتهم المختلفة إذ أشار عنده ذوبق إلى أن التطور غير المتوازن في السودان يجعل من المهم لاستمرار التطور الديمقراطي للبلاد إعطاء وزن أكبر في العملية الانتخابية لأهل المدن ومناطق الحضر والزراعة الحديثة والمتعلمين والمتقنين لجعل نواتر المدن الانتخابية أقل عدداً من ناخبي الدواقر الريفية وخصص نواتر خاصة بالخريجين من خريجي المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا. أما عن ضرورة إعطاء وزن خاص في العمليات السياسية للقطاعات الحديثة من المجتمع نسبه لدورها الفاعل في الحياة السياسية والعملية التنموية في البلاد. وقد كان من الممكن بل من الواجب تطوير هذه الاستنتاجات الهامة من قبل لجنة الانتخابات التي اختارها طرفا الحكم الثنائي لإدارة الانتخابات العامة لفترة الحكم الذاتي عام ١٩٥٢ والحق يقال أن الأحزاب الكبيرة واعتبارات لا أظنها تخفى على ذكاء أحد كانت ترفض ذلك بل انقلب عليها تماماً في فترات أخرى في الماضي. ولكن يبدو لي أن الحاضر قد وصل

الآن الى ضرورة مراعاة هذه المسألة واولا انقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو ٨٩ لكان من الممكن الوصول الى صيفه أكثر تطوراً في الدورة الانتخابية التالية خاصة وأنه قد جرت في البلاد نقاشات جيدة حول قانون الانتخابات الجديد وما يجب أن يكون عليه مما كان يبشر بخير في هذا المضمار.

★ هل ستبقى في أي التغيير لا يأتي في الخارج؟
- نعم أولاً فلك الرأي، فالتغيير يصنعه أهل السودان بإرادة سودانية وعلى الأرض السودانية.
★ إذا كيف ترى التغيير القادم؟

- أولاً المعارض في الداخل والخارج كل لا يتجزأ يكمل بعضها بعضاً فقط قد تختلف الانوار والمهام الموكله لكل، وقناعتي كما سبق وكرت هي أن التغيير تشعل نيرانه قوى الداخل وقوى الخارج دور آخر يساعده في إنكاء هذه النيران ويحسبها وكسب التضامن معها لدى المجتمع الدولي، وأولاً الدور الذي قامت وتقوم به قوى التجمع الوطني في الخارج لما استشعر العالم الخارجي خطورة المحنة التي يعاني منها شعب السودان، فسياسة التعقيم الكامل التي انتهجها نظام الجبهة القومية الإسلامية تجاه جرائمه في التشريد والاعتقال والتعذيب والتقتيل لبنات وبناء السودان كانت سياسة شريرة فله وجميعنا يعلم انها وصلت لدرجة الإنكار المستمر للمجاعة التي تهدد أرواح الملايين من أهل السودان بالفناء وعندما انكشف الأمر من خلال احصائيات وبيانات أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة عمد الى التلاعب بالالفاظ وسمى الأمر «فجوة غذائية» لكانما الالفاظ والمسميات يمكن أن تسكت بطن جائع أو تنقذ إنساناً يقف على حافة الموت...

إن دور المعارضة في الخارج تستتير به دول العالم وتستهدى به في بناء سياساتها تجاه النظام في السودان وبذلك الدمارك ويض دول أوروبا التي أعلنت اغلاق سفاراتها في الخرطوم بسبب أن النظام لا يحترم حقوق الإنسان بل ينتهكها انتهاكاً فظاً كما كان للبرلمان الأوروبي في دورات اجتماعه مؤخراً موقفاً حازماً تند فيه بالسياسات الحمقاء لنظام الجبهة الإسلامية وأتبع ذلك بقرار قطع المعونات الاقتصادية وتبعه في ذلك العديد من المنظمات والهيئات الدولية... وعليه فإن الدورين في الخارج والداخل لا ينفصلان عن بعضهما بل يكمل بعضهما البعض.

★ إذا لنا في أحد معالم التجمع الوطني في الخارج كشف وتعرية سياسات النظام هل تتفقد أي التجمع ليج في ذلك بالفعل أم أنه شيء جاء تلقائياً لتسليب عمداً؟

- نعم قد يكون لقوى التجمع الوطني الديمقراطي دور في حالة المزله التي يعيشها النظام ولكن ليس كل الدور بالمعنى وذلك لأن عزة النظام خلقها بالدرجة الأولى النظام نفسه إذ كانت نتاجاً طبيعياً لمواقف سلكها النظام كموقفه في قضية احتلال الكويت وانحيازه الأهمج ضد الشرعيه ضد مصالح الشعب السوداني... هذا الموقف مثلاً عجل بإبتهاده وعزله عن بلدان شقيقة كمصر والمملكة العربية السعودية وياقي دول الخليج... وموقف آخر أدى لإبتهاده عن دول المغرب العربي بعد انكشاف سياسته في تصدير الارهاب وعدم الاستقرار لهذه الدول والتي ظهرت علاماتها في الجزائر وتونس وبعض الدول المجاورة الأخرى... أما الموقف لدى الهيئات والمنظمات الدولية وبعض الدول الأوروبية فلاشك أن التجمع ساهم اسهاماً كبيراً في فضح ممارسات النظام وإيقاعه في عزلة القاتله ولنا الفخر في اتحاد المحامين العرب بلأنا حملنا أواء ذلك منذ وقت ميمر ومارلنا...

★ ظاهرة الإسلام السياسي كيف تراها من حيث النشأة في المجتمع السوداني إنساقاً مع مؤالف نظام الجبهة الإسلامية الحاكم؟

- ظاهرة الإسلام السياسي وارتباطها بالعنف والارهاب، إترسم المجرى العام لحركة الإسلام السياسي منذ نشأتها في أواخر الأربعينات وسط حركة الطلبة في بعض المدارس الثانوية والكلية إترسم بالعنف وارهاف المخالفين بأعمال اليد والعسل بدلا عن العقل والحوار . ويعترف حسن الترابي في كتاباته فان هذه الحركة قامت أصلاً لتكون تزيافاً ورد فعل هدفه الأول محاصرة وعزلة اتساع نفوذ الحركة الديمقراطية ذات التوجه التقدمي وسط الطلاب السودانيين... وللوصول الى هذا الهدف كانوا يستعملون العنف بالأيدي «والعكاكيز» والمطاري يقدروا ما كانوا يلتجئون للتجسس على الطلبة الديمقراطيين وحركتهم ونقل أخبارهم للسلطات المدرسية وهي كما هو معروف جزء من الإدارة البريطانية إذ كانوا نظار المدارس الثانوية الحكومية ومدرسوها من الانجليز... انن ظاهرة العنف

والارهاب والميكافيلية في تبرير كل شيء وصولا للهدف كانت كلها صفات ملازمة عضويا لحركة الإسلام السياسي في السودان منذ الأيام الاولى لمولدها واستمرت هذه الظاهرة تنمو وتترعرع تحت زعامة حسن الترابي الحركة بدعم كبير من بعض القوى والجماعات التي كانت ترغب في استعماهم اداة للجم حركة اليسار والحيولة دون تمددها وانتشارها. وهذا هو السبب نفسه الذي فتح لهم ابواب الجامعات والمعاهد الامريكية بالذات ولبن وغيرها وفيما بعد وباعداد كبيرة. الشيء الذي لم يتمتع به سواهم من الطلاب. ولذلك لم تكن صدفة ان ٩٩٪ من حاملي الشهادات العليا وسطهم هم من خريجي الجامعات الامريكية التي يتكلف الوصول لها والدراسة بها حتى الحصول على الدكتوراه وغيرها من الشهادات والاجازات العلمية، يتكلف مبالغ طائلة لا تقوى الامكانيات العائلية لاي واحد منهم - وغلبهم من ابناء الطبقات الفقيرة - على تحملها.. ومن بعد ذلك جاء الدعم والتحقيق نفس الغرض من دول الخليج التي كانت تدعهم بكافة الوسائل وبطريقة خرافية لاتعرف الحدود مما خلق منهم في وقت سريع نسبيا القوة الاقتصادية والمالية الاولى بالبلاد... وهكذا وجدت حركة الاخوان المسلمين الدعم الادبي والمادي المهيول من كل الجهات ذات المصلحة وقتها في محاصرة نفوذ حركة اليسار السوداني التي كانت تعرف بانها الاقوى والاكثر نفوذا في افريقيا والشرق الاوسط.. وبما ان حركة الاخوان المسلمين السودانية كانت تفتقر لاي فكر او برنامج لمقابلة احتياجات وتطلعات الشعب في التنمية والتقدم سوى بعض الشعارات الفارغة الملعمة بعبارات وكلمات اسلامية، فلم يكن امامها لمواجهة حركة اليسار السوداني التي كان مشهودا لها بحسن التنظيم والعمق في الثقافة وضروب المعرفة السياسية واجادة اساليب الفصال وانتقاء البات، لم يكن امام حركة الإسلام السياسي وهي حركة فضة قليلة المعرفة باي شيء سوى مواجهة المناضلين واربابهم او استعمال القوة والعنف بدلا من العقل والمعرفة والافتتاح.. وهكذا يتضح تماما كيف ان العنف والارهاب ورفض الرأي الاخر لازم هذه الحركة منذ ولادتها واصبح عضوا مكونا لوجودها اذ بدونها ينكشف خوارها وفقر وفراغ برامجها التي اُرسل تطبيقها على الواقع في البلاد بعد انقلابها في يونيو ١٩٨٩ الى ما يعاني منه الشعب حاليا على ايديهم في مناحي وميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

ففي ظل حكمهم ونتيجة لتطبيق برامج الجبهة القومية الإسلامية في السودان لم يجد اهلنا سوى الاذلال والتمييز والتشريد والاعتقال والتعذيب والقتل ولم يحصد مواطنونا تحت حكمهم سوى استمرار الحرب الاهلية في الجنوب والمجاعة والفقر وغلاء الاسعار وشظف العيش وبشكل غير مسبوق... فهل هذا هو الاسلام؟! بالطبع كلا والف كلا.. ان الاسلام براء من هذا الذي يفعلون، وما هم سوى سياسي فاشي صغير، معادي للوطن والوطنية، حزب تقوم كل اطروحاته (ان وجدت) وكافة ممارساته على العنف وارهاب الآخرين، وهذا ليس بجديد عليهم اذ عانينا منه ونحن طلاب في اواخر الاربعينات والخمسينات واخذنا وقتها في تنبيه القوى السياسية المختلفة من خطر هذا الجرحوم الفاشستي ولكن اهلى وقتها لم يكن يسمعون الي ان وقعت الطامة في يونيو وما هم منها جميعا بمانون..

* حديث الارهاب هذا ذكرني بمؤتمر الخرطوم في ابريل الماضي والذي سمي بالمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي أو شيء من هذا القبيل..؟

- مقاطعا... صحيح هناك حيكته المؤامرة وهناك وضعت الخطط وهناك استباحوا حرمة الخرطوم الفتيه واهلها وبما وان يكون منطلقهم تصدير السوء الى دول طالما شاركتنا الاسراء والضراء وقاسمنا الاحزان والافراح واضعين انفسهم حكما بديلا عن شعوبها، وما يحدث الآن هذا وهناك هو في الواقع نتيجة ما بذروا في مؤتمر الخرطوم ثانيا ولان الشيء بالشيء ينكر ساعني بل ساء عموم اهل السودان ذلك التحالف غير المقدس والزواج غير الشرعي بين بعض قيادات الفضائل الفلسطينية وبين جماعة الترابي وصبيته.. تلك الخطوة غير الموفقة ولدت اشترازا بل واحباطا شديدا في الشارع السوداني من جراء ذلك الموقف الانتهازي القبيح لهذه القيادات وذلك لان اهل السودان ما تأخروا يوما في دعم القضية الفلسطينية ومساندتها بالهجوم والارواح بل كانوا يوما في طليعة المساندين والمشاركين، فلماذا كل هذا تجاههم وتجاه مستقبل وطنهم؟

* تتردد قبل فترة فكرة تكوين حكومة منفي هل انت من النصار ذلك؟

- اوافق ولا اوافق لان فكرة حكومة منفي بمعناها المجرد غير سليمة في ظروف كالظروف

السودانية وثانيا أرى أن مناخ الحكومات غير مناخ النضال لكن مع هذا إذا ما المسألة استحکمتها
الضرورة فيمكن الأخذ بها ولكن بصورة جزئية.. بحيث تكون محصورة في أطر معينة لا تتخذ الصيغة
الحكومية بمفهومها المعروف..

عضو القيادة العليا لحركة تحرير شعب السودان
دينيق الإبراهيم

- متناقضات السودان لا بد لها من فلسفة
سياسية في إطار دولة موحدة.
- قرنق قال لليفريق يوسف سالتنازل لك عن
الرئاسة لنزيل الحاجز النفسي.
- ركبت طائرة حكومية وسالت نفسي ماذا لو
عرفوا أنني متمرد!

القاهرة ٢٤ يوليو ١٩٩٢



* نود معرفة الاسباب الحقيقية وراء إشفاق لام اكول وريك مشار «جناح النازي»؟

- كما ذكرنا الاسباب المتمثل في الديمقراطية والانفصال. وحاولوا بالشعارات التي رفعوها إستمالة عدد من الجنوبيين والعالم الغربي بحديثهم عن الديمقراطية وحقوق الانسان وهؤلاء زملاء ترافقتا لفترة طويلة فنذكور لام كان رئيسي المباشر عندما كان مديرا لمكتب قائد الحركة. وعملنا معا في مواقع كثيرة وخاصة أنيس ابايا، كذلك كان ريك مشار ويعمرتي لهم أعتقد أن الاسباب الحقيقية لانفصالهم كانت طموحات شخصية لانهم يريدون السلطة والقيادة. والحديث عن الديمقراطية في الحركة حديث زائف بدليل أنهم عندما كانوا تنظيمهم الجديد، نصب ريك نفسه رئيسا بقرار صدر منه وعين البقية أعضاء، علما بأنهم انتقدوا د. جون وقالوا عنه ديكتاتوري. ونحن قلنا لهم إننا لا نملك تفويض من الشعب ولكننا نملك الحق الثوري، والأول يأتي بعد إنتهاء الحرب. أما الحديث عن الانفصال ففي وضعنا هذا لا يمكنك الجلوس على طاولة مع اليشير أو القزايي وتطلب الانفصال وتعتقد أنهم سيمنحونه لك. وأنكر في مناقشات أوبوا قال الوفد الحكومي للمنشقين إذا أردتم الانفصال فليكن من خلال فوهة البندقية وكان ذلك مخزيا.

- (أيضا من ضمن الاسباب التي برزوا بها انفصالهم كانت مطالبتهم بإطلاق سراح المعتقلين في سجوي الحركة وأعتقد ان عدد هم حوالي أربعين شخصا).

* المعتقلون عددهم أكثر من ذلك. نحن جيش، صحيح أنه جيش سياسي، لكن في النظم العسكرية المعروف أن الديمقراطية محدودة فالقائد لا يطلب التصويت من جنوده ليدخل معركة مثلا، لأن الجيش تعليمات كما يقولون. ثم أن كل القادة بما فيهم المنشقين أنفسهم شاركوا في اعتقال الضباط أو الجنود بمعنى أن المسؤولية لا تقع على فرد واحد. على سبيل المثال الكابتن كاريبو كان نائباً للدكتور جون وفي عام ١٩٨٧ حاول الانقلاب عليه وفشل، والنتيجة المنطقية إعتقاله وسجنه. الثاني كابتن أروك تون أروك وكان الخامس في هيكل الحركة القيادي اعتقل بنفس الاتهام الأول والثالث هو جون كولانج كان عضو في القيادة واعتقل بتهمة محاول إغتيال وإليم تون الذي كان وقتها يشغل منصب القائد العام للجيش الشعبي. وكان هناك ضباط لهم علاقة بهؤلاء المعتقلين، ألقى القبض عليهم جميعا بتهم سياسية وعددهم يقارب الثلاثين.

* وهل جميع المعتقلين حوكموا؟

- لم يحاكموا.. لأن تشكيل محاكم خاصة بهم يحتاج إلى مستويات معينة من القضاة الملمين بالقانون والإدارة والسياسة، فهم ليسوا بكتاس عابدين، وهذا لم يتوفر لأنه في ظروف الحرب لم تكن لدينا هذه من العدو. وكلما حاولنا ذلك نواجه بمرحلة من مراحل الصراع مع العدو، ثم أن معظم الضباط المعتقلين أطلقنا سراحهم ماعدا القادة الكبار وعددهم حوالي عشرة. وسيحاكموا قريبا إما برئت ساحاتهم أو أدينوا.

* يعتقد كثير من المراقبين ان الحركة الشعبية في تنبها خيار لتقرير المصير تغيرت إستراتيجيتها التي نشأت عليها وهي المهادنة بسوداني موجه ماريلند؟

- لا اعتقد ذلك.. فنحن منذ عام ١٩٨٢ نقول أن أفريقيا جزئت بما فيه الكفاية، والسودان لا بد أن يظل دولة موحدة. لأننا نعتقد أن دولة موحدة وكبيرة أفضل من دويلات صغيرة لاتملك مصادرا بشرية أو اقتصادية. وإذا انفصل الجنوب فستكون هذه سابقة خطيرة في أفريقيا، لأن دولا كثيرة تعيش الظروف نفسها. ومن الغريب أن لام اكول كان ممثلا للحركة في الخرطوم منذ عام ١٩٨٤ وهذه معلومة لا يعرفها كثيرون. وكان يزودنا بكل المعلومات ويقوم بتجنيد كوادر للحركة على أساس التوجه الحقيقي وهو وحدة السودان، ثم أن إيماننا بالوحدة ليس فيه أدنى شك، ولكننا نقول أن هذه الوحدة يجب أن تنبى على أساس من العدل والمساواة وكفالة الحقوق والواجبات. ومعروف أننا في السودان لدينا تباينات عرقية وبنية وثقافية كثيرة، وهذه المتناقضات لا بد من فلسفة سياسية لها في إطار دولة موحدة. ونحن نقول أن السودان ظل دولة ضعيفة لأن البعض استعمل عوامل العنصر والدين للتفرقة بين الناس. ولهذا نقول أن الهوية يجب أن تكون واضحة لأجل أن تكون الوحدة نفسها متينة ويشعر الجميع بالانتماء الحقيقي. كما أن الدستور لا بد وأن يكون واضحا في مسألة الدين والدولة على أساس الفصل بين الاثنين. في غياب هذه الاشياء لن تكون هناك وحدة وهذا موقفنا المبدئي منذ عام ١٩٨٢.

• ما حجم التمثيل الشمالي في الحركة وما أسباب ضعفه؟

- التمثيل الشمالي قليل. والذين إنخرطوا معنا معظمهم من الجزيرة «وسط السودان»، أما في القيادة الآن هناك حوالي عشرة ضباط منهم من كان ضابطاً في الجيش الحكومي كالمقدم رستم وهو الآن برتبة قائد في الجيش الشعبي أما إذا أضفت عناصر أخرى من جبال النوبة والانسنا فيصبح العدد كبير جداً. أما من الأسباب فبرغم من أن المعنيين هم المثقفين لكن يظل السؤال مشروعا خاصة وأن أطروحاتنا واضحة منذ تأسيس الحركة. واعتقد أنه لو طرحها أي شمالي لكان الوجود مختلف جداً، أنا لا أقول ذلك من ناحية عنصرية لأنني اعتقد أن السبب يعود إلى رواسب الماضي وعدم الثقة بين الشماليين والجنوبيين بالإضافة إلى التردد وعدم الجراءة. صحيح أن لنا مؤيدين كثيرين لكنه تأييد نظري. وأذكر لك حادثاً طريفاً ومخزياً في نفس الوقت. عام ١٩٨٥ جاء الفريق يوسف أحمد يوسف ومعه قسيس يدعى ريزان جاندا للتفاوض مع الحركة. وكان الفريق يتمتع بصداقة عميقة مع نكتور جون فرقي، وعند بدء التفاوض قال د. جون للفريق يوسف «بدلاً من أن تقتضي بالعودة للسودان وتعييني نائب رئيس لعميري، نحن لدينا مشكلة وحاجز نفسي بين الشمال والجنوب ولا يوجد من يزيل هذا الحاجز إلا أنت، ولأنك معروف في الجيش وعلاقتك جيدة بالجنوبيين نريد منك الانضمام للحركة وتعطيك رئاستها وأنا أكون نائبك وذلك نحل أكبر المشاكل لأنني وأنت جداً أن كل الشماليين سينضموا للحركة».

ويعد أن طرح د. جون هذا العرض للفريق يوسف تردد كثيراً ولم يأخذ موقفاً نسبة لأنه أصبح في موقف صعب وفق ما اعتقد.

• هل هناك أي قوى من التجمع الوطني تحارب إلى جانبكم؟

- أولاً نحن أعضاء في التجمع، بل أعضاء فعالون، أما عن أصل السؤال هناك قواتان أعلنتا منذ البداية وقبل هذه الظروف أنهم على إستعداد للقيام بعمل عسكري ضد هذا النظام وفعلوا بدأوا في تجهيز أنفسهم. ولهم الآن كوارر معنا في الميدان. وأقصد بالقوتين القيادة الشرعية للقوات المسلحة وحزب الأمة. وهناك نواة لهم الآن في الميدان فقط هي في حاجة لتفذية مستمرة لكي تصبح قوة ضاربة. واعتقد أن الزمن قليل بذلك.

• هذه الكوارر هل تشارك فعلياً في المعارك الدائرة؟

- بعض هذه الكوارر دربنها على طبيعة الحرب. وهم الآن يؤسسون في معسكرات لكنهم لا يخوضون المعارك مباشرة وهم محصورون في أسسهم للمعسكرات واعتقدوا أنهم لا يستطيعون القتال مع قوات الحكومة.

• هل ثبت ليكم مشاركة أي قوات أجنبية مع قوات الحكومة ضدكم في المعارك الحالية؟

نعم ..

• تحديداً إيران، ليبيا العراق؟

- بالنسبة إلى ليبيا كانت لنا معها علاقات طيبة حتى عام ١٩٨٥ وتوقفت بعد سقوط نميري، ويرغم توقف دعمها لنا لكننا مازلنا نحفظ بعلاقات لأسباب نعرفها، سمها دبلوماسية إن شئت، ويمكننا الذهاب إلى طرابلس في أي وقت، وما نعرفه أنهم في السابق قدموا مساعدات لحكومة الخرطوم ولا نعلم الآن أن كانت توقفت أم لا.

أما العراق فقبل غزو الكويت كان يقدم مساعدات لحكومة البشير وإن كانت الآن محصورة في فنيين لإصلاح الطائرات مع قليل من الأسلحة والخناثر نسبة لظروف الحظر الدولي. أما إيران فهي الدولة الوحيدة التي تمثل خطورة كبيرة على السودان، فنحن في هجومنا الأخير على جوبا إكتشفنا أن هناك معسكر يضم قرابة الألفي أصولي، وعرفنا من سجنائهم أنهم يتبعون لجيشيات عدة، ونحن نعلمهم في معركة. الدعم الإيراني لا يشكل خطورة على الحركة فحسب وإنما على السودان كله. لأنني أعتقد حتى المسلمين في السودان لا يمكنوا أن يقبلوا بنظام أصولي على النمط الإيراني. والسودان الآن أصبح المركز الرئيسي لتصدير الإرهاب وهناك عدة منظمات متطرفة تتلقى تدريباتها في السودان كمجموعة حماس ومجموعة أبني نضال وبعض دول المغرب العربي،

• هل تتكوي أدلة معينة يمكن تقديمها للعالم؟

- الأداة موجودة وستكشفها في الوقت المناسب، ونحن قررنا في هجومنا القادم على مدينة جوبا أو أي حامية أصملحاب بعض الصحفيين لكي يشاهدوا مناشدته. والمسألة لاتحتاج لكبير عناء كما قلت، لأن مسحات السودانين معروفة، وسقوط جوبا يعني سقوط هؤلاء في أيدينا.

* جوبا تردت كثيرا في حديثك ويبدو ان هناك تركيزا عليها لماذا جوبا بالتحديد؟

- هناك أكثر من سبب. جوبا هي عاصمة الاقليم الجنوبي، ومن ناحية الأهمية السياسية تعتبر المدينة الثانية بعد الخرطوم، أما من الناحية العسكرية ففيها ورئاسة اللواء الحكومي الأول، ثم أن ٦٥٪ من الجيش الحكومي يخوض معارك الجنوب الآن مرتكزا على رئاسته في جوبا، لهذا فإن سقوطها يعني إنمكاسا سلبيا على الروح المعنوية وربما أدى ذلك إلى تمرد وقد تزيد فرص الانقلاب على النظام، إضافة إلى أن سقوط جوبا سيكشف وهم الانتصارات التي ادعاها النظام، ونحن نعتقد أن سقوط جوبا سيكون بداية النهاية لنظام الجبهة الإسلامية.

* قبل فترة أثار النظام الحاكم قضية عشرة آلاف طفل واستجد بالمنظمات الدولية من أجل إنقاذهم من الحركة بدعوى انها تحتجزهم ما ملايست ذلك وهل صحيح ان الحركة الشعبية تستخدم المواطنين كدروع بشرية في المعارك الحالية؟

- كيف نستخدمهم كدروع وهؤلاء هم المواطنين الذين نحارب من أجلهم. وفي الواقع النظام هو الذي يفعل ذلك ويبادر بالشكوى، ويستخدم بالذات حلفائه من مليشيات «انانيا ٢»، أما موضوع الأطفال فمصحح هناك أطفال عند الحركة الشعبية وهم أكثر من الرقم المذكور. ونحن لا نتعجزهم. هؤلاء ضمتهم للحركة الشعبية بعد أن فقدوا أهاليهم وأبيدت قراهم، لذلك قمنا بجمعناهم وفتحنا لهم مدارس في أثيوبيا وخططنا العالم والمنظمات من أجل تبنيهم، وعندما بدأت المشاكل في أثيوبيا نزح هؤلاء الأطفال نحو مدينتي الناصر وفشلا، وأجرينا الاتصالات مجددا مع المنظمات حيث إستجاب البعض وتحمل المسؤولية نيابة عنا.

* هناك العديد من القبائل في الجنوب، هل كل هذه القبائل على وفاق مع الحركة الشعبية؟

- الآن نعم.. الحركة استطاعت إشراك كل القبائل، لكن في السابق أي في البدايات كانت محصورة في بعضها خاصة الكبيرة منها كالينكا والنوير والشك وفقا للمناطق الجغرافية التي تكونت وانطلقت منها الحركة.

* لكن ماذا عن قبيلة التبواس التي قيل انها على عداوة مستمرة مع الحركة الشعبية؟

- ليس صحيح، فالحركة تضم مجموعة كبيرة من التبواس. أما عن أسباب هذه الشائعة ففي واقع الأمر هذه القبيلة حسب العادات والتقاليد تعتقد أن الله خلق الأبقار من أجلهم، لذلك تجدهم يغيرون على القبائل المجاورة لأخذ الأبقار وحياتهم قائمة على ذلك، وعندما يشاهدون جيش الحركة في المنطقة يعتقدون أن هذا الجيش قادم لأخذ أبقارهم لذلك يماونوه، والامر نفسه ينطبق على جيش الحكومة لأنهم لا يعرفون.

* (٩) سنوات منذ إنشاء الحركة الشعبية، من باب النقد الذاتي ماهي الأخطاء الاستراتيجية التي يمكن ان نلوا ان الحركة وقعت فيها؟

- الحقيقة ليست أخطاء بقدر ما هي سلبيات، وهذا شأن أي تنظيم ثوري، هناك الكثير من الإيجابيات والسلبيات. صحيح إننا خلقنا جيشا قويا لكن من السلبيات هنا إننا لم نجد الوقت الذي نقدم فيه خدمات المواطنين لأن الحرب كانت من اولوياتنا. ومن القصور أيضا إننا لم نلهم العالم الإسلامي والعربي أبعاد قضيتنا بالوجه المطلوب. ثم إن إعلاننا لم يكن بالدرر الطموح، واعتقد لو كان قويا لاقتنع كثير من الشماليين بالانضمام للحركة.

* لكن ما رايك ان في أكبر أخطاء الحركة الشعبية عدم انطباعها في النظام الديمقراطي بعد التفاوض إبريل ١٩٨٥؟

- عندما سقط نظام تمري، وجاء الجنرالات وقالوا إنهم إنحازوا جانب الشعب، نحن إعتزنا، لأن رأينا كان يجب أن تأخذ الثورة مجراها الحقيقي، وأن يستلم الشعب السلطة مباشرة دون وسيط، وقد نكون إختلفنا في التحليل مع القوى السياسية الموجودة آنذاك، ولكن لا أعتقد أنه خطأ بالمعنى المجرد للكلمة.

*** معروف (ي الحرب فظيعة.. لكنى هنا سألك عن شعورك الشخصى تجاه هذه الحرب وانت لقاتل طيلة (٩) سنوات؟**

— صحيح أن الحرب فظيعة. وأفرازاتها غير إنسانية بالمرّة، لكن عندما يلجأ الإنسان للحرب فى حل قضايا سياسية وإجتماعية معينه ذلك يعنى بالضرورة أنك توصلت لقناعة أنها الطريق الوحيد، وهذا حائنا فى الحركة ودائما ما نقول (is Better Than Bad Peace War) بمعنى أن الحرب أفضل من السلام الهش أو الرديء، لأن هذا النوع يجعلك تعيش فى تعاسة ومشكلة لفترة طويلة. وعلى المستوى الشخصى قد لا تعلم إننى فقدت الكثير من الزملاء والاصدقاء والأهل وجرحت فى إحدى المعارك. وفى النهاية كل هذا مع مرارته يتضائل امام الايمان بالقضية.

*** متى وكيف انضمت للحركة الشعبية؟**

— عندما كنت أدرس فى القاهرة كنا قد كوننا تنظيمًا فى العام ١٩٧٧ من الزملاء الجنوبيين لشعورنا بأن إتفاقية إديس أبابا ليست حلا. وعند تخرجى فى عام ١٩٧٩ ذهبت الى جوبا وعملت لمدة عام فى وزارة الثقافة والإعلام مع استمرارى فى تنظيمنا السرى. وعندما انتقلت لوزارة الخارجية فى الخرطوم، وعندما بدأت مشكلة تقسيم الجنوب كان ذلك حافزا لجمعية، وفى الواقع كانت هناك عدة تنظيمات سرية لكن لم تكن تعرف بعضها البعض. وفى عام ١٩٨٢ أثناء إجازتي السنوية قررت الذهاب إلى جوبا وبعدا لنيروبي ثم أنيس أبابا وذلك بغرض الانضمام إلى د. جون قرنق. وكانت الحرب قد بدأت فعلا فى يوم ١٦ مايو ١٩٨٢ فتغيرت خطتي حيث قررت الذهاب من جوبا إلى ملكال. ومن الطرائف التى انكرها ذهبت فى طائرة تابعة للجيش «هيكوليز» وأثناء الرحلة كنت أضحك وأسأل نفسى ماذا لو عرف من فى الطائرة إن معهم متمرديا وعندما وصلت ملكال مكثت لأيام قليلة وإتفقت مع مجموعة وكنا حوالى عشرة قررنا الذهاب مشيا على الاقدام حتى الحدود الاثيوبية حيث قابلنا د.جون.

*** ماهو وضعك الاعتيادى فى الحركة؟**

— هناك بعض الاختلافات فى تنظيمنا. فعندنا من رتبة ملازم وحتى كابتن. ويعد الكابتن من رائد فما فوق نطلق عليه قائد مناب، ومن ثم القائد وأنا وضعى قائد فى الجيش الشعبى وفى نفس الوقت مدير مكتب رئيس الحركة والقائد العام د.جون قونق..

*** هل بالضرورة ان ينال تدريب عسكريا كل من ينضم للحركة؟**

— كان ذلك فى السابق. وتخلينا عنه بعد مقررات تويرت ١٩٩١ .

*** هل لكم ايولوجية معينة؟**

— ليست لدينا ايولوجية معينة. ونحن حركة ثورية وطنية ديمقراطية.

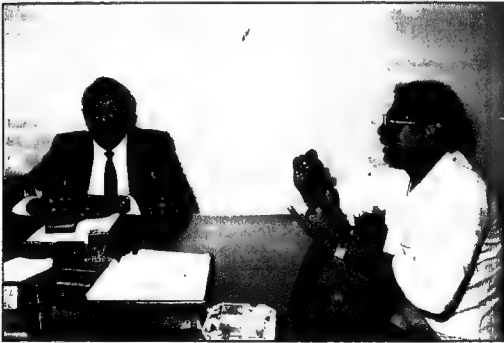
*** هنا وفيكم الحكوميين يتولون الهم سيضعوني على الحركة بنهاية هذا العام؟**

— أولا جاهل من يقول ذلك، ولا يعرف التاريخ القريب أو البعيد.. هل يمكن أن تدلنى على جيش نظامى هزم حركة عصابات.. عندنا الكثير من الأمثلة فيتنام.. افغانستان .. اريتريا، بالرغم من أن الجيوش النظامية التى خاضت هذه المعارك أفضل عدة وعتادا من نظام الخرطوم.. أنا أعتقد أن الحكومة بدأت حملتها هذه لاعتقادها أنها ستكون فى موقع أفضل فى المفاوضات، ويتوهم أنها ستتملى شروطا طينا، وهذه كلها أوهام، ولا أتيك سرا لو قلت لك فى الشهور القادمة ستفاجأ الحكومة والعالم كله بمقررات الحركة الشعبية، ونحن نتبع أسلوب يدايتنا وهى حرب العصابات..

د. أمين فكي

- يجب تسليح المواطنين بصورة دقيقة
ومنظمة للدفاع عن أنفسهم
- الوحدة الوطنية لا تتحمل التراخي في فصل
الدين عن الدولة
- الدعوة لقيام حزب سياسي جديد ليست بدعة
أو فكرة طوباوية

التاريخ ١٩٩٨/١١/٨



*** كيف يمكن تطوير آليات التراث الثقافي السوداني في مواجهة الحكم القائل (الكفاح المسلح، العصيان المبدئي)؟**

- الممارسات التي إبتدعها النظام الحالي أعطت القناعة بضرورة إبتداع آليات جديدة لمناهضته وتصيب في خاتمة المقاومة المسلحة. فإلى جانب النضال المسلح الذي تقوم به الحركة الشعبية لتحرير السودان لابد من حركة نضالية مسلحة موازية في شمال البلاد سواء كان ذلك على مستوى القوى الحية في القوات المسلحة أو إقامة معسكرات تضم القوى المقاتلة تحت راية القيادة الشرعية. أو تسليح المواطنين بصورة دقيقة ومنظمة للدفاع عن أنفسهم في حالة الهبة الشعبية.

*** تختص المعارضة في الخارج بصورة أقرب للترهل كيف ترى هذه الاشكالية من ناحية القوى غير المنتجة المنضوية تحت لواء التجمع والتنسيق مع الداخل ومعالجة لقضايا الثقة في بعض عناصر التجمع الوطني؟**

- أولا المعارضة في الداخل تعاني من ضعف وتنسيق العمل المشترك نتيجة سياسة القهر والبطش التي ينتهجها النظام، أما المعارضة في الخارج فهي عبارة عن عناصر قيادية مختلفة بعضها بمستوى عضوية المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية وبعضها في قمة قيادات أحزابها، وهناك القيادة الشرعية الداخل والخارج غير منظمة وقنوات الإتصال غير محددة، ولم تتضح حتى الآن إن كانت قيادة التجمع الحقيقية في داخل أو خارج البلاد، أو إن كانت القيادة الموجودة في الخارج مفوضة تفويضها تاما لتمثيل الجهاز التي تنتمي إليه. بعد كل هذا الموضوع تبقى حقيقة واحدة هي أن التجمع طرح نفسه وفرضها كقيادة للعمل السياسي خارج الوطن، بيد أن ما سبق ذكره تسبب في عرقلة أعماله بالصورة المثلى فظهرت خلافات حول من يمثل الحزبين الكبيرين، وبقي فصيل من كل منهما داخل التجمع فيما يلي الآخر خارجه، كما أن عدد من الجماهير المنتمة للحزبين في الخارج عبرت عن رفضها لشخصيات يعينها تقوم بتمثيل الحزب داخل التجمع، وفي هذا الإطار أدى بروز قيادات جزئية معينة في قيادة التجمع إلى بعض الملل وسط السودانيين عموما في الداخل والخارج على وجه سواء، وكثر الحديث عن جدوى تغيير النظام إن كان سيعيد إلى السلطة ذات الوجوه التي ساعدت على وقوع الانقلاب العسكري. وما من شك أن هذه التناقضات برزت على السطح وعلى وسائل الإعلام الأمر الذي ألقى بظلاله وأثر على موقف التجمع وتعامل الحكومات الاجنبية معه بالجدية والموضوعية اللازمين.

*** خروج الصانع المهدى رئيس الوزراء السابق مباشرة للسلام كيف تراه من منظورك الشخصي ومنظور التجمع الوطني؟**

- مبادرة المهدى جاءت مخفية للآمال ومثيرة للإحباط فهي تخالف مواثيق التجمع الوطني ومواقفه من النظام الحاكم وتسمى لإضفاء صبغة الشرعية على حكام الجبهة الإسلامية، وهو أمر مرفوض تماما من كافة القوى السياسية والنقابية إذ أن مصالحة نظام قهرى استبدادي قوض الحكم الديمقراطي ومصادر الحريات وأرتكب أبشع إنتهاكات حقوق الانسان قتلًا وتعذيبًا واعتقالًا وتشريداً، وإضافة إلى الخراب الاقتصادي وتآجيج نيران الحرب في جنوب البلاد وغربها وإعلان الجهاد والسعى لفرض دولة ثيوقراطية تهدد بنسف الوحدة الوطنية، كل هذا يقع في مصاف جرائم ضد الوطن تستوجب محاسبة مرتكبيها وهذا ما وصلت إليه القوى السياسية وعبرت عنه في ميثاق التجمع الوطني، ومن هنا تأتي مبادرة المهدى مخالفة للميثاق والمبادئ التي إجتمعت عليها قوى التجمع الوطني واكتت على رفضها في إجتماعها بتاريخ ٢٨/أكتوبر/١٩٩٢.

*** هناك رأي يقول أن القوى السياسية الشمالية (صحت عجزه عن فعل شيء تجاه ما يجري في الجنوب وهذا ما أدى إلى بروز بعض الحركات الانفصالية كيف ترى كل ذلك؟**

- الحديث عن القوى السياسية الشمالية يتسم بتعميم غير دقيق فالأزمة تكمن في قصور القوى السياسية التي تصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات - أي الحزبين الكبيرين - في التصدي لقضايا البلاد المصرية وبالتالي في صدارتها قضية الوحدة الوطنية وإيجاد الحل السلمي لقضية الحرب. ويتعلق ذلك أساسا في موقف الحزبين من قضية الدين وفصله عن الدولة بما يحفظ حقوق المواطنين ويؤمن المساواة بينهم وما من شك أن نظام الجبهة الحاكم دفع بهذه القضية إلى أقصاها وجعل مسألة الوحدة الوطنية في هيب الريح، كما إتضح في إنشقاق الحركة وفي الحديث عن الانفصال وتقرير المصير في

أبو جبا (يونيو ١٩٩٢)، إذ أن القوى الجنوبية التي تؤمن بقضية الوحدة الوطنية ترى أنها تتناطح في برامج ومخططات الجبهة ولا تسمح بوضوح صوت قوى التجمع الوطني، بل تترك تماماً أن الأحزاب التقليدية مازالت تزايد في مسالة فصل الدين عن الدولة وتجد نفسها في موقف المدافع خوفاً من إبتزاز الجبهة الإسلامية لأية مواقف متقدمة، غير أن الحديث عن الوحدة الوطنية الآن لن يحمل أى تراخي أو تردد في مسالة فصل الدين عن الدولة، وقد أن للحزبين الكبيرين أن يحددا مواقفهما. وعلى كافة القوى المعارضة أن تعلنها صراحة وعلى الحركة الشعبية والقوى الديمقراطية في الشمال بما فيها النقابات والمستقلين والشيوعيين وممثلي القيادة الشرعية وإربما بعض الأحزاب الأخرى إتخاذ المواقف الجريئة والشجاعة التي يتطلبها الموقف وهم قادرين على ذلك.

★ أنت من الذين يدعون لحزب سياسي جديد هل ذلك حل لوضعية شريحة لم تجد حلقها في المشاركة في العهود الماضية أم أن ذلك يدخل في إطار الحل المؤقت السوداني المستقبلي؟.

— الدعوة لقيام حزب جديد ليست بدعة أو فكرة طوباوية فقد ألفتها الساحة السياسية خاصة بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، ولعل مرد هذا أن ما درج على تسميته بالقوى الحديث في الحقبة الأخيرة وهي قوى منتجة فعلا في القطاعات الحديثة (العمال والموظفين والمهنيين) وجعلوا أن حزبي الأمة والاتحادى عبر الحقب الديمقراطية المختلفة لايمثلان تطلعاتهم الحقيقية، وذلك لاعتمادها على السند الطائفي والقبلي وتسليم قيادتهما لأسرتى المهدي والميرغنى، بجانب غياب الممارسة الديمقراطية والمؤسسة داخل الحزبين، الأمر الذي لا يترك مجالاً لتلك القوى غير المنتمية حزبياً لطرق أبواب الحزبين الكبيرين، وقد تنطبق نفس المقولة على الأحزاب العنصرية مينا ويسارا. إذ أن الانتماء العنقائى من أهم مقومات تلك الأحزاب وشرط الانضمام لها ولعل هذا ما حدا بالحزب الشيوعى السودانى أن يسعى لقيام الحزب الاشتراكى بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ بغيره ضم القوى اليسارية والليبرالية غير المنظمة عقائدياً، بيد أن التجربة لم يكتب لها النجاح، ولعل هذا ما دفع بالنظام المايوى لاستحداث صيغة تحالف قوى الشعب العاملة في إطار الاتحاد الاشتراكى، غير أن طبيعة النظام نفسه وإرتكازه على سلطوية مطلقة جعل أطروحة التحالف فريضة لا أكثر ولا أقل، وكلمة حق أريد بها باطل بالإضافة إلى أن الاتحاد الاشتراكى طرح في ظل نظام الحزب الواحد ويخطر الأحزاب الأخرى مما يخالف مبدأ التعددية والديمقراطية الحقيقية.

★ إذا لم هذا لم تتجج الفكرة بعد إنتفاضة إبريل التي وفرت المناخ الليبرالى؟.

— بعد الانتفاضة قامت العديد من الفئات بطرح فكرة الحزب الجديد وبالفعل تم التصديق لها وشرعت مباشرة في نشاطاتها، غير أن التجربة لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب منها أن الانتخابات العامة تحدد لها أن تقوم بعد عام واحد من الانتفاضة مما لم يتج الفرصة لتلك الأحزاب لترويج برامجها وسط الجماهير لاستقطاب التأييد، كما أن الامكانيات المالية لم تكن متاحة لإصدار الصحف أو إيجاد المقر المعروف أو الأعباء الإدارية أو التعبوية، غير أن الأهم من هذا كله هو عدم التنسيق بين تلك القوى التي تكاد تكون توحرت برنامجا واحدا مقومات السلام والوحدة الوطنية والديمقراطية التعددية وإحترام حقوق الإنسان وحرير الاقتصاد. إضافة إلى إلزام الجدية والعمل من أجل رفع البلاد. وإبتعاد عن الممارسة الحزبية الضيقة والشخصية التي أصبحت السمة الملازمة للأحزاب الطائفية.

★ لكن هناك من يقول أن التجمع النقابى إستوعب طموحات هذه القوى؟.

— هذا صحيح ولكنه وضعا طارئاً لا مستقبلياً، عندما عزفت هذه القوى عن الأحزاب التقليدية أو العنقائدية وجدت في النقابات والاتحادات المهنية والعمالية والمنظمات الجماهيرية ملاذاً تبهر من داخلها عن تطلعاتها، وتتأخر عيره من أجل إحقاق الديمقراطية والسلام والوحدة الوطنية الأمر الذي جعل التجمع النقابى رقما حقيقيا في الساحة السودانية في مواجهة الحزبية وأهل ميثاق التجمع الوطنى الحالى والذي وقعت عليه أكثر من خمسين نقابة وإتحاد يكفل لتلك القوى مكانها في ميالك الحكم بعد إسقاط النظام، فإن صم هذا الاتجاه أو تم قبوله في المرحلة الراهنة من ناحية الضرورة فإنه دون شك لا يشكل الوضع الأمثل ويخلق بين العمل النقابى والسياسى فى المدى البعيد وعليه ينبغي على تلك القوى إما الانضمام للأحزاب القائمة أو تكوين حزب جديد يمثل تطلعاتها وأمانتها.

★ وهل هناك آليات عمل تضمن نجاح هذه الدعوة؟.

- مقترح الحزب الجديد ينطلق من مبدأ التعددية وحرية التعبير والتنظيم ويمترف بالدور التاريخي والسياسي للأحزاب القائمة وإن اختلف معها في الفكر والتوجه. الدعوة كانت للحوار وكان المنظور أن تأثير العديد من الآراء المتفقة أو المختلفة أو المتحفظة، غير أن كل هذا لم يحدث سوى في مساجلات شفوية لن تعود بالنفع العام إذ لا بد من إخضاع الفكر للنقاش والتمحيص خاصة فيما إذا كان الوقت الحالي مناسباً لقيام الحزب الجديد أم أن كان كما يقول البعض أنها ربما تؤخذ كدعوة للشتمات والفرقة، تصب بعدها في مصلحة النظام الحاكم ومن ثم الدعوة لإرجاء طرح الفكرة الى ما بعد سقوط النظام، وأيا كان التوقيت فإنني أراها حتمية.

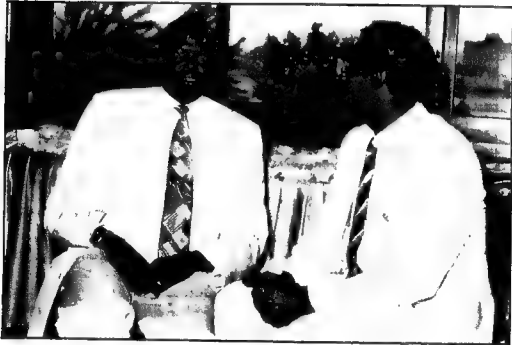
وزير الاعلام الأسبق بونا ملوال:

- إقحام الدين فى السياسة عقبة أمام تقدم السودان.

- حق تقرير المصير للجنوب حتمى وأخشى الانفصال!

- النظام السودانى يريد أن يمارس «اللعبة الإسلامية» مع جيرانه.

القاهرة، ١١/٢/١٩٩٢



*** حدثت عدة انفصالات في الحركة الشعبية لتحرير السودان بما في ذلك قريب جدا من الاطراف ما هي الاسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك؟**

— هي عدة اسباب أولا من داخل التنظيم ظهر الطمع في السلطة فمثلا د. لام آكول عندما انضم للحركة كانت كيانا قائما ومنظم وفي خلال ثلاثة سنوات وجد نفسه أحد أعضاء مجلس الحركة (١٣ عضوا) وهو القائم من جامعة الخرطوم ولم يزل تدريجيا عسكريا كافيا وأراد أن يكون الأول. السبب الثاني: دور حكومة الخرطوم والتي انتهجت كل الطرق المشروعة وغير المشروعة لشق الحركة، ومن المفارقات الآن أن يصيب طرح لام آكول في الانفصال أقرب للنظام. السبب الثالث: ظلت جماعة الناصر أن في نهاية نظام منستو في أثيوبيا نهاية للحركة نفسها لأن الحكومة ستتقلب عليها، وكان ذلك خطأ في الحسابات.

*** لكن هل هناك أي أسباب قبلية كأي يال على سيطرة البينكا (أكبر القبائل) على باقي القبائل في الحركة؟**

— لا اعتقد ذلك لكن استخدمت القبيلة لتحقيق أغراض الانفصال. الانضمام للجيش الشعبي ليس ينسب وإنما بالريجات. وإذا ما كانت قبيلة البينكا مؤمنة برفع السلاح والنضال من أجل تحرير السودان فلماذا لا يكون ذلك موضع ترحيب بدل الصدد. كان الوضع سيكون مختلفا إذا ما انتصرت الحركة وحسنت الحرب لصالحها وبمدت للسيطرة على المكتسبات.

*** جماعة الناصر تحدثت عن ديمقراطية لرنق في القيادة بما في ذلك تعرفه على كتب هل لمست شيئا كذلك؟**

— هذا غير صحيح.. فجون لرنق ليس حاكما لشعب فهو قائد حركة وتنظيم مسلح، وحتى في الانظمة الديمقراطية لم تسمح عن جيش ديمقراطي، ففائد الجيش لا ينتخب. وعندما يريد جون لرنق أن يكون قائد سياسي فقط، حينذاك سنحكم على ديمقراطيته اوديمقراطيته.

*** والجماعة نفسها تقول عن عدم وضوح التجمع الوطني الديمقراطي الذي تنتمي اليه الحركة الشعبية في مسألة الدولة البينية؟**

— ذلك يقوله أي أحد آخر غير لام آكول. لأنه هو الذي وقع ميثاق التجمع نيابة عن الحركة، فإذا ما كان لديه تعظفا فكان الأولى أن يقوله يومذاك. والشيء الثاني كيف يفسر لام آكول تعاونه الآن مع نظام واضح كل الوضوح في مسألة الدولة البينية؟

*** هل تعتقد أي هناك إيد أجنبية حركت جماعة الناصر؟**

— نعم.. لماذا تصادف وجود مراسل هيئة الاذاعة البريطانية في الناصر.. ثم تسجيله لحدث مع المنشقين وبعثت لتيريس وإذاعته، الشيء الثاني.. من المعلوم أن بعض الجهات الأجنبية العاملة في مجال الاذاعة كانت غير راضية عن طرح د. جون الجودي. وكثيرا ما قالوا له إن الانفصال سيجلب إليه كثير من المساعدات، ورفض لرنق ذلك جعلهم يبحثوا عن آخرين للعب هذا الدور. ثالثا: النظام الحاكم في الخرطوم يستعمل أيضا أياد أجنبية.

*** هناك عدة اطروحات لاني في شأن مشكلة الجنوب تروى بين القيدرالية والكولفدرالية والانفصال إني تقف مع علمنا باستقلالية زيناك وموالفنا؟**

— أنا أقف تماما مع طرح الحركة الشعبية بقيادة جون لرنق. لكن العقبة الوحيدة التي أراها هو إقحام الدين في السياسة، صحيح أن هناك وضوح من جانب النظام الحاكم واتوقع أن يكون الوضوح نفسه من قبل حلفاء لرنق في الشمال. فلا فائدة من مسألة دمك المصا من النصف، طالما الحركة الشعبية تؤكد على سودان ديمقراطي علماني.

*** من تعني في قولك حلفاء لرنق في الشمال؟**

— القوى التقليدية تمجيدا.. الاتحاد الديمقراطي وحزب الامة.

*** وهل تراهم كذلك؟**

— موقفهم الحالي يدل على ذلك. عندما يقولوا لا نريد البت في موضوع الشريعة الآن فهذه غير مملته.. لماذا لا يقولوا بوضوح لا دين في السياسة حتى ننصرف إلى معالجة قضايا أخرى.

*** طالعنا ان الفكارك تتوافق احيانا مع الحركة الشعبية لعلنا لم نلتزم لعلنا؟**

— ذلك يعود لسببين الأول الحركة الشعبية تتناضل لأهداف برفع السلاح وأنا أدعو للأهداف نفسها

بطرق سلمية، ثانيا: الحركة الشعبية ليست عسكرية فقط فلها جناح سياسي وهو اشبه بالحزب وأنا لا أرغب في أن أكون حزبيا.

* فوجيء المرء الذي ياتي مقررات تورييت في سبتمبر ١٩٩١ بملت منعظا في اطروحات الحركة الشعبية بحيث أصبحت هناك عدة خيارات أخرى هل ترى الأمر كذلك؟.

- لا أعتقد أن الحركة الشعبية غيرت من مواقفها. هناك مسألة هامة لا بد من النظر للتوقيت، فاجتماع تورييت نهاية أغسطس كان تاريخه محدد منذ يونيو ١٩٩١، أي أن هناك شهرين للتحضير له، وهى الفترة التى طرحت فيها الخيارات والتي أقرت فى الاجتماع الأساسى. فاجتماعات جماعة الناصر يوم ٢٨ أغسطس لأنه اليوم الأول فى سلسلة اجتماعات تورييت. أى أن جماعة الناصر كانت على علم، وعند صدور مقررات تورييت لم يكن معلوما إن كانت جماعة الناصر نجحت فى إنشقاقها أم لا.

* ولماذا وضعت الحركة هذه الخيارات فى تقريرك؟.

- ذلك يعود لعدة اسباب منها. إتضح الحركة بعد مضى ثلاث سنوات من حكم البشير أنه نظام عقائدى يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية. فالإنسان الذى كلف من أجل سودان ديمقراطى علمانى أصبح لا خيار أمامه لخطر وحدة السودان بذلك الأفق الضيق فلابد من وضع عدة خيارات إزاء توجه نظام الجبهة الإسلامية.. والشئ الثانى أعتقد فيه يأس من موقف التجمع الوطنى بعد ما إتضح أن بعض الأحزاب داخل التجمع ليست لديها إستعداد للتحرك من موضوع الشريعة الإسلامية فكان لابد من اللجوء لهذه الخيارات.

* كتبت ضمن الموقعين على «إعلان إبير» فى إيرلندا والذى دعا بصورة صريحة لحق تقرير المصير بالنسبة للجنوبيين لماذا هى أسباب ذلك؟.

- التوقيت أيضا مهم حتى لا يفهم خطأى.. لأن إعلان إبير تزامن مع مقررات تورييت ليس قبلها وليس بعدها.. فاجتمعنا فى نفس الفترة من ١ الى ١٠ سبتمبر ١٩٩١ وصدرت المقررات متزامنة.. لكن السؤال أين هى إبير من تورييت؟.

* هل هى مجرد سده؟.

- نعم.

* ولماذا الإعلان نفسه؟.

- أعتقد أن العناصر الجنوبية الوجودية إقتضت بعد قتال دام ٢٨ عاما أنه لابد من حق تقرير المصير.

* وهل تعتقد ان حق تقرير المصير مسألة وسطية بين الوحدة والانفصال؟.

- ليس مسألة وسطية وإنما حتمية.. فحق تقرير المصير خطوة سياسية المأمال أن تؤدي لنتائج سواء وحده أو انفصال. ونحن نقول ذلك لأننا نعتقد أنه ليس من حقنا أن نقول لأهل الجنوب إنفصلوا أو اتمدوا.. فالمطلوب من السياسى أن يوضح فقط معانى الانفصال والوحدة.. ويكل أسف هناك من يربط بين حق تقرير المصير والانفصال ويقول أنها فكرة واحدة.. الذين يقولون ذلك هم فاقدوا الثقة فى أنفسهم..

* لكن (سواء) (أتم المظفون الجنوبيون تقولون حق تقرير المصير وتريدون ان تمارسوا هذا الدور نيابة عن سكان الجنوب لأنه ليس هناك وعيا كاملا؟.

- بالمستوى نفسه.. الملقفون الشماليون مازالوا هم الذين يقررون مصير أهل الشمال والجنوب معا.. هذه هى إحدى مشاكل أخواننا فى الشمال البعض منهم لا يريد أن يتفهم دور القيادات الجنوبية.. وهؤلاء مسيطره عليهم العقلية الانتهازية التى تريد اللعب وسط القبايل فقط.. ومارسوا ذلك دون نتيجة.. وغير المتعلم عندما يدرك أنه مغشوش دائما ما يلجأ للسلاح وتبدأ الحرب..

* أنت وليق الصلة بلكة بعض دول الجوار.. كيف يتطورون لمشكلة الجنوب هذه؟.

- إتضح مع مرور الزمن أن طريقة تعامل الأنظمة فى الخرطوم مع قضية الجنوب خلق من قضية داخلية سياسية بحتة شعورا بالعنصرية. أكثر من ثلاثين عاما وأهل الجنوب يعيشون لاجئين ومغتربين.. ومصدقا لحديثى هذا لاحظت أثناء وجودى فى وزارة الإعلام ولعدة سبعة سنوات ونصف أن كل المسؤولين الافارقة الذين يزورون الخرطوم يحرصون على مقابلتى ولا أعتقد أن ذلك حيا فى شخصى.. فقط لأننى وزير جنوبى.. كيف سيكون الحال إذا ما كانت الدائرة أوسع من بونا ملوال.. هناك ٥٠٠ وزير منذ

الاستقلال أن تجد بينهم خمسين وزيرا جنوبيا.. هذه كلها مسائل تترك شعورا معينيا في الاقطار الافريقية يحكم عدة إعتبارات.. والآن الوضع أسوأ لأن النظام الحالي يريد أن يلعب مع جيرانه الافارقة واللعبة الإسلامية؟

* وماذا عن مصر التي لها مصالح إستراتيجية في الجنوب؟

— مصر فعلت الكثير في تنمية الجنوب، إلا أن أهل الجنوب يرون في موقف مصر السياسي إنحيازاً دائماً لحكومات الشمال.. بالطبع لأنها دولة عربية ولهذا تجد نفسها قريبة من أهل الشمال.. مع أن الوضع مختلف الآن.. عندما يصرح مسؤول مصري ويقول لا نريد انفصال الجنوب لأنه ليس في مصلحة السودان.. لكنه بالمقابل نفسه لا يقول لنا ما هي مصلحة الجنوب في السودان الموحد.. أنا أعتقد أن هناك شعور عنصري ولد من حيث ندرى ولا ندرى.. فالعرب يقفون مع الخرطوم بحكم العروبة والافارقة يقفون مع أهل الجنوب لأنهم أفارقة.. كلها أخطاء.. وكل تتضح الآن بصورة مريرة..

* بما أنك عاصرت معظم هزات هذا الصراع.. عندما يخلو بونا ملوال الى نفسه ماذا تستنتج؟

— هناك شيء يراوئني دائماً وأنا مقتنع به.. فالسودان يمكن أن يكون من أعظم دول المنطقة إذا ما وجد حكاما يقبل بهم الجميع.. إخواننا في الشمال كانوا حكاما لأربعة عقود وأعتقد أنه أن الآوان لتحرر من النظرة التي تقول بتنمية الجنوب بقوة لانسان يكون عدوك غداً فالتنمية هي حجر الاساس في هذا الوضع الشائك.. وأنا أعلم أن السياسات التي تخطط على الورق تجهض بأيسر موظف في الخدمة المدنية، إذا رغب شخصاً في أن لا يكون هذا المشروع في الجنوب، وهناك عشرات المشاريع المتفق عليها وجدت تمويل ولم تنفذ لأن صغار الموظفين لا يريدون ذلك.. فلو كان هناك تجرد لأصبح الأمر سهلاً.. مستقبل السودان كما أراه ليس في صحراء الشمال وإنما في إخضرار الجنوب.. إذن تطوير الجنوب مهم لمستقبل السودان.. وإذا تجرد أهل الشمال من النظرة الاستعلائية نحو الجنوب وإتفقتا جميعاً على نظام سياسي يرتاح له الجميع فمن الممكن أن تكون من أعظم دول المنطقة.

* وما الذي يزعج إيمانك بهذا؟

— طول عمرى وأنا أعمل لوحدة السودان.. لكنني الآن وصلت لشبه قناعة بعد ٤٠ سنة وتجارب عديدة أن هناك صعوبة في تغيير طليعة بعض الشماليين.. فهم يريدون الحكم.. إتضح الآن أن موضوع الدين لا مساومة فيه.. فعندما يرفع شعار الاسلام فالقصد تهديد غير المسلم.. وحتى لو استبعدنا موضوع الدين فالمطامينة ليست مطلقة ولكن يمكن أن نعمل..

أنا أخشى أن تكون في النهاية دولتان واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب.. وكثيراً ما أفكر لو حدث هذا هل يا ترى ستعيش هاتان الدولتان في عداة أم صداقة؟ إننا لم نفقد كل شيء.. ولكننا على وشك أن نفقد كل شيء..

خاتمة

«ما أضيّق العرش لولا فسحة الأمل».

كانت السنوات (١٩٨٥ - ١٩٩٢) التي تناولها هذا الكتاب مليئة بالتجارب السياسية، وهي تجارب مع قناعاتها وضبايتها لكنني أعتقد جازماً بأنها ستكون إضافة جديدة في سجل القوي الوطنية والديمقراطية. ومن المؤكد أنها بسليبيتها وإيجابياتها ستضع بصماتها بوضوح شديد في المسيرة السياسية القادمة للسودان..

وبرغم بروز مسحة تشاؤمية في سرد وإثامها، إلا أنني أجد نفسي من أكثر المتفائلين لمستقبل السودان الديمقراطي القادم.. لأنه بالفعل يوجد ضوء آخر للنق. وحتى لو تنكبت بنا السبل وتعثرت خطاويها إلا أننا بالغية وأو يشق الأنفس؛ ونقاولي لا ينطلق من فراغ وإنما هناك كثير من الشواهد التي تسنده. فقد أفضت التجارب المستمرة للحكم إلى وقوع السودان تحت قبضة حزب عقائدي إرثدي معطف الإسلام.. وراح يثبت في أقدامه يساريين بيكتاتورية وفاشستية فظيعة، ولم يشهد السودان لها مثيلاً في تاريخه السياسي، برغم تجريبيه لنظامين ديكتاتوريين سابقين..

لكن التجربة الرائعة تختلف تماماً.. ليس في الممارسات وحسب، ولكن لأن حزباً عقائدياً سخر كل إمكانيات الدولة المادية لصالحه، ويحاول تطويع كل طاقات الشعب الروحية والجسدية لمصلحته أيضاً، وبدأ فعلياً في تطبيق مشروع الدولة الثيوقراطية..

وباختصار فقد أُنشِئت للجبهة الإسلامية فرصة إستنزال كل برامجها الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية إلى أرض الواقع. وقد أدركت القوى الديمقراطية -ومن جاورها- عمق المازق الذي قادهم إليه برنامج هذا الحزب، مما إستوجب وقفة قاسية مع النفس لاتخلو من عتاب.

وجاء تبعا لذلك أن عمدت النخبة المثقفة والواعية في المجتمع السوداني إلى فض بكارة والقضايا المخبئة، والتي كانت تخشى مجرد الاقتراب منها.. وتسعد بالاعتراض عنها طيلة عقود مابعد الاستقلال. وعليه فقد فرضت قضايا الديمقراطية والدين والدولة والهوية وتوزيع الثروة وجوهاً بالحاح شديدة، وأدركت هذه النخبة أن مناقشتها بعمق والتأويل حولها بموضوعية، ذلك ما يضع الأسس الكفيلة بالانفكاك عملياً من دوامة الحلقة الشريرة..

وبرغم أن الخطوة في طورها الجينية.. وبرغم أن تجربة الجبهة الإسلامية في الحكم باهظة التكاليف مادياً ومعنوياً، إلا أن الذي يخفف من وطأة كل ذلك الإقدام ثم جرأة الطرح في المواضيع سالفة الذكر.. لقد حدثت هجرات جماعية كثيفة ومفجرة من السودان للخارج، وكان ذلك شيئاً طبيعياً نتيجة سياسات القهر والكيث الثقافي والتمتع الفكري والفضك الميعيشي.. ومع أنها ظاهرة سلبية لكن لا بد من الإقرار بأن لها إيجابيات تبلورت يوماً تخطيط مسبق، فهذه الشرائع المهاجرة التصقت بواقع أكثر تعقداً.. تحكمه سلسله من الصراعات الفكرية والثقافية والسياسية، والمثقفون السودانيون وجدوا أنفسهم في أتون هذه المعارك يشقون عيابه ويخوضون غمارها مع الخائضين، وذلك لا بد أن ينتج وألما جديداً يمكن إضافته لتجارب سابقة. وكان المثقف السوداني فيما قيل يميل لانطوائيه الأفكار وتأخذه العزه بالآثم فلا يأنه لما يقال.. ويقل على أحاديث الشفاعة والمسالحة.. ويظلم نفسه كثيراً وهو يكد وأقم متعدد ثقافياً وفكرياً ودينياً وسياسياً، لا يؤثر ذلك النفع في المعرفة أرضين بها أو هروب من المخاطر ويأثر للنأي والسلامة. وإنما نتيجة عوامل كثيرة متداخلة اللامبالاة أحياناً والضيق والتمرد أحياناً أخرى..

هؤلاء المهاجرون اقتحموا أسوار المنظمات والهياكل الأكاديمية والإقليمية المعنية بشؤون المعرفة والعلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان.. وسجلوا تواجداً في كبريات الصحف والمجلات والدوريات.. يؤمّنون الندوات.. ويقومون بالمحاضرات.. وينظمون المهرجانات.. في إطار حركة فكرية دؤوبة..

كما أن الغربة التقليدية في بعض الاقطار العربية لم تعد كلها ترفاً.. كما لم تعد أسيرة النوستالجيا الحزينه.. واليكانيات والمجنون الرومانسي.. فالهم السوداني بقضايا المخبئة وجد متسماً في النقاشات والحوارات.. وإتضح جلياً نيل الهدف وسمو الغاية في الكيفية التي يمكن أن ينطلق بها هذا المارد الجبار إلى الأمام..

وفي كل لشك أن الاحتكاك المباشر بواقع حضاري منفتح له دوافعه التحريضية والمستفزة لإيجابيا. وتلك طيور مهاجرة أبدي وأن تعود يوماً لتشارك في عملية التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي.. إن

تجربة الجبهة الإسلامية في الحكم مع تكلفتها أعطت القناعة الكاملة بجولى الديمقراطية -بضدها تتبين الاشياء- كما أعطت القناعة أيضا في أن التطرف مؤذ... والتسلط أكثر إيذاء... لاسيما وأن واقع السودان وتاريخه المعقد لا تحتمل الاشتطاط في الرأي... أو التعمص في الفكر... وبالقدر نفسه لا تحتمل المهانة ولا (مسك العصا من الوسط)! إن القائمين على أمر النظام الحالي في السودان. أخطأوا قراءة هذا الواقع... واعتقدوا أن صبر السودانين إذعان وصمتهم إستسلام... وبذلك حققوا لا نقول نسوفا وإنما تناسوها ..

إن الناظر لخريطة العالم اليوم بكل تقسيماته يجد الحديث عن الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان مادة يومية مطروحة بكرم لكل من يريد أن يقتات من هذه المائدة. وأصبحت هناك موازنة حقيقية من الدول التي نعمت بهذه الخيارات تجاه الدول التي حرمت منها. كما أصبح العالم لا يرى بأسا في فرض كل ذلك باليات جديدة تأسيا بمؤشرات نظام عالمي جديد... واعتقد أن ما ذهب إليه فرانسيس فوكوياما المفكر الأمريكي الياباني الأهم في كتابه «نهاية التاريخ والانسان الاخير» وما خلص إليه في إنتصار الديمقراطية الليبرالية إنتصارا كاملا.. ذلك ينطبق على السودان بعد تلك التجارب العديدة والمريرة. لو كان الحديث حديث أمان -قيل على صفحات هذا الكتاب- لتمنيت مخلصا أن يدفع المثقف السوداني بنفسه أكثر وأكثر ويدلو بدلوه بالحرية التي ننشدها.. وبالطريقة الديمقراطية التي ناضلنا من أجلها.. فقد أن الألوان الذي يزول فيه البعض ما علق بعيونهم من غشاوه.. وما لصق بأذانهم من قر.. علينا أن نجعل من شعارات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية واقعا معاشا وليس ترفا نتعاطاه عند اللزوم. لأننى أأمل أن لا تتجرع أجيالنا المقبلة.. ممنا أخرى لنخب أخرى! ويكون «كأل بوريون» لم تعلم شيئا.. ولم ننس شيئا!!

والله من وراء القصد.

مرفق (١)

مذكرة أبو حريرة لرئيس الوزراء

السيد/رئيس الوزراء..

فهذا أمر اصباحك فيه القول وأنا اعلم أنه آفة المنطق الكذب وإلزام الاخلاق الملق ولقد آليت على نفسي الاخلاص والوفاء لهذا الوطن الشعب وانت على امره قائم لا أنشد من ذلك إلا مسلكتا انبض به شرف الحياة وفضيلة الوفاة.. لقد رمت هذا الامر عن عقيدة راسخة في التجرد المخلص للعمل العام واتيته بعزيمة لايميل عقدها إلا خروج نفسي وكنت اظن أن امرنا مجتمع على ما نحن فيه عندما استمعت اليك تعلن على الامة من الجمعية التأسيسية خطاب الحكومة وفيه ما فيه مما تخاطرنا لتحقيقه في اول الطريق. وبدأت بمحاربة التهريب ولم استغرب ان كنت لى عوننا وسندا فقد وضعنا المضمار والغاية وكان رهننا دوام الحرية والديمقراطية ثم بدأت تحركات مراكز القوى ومسميها تقاصر اجهزة الدولة والحكومة عن الهدف المرسوم ثم انقلب التقاصر لتتقيص وتمهين للامر انتهى بانخزال عام وخضوع تلك المراكز واصبح ذلك المنوال في كل مرام لترجمة سياستك التي اعلنتها نيابة عنا..

شنت الحرب على تلك السياسة من داخل اجهزة الدولة والحكومة وحتى اصبح المدافع عن سياسة الدولة والواقف بجانبها هدفا لكل ذي غرض.

واصبحت ترد الافكار داخل المجلس وخارجه مقارنة لهذه السياسة ومشككة في مصداقيتها واستمراريتها وصارت انكسارات لهذه الآراء والافكار في حملات مسجورة لا على السياسة وحدها بل على الوزراء الذين ثبتوا على المبدأ واصبحت نفس الاصوات التي ترتفع ضدّها في اجهزة الدولة تجاوبها اصوات اخرى في الصحف واحجار التلال تعرف بالوان صفرها..

سيادة الرئيس..

اتخذت سياسة محاربة الحكومة الاقتصادية اشكالا شتى منها التشكيك والتعويق ومساندة وتقنين التهريب واخفاء السلم واهداز موارد البلاد واضعاف موقفها الاقتصادي والاحجام عن قصد من بعض اجهزة الدولة عن ممارسة اختصاصاتها التي تحمي وتدعم هذه السياسة.

كان هذا بالرغم من بوابر التوفيق اذ قصدنا أن نكون كحلقة مضرورية لا يعرف طرفاها ولكن آفة الرأي الهوى وقد يظن الخير بغير اهله. ويبدوان الرجال الذين يصدقون بالفعل المقل غير كثير بالرغم من كل هذا استظهرت الصبر على طلب الحق الذي مازال ينشده هذا الشعب الأبي وقد ظن بنا ويكم خيرا اذ ولانا امره واسند لنا قوام المائل وقصد الجائر ومصلح الفاسد..

فان شمعنا اليوم لا يدري أين يسلك به، وعدناه بالعدل وارتدى بعضنا جلايب الظلم وبسامه خسفا حتى عمت الغفوى والجهالة. لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم. ولا سراة اذا جهلهم سادوا..

السيد الرئيس..

لما تقدم من اسباب شهدنا دمارا اقتصاديا طوقنا والوطنان على مشهد وكنتي اسمع جرس عتاد المسكر وابصر غيبة قالي متى ونحن كلنا يعني بما نحن فيه غيرنا. فهذا الدمار من الذي تسبب فيه؟ وما هو مداه؟ فالأمر اصبح يتجلعج في صدور الناس ولابد له من حاسب وقد رجوت من قبل من سياستكم لتشكيل لجنة على مستوى وحيدة من القضاء والجمعية التأسيسية والعلماء للنظر فيه واتقائه فالحق قديم، والرجوع اليه سنة حميدة والظلم افسى ما يكابده الفتى..

ارجو الاستجابة واقول مقالة عبد الملك لابي عمر بن عبد العزيز:

« يا ايتي ما لك لا تنفذ الامور فوالله لا اباالي في الحق او غلت بي ويك القدر » .

محمديوسف أبو حريرة.

مرفق (٢)

بيان إعلان حالة الطوارئ بالسودان

نظرا للفوضى الضاربة في الاسواق والمتقلة في الندرة المفتعلة في بعض السلع الضرورية والتي جاءت نتيجة للتخزين غير المشروع والمضاربات بالعملة الاجنبية بالسوق السوداء وعدم الالتزام بالاسعار القانونية المعلنة..

ونظرا لتفشي ظاهرة التهريب بكل انواعه وانفراط عقد الامن المتمثل في النهب المسلح في بعض المناطق وعصابات الاجرام داخل بعض المدن والتي روحت المواطنين في مالهم وعرضهم وانفسهم، كذلك تهريب الاسلحة الى البلاد..

من اجل هذا وتأمينا للجبهة الداخلية في مواجهة اعداء الديمقراطية والوطن.. فقد قرر مجلس رأس الدولة بعد التشاور مع مجلس الوزراء بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٣٤ من الدستور الانتقال الى عام ١٩٨٥ إعلان حالة الطوارئ في كل انحاء السودان ولمدة عام ابتداء من تاريخ صدور هذا الاعلان وذلك تحقيقا للاتى:-
أولا: حصر التعامل بال نقد الاجنبى من خلال القنوات المشروعة ومحاربة سماسرة وتجار العملة الاجنبية.

ثانيا: ضبط فوضى الاسواق ومحاربة التخزين الضار والاتجار في السوق السوداء..

ثالثا: ضبط اسعار السلع والزام المتعاملين بالاسعار المعلنة..

رابعا: محاربة التهريب في كل صوره.

خامسا: وقف تعويق الخدمات العامة التي تمس أمن وراحة المواطنين.

سادسا: وقف عمليات النهب المسلح وردع عصابات الاجرام.

سابعا: القضاء على ظاهرة حيازة الاسلحة غير المرخصة وكشفها..

ثامنا: تأمين الجبهة الداخلية في مواجهة اعداء الديمقراطية والوطن.

تاسعا: تأمين المواطن في نفسه وماله وعرضه.

التاريخ= ١٩٨٧/٧/٢٥ م

مرفق (٣)

بيان انسحاب الاتحادى من الحكومة الائتلافية

بما أن البلاد تمر بمخلف تاريخى خطير يهدد مسيرة الديمقراطية ويعرض استقلال البلاد وأمنها واستقرارها للخطر. وبما أن تجنب هذه الأخطاء لا يتأتى إلا بالتصدى الحازم للقضايا ذات الأولوية القصوى وأهمها قضية السلام، وهى المدخل الحقيقى لرفع المعاناة عن كاهل المواطن وإيقاف التدهور الاقتصادى والأمنى، وبما أن الإجراءات التى ترتبت على قرار مجلس الوزراء الأخير بزيادة الاسعار والضرائب سيكون من شأنها مزيداً من التدهور. فإن الحزب الاتحادى الديمقراطى بعد ان تدارس الموقف من كل جوانبه واستشعاراً بمسؤوليته الوطنية فقد قرر:

- * الانسحاب من الحكومة الحالية.
- * مطالبة الحكومة بإلغاء الزيادات التى طرأت على السكر والضرائب الجديدة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦.
- * المطالبة بتشكيل حكومة مصالحة وطنية ذات صلاحيات محددة وبرنامج يتلخص فى الآتى:-
 - العمل من أجل تحقيق السلام بتنفيذ مبادرة السلام السودانية..
 - معالجة ضائقة المعيشة ومعاناة الجماهير..
 - اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال تمليك السلطة للجماهير عن طريق قيام المؤسسات الديمقراطية للبلاد بإجراء الانتخابات المحلية والاقليمية.
 - الاعداد للانتخابات العامة.
 - انتهاج سياسة خارجية تتفق ومصالح البلاد العليا.

يناير ١٩٨٨

الفهرست

الصفحة	
٣	إهداء
٥	تقديم
٧	تصنيف

الباب الأول

١٣	الفصل الأول: أين الأمانة؟
١٧	الفصل الثاني: الفترة الانتقالية.. المخاض العسير
٢٥	حوار مع السيد الصادق المهدي
٣١	الفصل الثالث: المهدي ظلموه أم ظلم؟
٣٧	حوار مع د. حسن الترابي
٤٥	الفصل الرابع: الترابي .. طموح مهرة الدم
٥١	حوار مع السيد محمد إبراهيم نقد
٥٧	الفصل الخامس: الحزب المائت أم مائت الحزب
٦٣	حوار مع المشير عبد الرحمن سوار الذهب
٦٩	حوار مع السيد عمر عبد الحميد
٧٣	حوار مع اللواء عثمان عبد الله
٧٧	حوار مع الفريق أول تاج الدين فضل
٨١	حوار مع السيد علي محمود حسنين
٨٥	حوار مع السيد عبداللہ زكريا
٨٩	حوار مع السيد بدر الدين منثر

الباب الثاني

٩٥	الفصل الأول: الديمقراطية الثالثة حلم مؤايد
١٠١	حوار مع السيد أحمد الميرغني
١٠٥	الفصل الثاني: الميرغني وكاريزما القيادة
١١١	حوار مع السيد جون لوك
١١٥	حوار مع د. حسن الترابي
١٢٣	حوار مع السيد عبد المحمود حاج صالح
١٢٧	حوار مع د. محمد إبراهيم خليل
١٣١	حوار مع السيد محمد توفيق
١٣٥	حوار مع د. يشير عمر
١٣٩	حوار مع د. إبراهيم الأمين
١٤٣	حوار مع السيد سيد أحمد الحسين
١٤٧	حوار مع السيدة رشيدة عيد الكريم
١٥١	حوار مع السيد يكرى خليل
١٥٥	حوار مع د. مأمون منقادة

الصلحة

١٥٩ حوار مع د. عمر نور الدائم
١٦٣ حوار مع اللواء مبارك عثمان رحمه

الباب الثالث

١٦٩ الفصل الأول: الديكتاتورية الثالثة ومصنع الكلب
١٧٥ حوار مع الفريق عمر البشير
١٨١ حوار مع العقيد سليمان محمد سليمان
١٨٧ حوار مع السيد حسن البيللي
١٩٣ حوار مع السيد علي شمر
١٩٩ حوار مع السيد علي سحلول
٢٠٣ حوار مع العقيد يوسف عبد الفتاح

الباب الرابع

٢١١ الفصل الأول: التجمع الوطني .. الاطار والصورة
٢١٥ حوار مع د. منصور خالد (١)
٢٢١ حوار مع د. منصور خالد (٢)
٢٢٧ حوار مع السيد مبارك الفاضل
٢٣٣ حوار مع السيد التيجاني الطيب
٢٣٩ حوار مع السيد فاروق أبو عيسى
٢٤٧ حوار مع السيد دينق الور
٢٥٣ حوار مع د. أمين مكسي مني
٢٥٧ حوار مع السيد يوننا ملوال
٢٦١ الخاتمة
٢٦٣ مرفقات

* الحوارات وضعت وفق التسلسل التاريخي عدا ثلاثة منها في الباب الأول أخرجت من ذلك السياق للضرورة ..

رقم الإيداع ٢٢٠٩ لسنة ١٩٩٣





« لكل أمة من الأمم بل ختى لكل مجموعة من البشر شترات معينة محددة في تاريخها يكون لها هويتها خاص وطابع مقدر يحكى الشام الماضي وحروبه ويجدل في الوقت نفسه إشراقات الند الوضاء ، وفي أحشاء كل هذا يكمن التحدى .

وتشكل الفترة التى يتناولها هذا الكتاب فى تاريخ السودان ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ذلك المنعطف ، ومن هنا تأتى الضرورة وتجسم الأهمية .

إن المؤلف وهو صحافى يعيش الحركة السياسية لحظة بلحظة ، لا يدعى أنه يؤرخ لهذه الفترة أو أنه يوثق لكل جوانبها . ولكنه يلمس كل أوتارها بمهارة ودقة وبموضوعية يرتكز فيها على الحقائق وعلى أحاديث السياسيين التى وثقت بالنشر فى الصحف » .

محجوب عثمان

